

رَغْبَة

عبد الرحمن الجري
أسكنه الله الفتوح إلى ربي

بيان خطأ من خطأ على الشافعى

تأليف

الإمام أبو عبد الله محمد بن الحسين البهافى
(ت ٤٥٨ هـ)

تحقيق وتقديم

الدكتور الشريف نايف العيسى

مقدمة المسالة

رَفِعُ

جَنْدِ الْرَّاحِمِ لِلْجَنْدِيِّ
الْسِنَمِ لِلَّهِ لِلْفَرْوَانِ

بِيَارِ جَنَّاتِهَا

مِنْ خَطْلِ أَعْلَى السَّماوَاتِ

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الثانية

١٩٨٦ - ٥١٤٦

مؤسسة المسالة بيروت - شارع سوربا - بناية صدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً : بيوران



رُفِع

بعنْ الْأَعْجَمِيِّ (الْجَنْبِيِّ)
أَكْثَرَ الْأَذْوَارِ (الْفَزُوفِيِّ) بِيَانِ حَدَّلٍ

مَرْأَتُهُ خَطَاءٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ

تأليف

الإمام أبو يحيى كرمان الحسني البهقي
(ت 458 هـ)

تحقيق وتقديم

الدكتور الشرفي نايف العيس

أستاذ ساعد بقسم الدراسات الإسلامية
كلية التربية - فرع جامعة الملك عبد الله
بالمدينة المنورة

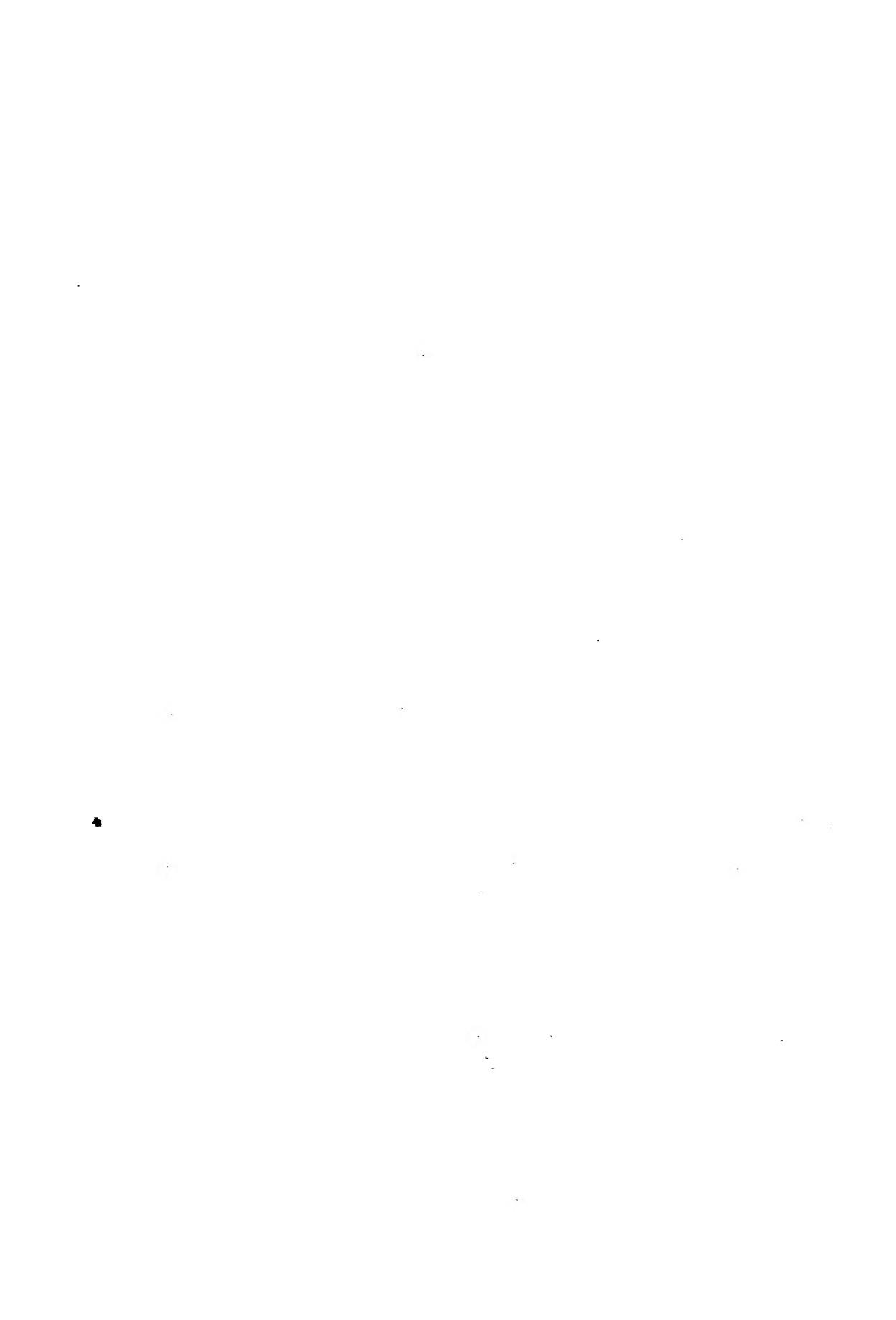
مؤسسة الرسالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى والدي العزيز،
الذي علمني الكفاح
أقدم كتابي هذا

نایف



رُفْعَةٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ

الحمد لله الذي بفضله تم الصالحات ، وانصلاة والسلام على سيدنا محمد
صاحب العجزات .

وبعد :

فلما كان على كل طالب في قسم الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية
اختيار موضوع رسالته لنيل درجة «الماجستير» استخرت الله في ذلك واستشرت
 أصحاب الفضيلة المشائخ حتى وقع الاختيار على تحقيق كتاب «بيان خطأ من
أخطأ على الشافعي» الذي قدمه لي فضيلة الدكتور محمد أمين المصري - رحمه
الله - .

فأخذت أقلب صفحاته وقد وجدت فيه بعض الصعوبات لعدم وجود
سابقة لي في التحقيق ، ولكن ما دفعني إلى البحث فيه بعنز أقوى وإصرار أشد
ما لاحظته من أهميته في خدمة كتاب البيهقي الكبيرين «السنن الكبرى» و«معرفة
السنن والآثار» إذ ضمنه البيهقي مادة الدفاع عن الشافعي وأوسعها بحثاً يفوق
بكثير ما كتبه في كلا الكتابين ، بل أضاف إليه ما يتوهם أن الشافعي أخطأ فيه
وهو ليس بخطأ وإنما خلال البحوث ما يثبت أهمية الكتاب وأنه مصدر لتحقيق
نصوص الكتابين وتحريجها .

وكان المشرف إذ ذاك فضيلة الدكتور أمين المصري - رحمه الله - الذي
أولاني اهتمامه بالقدر الذي اتسع له وقته .

ولا يفوتي أن أذكر لقائي بالدكتور أكرم ضياء العمري الذي بذل جهده في مساعدتي قبل توليه الإشراف وقد شاء الله تعالى أن يواصل معي جهوده الطيبة بعد أن تم اختياره مشرفاً علي في تحقيق النسخة بعد وفاة الدكتور أمين المصري .

ومن هنا أقدم إليه جزيل شكري على ما بذله في تقويم «هذه الرسالة» لإخراجها في أحسن صورة .

ولا يفوتي أن أقدم الشكر لكل من ساهم في مساعدتي وخاصة فضيلة الشيخ حماد الأنصاري ، الذي أفادني ببعض ملحوظاته القيمة ووضع مكتبه العامة بالمخطوطات والمطبوعات تحت تصرفني .

وتتشتمل رسالتي على قسمين :

القسم الأول: ويحتوي على أربعة فصول .

الفصل الأول: ويتناول دراسة عن الإمام الشافعي ، دراسة مختصرة مع شيء من التركيز على الجانب الحديسي الذي لم توفه الدراسات المعاصرة حقه وسبب دراستي له تعود إلى كون الكتاب الذي حققته هو في الدفاع عنه فلا بد من بيان مكانته في العلم عامه ومستواه في ضبط الرواية خاصة .

الفصل الثاني: ويتناول دراسة مستوعبة عن الحافظ أبي بكر البهقي حياته وعصره ، وعلمه ، ووصف مؤلفاته وتقويمها ، وقد ركزت على الجوانب التي لم يُعن بها الدارسون المعاصرون كالحديث عن عصره والآثار التي انعكست على شخصيته . والكلام على مصنفاته وتقويمها .

الفصل الثالث: وتناولت فيه وصف كتب العلل والموازنة بينها ، وذلك لأن

الكتاب الذي حفظته هو من كتب العلل لكنه اختص بمرоيات الإمام الشافعى فقط .

الفصل الرابع : وتناول التعريف بكتاب بيان خطأ من خطأ على الشافعى ومنهج البيهقى فيه .

القسم الثاني : وهو خاص بتحقيق كتاب البيهقى «بيان خطأ من خطأ على الشافعى» وقد قدمت له بما يوضح منهجه في تحقيقه .

رَفْعٌ

عِبْدُ الرَّحْمَنِ الْغَنَّيِّ
الْكَنْتُ لِلَّهِ الْفَرُودُ كَمْ

القسم الأول

الفَصْلُ الْأَوَّلُ

رُفْعٌ

عَنْ الْمَعْنَى الْجَنِيِّ
الْمُكَنَّى إِلَيْهِ الْفَرْدَوْسِ

تَرْجِمَةُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ

□ إسمه وموالده:

هو أبو عبد الله محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب ابن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي^(١). يجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد مناف.

ولم يختلف إثنان في أن والده من بني المطلب، بينما اضطربت الأقوال في تسمية أمه ونسبها^(٢).

وولد عام خمسين ومائة^(٣) في أسرة فقيرة، وتوفي^(٤) أبوه بعد مولده بيسير في بلاد الشام، وقد خلفه في أحضان أمه لترعايه وتحمله إلى قومه من مسقط

(١) نقل الحافظ ابن حجر نسب الشافعي من كتاب «مناقب الشافعي» لأبي الحسن الساجي (توفي ٤٧٠)، ص ٤٤.

(٢) قيل: إن أمه هي فاطمة بنت عبد الله بن الحسين بن علي بن أبي طالب وقيل: أنها أزدية من الأزد وهو الراوح الذي مال إليه البيهقي ورجحه الحافظ ابن حجر. انظر (المناقب للبيهقي ١/٢٣٩)، (توفي ٤٦٠)، ص ٤٦.

(٣) اتفق كل من ترجم عن الشافعي على سنة ولادته ووفاته. انظر (توفي ٤٧٠)، ص ٥٠.

(٤) توفي والد الشافعي ولم يبلغ الشافعي الثانية من عمره، وكان قد خرج إلى بلاد الشام لقضاء بعض حاجاته وهناك وافاه أجله. (انظر المرجع السابق، ص ٥٠).

رأسه - غزة^(١) - إلى عسقلان، ثم إلى مكة مخافة أن يضيع نسبه وحقه في بيت مال المسلمين من سهم ذوي القرى.

وكان الشافعي في الثانية من عمره عندما سجلت له الرحلة الأولى في حياته الحافلة بالرحلات.

وقد ترعرع في ربوع مكة وسيق إلى الكتاب ولم يكن عند والدته ما يكفي لتعليميه والنفقة عليه، لكن اكتفى معلمه منه بأن يخلفه على الصبيان كلما غاب عنهم لما رأى من نجابتة وسرعة حفظه لحفظ القرآن، وهو ابن سبع سنين^(٢).

ثم دخل المسجد الحرام وجالس العلماء وأخذ عنهم الحديث ومسائل أخرى، وكان يحفظ كل ما يلقى عليه ويذونه على العظام وكرب^(٣) النخل والجلود وملاً منها حباباً كانت في دارهم التي في شعب الخيف^(٤).

وجمع الشافعي إلى جانب القرآن والحديث الفصاحة وحسن البيان

(١) اختلاف في مكان ولادته فمنهم من قال: ولد بغزة، ومنهم من قال بعسقلان ومنهم من قال: باليمين.

وقد جمع الحافظ ابن حجر شتات هذه الأقوال فقال: من قال: ولد الشافعي بغزة فإنما أراد القرية، ومن قال: عسقلان أراد المدينة لأن عسقلان هي الأصل في قديم الزمان وهي بغزة متقاربتان.

ونقل عن ابن باطشن أنه قال: الذي دل عليه جمع الروايات أنه ولد بغزة، ثم حمل منها إلى عسقلان، ثم إلى مكة نشأ بها.

ونقل عن الحافظ الذبيبي تعليط من روى أنه ولد باليمين وذكر أن الذي ذهب إليه الذبيبي سقه إليه أبو بكر البهقي.

ثم قال: فالذي يجمع الأقوال أنه ولد بغزة عسقلان ولما بلغ ستين حولته أمه إلى الحجاز، ودخلت به إلى قومها وهم من أهل اليمن، لأنها كانت أزدية فنزلت عندهم، فلما بلغ عشرًا خافت على نسبه الشريف أن ينسى ويضيع فحولته إلى مكة. (تواتي التأسيس، ص ٤٩).

(٢) نقل الحافظ بن حجر عن المزني قوله «سمعت الشافعي يقول: حفظت القرآن وأنا ابن سبع سنين، وحفظت الموطأ وأنا ابن عشر». (النهذيب، ٩ / ٢٧).

(٣) أصول السعف التي تقطع معها، انظر المصباح (كرب).

(٤) انظر (مناقب الشافعي للبيهقي)، ١ / ١٠٥.

والاطلاع الواسع على اللغة العربية فاشتهر بإتقانها وعلوّ مترلته فيها وصار كلامه حجة للمستدلين به حتى صحق الأصممي عليه أشعار المذليين. وقال ابن هشام^(١): صاحب المغازي: الشافعي من تؤخذ عنه اللغة.

ونقل عن الإمام أحمد أنه قال: «كلام الشافعي في اللغة حجة»^(٢).

وعن ثعلب أنه قال: «يأخذون على الشافعي وهو من بيت اللغة – يجب أن يؤخذ عنه»^(٣).

وقد استدل صاحب القاموس بكلام الشافعي فقال: مساند جمع مسند، ومسانيد عن الشافعي^(٤). وهذا لم يكن غريباً على الشافعي وقد نشأ عند المذليين إحدى القبائل التي تستقى من نبعها الفصحي. ولعل الغرابة تكمن في عدم تحديد زمن لقائه بهم.

فالمعرف المسلم به أنه التقى بهم وعاش بينهم دون تعين وقت إقامته فيهم.

ولا شك أن إقامته بينهم أفادته الكثير كالرمي والفروسيّة إلى جانب ما اكتسبه من تقويم لسانه وحفظه من اللحن.

وتتوالى الأيام وتتقلب صفحة التاريخ لنرى الإمام وقد انتقل إلى المدينة يطلب علم أهلها بعد أن أخذ من علماء مكة الكثير، من أمثال سفيان بن عيينة ومسلم بن خالد وسعيد بن سالم وغيرهم.

وكان الإمام مالك – رحمه الله – إمام دار الهجرة مقيناً في المدينة، وقد بلغ علمه الآفاق حتى أراد أبو جعفر المنصور أن يقيم عليه الناس جبراً فأبى مالك

(١) انظر (مناقب الشافعي لابن أبي حاتم، ص ١٣٦)، و(مناقب الشافعي للبيهقي، ص ٤٣).

(٢) انظر (مناقب الشافعي للبيهقي، ٤٢ / ٢).

(٣) (المرجع السابق ٥٢ / ٢)، و(تواتي التأسيس، ٦٢).

(٤) انظر (مادة «سند»).

وقال يا أمير المؤمنين : إن لكلٍ سلفاً وأئمة فإن رأى أمير المؤمنين إقراراً لهم على حالهم فليفعل .

وهكذا نرى ذكر الإمام الجليل يزداد علواً ويسمو في تواضع حتى ملأ قلوب الناس حبّة وإجلالاً ، فبادر إليه الناس يطلبون علمه ويقتربون إليه ، وكان في جملتهم الإمام الشافعي - رحمه الله - فقد خرج إليه يلتمس علمه وبيده رسالة يحملها من والي مكة إلى والي المدينة دعاها إلى دعوة مالك إليه والتوسط عنده لقبول الطالب الجديد .

ودار الحوار بينهما وأفضى إلى قبول القاسم النجيب في مدرسة المدينة بعد أن شارك في ذلك الحوار .

بقي الشافعي ملازماً شيخه حتى وفاه أجله سنة (١٧٩ هـ) وانتقل إلى رحمة الله ، فغادر المدينة إلى اليمن مع بعض ولاتها وعمل بين يديه حتى وشي به المغضبون واتهموه^(١) بمعارضة الحكومة العباسية فحمل إلى العراق مكبلاً^(٢) وحوكم في بلاط الرشيد فكانت محكمته ومحاورته مع الرشيد سبب إعجابه به فأشفق عليه وأمر الذي تولى شؤونه في السجن أن يحسن إليه بعد أن قتل رفاته وبدد شملهم .

وشاء الله أن يعيش الشافعي ليعود من بغداد عودة المتصر المتواضع يحمل من مدرسة العراق وقر بغير فيزداد علمه سمواً ومكانته هيبة وإجلالاً .

وفتحت مكة أبوابها احتفاءً بقدوم فلانة^(٣) كبدها العظيم ليأخذ مكانة في رحاب المسجد الحرام شأنه كغيره من العلماء الأفذاذ فيلقي الدروس على طلابه من تفسير ونحو وفقه وحديث وكان هذا ديدنه إلى أن عاد إلى بغداد^(٤) ، ثم إلى

(١) اتهمه بذلك حماد البربرى أحد قواد هارون الرشيد (أنظر المناقب للبيهقي ١ / ١١١).

(٢) أنظر (المراجع السابق ١ / ١٤١).

(٣) الفلانة: بكسر الفاء القطعة من الشيء.

(٤) دخل الشافعي رحمه الله بغداد ثلث مرات ، ثم انتقل بعد ذلك إلى مصر وكان انتقاله إليها في سنة تسعة وسبعين ومائة كما ذكره حرملة تلميذه . أنظر (مناقب الشافعي للبيهقي ١ / ٢٣٧).

مصر بعد عودته الثانية إليها وهناك بث علمه وألف الجديد من كتبه، والتقى به مشهور تلاميذه، ولم يربح مصر حتى عاجله الأجل فطربت صحفته ولقى ربه سنة أربع ومائتين^(١).

□ مشايخه وتلاميذه:

ذكر البيهقي الكثير من مشايخه في كتابه «مناقب الشافعى» وذكرهم غيره من كتب عنه.

ويكفى أن نشير إلى أنه تلقى علمه عن سفيان بن عيينة ومالك ومحمد بن الحسن وأصحاب الليث وغير هؤلاء من يعرف قدرهم في الورع والعلم.

ومن العجيب أن كثيراً من شيوخه من تعلم عليهم أخذوا عنه كالحميدى ومحمد بن الحسن، وغيرهم.

وإن من أخص أصحابه الذين أخذوا عنه الإمام أحمد بن حنبل حيث لازمه ملازمة طولية، والربيع المرادي، والربيع الجيزى والمزنى وحرملة التجيبي ويونس بن عبد الأعلا وغيرهم من دونوا كل ما أثر عنه.

□ علمه:

أشرت فيما سبق إلى ابتداء طلبه العلم فكانت بداية لنهاية عظيمة فجمع أصناف العلوم، وكان عالماً بكتاب الله تنزيله وتأويله محكمه ومتشبهه ناسخه ومنسوخه، كما كان عالماً بالأنساب وأيام العرب^(٢) إلى جانب تبحره في اللغة وذيع أخباره بها^(٣).

(١) توفي الشافعى في مصر سنة أربع ومائين وله أربع وخمسون سنة. (المناقب للبيهقي ١ / ٢٣٨).

(٢) انظر (المناقب للبيهقي ١ / ٤٨٨).

(٣) قدمنا شيئاً من ذلك فيما تقدم.

وليس غريباً أن يحيط الشافعي بتلك المعرف بل الغريب أن لا يعرفها وهو العبرى الفذ الذى تفرس فيه أسانذه مالك علامه النجابة والقطنة.

ولربما يعجب إنسان إن علم أن الشافعي كان منجحاً ضليعاً بلغ ما لا يبلغه المختصون في هذا المجال، لكنه أقلع عن ذلك وحرق مالديه من كتب تتعلق به^(١)، كما عزم على تحريض مالديه من كتب في الفراسة أثناء عودته من اليمن لما ظنه من عدم جدواها^(٢).

وقد بعضهم الطب ضمن العلوم التي اشتغل بها الشافعي ولكن دون إيراد ما يثبت^(٣) ذلك وليس عيناً أن لا يعرفه، كما لا يعاب الطبيب بجهله علم الفلك والرياضيات، والعيب كل العيب أن لا يحيد الإنسان صنعته.

وقد أجاد الشافعي القرآن وعلومه والحديث والفقه وكل ماله علاقة بها بما لا يمكن أن يفوقه غيره فيها.

صفاته:

ولقد أنصف العلماء الشافعـي حين وصفوه بالعقل الثاقب واتساع الأفق وإتقان الصنعة وتعدد المعارف وحسن التأليف وفصاحة اللسان إلى جانب المواجهة وحسن الخلق^(٤).

(١) انظر (المناقب للبيهقي ٢/١٢٦) و (توكيل التأسيس ص ٦٥).

(٢) عقد البيهقي باباً في كتاب المناقب وصف فيه فراسة الشافعى وذكر شيئاً منها.

(٣) ذهب جماعة إلى أن الشافعى اشتغل بعلم الطب مستدلين بقوله «علم الفقه للأبدان، وعلم الطب للأبدان وما سوى ذلك فبلغه مجلس «وقوله» الوراق إنما يأكل من دية عينيه» إلخ انظر (المناقب للبيهقي ١١٤/٢، ١٢٣/٢).

(٤) قال يونس بن عبد الأعلا في وصفه كان من أعقل الناس وكان لا يأخذ في شيء إلا
يقول: هذه صناعته، إذا أخذ في الشعر والعربية يقول هذه صناعته، (المناقب للبيهقي
٢٧٩) وروى البيهقي أن أبي يوسف أرسّل إليه يقول: صنف الكتب فلنك أولي من
صنف في زمانك. (المراجع السابق ١٤٦).

□ توثيقه:

تناول النقاد الإمام الشافعي جرحاً وتعديلأً كغيره من الرواية فروى عن يحيى بن معين توثيقه^(١).

وقال النسائي : كان الشافعي عندنا أحد العلماء ثقة مأموناً.

وكذلك روى توثيقه عن أبي حاتم وأبي زرعة وقبيطة بن سعيد وغيرهم وظهر من كلامهم فيه مكانته كمحدث وأنه أسمى من أن يطعن فيه أو يجرحه أحد^(٢).

□ المحدث الفقيه:

إن دراسة السنة وما يتعلّق بها من علوم واجبة على من يستنبط الأحكام لبيان للناس الحلال والحرام .

وليس لأحد حجة في تركها إذا ثبت عنده صحتها وقد عنى^(٣) الشافعي

وقال المخاطب : «لم أر أحسن تأليفاً من المطليبي ، كان فوه ينظم دراً إلى در . =
المرجع السابق ٢٦٠ / ١) وقال إسحاق بن راهوية «عجل الله له عقله لقلة عمره». (المناقب للبيهقي ٢٥٨ / ١) . وقال الإمام أحمد «ما رأيت أحداً أفقه في كتاب الله من هذا الفتى القرشي» (المرجع السابق ٣٣٩ / ١) ، وقال محمد بن الحسن «كان أصحاب الحديث رقوداً حتى أيقظتهم الشافعي رضي الله عنه». (المرجع السابق ٢٢٥ / ١) .

(١) نقل الحافظ ابن حجر عن الحاكم قوله : تتبعنا التوارييخ وسواد الحاكايات عن يحيى بن معين فلم نجد في رواية واحد منهم طعنًا على الشافعي ولعل من حكى عنه غير ذلك قليل المبالغة بالوضع على يحيى والله أعلم . (تهذيب التهذيب ٣١ / ٩) .

(٢) دافع الإمام مسلم بن الحجاج في كتابه «الانتفاع باب باب السباع» عن الشافعي دفاعاً لا مثيل له وبين مكانته وعلو منزلته بين المحدثين ، انظر (تهذيب التهذيب ٣٠ / ٤) .

(٣) قال الإمام أحمد : ما من أحد وضع الكتب منذ ظهرت أتبع للسنة من الشافعي . (تواتي التأسيس ص ٥٧) .

بالسنة اعتقداً بالغاً دراسة لها ودفاعاً^(١) عنها مع الحيطة والتيقظ^(٢)، فلا حرج على من عده في زمرة المحدثين، ولم يخطئ من جعله في جملة الفقهاء^(٣) البارزين ومن زعم أنه قليل المعرفة بالحديث فهو جاهل.

وليس في كلام الشافعي واعترافاته^(٤) لأحمد وغيره ما يدل على عدم معرفته بالحديث بل هو من باب التواضع أو من باب عالم وأعلم، أو لاختلاف النظر وتعدد المدف^(٥).

ولهذا لم يستنكر أن يرجع إلى أهل الحديث والمختصين به فيها اشتبه عليه

منه.

(١) روى عن الإمام الشافعي أنه كان يدعى «ناصر السنة» وجاء في وصف الإمام أحمد له «أنه كان يذهب عن الآثار» (المناقب للبيهقي ٤٧١/١) وروى عن قتيبة بن سعيد أنه قال «مات الشافعي وماتت السنن» (حلية الأولياء ٩٥/٩) و(المناقب للبيهقي ٢٥٠/٢).

وقال أبوزرعة: صدق أحمد بن حنبل ما أعلم أحداً أعظم منه على الإسلام في زمن الشافعي ولا أحداً ذهب عن سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما ذهب الشافعي. (المناقب للبيهقي ٢٧٩/٢).

(٢) قال البيهقي: وما يعد في إتقانه أنه كان يروي له بعض شيوخه حديثاً مرفوعاً فيجده في رواية الحفاظ موقوفاً في نفسه وبينه، وكذلك يروي له بعض شيوخه حديثاً متصلأً فيجده في رواية الحفاظ منقطعأً فيرسله وبينه (المناقب للبيهقي ٣٨/٢).

(٣) كان الحميدي يقول «حدثنا سيد الفقهاء الشافعي» (المناقب للبيهقي ٢٦٩/٢) و (توكال التأسيس ص ٥٨).

وقال الإمام أحمد: كان الفقه قفاراً على أهله حتى فتحه الله بالشافعي (المناقب للبيهقي ٢٥٧/٢).

(٤) كقول الشافعي لأحمد: «أنتم أعلم بالحديث مني». (المناقب لابن أبي حاتم ص ٩٥). كان هدف الشافعي من الأحاديث استبطاط الأحكام والدلالة عليها لهذا كان عداؤه في جملة الفقهاء لا المحدثين، ولم يكن رحمة الله يسرد الأحاديث سرداً كما يفعله المحدثون، وكلامه لاسحاق بن إبراهيم الحنظلي يدل على ذلك. قال: «لو كنت أحافظ كما تحفظ لغلت أهل الدنيا». انظر (المناقب للبيهقي ١٥٣/٢).

قال الحميدي «صحيت الشافعي من مكة إلى مصر فكنت أستفيد منه المسائل وكان يستفيد مني «الحديث»^(١).

ولا نبالغ حينما نصف الشافعي بأنه محدث وقد التقى بشيخ المحدثين في زمانه سفيان بن عيينة وأخذ عنه كثيراً من علمه، والتقي أيضاً بالحميدي – صاحب المسند – ودرس الموطأ على مؤلفه الإمام مالك (ت ١٧٩ هـ).

ولعل أصدق دليل وأقوى حجة على ذلك ما قاله الربيع المرادي «فإذا طلعت الشمس قاموا^(٢) وجاء أهل الحديث فيسألونه عن تفسيره ومعانيه»^(٣).

وقال داود بن علي تلميذه: «جمع للشافعي رحمة الله من الفضائل.. معرفته بصحة الحديث وسقمه»^(٤).

ونقل ابن عساكر بسنده إلى هلال بن العلاء قوله «الشافعي أصحاب الحديث عيال عليه فتح لهم الأقوال»^(٥).

مع ما أثر عنه من معرفة بالجرح والتعديل^(٦) ونقد الرجال وعلل

(١) أنظر (المناقب للبيهقي ١٥٣/٢) و(حلية الأولياء ٩٦/٩) ولفظ الخلية: صحيت الشافعي إلى البصرة.

(٢) يزيد أهل القرآن.

(٣) (المناقب للبيهقي ٢٨٥/٢).

(٤) (المراجع السابق ٣٢٤/٢) و (تاريخ ابن عسادر – جزء ١٤ قسم ٣ ورقة ٤٢٨).

(٥) (تاريخ ابن عساكر – الرقم السابق).

(٦) نقل عنه الكثير من كلامه في الجرح والتعديل كقوله «إذا ذكر العلماء فمالك التجم». (المناقب للبيهقي ٥٠٣/١).

وقال (الرواية عن حرام بن عثمان حرام). (المناقب لابن أبي حاتم ص ٢١٨)، وقال «هاني بن هاني لا يعرف» (المناقب للبيهقي ٥٤٢/١).

وقال «حديث أبي العالية الرياحي رياح» قال أبو حاتم يعني الذي يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الضحك في الصلاة. (المناقب لابن أبي حاتم ص ٢٢٢).

وكان قد وضع حدأ للعدل بقوله «إذا كان الأغلب الطاعة فهو العدل وإذا كان الأغلب المعصية فهو المجروح» أنظر (الكتفافية ص ٧٩)، السنن الكبرى ١٨٦/١٠.

ال الحديث^(١). ونظره في المصطلح^(٢)، وشرائطه فيمن يقبل خبره^(٣)، ورأيه في مراasil كبار التابعين^(٤).

(١) عقد البيهقي باباً في معرفة الشافعى بعلم الحديث في كتابه (مناقب الشافعى ٥/٢) وإن مما يدل على معرفته بالعلم قوله «لا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق الخبر وكذبه إلا في الخاص القليل». (الرسالة ص ٣٩٩) و (مقدمة كتاب التمييز ص ٦٥).

وقوله «إذا جاوز الحديث الحرمين ضعف نخاعه» (المناقب للبيهقي ١/٥٢٦).
وقوله «ما أعلم شيئاً بعد كتاب الله أصح من موطن مالك». (حلية الأولياء ٧٠/٩).

وقد غلط سفيان في حديث رواه عن يزيد بن أسماء بن الماد عن عمارة بن خزيمة بن ثابت عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «إن الله عز وجل لا يستحي من الحق، لا تأتوا النساء في أدبارهن». فقال الشافعى «غلط سفيان في إسناد هذا الحديث» قال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول: الصحيح ابن الماد عن عبد الله بن عبد الله بن الحصين عن هرمي بن عبد الله بن خزيمة عن النبي صلى الله عليه وسلم. (المناقب لابن أبي حاتم ص ٢١٥).

(٢) إنفرد الشافعى ببعض الآراء في مصطلح الحديث واشتهر عنه عدم التفريق بين قوله «حدثنا» و «أنبأنا» وكان يعدهما شيئاً واحداً.

وقد ذكر ابن أبي حاتم والبيهقي أن الشافعى رجع عن ذلك إلى رأى المحدثين في التفريق بين الفعلين. أنظر (المناقب لابن أبي حاتم) و (المناقب للبيهقي ٣٤/٢). وكان يعرف الشاذ بخلافة الثقة للثقات، ولا يجوز اختصار الحديث أنظر المناقب للبيهقي ٢/٣٠) و (ابن أبي حاتم ص ٢٣٣).

(٣) وللشافعى شروط فيمن يقبل خبره ذكرها البيهقي في (مناقب الشافعى ٢/٤٦). كان لا يقبل الرواية المرسلة ولا يحتاج بها وقد صرخ بذلك في مسنده الذي رواه عنه الربع المرادي ص ٤٦٤ فقال: وقد رويت أحاديث مرسله عن النبي صلى الله عليه وسلم في العقوبات وتوقيتها تركناها لأنقطاعها. ونقل البيهقي عنه كلاماً في قبول مراasil كبار التابعين وقال: فالشافعى رحمه الله يقبل مراasil كبار التابعين إذا انضم إليها ما يؤكدها وإذا لم ينضم إليها ما يؤكدها لم يقبلها سواء كان مرسل ابن المسب أو غيره.

(المناقب للبيهقي ٢/٣٢) (المناقب لابن أبي حاتم ص ٢٣٢).

وكراهيته^(١) الاجازة ورده الرواية بها.

وقد عد الحافظ ابن حجر رواية أحمد عن الشافعی عن مالك عن نافع عن ابن عمر من السلسلة الذهبية وذكر أنها أربع روايات.

ثم عد ما رواه أحمد عنه عن مالك عن غير نافع، وهي روايات كثيرة وقال الحافظ: وما رواه الشافعی عن مالك بغير قيد^(٢) في أوله وآخره كثير جداً يطول الكتاب باستيعابه^(٣).

وكان لا يتقديم على السنة برأي، ويقول بالقياس ويرأه ضرورة إذا لم يجد في كتاب الله أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يحتاج إليه.

وقد تعقب حديث^(٤) بروع بنت واشق بقوله: «إن كان يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو أولى الأمور بنا ولا حجة في قول أحد دون النبي صلى الله عليه وسلم ولا في قياس، ولا شيء في قوله إلا طاعة الله بالتسليم له»^(٥).

* وكان لا يحيز اختصار الحديث^(٦) والآتيان ببعضه دون بعض، ويرى أن يروى بالفاظه كما سمع ليدرك المعنى كما ينبغي.

* وكان لا يرى الشاذ ما رواه الثقة وانفرد به وإنما الشاذ عنده أن يروى

(١) انظر (المناقب للبيهقي ٣٥/٢).

(٢) أن لا تكون الرواية مشروطة برواية أحمد بن حنبل عن الشافعی ولا يرويه الشافعی عن مالك عن نافع وإنما بدون أحمد وبدون نافع.

(٣) تولى التأسيس ص ٣٥.

(٤) حديث بروع بنت واشق أخرجه أحمد في مستنه (٤/٢٧٩ - ٢٧٨) وهو قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم لها يبهر مثيلها وميراثها من زوجها الذي مات ولم يسم لها صداقها وأن عليها العدة.

(٥) انظر (المناقب للبيهقي ١/٤٧٩).

(٦) انظر (المناقب للبيهقي ٢/٣٠).

الثقات حديثاً على نسق ثم يرويه بعضهم مخالفًا لهم فيما رواه فيشد
عنهم^(١).

* وكان يرى وجوب السكوت فيما يشك فيه الرواية^(٢).

* ويرى أن زيادة الثقات حجة بخلاف غيرها^(٣).

* وقد روى عن شيخ^(٤) قدرى تجنب الرواية عنه أئمة المحدثين وخالفهم
في ذلك وقد دافع عن شيخه وعن نفسه بقوله «لَئِنْ يَخْرُجْ إِبْرَاهِيمَ مِنْ
بَعْدِ أَحَبِّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَكْذَبْ»^(٥)، وكان ثقة في الحديث.

فليست البدعة عنده مانعة^(٦) من قبول الأخبار ان تتحقق من صدق الخبر
وتجنبه الكذب.
وروى عنه قوله «أَجِيزْ شَهادَةُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ كُلُّهُمْ إِلَّا الرَّافِضُونَ فَإِنَّهُمْ يَشَهِّدُونَ
بَعْضَهُمْ لِبَعْضٍ»^(٧).

(١) انظر (المناقب لابن أبي حاتم ص ٢٣٣) المناقب للبيهقي ٢ / ٣٠.

(٢) انظر (معرفة السنن والآثار ١ / ٧٧٤).

(٣) (المراجع السابق).

(٤) هذا الشيخ هو إبراهيم بن أبي يحيى وقد وصفه الشافعى وغيره بالقدر ورماه جماعة من
الأئمة بالكذب، وما نقل عن الشافعى عنه قوله «إِبْرَاهِيمَ بْنَ أَبِي يَحْيَى حَقٌّ وَكَانَ
يَدْلِسُ عَوْقُولَهُ» كان إبراهيم بن أبي يحيى قدرياً.
وقال يحيى بن زكريا بن حبيبة: قلت للربع: فما حمل الشافعى على أن يروى
عنه؟.

قال: كان يقول: «لَئِنْ يَخْرُجْ إِبْرَاهِيمَ مِنْ بَعْدِ أَحَبِّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَكْذَبْ» انظر
(المناقب لابن أبي حاتم ص ٢٢٣) (المناقب للبيهقي ١ / ٥٣٢).

(٥) قال ابن أبي حاتم «لم يبن له أنه كان يكذب، وكان يحسب أنه طعن الناس عليه من
أجل مذهبة في القدر». (المناقب لابن أبي حاتم ص ٢٢٣).

(٦) كان الشافعى لا يرى البدعة مانعة من قبول الأخبار ومن ذلك أنه كان يروى عن
إبراهيم بن أبي يحيى وهو يعلم أنه قدرى، وكذلك كان يروى عن عبد المجيد بن
عبد العزيز بن أبي رواد الذى قال عنه أَحَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَقَةٌ يَغْلُو فِي الْأَرْجَاءِ. (انظر
الكافش ٢ / ٢٠٦).

(٧) انظر (السنن الكبرى ١٠ / ٢٠٩) و(المناقب للبيهقي ١ / ٤٦٨).

وقوله «لم أر أحداً من أصحاب الأهواء أشهد بالزور من الرافضة»^(١).
وهذا لم يمنع من شدته على المبتدعة والمجاهرة ببغضهم^(٢).

وقد اختلف العلماء في قبول تعديل المبهم فأجازه قوم ومنعه آخرون^(٣)،
وليس للمجيز منهم حجة سوى قبولهم توثيق الناقد للراوي المبهم كما لروشه مع
التصريح باسمه.

أما الفريق المعارض^(٤) فله من الحجج والأدلة ما يمنع من ذلك، لهذا كان
لزاماً علينا أن نظهر الغرض من قول الشافعي «حدثنا الثقة» دون التصريح
بالاسم.

وليس لأحد أن يترجم عنها أراده دون الاعتماد على نص يفسر ذلك وإن
كان الحكم أبو عبد الله حاول الوصول إلى معرفة^(٥) الثقة عنده.

(١) (المناقب لابن أبي حاتم ص ١٨٧).

(٢) روي أن حفضاً الفرد – وكان قدرياً – أنه دخل عليه وقد أفاق من إغمائه وهو محضر
قال له: من أنا؟ قال: أنت حفص الفرد لا حفظك الله إلا أن توب (المناقب
للبيهقي ٤٧٠/١).

(٣) من المانعين أبو بكر محمد بن عبد الله الصيرفي، وأبو نصر بن الصباغ، وأبو بكر بن
الخطيب، ونقل عن أبي حنيفة جوازه، وقال السخاوي وهو ماش على قول من يحتج
بالمرسل، وذكر أنه مذهب أمم الحرمين بشرط أن يكون المؤذن عالماً (فتح المثلث
٢٨٩/١).

(٤) رجح السخاوي رأى الفريق المعارض بقوله «لا يلزم من تعديله أن يكون عند غيره
ذلك، وربما يكون قد انفرد بتوثيقه، وإن إضراب المحدث عن تسميته ريبة تردد
ترداداً في القلب. (فتح المغيث ٢٨٩/١).

(٥) قال البيهقي: وقد تكلم شيخنا أبو عبد الله الحافظ رحمه الله في تحريره على ما أدى إليه
اجتهاده، ولم يتبيّن لي حقيقة ذلك فتركت نقله، وكان الشافعي يقول «لا تحدث عن
حي، فإن الحي لا يؤمن عليه النسيان»، فيحتمل أنه كان يحتاط لنفسه فلا يسمى من
يحدث عنه وهو حي لهذا المعنى أو غيره. انظر (المناقب للبيهقي ٣١٦، ٣٨/٢) وكلام
الشافعي المتقدم موجه لمحمد بن عبد الله بن الحكم.

واعتراض البيهقي على محاولة الحاكم فقال «ولا يوقف على مراده به إلا بطن غير مفروض بعلم» ومن كلام البيهقي نعلم أن ماجعه السخاوي^(١) في تحديد أسماء من روى عنهم الشافعي بقوله: حدثنا الثقة». لم يكن معتمداً فيه على نص وإنما كان بالإستقراء وتتبع الروايات وليس حكماً فاصلاً في المسألة.

(١) جمع السخاوي كلام الأئمة قبله في المسألة. أنظر (المناقب للبيهقي ٣١٥/٢) و(فتح المغيث ٢٨٩/١).

رُفْعٌ
بعنْ الْأَحْمَجِ الْجَنْجِيِّ
الْأَسْنَرِ الْبَرِّ الْفَزْوَكِيِّ

أسماء الكتب
التي أفردت ترجمة الشافعي^(١)

حظى الشافعي بنصيب وافر من المؤلفات التي ترجمت له، وقد أفرد بعض الأئمة الأعلام كتباً خاصة بسيرة الشافعي ذكر ابن الملقن^(٢) أنها تبلغ نحو الأربعين كتاباً.

وقد حاولت جمع تلك الكتب في قائمة سواء ما اطلعت عليه منها وما لم أطلع مرتبة حسب وفيات مؤلفيها وقد بلغت ثلاثة وعشرين مؤلفاً وهي :

(١) كتاب مناقب الشافعي^(٣)، داود بن علي الأصبهاني إمام أهل الظاهر، (ت ٢٧٠ هـ).

(٢) كتاب مناقب الشافعي^(٤)، زكريا بن يحيى الساجي (ت ٣٠٧ هـ).

(٣) كتاب مناقب الشافعي^(٥)، إبراهيم بن محمد بن عرفة – نبطوية – (ت ٣٢٣ هـ).

(١) اعتمدت في هذا البحث على كتاب كشف الظنون وكتاب معجم المؤلفين لـكحاله. وما وجدته في الكتب من القول عن تلك المؤلفات.

(٢) نقل ذلك عن ابن الملقن صاحب كشف الظنون ٢/١٨٤٠.

(٣) نقل عنه ابن حجر في توالي التأسيس نقولاً كثيرة منها ماجاء في ص ٥٨.

(٤) أنظر (معجم المؤلفين لـعمر رضا كحاله ٤/١٨٤) وقد نقل عنه البهقى في مواضع من كتابه(مناقب الشافعي) كما في ٢٤٥/٢ ونقل عنه ابن حجر في (تواли التأسيس) كما في ص ٤٤.

(٥) أنظر (معجم المؤلفين – كحاله ١/١٠٢) وأنظر أكرم العماري : نبطوية النحو ودوره في الكتابة والتاريخ.

- (٤) كتاب آداب الشافعي ومناقبه^(١)، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧ هـ).
- (٥) كتاب مناقب الشافعي^(٢)، أبوالحسن محمد بن الحسين بن إبراهيم العاصمي (ت ٣٦٣ هـ).
- (٦) كتاب مناقب الشافعي^(٣)، الصاحب إسماعيل بن عباد (ت ٣٨٥ هـ).
- (٧) كتاب مناقب الشافعي^(٤)، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ).
- (٨) كتاب مناقب الشافعي، أبو عبد الله محمد بن أحمد المصري الأبري (ت ٤٠٧ هـ).
- (٩) كتاب مناقب الشافعي^(٥)، إسماعيل بن أحمد الهروي السرخسي (ت ٤١٤ هـ).
- (١٠) كتاب مناقب الشافعي، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت ٤٢٩ هـ).
- (١١) كتاب مناقب الشافعي^(٦)، أبوالحسين محمد بن عبد الله الرازي (ت ٤٥٤ هـ).
- (١٢) كتاب مناقب الشافعي^(٧)، أبو بكر أحمد بن الحسين البهقي (ت ٤٥٨ هـ).

- (١) وهو كتاب مطبوع أخذت عنه الكثير من ترجمه الإمام الشافعي.
- (٢) ونقل عنه البهقي في كتابه مناقب الشافعي في موضع منها ٢٤٩/٢ وانظر (معجم المؤلفين لكتابه ٢٣٢/٩).
- (٣) نقل عنه أبو نعيم كما أشار إليه ابن حجر في تولى التأسيس ص ٦١. وكذلك نقل عنه البهقي في مناقب الشافعي ١٧٨/٢.
- (٤) نقل عنه ابن حجر في تولى التأسيس أنظر ص ٤٥، وأنظر (كشف الظنون ١٨٣٩/٢).
- (٥) ذكره السبكي في (طبقات الشافعية الكبرى ١١٥/٣).
- (٦) نقل عنه ابن حجر في تولى التأسيس ص ٤٥.
- (٧) وهو أجمع كتاب رأيته في ترجمة الإمام الشافعي رحمه الله.

- (١٣) كتاب مناقب الشافعي، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجوني إمام الحرمين (ت ٤٧٨هـ).
- (١٤) كتاب مناقب الشافعي، أبو محمد عبد الله بن يوسف الجرجاني (ت ٤٨٩هـ).
- (١٥) كتاب مناقب الشافعي، الامام نصر بن إبراهيم المقدسي (ت ٤٩٠هـ).
- (٢١٦) كتاب مناقب الشافعي، أبوزكريا يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني (ت ٥٥٨هـ).
- (١٧) كتاب مناقب الشافعي^(١)، فخر الدين محمد بن عمر الرازى (ت ٦٠٦هـ).
- (١٨) كتاب مناقب الشافعي، أبو عبد الله محب الدين محمد بن محمود (ابن النجار) (ت ٦٤٣هـ).
- (١٩) كتاب مناقب الشافعي، الامام برهان الدين ابراهيم بن عمر الجعبري (ت ٧٣٧هـ).
- (٢٠) كتاب مناقب الشافعي، اسماعيل بن عمر (بن كثير الدمشقي) (ت ٧٧٤هـ).
- (٢١) كتاب مناقب الشافعي، الحسن بن حمکاه الهمداني (ت ٧٧٤هـ).
- (٢٢) كتاب مناقب الشافعي، تقى الدين أبو بكر أحمد بن شهبة الدمشقى (ت ٨٥١هـ).
- (٢٣) كتاب توالي التأسيس، الامام أبو الفضل أحمد بن علي (ابن حرن) (ت ٨٥٢هـ).

* * *

ومن المؤسف أن معظم هذه المصنفات قد فقدت ولم يبق منها سوى كتاب ابن أبي حاتم والبيهقي والفارغ الرازى وكلها مطبوعة.

وكذلك فقد ظهرت كتب كثيرة أخرى لمؤلفين معاصرین أفردها مؤلفوها للترجمة عن الشافعي خاصة.

□ □ □

(١) انظر كشف الظنون ١٨٣٩/٢، والكتاب مطبوع لم أقف عليه.

الفَصْلُ الثَّانِي

رَفْعٌ

بِنْ الرَّحْمَنِ الْجَنْوِيِّ
أَكْثَرُهُ لِلْمُؤْمِنِ الْغَزَوِيِّ

تَرْجِمَةُ الْإِمَامِ الْبَيْهِقِيِّ

□ ترجمة الإمام البيهقي :

ولد أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله^(١) بن موسى البهقي في
شعبان سنة أربع وثمانين وثلاثمائة^(٢) بقرية — خسرو جرد^(٣) — وعاش أربعين
وبسبعين سنة وتوفي سنة ثمان وخمسين وأربعين في نيسابور^(٤) وحمل^(٥) منها إلى

(١) جاء في كتاب الأنساب للسمعاني — أحمد بن الحسين بن علي ابن موسى بن عبد الله — فقدم وأخر، وهو خطأ ظاهر. أنظر (الأنساب ص ١٠١).

(٢) أنظر (طبقات الشافعية الكبرى ٣/٣).

(٣) «خسرو جرد» بضم الخاء المعجمة وسكون السين المهملة وفتح الراء وسكون الواو وكسر
الجيم وسكون الراء وفي آخرها الدال المهملة قرية من ناحية «بيهق» ذكره السبكي في
طبقات الشافعية الكبرى ٣/٣.

(٤) «نيسابور» بفتح النون وسكون الياء وفتح السين المهملة وسكون الألف وضم الباء
الموحدة.

قال ابن الأثير: هي أحسن مدن خراسان وأجمعها للخيرات.
وقال ياقوت: «نيسابور» والعامة يسمونها «نشاور» وهي مدينة عظيمة ذات
فضائل جسيمة معدن الفضلاء ومنبع العلماء... وكان المسلمين فتوحوها في أيام
عثمان بن عفان رضي الله عنه... وقيل أنها فتحت في أيام عمر رضي الله عنه على
يد الأحنف بن قيس.

أنظر (اللباب ٣/٣٤١) و (معجم البلدان ٥/٣٣١).

(٥) أنظر (تذكرة الحفاظ ٣/١١٣٤).

«بيهق»^(١) فدفن بها.

وقد عاش في زمن عاصف بالفتنة التي ضربت أمواجها بلاد الإسلام فابتلي المسلمين بلاءً عظيماً وصاروا طوائف وأحزاباً يطعن بعضهم في بعض حتى طمع فيهم أعداؤهم وهاجم^(٢) ملك الروم بلاد الشام بجيشه الجرار على حين غفلة من المسلمين.

ولولا ما قدر في كتاب الله لخاز البلاد والأموال وصدع الصرح الشامخ الذي بناه رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه.

وفي الوقت الذي يهاجم الروم فيه الشام تحاصر مدينة البصرة ويباغ^(٣) نصف مدينة «الرها» بعشرين ألف دينار، ويدخل^(٤) طغribk مدينة نيسابور وخراسان وما جاورها، وتتجدد الفتنة في كل وقت وحين بين أهل السنة من جهة والشيعة والرافضة من جهة أخرى حتى عمَ الذعر قلوب الناس وتختلط الأمون وتهب^(٥) الأتراك كل من ورد إلى بغداد فشاع الغلاء وقل المورد، ولعن الخطباء الرافضة والأشاعرة على المنابر ونُحي عن المناصب الشافعية فضج أهل خراسان وأرسل^(٦) البيهقي رسالته إلى عميد الملك الكندي التي دافع فيها عن أهل السنة عامة وعن الأشعرية وما نسب إليه خاصة دفاعاً قوياً لم يترك في نفس الوزير الكندي إلا أثراً عكسيّاً فتمادي في ظلمه وعدوانه ولم يأبه بكل ما كتب إليه حتى مات «طغribk» وانتقل الأمر من بعده إلى ابن أخيه «ألب أرسلان»

(١) قال ياقوت «بيهق» ناحية كبيرة وكورة واسعة، كثيرة البلدان والعمارة من نواحي نيسابور، تشمل على ثلاثة وعشرين قرية، وكانت قصبتها أولًا «خسرو جرد» وقد أخرجت هذه الكورة من لا يحصى من الفضلاء والعلماء والفقهاء والأدباء.
معجم البلدان ٢/٣٤٦.

(٢) أنظر (الكامل في التاريخ) ٧/٣٤٩.

(٣) المرجع السابق ٧/٣٥٣.

(٤) كان ذلك في سنة تسع وعشرين وأربعين. أنظر (المرجع السابق) ٨/١٥.

(٥) أنظر (الكامل في التاريخ) ٨/٦٧، (٨/٩٧) من نفس المرجع.

(٦) أنظر (مقدمة السيد صقر على كتاب معرفة السنن والآثار) ١/١٨.

الذي نقم على الكندي أعماله فقبض عليه وقتله وأسند أمر الوزارة إلى «نظام الملك» الذي انتصر للشافعية وأبطل ما كان من سب الأشعرية.

وليس مهمًا أن تتعدد الحوادث بقدر الاهتمام بمعرفة مدى تأثيرها على نفسه الملموءة إيماناً وورعاً ونراة وحباً للسنة، التي نصب نفسه للدفاع عنها والتمسك بها فجمع كل ما تحصل عليه ليجعل منه منهجاً يتسم بالتمسك بعري وثيقة تستمد المدى من مشكاة النبوة فتكشف الظلام الكثيف الذي هيمن على ربوع الأرض وأحاطتها من كل جانب بسبب المطاحنة المذهبية والتعصبات الجاهلية.

وهكذا نراه يمضي قدماً في ترسیخ الأسس التي قام عليها صرح الإسلام فألف الكتب وجمع فيها ما لم يتهيأ لغيره جمعه فاستوعب الكثير مما يتعلق بالعقائد والسنة والفقه. وكان جل اهتمامه متابعة ما أثر عن الشافعي بعد أن ثبت له تمسكه بالكتاب والسنة وأنه فاق غيره في ذلك.

ولم يكن البيهقي بالرجل الذي يطوع النصوص المذهبية كما فعل غيره وإنما كان غرضه منها أسمى من أن يتحدث عنه بمثل ذلك.

وليس غريباً أن يسلك هذا السبيل وهو يتبع إماماً^(١) تمسك بالسنة وأوصى بها ما بلغه منها وما لم يبلغه، حتى علق قوله بثبوت ما خفي عليه منها. أضف إلى ذلك تلقيه العلم عن أئمة بربوا في مناحي الاجتهد فكان كل واحد منهم جبلًا شاخًا تحطم عنده أمواج التعصب.

وقد انعكس ذلك على مؤلفاته فجاءت صورة صادقة للتعبير عنها تنطوي عليه نفسه من حب وإيثار للسنة على غيرها وميل نحو الحق وإن أدى إلى مخالفته^(٢) الإمام الذي تولى الدفاع عنه، و Ashton بحبه له، فصنف التصانيف لنصرة^(٣)

(١) هو الإمام محمد بن ادريس الشافعي عليه رحمة الله.

(٢) ومن ذلك ما ذكره البيهقي عن الشافعي رحمه الله أنه كان ينكر قضاء شريح لعمر ولا يثبته. وأشار إلى اختلاف العلماء في المسألة وأقى بخبرين فيها دلالة على أن شريح تولى القضاء لعمر. (أنظر مناقب الشافعي للبيهقي ٥٤٦/١).

(٣) أنظر (شدرات الذهب ٣٠٥/٣).

مذهبه حتى اشتهر عن إمام الحرمين قوله المشهورة «ما من شافعي المذهب إلا وللشافعي عليه منه، إلا أحمد البيهقي فإن له على الشافعي منه^(١)» وقال الذهبي: ان البيهقي أول من جمع نصوص الشافعي^(٢)، ورد عليه السبكي^(٣) ورجح أنه آخر من جمع نصوصه، وأيدله السيد أحمد صقر^(٤) بما نقله عن البيهقي نفسه وأنه ذكر ثلاثة كتب^(٥) سبقه مؤلفوها إلى جمْع نصوص الشافعي فيها والظاهر أن الذهبي قال ذلك في حقه باعتبار استيعابه في مصنفاته أكثر – أو كل – ما في كتب السابقين، وبهذا تجتمع الأقوال التي اتفقت على تفوق البيهقي في هذا المضمار على كل من شارك فيه.

□ صفاته:

قال السبكي: ^(٦) كان الإمام البيهقي أحد أئمة المسلمين وهداة المؤمنين والدعاة إلى حبل الله المtin، فقيه جليل، حافظ كبير، أصولي نحري رزاهد ورع، قانت الله، قائم بنصرة المذهب أصولاً وفروعاً جيلاً^(٧) من جبال العلم، أخذ الفقه عن ناصر العمري وقرأ علم الكلام على مذهب الأشعري ثم اشتغل بالتصنيف بعد أن صار أوحد زمانه وفارس ميدانه، وأخذق المحدثين وأحدهم ذهناً، وأسرعهم فهماً، وأجودهم فرحة». هـ.

(١) أنظر (وفيات الأعيان ١/٥٨) وغيره من ترجموا عن البيهقي.

(٢) أنظر تذكرة الحفاظ (٣/١١٣٣) وكذلك قال ابن خلkan مثل قول الذهبي أنظر (وفيات الأعيان ١/٧٦).

(٣) أنظر (طبقات الشافعية للسبكي ٣/٤).

(٤) في مقدمته على كتاب (معرفة السنن والأثار ١/٢٥).

(٥) الكتب الثلاثة هي، كتاب «التقريب» للقاسم بن محمد بن علي الشاشي (ت في حدود الأربع مائة هـ) وكتاب «جمع الجواجم» لأبي سهل بن العفريس الروزنوي تلميذ الأصم. وكتاب «عيون المسائل» لأبي بكر أحمد بن الحسن بن سهل الفارسي ابن سريج. (المراجع السابق ١/٢٥، ٢٦).

(٦) في (طبقات الشافعية الكبرى ٣/٣) بتصرف.

(٧) هكذا بالنصب على تقدير «كان» أو يكون حالاً من الضمير في قائم.

وقال ابن ناصر الدين «كان واحد زمانه، وفرد أقرانه حفظاً واتقاناً، وثقة، وعمدة»^(١). هـ.

وقال^(٢) ابن خلkan: «كان قانعاً من الدنيا بالقليل»^(٣). هـ.

□ علمه:

لم تذكر كتب الترجم كيف بدأ البيهقي حياته العلمية كما لم تعطنا فكرة واضحة المعالم عن أسرته وطفولته وكيف نشأ، لكنها لم تغفل اهتمامه وشغفه بالبحث والإطلاع الذي جاز به حدود قريته إلى العراق والجibal^(٤) والمحاجز فتلقى من علمائها الكثير وقد روى عددهم على المائة^(٥).

فأخذ عن شيخه أبي عبدالله الحاكم علم الحديث، وأخذ الفقه^(٦) عن أبي الفتح ناصر بن محمد العمري المروزي^(٧). (ت ٤٤٤ هـ).

(١) ابن العماد (شذرات الذهب ٣٠٤/٣).

(٢) (وفيات الأعيان ١/٥٨).

(٣) نقل الذهبي عن عبدالغافر بن اسماعيل قوله «كان البيهقي على سيرة العلماء قانعاً باليسير متجملاً في زهذه وورعه انظر (سير أعلام ١٨٤/١١ ورقة).

(٤) قال ياقوت: الجبال جمع جبل، اسم علم للبلاد المعروفة اليوم باصطلاح العجم بالعراق وتسمية العجم له بالعراق غلط لا أعرف سببه وهو اصطلاح محدث لا يعرف في القديم، وقد حددنا العراق في موضعه (معجم البلدان ٩٩/٢).

وظاهر كلامه رحمة الله أن الجبال تطلق على البلاد التي في شرق العراق وغرب ايران. فلم نرد الاطالة بنقل كلامه.

(٥) عند الأستاذ السيد أحمد صقر جماعة من مشائخ البيهقي في مقدمته على كتاب (معرفة السنن ١/٢ - ٩).

(٦) صرحت بذلك البيهقي في كتابه (معرفة السنن والأثار ١/١٤٣) طبع وانظر (طبقات الشافعية الكبرى ٤/٣) و (وفيات الأعيان ١/٧٦).

(٧) انظر ترجمته في كتاب (العبر ٣/٢٠٨)، (شذرات الذهب لابن العماد ٣/٢٧٣).

وقال عبد الغافر: ^(١) جمع بين علم الحديث والفقه، وبيان علل الحديث.

وقال السمعاني: ^(٢) جمع بين معرفة الحديث والفقه. هـ.

ومن الغريب أن يقول الذهبي عنه «دائرته في الحديث ليست كبيرة لكن بورك له في مروياته» ^(٣).

على رغم ما لمسناه من كتبه من الاطلاع الواسع والمعرفة التامة بالأحاديث وما يتعلق بها.

ورغم ما تقدم من أقوال العلماء وشهادتهم له وتقديمه في معرفة الحديث ورغم ما أثر عنه من أقوال ^(٤) تفيد مدى اهتمامه واشتغاله بهذا العلم منذ حداثته ونعومة أطافره.

وكما استغربنا كلام الذهبي عنه نقف حائرين أمام تفسير عدم تمكنه من

(١) عبد الغافر صاحب كتاب «السياق» وهو ذيل على تاريخ نيسابور، ونقل الحافظ الذهبي كلامه في كتاب (ذكرة الحفاظ ١١٣٣/٣)، (سير أعلام النبلاء ١٨٥/١١) وفيه قوله «كتب الحديث وحفظه من صباه».

(٢) (الأنساب ص ١٠١).

(٣) طبقات الشافعية للسبكي ٣/٣. ولم أقف على قول الذهبي «دائرته في الحديث ليست كبيرة» في مؤلفاته إلا أن يكون في كتابه تاريخ الإسلام وقد وقفت على صورته التي في الجامعية الإسلامية ولم تبلغ ترجمة البهقي.

(٤) من ذلك قوله «وهو أن منذ نشأت وابتدائت في طلب العلم أكتب أخبار سيدنا المصطفى صل الله عليه وسلم وعلى الله أجمعين وأتبع آثار الصحابة الذين كانوا أعلام الدين، وأسمعها من حلها، وأتعرف أحوال روايتها من حفاظها، وأجتهد في تمييز صحيحةها من سقيمها ومرفوضها وموصوتها من مرسلها». (معرفة السنن ١٤٠/١ ط).

وجاء في رسالته لأبي محمد الجوني «وقد علم الشيخ اشتغاله بالحديث واجتهاده في طلبه ومعظم مقصودي منه في الابتداء التمييز بين ما يصح الاحتجاج به من الأخبار وبين ما لا يصح». (المراجع السابق ٢٠/١ مقدمة). وانظر (طبقات الشافعية الكبرى ٢١٠/٢ - ٢١٧).

الاطلاع على «سنن النسائي» و «سنن ابن ماجة» و «جامع الترمذى»^(١)، وقد علمنا مدى حرصه واهتمامه بكتب السنة وما قام به من رحلات عديدة للتحصيل وجمع المعلومات.

□ مصنفاته:

بعد أن جاب البيهقي أقطار الأرض طلباً للعلم والتقوى بالكثير من العلماء ونهل من مواردهم المختلفة حتى فاق الكثير منهم عاد إلى بلده^(٢) وأخذ يكتب الرسائل ويؤلف الكتب حتى بلغت - فيما قيل - ألف جزء، منها ما هو في الحديث، ومنها ما جمع بين الفقه والحديث ومنها ما انفرد بالعقائد، ولقد بورك له في مؤلفاته حتى لا يكاد يستغنى عنها مسلم فنشر منها الكثير وما لم ينشر لم تزغ عنه أعين الباحثين يتربقون له الفرص لنشره وبشهادة ليسقى من نهره العذب.

ولقد عدّ المترجمون عنه الكثير من كتبه لا سيما ما كتبه السيد أحمد صقر فقد ذكر من مؤلفاته واحداً وثلاثين مؤلفاً لكنه اقتصر في التعريف بها على ما كتبه السبكي عنها، وهي عبارات وجيزة مختصرة وهذا سنذكر أهم تلك المؤلفات مع التعريف بها:

١ - السنن الكبرى:

وهو أهم مؤلفاته وشهاد له السبكي بقوله «ما صنف في علم الحديث مثله تهذيباً وترتيباً وجودة» فأقر قول شيخه الذهبي «ليس لأحد مثله»^(٣) وذكره^(٤) السخاوي ضمن كتب السنن وقال «فلا تعد عنه لاستيعابه لأكثر أحاديث

(١) قال الذهبي: لم يكن عنده «سنن النسائي» ولا «جامع الترمذى» ولا «سنن ابن ماجة» أنظر (تذكرة الحفاظ ١١٣٢/٣) و (طبقات الشافعية الكبرى ٣/٣)، وكذلك (سير أعلام النبلاء ١٨٤/١١).

(٢) أنظر طبقات الشافعية لابن هداية ص ١٥٩ - ١٦٠.

(٣) أنظر (طبقات الشافعية الكبرى ٤/٣)، (سير أعلام النبلاء ١٨٤/١١).

(٤) (فتح المغيث ٢/٣٣٣).

الأحكام، بل لا تعلم – كما قال ابن الصلاح – في بابه مثله ولذا كان حفظه التقديم على سائر كتب السنن ولكن قدمت تلك لتقدم مصنفيها في الوفاة ومزيد جلالتهم»،

وقال الفاداني^(١) المكي «لم يصنف في الإسلام مثلهما» ويعني السنن الكبرى والسنن الصغرى».

وقال أبو عبدالله محمد الأمير الكبير في تفسير كلام السخاوي المتقدم – «أي لا تتجاوز أنت عن كتاب السنن الكبرى ولا حاجة لك في طلب غيره»^(٢). وقد جمع فيه مؤلفه السنن من أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته وموقوفاته الصحابة وما أرسله التابعون فكان موسوعة كبرى في الحديث وقد رتبه على أبواب الفقه^(٣)، واستغل به بعض العلماء فاختصره كل من إبراهيم بن علي المعروف بأبن عبدالحالف الدمشقي (ت ٧٤٤ هـ) في خمس مجلدات^(٤) والحافظ الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) والشيخ عبد الوهاب ابن أحمد الشعراي (ت ٩٧٤ هـ). وصنف الشيخ علاء الدين علي بن عثمان المعروف بأبن التركماني (ت ٧٥٠ هـ) كتاباً سماه «الجوهر النقي في الرد على البهقي» وهو مطبوع في حاشية كتاب «السنن الكبرى» وأكثره اعترافات^(٥) عليه ومناقشات له ومباحثات معه.

وللخص كتاب «الجوهر النقي»^(٦) زين الدين قاسم بن قططويغا الحنفي (ت ٨٧٩ هـ) في كتاب سماه «ترجيح الجوهر النقي» وقد رتبه على حروف المعجم ويبلغ فيه إلى حرف الميم.

(١) سد الأرب من علوم الأسناد والأدب، حاشية ص ١١٥.

(٢) سدر الأرب من علوم الأسناد والأدب، حاشية ص ١١٥.

(٣) والحق أن كتاب السنن الكبرى غنى عن التعريف فهو مطبوع بين أيدي الناس يتداولونه في عشر مجلدات، وقد طبع في مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند سنة ١٣٤٤ هـ.

(٤) أنظر (كشف الظنون ٢/١٠٠٧).

(٥) ومن تلك الاعترافات ما نقلناه عنه في موضوع «الحقيقة» في النسخة التي بين يديك.

(٦) أنظر (كشف الظنون ٢/١٠٠٧).

٢ - «معرفة السنن والأثار»:

قال السبكي: ^(١) وأما المعرفة - معرفة السنن والأثار - فلا يستغنى عنها فقيه شافعي، وسمعت الشيخ الإمام رحمه الله يقول: مراده معرفة الشافعي بالسنن والأثار. هـ.

والحق أنه لا غنى لفقيئه شافعي وغيره عنه لما جمع فيه من أحكام يستدل عليها بما في الكتاب والسنة، ويوازن فيه بين أقوال الفقهاء ويدرك أدلةهم وبين الصحيح منها والضعيف.

فهو بدون ريب من موسوعات كتب الفقه المقارن قل أن تجد مثله وقد ضممه الرد على أبي جعفر أحمد بن سلامة الطحاوي الحنفي الذي شن ^(٢) الغارة على الشافعي وأصحابه.

ويأتي ضمن البحوث تعريف كامل بكتاب (معرفة السنن والأثار) نشير فيه إلى نسخه ومواضعها.

وقد خرج فيه مؤلفه ما احتاج به الشافعي من الأحاديث في الأصول والفروع بأسانيدها التي رواها بها مع ما رواه مستأنساً به غير معتمد عليه أو حكااه لغيره مجبياً عنه.

وقد تكلم البيهقي على تلك الأحاديث والأخبار بالجرح والتعديل والتصحيح والتعليق وأضاف إلى بعض ما أجمله الشافعي ما يفسره من كلام غيره وإلى بعض ما رواه ما يقويه من روایة غيره.

وبين فيه أن الشافعي لم يصدر ببابا برواية مجهولة ولم بين حُكْمًا على حديث معلوم وأنه قد يورده في الباب على رسم أهل الحديث بإيراد ما عندهم من الأسانيد واعتباره على الحديث الثابت أو غيره من الحجج.

(١) (طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٤/٣).

(٢) هاجم أبو جعفر الطحاوي الشافعي وأتباعه هجوماً عنيفاً في كتابه «شرح معاني الآثار».

وأنه قد يثق ببعض من هو مختلف في عدالته على ما يؤدي إليه اجتهاده كما يفعل غيره.

وأنه لم يدع سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم بلغته وثبتت عنده حتى قلدها، وهكذا نرى مقصد من تأليف «معرفة السنن» يتجلّ في مقدمته الطويلة التي صدرها كتابه.

٣ - كتاب «المبسوط»:

قال السبكي^(١): وأما المبسوط في نصوص الشافعی فما صنف في نوعه مثله. وألفه البیهقی ليجمع کلام الشافعی ونصوصه مضبوطة بعدهما ضاق صدره مما وجده في الكتب^(٢) من الإختلاف في نصوص الشافعی وإيراد الحکایات عنه دون ثبت، فحمله ذلك على نقل مبسوط ما اختصره المزني من کلام الشافعی وأدله على ترتیب المختصر^(٣).

٤ - كتاب «الأسماء والصفات»^(٤):

قال السبكي : وأما كتاب الأسماء والصفات فلا أعرف له نظيراً . هـ وألفه البیهقی لبيان أسماء الله تعالى وأدلتها من الكتاب أو السنة أو الإجماع . وببدأ بالثناء على الله ثم ذكر أسماء الله تعالى التي من أحصاها دخل الجنة وربط معاني تلك الأسماء بخمسة أبواب ، وذكر أن هناك أسماء غير هذه لله تعالى .

(١) (طبقات الشافعية الكبرى ٤/٣).

(٢) سبق البیهقی جماعة إلى جمع نصوص الشافعی في كتب مستقلة ذكرناهم في أول البحث وأشرنا إلى كتبهم.

(٣) انظر : (طبقات الشافعية الكبرى ٣/٢١٥).

(٤) طبع الكتاب في دار أحياء التراث العربي بلبنان باعتماد تعليق الشيخ محمد زاهد الكوثري . وطبع أيضاً بالمملكة بتحقيق محمد محي الدين سنة ١٣١٣هـ .

٥ – كتاب «الإعتقاد»:

قال السبكي^(١): «أما – كتاب الإعتقاد – وكتاب دلائل النبوة – وكتاب شعب الإيمان – وكتاب مناقب الشافعي – وكتاب الدعوات الكبير – فأقسام ما الواحد منها نظير.

وكتاب الإعتقاد^(٢) كتبه البيهقي ليبين فيه ما يجب على المكلف إعتقده والإعتراف به مع الإشارة إلى أطراف أداته.

وقال مؤلفه نفسه: هذا الذي أودعناه هذا الكتاب إعتقد أهل السنة والجماعة وأقواهم.

وهو لا شك كتاب تفيس في موضوعه يتسم بسلasse الأسلوب والنقاش الهادئ وقوة الأدلة. وقد جمعه من تواليفه مما كتبه فيها يجب على المكلف إعتقده والإعتراف به ملتزماً فيه بالإختصار.

٦ – كتاب^(٣) «دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة»:

تكلم فيه عن مولد الرسول صلى الله عليه وسلم ونشأته وشرف أصله ووفاة أبيه وأمه وجده.

وذكر فيه صفاته الخلقية والخلقية وزهرده في الدنيا وسيرة حياته منذ ولادته حتى وفاته، وتبشير بعثته والمعجزات التي ظهرت على يديه.

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٤/٣.

(٢) وقد نشر الكتاب بتحقيق أحمد محمد مرسي عام ١٣٨٠ هـ ولم يذكر إسم المطبعة ولا مكانطبع.

(٣) الكتاب طبع منه الجزء الأول بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية سنة ١٣٩٠ هـ ذكره السيد أحمد صقر (مقدمة معرفة السنن والأثار ١٠/١).

وقد طبع الجزء الأول والثاني منه بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ونشرات محمد عبد المحسن الكتبى – صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة – عام ١٣٨٩ هـ وكان السيد أحمد صقر لم يقف على هذه الطبعة أو غفل عنها.

وركز في مباحثه على المعجزات وخارق العادات فذكر فيها أحاديث جلها صحيحة وبعضها فيه مقال^(١).
وهو كتاب من أجمع تصانيف مؤلفه لما أورده فيه وعنى به وقد اعتمد فيه على كتب السابقين له.

٧ - كتاب «شعب الإيمان»^(٢):

وهو كتاب كبير في ست مجلدات، كتبه البيهقي على نمط «كتاب»^(٣) أبي عبد الله الحسين بن الحسن الحلبي (ت ٤٠٣ هـ) في بيان شعب الإيمان المشار إليها في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم «الإيمان بضع وسبعون

(١) قال البيهقي : فاستخرت الله تعالى في الإبتداء بما أردته واستعن به في إتمام ما قصدته . . . على نحو ما شرطته في مصنفاته من الإكتفاء بالصحيح من السقيم ، والاجتزاء من المعروف بالغريب إلا فيما لا يتضمن المراد من الصحيح أو المعروف دونه فأورده والإعتماد على جملة ما نقدمه من الصحيح أو المعروف عند أهل المغارزي والتوارييخ وبالله التوفيق . (دلائل النبوة ٦٣ / ١)

(٢) وقفت على صورة من الكتاب في أربع عشرة مجلدة في مكتبة السيد حبيب أحد بالمدينة المنورة وصورة أخرى للنسخة الأصلية في مكتبة الشيخ عبد الرحيم صديق بمكة المكرمة واختصر الكتاب المذكور الشيخ الإمام أبو جعفر عمر الفزوني (ت ٦٩٩ هـ) في كتاب «مختصر شعب الإيمان» إجابةً على سؤال محمد بن القاسم المزي له عن عدد شعب الإيمان وكان قد تكرر منه هذا السؤال وذلك بسبب الخلاف في عدد شعب الإيمان ، إذ جاء في بعض الروايات «الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة» وفي بعضها «ست وسبعون أو سبع وسبعون» وفي بعضها «أربع وستون» وقد ذكر المصنف في الكتاب سبعة وسبعين شعبة جمعها من متفرق ما كتبه البيهقي في كتابه الذي نحن بصدده فاختصرها على شكل رؤوس المسائل واقتصر باستدلال آية من كتاب الله تعالى أو بحديث من أصح ما روي فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال مؤلفه رحمة الله «وربما زدت في بعض الشعب آية أو آيات أو حديثاً أو كلمات، أو حكاية أو حكایات أو بیتاً أو آیات لم یذكرها البیهقی» وكتاب «مختصر الشعب» مطبوع بتحقيق محمد منير الدمشقي في إدارة الطباعة المنبرية عام ١٣٥٥ هـ.

(٣) وهو كتاب «منهج الدين في شعب الإيمان» قال عمر رضا كحاله ، وهو في نحو ثلاثة مجلدات (معجم المؤلفين ٤/٣)، ونشر الكتاب أخيراً بتحقيق حلمي محمد فوده وهو من منشورات دار الفكر.

شعبة أفضلها لا إله إلا الله وأوضعها امطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان^(١) ولم يجمع تلك الشعيب ثم يتكلم عليها واحدة تلو الأخرى وإنما أورد كلامه مفصلاً عن كل واحدة منها مستوفياً أدلةها وشارحاً لها في جميع الكتاب وقد زاد على «كتاب» الحليمي ذكر الأسانيد التي عليها مدار الروايات.

٨ - كتاب «مناقب الشافعي»^(٢).

وهو أجمع ما رأيت من كتب مناقب الإمام الشافعي، وقد نقل فيه مؤلفه عن كتب قبله في ترجمة الإمام - كابن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ)، وأبي الحسين محمد بن عبد الله الرازى (ت ٤٥٤ هـ).

ويوضح فيه تحمسه الشديد للشافعى ومذهبه لكن دون المساس بأحد وكان مرجع ذلك اقتناع البيهقى بتمسك الشافعى بالكتاب والسنّة وأنه أقرب الأئمة منها.

وببدأ كتابه بذكر ما فرق بين الخصائص لا سيما بنى هاشم وبني المطلب ليدلل على مكانة الشافعى وبنسبة.

وقد ذكر فيه مولده ونسبه وتعلمه وتعليميه وتصاريفه في العلم وتصانيفه واعتراف علماء دهره بفضلاته، وما يستدل به على كمال عقله وزهده في الدنيا وورعه واستهاره بخصال الخير، ومكارم الأخلاق.

وقد أورد فيه أحاديث صحيحة وأخرى لا تخالوا من مقال^(٣).

(١) الحديث أخرجه جعفر بن الأئمة منهم البخاري ومسلم والترمذى والنسائي واللفظ له.
أنظر: (سنن النسائي ٨ / ١١٠).

(٢) طبع الكتاب في جزئين نثرا بتحقيق السيد أحمد صقر عام ١٣٩١ هـ، في مكتبة دار التراث وقد ذكر السيد صقر أن الكتاب طبع منه الجزء الأول عام ١٣٩٠ هـ بدار التراث وهو يخالف ما نقلناه من كتاب (مناقب الشافعى) وأنظر: (معرفة السنن ١٠ / ١ طبع).

(٣) مثل حديث «علم قريش يملأ الأرض علماً» أخرجه في المناقب ١ / ٥٤، وحديث «لا تسبو قريشاً فإن عالمها يملأ الأرض علماً، اللهم أدقن لها نكالاً فأدق آخرها نوكالاً» أخرجه في (المناقب ١ / ٢٦) وغيرها.

وقد نقل كثير من المؤلفين عن كتاب «مناقب الشافعي» بل كان جل كتاباتهم مستفادة منه لأن البيهقي لم يترك شيئاً مما له أدنى علاقة بالشافعي إلا وذكره إلى جانب الشبه من الروايات.

٩ - كتاب «الدعوات الكبير»^(١):

ألفه البيهقي إجابة لسؤال أحد إخوانه في أن يجمع له ما ورد من الأخبار في الأدعية المرجوة التي دعا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم أو علمها أحداً من أصحابه، وقد ذكرها بأسانيدها وقد رتبه على ترتيب كتاب المختصر المأثور لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة وأضاف إليه زيادات لم يعرض لها ابن خزيمة.

ويبدأ كتابه بذكر مالللدعاء والذكر من الأجر والثواب.

١٠ - كتاب «الدعوات الصغيرة»:

ولم أقف عليه.

١١ - كتاب «الزهد الكبير»^(٢):

ذكر فيه أقوال السلف والخلف رضي الله عنهم في فضيلة الزهد وكيفيته وأنه في قصر الأمل والمبادرة بالعمل الصالح.

١٢ - كتاب «إثبات عذاب القبر وسؤال الملائكة»^(٣):

أورد فيه الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة وأقوال السلف لإثبات عذاب القبر وسؤال الملائكة، وقد بين أن ذلك جائز عقلاً كما جاز شرعاً.

(١) رأيت صورة من الكتاب في مكتبة الشيخ عبد الرحيم صديق بمكة عن نسخة المكتبة السعيدية بالمهد.

(٢) لا يزال الكتاب مخطوطاً واقت على صورته في مكتبة السيد حبيب.
وتبلغ أوراقه تسع عشرة ومائة ورقة من الحجم المتوسط.

ورأيت صورة أخرى للكتاب في مكتبة الشيخ عبد الرحيم صديق خطها واضح
وحديث يرجع إلى عام ١٣١٩ هـ وهي مصورة من نسخة المكتبة الأصفية.

(٣) الكتاب لا يزال مخطوطاً ويقوم بتحقيقه زميلنا الشيخ مصطفى سعيد خالد قطاش.

١٣ - كتاب «أحكام القرآن»^(١):

جمع البيهقي فيه من نصوص الشافعی ما يدل على مبلغ - علمه - بالمعانی الدقيقة في القرآن.

ومقصد الكتاب ظاهر من عنوانه وهو مثل كتاب «أحكام القرآن» لأبي بكر أحمد بن علي الرازى الجصاص، وكتاب «أحكام القرآن» لأبي بكر بن العربي.

١٤ - كتاب «المدخل إلى كتاب السنن»^(٢):

وهو من سماع عبید الله بن عمر بن يحيى بن عمر الكجبي وخط تقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى أبي نصر النصري الشههزوري.

وعلى الكتاب بعض السماعات وفي آخره ذكر السند إلى البيهقي. وخط النسخة دقيق متداخل بعضه في بعض، وعليها سماعات ابن الصلاح والحافظ المزى وسماعات أخرى.

والكتاب يعتبر مقدمة لكتاب السنن الكبرى تحدث فيه مؤلفه عن العلم والعلماء.

١٥ - كتاب «البعث والنشور»:

وهو بخط محمد بن عبد العزيز بن محمد بن خيزان في سنة أربع وأربعين وثمانمائة وعليه بعض السماعات.

(١) طبع الكتاب بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٣٩٥ هـ بتحقيق الشيخ عبد الغنى عبد الخالق.

(٢) الكتاب في مجلدين وقفت على صورة الثاني منها في مكتبة الشيخ عبد الرحيم صديق والنسخة مصورة من مكتبة الجمعية الآسيوية بكلكتنا.

(٣) وقفت على صورة الكتاب في مكتبة الشيخ عبد الرحيم صديق بمكة وعليها ختم مكتبة السلطان أحمد.

١٦ - كتاب «تخریج أحادیث الأُم»^(١):

وقد خرج فيه أحادیث كتاب «الأُم» حديثاً مع سنده وعلق عليه.

١٧ - كتاب «الخلافيات بين الشافعی وأبی حنیفة»^(٢):

ذكر فيه ما اختلف فيه أبو حنیفة والشافعی في الأحكام، وقد رتبه على أبواب الفقه.

* * *

١٨ - كتاب «الآداب»^(٣):

وقد ذكر فيه البیهقی مثل الأخلاق التي ينبغي أن يتخلی بها كل مؤمن.

١٩ - كتاب «الأربعين الكبرى»^(٤):

قال حاجی خلیفة: وهو مشتمل على مائة حديث مرتبة على أربعين باباً، أوله الحمد لله كفاء حقه.

٢٠ - «الزهد الكبير»^(٥):

وقد ضمنه أخبار ترغب في الزهد والعزوف عن الدنيا.

(١) ويرجع تاريخ نسخ هذا الكتاب إلى حوالي القرن الثامن، وهو موجود في مكتبة شتربي بايرلندا الجزء الأول منه ويوجد في مكتبة دار الكتب المصرية التي رأيت صورتها ناقصة في مكتبة الشيخ عبد الرحيم صديق وبدأ الجزء الموجود من كتاب الإستقاء وينتهي إلى حكم الطفل مع أبيه في الدين. وقد أشار كاتبه إلى أنه يتلوه الجزء الثالث وأوله كتاب الفرائض، وهناك أيضاً كتاب آخر أكبر من هذا الكتاب وهو (تخریج أحادیث مؤلفات الشافعی) وقد وقفت عليه أيضاً في المكان نفسه.

(٢) الكتاب موجود في مكتبة السلطان أحمد الثالث وقد وقفت على صورة منه في مكتبة الشيخ عبد الرحيم صديق.

(٣) الكتاب مخطوط بدار الكتب المصرية.

(٤) ذكره خلیفة في كشف الظنون بعنوان «الأربعين لأبی بکر البیهقی في الأخلاق» كشف الظنون ١/٥٣.

(٥) لا يزال الكتاب مخطوطاً في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة.

□ «علمه بمصطلح الحديث»:

من الإطلاع على ماتبه البهقي تدرك معرفته بعلم مصطلح الحديث وهو يتفق في جميع القواعد التي قعدها علماء المصطلح مع جمهورهم والكثرة الغالبة منهم.

وقد يخرج عن قواعدهم أحياناً لكنه لا يفتئ أن يعود إلى الإلتزام بمنهجهم حتى فيما خالفهم فيه أحياناً أخرى.

وأصدق مثال على هذا ما اتفق عليه جمهورهم من الإختصار على الرمز «ثنا» الدال على الفعل «حدثنا» وقد تزاد «الدال» على الرمز «ثنا» فتكون العبارة «ثنا». «دثنا».

وقد تمحذف الثاء فتكون العبارة «نا».

وما اتفقا عليه أيضاً من استعمال الرمز «أنا» الدال على الفعل «أخبرنا» وقد تزاد الراء بعد الألف ف تكون العبارة «أرنا».

وفي كل ما تقدم من الإصطلاحات يختلف البهقي عن الجمهور ويستعمل رموزاً أخرى مشتقة من مبني الأفعال المرمز لها فيقول في حدثنا «دثنا» يعني بزيادة حرف «الدال» على اصطلاح الجمهور.

وكذلك فإنه يزيد «الباء» على الرمز «أنا» فيقول «أبنا»⁽¹⁾ بتقديم الباء على النون.

وقد وجدناه في مؤلفاته يستعمل الرمز الأخير بكثرة بينما لم يستعمل الرمز الأول إلا نادراً، مع أنه لم يخرج عن استعمال الجمهور لهذين الرمزين بالكلية وإنما يرجع إليهما في غالب روایاته لا سيما رمز «ثنا» فإنه لم يستعمل غيره في النسخة التي بين يدي ولا في غالب كتبه إلا في بعض الموضع أما رمز «أبنا» فقد

(1) انظر: ص ٢٤٥ حاشية (٣).

استعمله في غالب ما كتبه في النسخة إلا موضع يسيرة منه نبهت عليها في
أثناء البحث.

ولم يستعمله في باقي كتبه كما استعمله هنا بل غالب ما هناك ما اتفق عليه
جمهورهم.

ولا يقبل البيهقي الرواية المرسلة إلا أن يأتي ما يعضدها ويقويها وقد نص
على ذلك في كتابه^(١) المعرفة بقوله «ونحن إنما لا نقول بالمنقطع إذا كان مفرداً
فإذا انضم إليه غيره وانضم إليه قول بعض الصحابة، أو ما يتأكد^(٢) به المراسيل
ولم يعارضه ما هو أقوى منه فانا نقول به، وقد مضى بيان ذلك في أول
الكتاب».

□ □ □

(١) (معرفة السنن والأثار / ١٢٩).

(٢) ذكر السخاوي عن البيهقي مارواه بسنده عن الشافعي وشرطه في قبول المرسل حيث
ذكر من شرطه أن يأتي ما يعضده سواء كان حديثاً مسندأ أو قول صحابي أو مرسل
تابع آخر، أو أن يوجد جماعة من أهل العلم يفتون بمثل معنى ماروا عن النبي صلى
الله عليه وسلم مرسلأ.

وكذلك من شرط قبول المرسل أن يكون من أرسله ضابطاً وأن لا يسمى مجهاً
ولا مرغوباً عن الرواية عنه ان سئل عن تسميته. هـ. بتصرف (فتح الغيث
.١٤١/١).

الفَصْلُ الثَّالِثُ

رُفْعٌ

عبد الرَّحْمَنِ الْجَنْبَرِيِّ
أَسْلَمَ اللَّهُ لِغَزَّةِ

«كِتَابُ الْعِلَّةِ»

وَعِدَّةُ كَتَابٍ «بَيَانُ حَطَامِ الْجَطَامِ الشَّافِعِيِّ» بِهَا

□ نسخة النسخة وموضوعها

استخلص المؤلف هذه النسخة من كتابه «معرفة السنن والأثار» لإظهار خطأ من أخطأ على الشافعي والدفاع عنه، وقد بذل جهده في تحقيق هدفه بتقصي الأخبار ومتابعة الروايات المتعلقة بذلك حتى فاق الفرع الأصل كمًا ونوعًا.

وليس غريباً أن يطلق المؤلف على النسخة عنواناً ليس بالمعروف الشائع عند أهل اللغة حيث أطلق عليها «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي».

وكلمة أخطأ عليه لا تستعمل عند اللغويين بالمعنى الذي أراده البهقي حيث أراد بها غلط من نقل عن الشافعي خلاف المحفوظ عنه.

ونفي الغرابة عن خلاف الشائع مبني على استعمال^(١) المحدثين للعبارة بالمعنى الذي أراده المؤلف.

(١) جاء عن يحيى بن معين في نقده لروايات حماد بن سلمة قوله: فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء منه وقال واحد منهم خلافهم علمت أن الخطأ منه لا من حماد، فأميز بين ما أخطأ هو بنفه وبين ما أخطأه عليه. (أنظر مقدمة كتاب التمييز، ص ٤٢).

ولكن قد يبدو غريباً اعتباري تصنيف النسخة بين كتب العلل على رغم أن الكتب المعنية بأسوء المصنفات لم تذكرها ضمنها.

وليس ما جزمت به من قبيل المجازفات العلمية وإنما كان مبنياً على مقارنة نصوص النسخة ومواضع النقد فيها بما في كتب العلل، حيث تبين أنها تدور على تشخيص خطأ أو ترجيح رواية عن طريق المقارنة النقدية التي يتوصل بها إلى كشف العلة الخفية.

والبيهقي حين صنف كتابه هذا لم يسبق إليه في النسق والفترة وإن كان هناك من ألف في علل مرويات شخص واحد إلا أن البيهقي أفرد تلك العلل ليس على سبيل الإقرار، وإنما للدفاع عن ذلك الرواوى وإضافة الخطأ إلى غيره مع ما يورده من أدلة نقلية وعقلية ثبت صدق دعواه.

ومن أفرد البحث في علل مرويات شيخ واحد الحافظ محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ) فكتب في ذلك كتاباً كثيرة لم اطلع على شيء منها ولعلها من المفقود الضائع وهي :

- * كتاب «عمل حديث الزهرى» في عشرين جزءاً.
- * كتاب «عمل ما استند إليه أبوحنيفه» في عشرة أجزاء.
- * كتاب «عمل مناقب أبي حنيفة ومثالبه» في عشرة أجزاء.
- * كتاب «عمل حديث مالك» في عشرة أجزاء.

وكما أفرد جماعة من العلماء كتاباً تبحث عن العلة في مرويات شيخ واحد صنف آخرون كتاباً تبحث عن العلة دون قيد بشيخ أو كتاب وهي كثيرة سنذكرها بالتفصيل في موضعها.

وليس الذي ذكر هو كل ما كتب في العلل حيث وجد الكثير من ذلك في كتب علم الرجال وخاصة ما ألف في الضعفاء مثل كتاب «الضعفاء» لمحمد بن عمرو بن موسى العقيلي (ت ٣٢٢ هـ). وكتاب «المجرورين من المحدثين والضعفاء والمتروكين» للحافظ محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ)، وكتاب

«الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الأحاديث» لعبد الله بن عدي (ت ٣٦٥ هـ). وغيرها من الكتب.

فهو لاء عندما يترجون للضعفاء يسوقون الأحاديث المعلولة ليستدلوا بها على ضعف أصحاب الترجم ف تكون هذه الملاحظات مادة جيدة في فن «العلل».

وكذلك وجدنا كتب شروح الحديث: كفتح الباري، والتمهيد.

وكتب التخريج: كنصب الرأي، والتلخيص الحبير.

وكتب الفقه: كالمحل، والمجموع – شرح المذهب.

لا تخلو من إيراد بعض الأحاديث المعلولة وإظهار عللها.

وعلى الرغم من كل ما ذكر لم يستغل بفن العلل إلا جهابذة المحدثين أمثال علي بن المديني وأحمد بن حنبل ومحمد بن اسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج وغيرهم من سطع نجمه وعلا ذكره.

□ تعريف العلة:

هي عبارة عن أسباب قادحة أو غير قادحة^(١) بدت للناقد فيها

(١) أطلق بعض العلماء اسم العلة على ما ليس بقادح.
قال السحاوي: وقد لا تقادح وذلك إذا كان الخلاف فيها له أكثر من طريق أو في تعين واحد من ثقتين كحديث «البيان بالخيار» المروي من جهة عبد الله بن دينار المدفي عن مولاه ابن عمر، فقد صرخ النقاد بهم رواية يعلى بن عبيد فقد أبدل عمرو بن دينار عبد الله بن دينار الذي هو الصواب وذلك حينما رواه عن سفيان الثوري وشد بذلك عن سائر أصحاب الثوري فكلهم قالوا: عبد الله، بل توبع الثوري فرواه جماعة كثيرون عن عبد الله ثم قال: وأبو يعلى الخليل يطلق اسم العلة توسعًا بسبب غير قادر كالإرسال لما وصله الثقة من دونه أو مثله ولا مرجع له حتى أطلق في كتابه «الارشاد» فقال: معلوم صحيح، ومتفق على صحته – أي لا علة له.
انظر فتح المغيث ١/٢١٣، ٢١٨.

غموض^(١) وخفاء أثرت في الحكم على الحديث الذي ظاهره السلامة منها.

□ الحديث المعلول^(٢):

هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة^(٣) منها:

أقسام العلة:

تدور أقسام العلة على وجهين هما المتن والسنن، وعليهما اعتمد الحاكم أبو عبد الله في تقسيمه لها فأشار إلى كثرة أقسامها واقتصر على ذكر عشرة منها ترجم لها السيوطي بعناوين استنبطها من فهمه لها وسنوردها مفصّلة من كتاب «معرفة علوم الحديث» للحاكم مع العناوين التي وضعها السيوطي^(٤)، وذلك لكون هذه التماذج شبيهة بما ذكره البيهقي في (بيان خطأ من خطأ على الشافعي) ويتبين من المقارنة بينها أن (بيان خطأ من خطأ على الشافعي) يدخل ضمن كتب علل الحديث.

(١) قال السخاوي: وقد يعلون بكل قدح كالفسق والكذب وغفلة الراوي وسوء الحفظ ونحو ذلك من الأمور الروحية التي يابها كون العلة خفية.

ثم قال: على أنه يحتمل أيضاً أن التعليل بذلك من الخفي لخفاء وجود طريق آخر ليخبر بها ما في هذا من ضعف. (انظر المرجع السابق ٢١٨/١).

(٢) أنكر جماعة من العلماء إطلاق كلمة «معلول» على الحديث الذي ظهرت فيه علة، وليس لهم حجة سوى دعواهم بأن الفعل من الثلاثي المزد (أ فعل).

والحق أنه لا مانع من إطلاقها لثبت الفعل الثلاثي (عل). فقد جاء في كلامهم (عل فلان) من العلة، فهو معلول.

وأجازه جماعة من اللغويين كالزجاج وابن الأعرابي وغيرهم واستعمله جهابذة المحدثين كالبخاري والترمذى. انظر (السان العرب ١١ / ٤٦٦)، و(فتح المغيث ١ / ٢١٠).

(٣) انظر مقدمة ابن الصلاح، ص ٨١.

(٤) لم يعتمد على نقل السيوطي للتماذج عن الحاكم لأنه خطأ وصحف وحرف فيها أو وقع ذلك من النسخ وهو الأرجح.

١ - رواية الراوي عنمن لم يسمع منه ويكون ظاهره الصحة :

قال الحاكم : مثاله ما حديثنا أبوالعباس محمد بن يعقوب قال : ثنا محمد بن إسحاق الصناعي قال : ثنا حجاج بن محمد قال : قال ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «من جلس مجلساً كثراً فيه لغطه فقال قبل أن يقوم سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك إلا غفر له ما كان في مجلسه ذلك» .

قال أبو عبد الله : هذا حديث من تأمله لم يشك أنه من شرط الصحيح قوله علة فاحشة وبين موضع العلة فيه بما رواه عن البخاري في جوابه على سؤال مسلم بن الحجاج عن الحديث حيث قال : هذا حديث مليح ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث إلا أنه معلوم ، حديثنا به موسى بن اسماعيل قال حدثنا وهيب قال ثنا سهيل عن عون بن عبد الله قوله .

قال محمد بن اسماعيل هذا أولى فإنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل .

٢ - وصل ما رواه الثقات مرخصاً على وجه ظاهره الصحة :

قال أبو عبد الله الحاكم^(١) : والجنس الثاني من علل الحديث : حدثنا أبوالعباس محمد بن يعقوب حدثنا العباس بن محمد الدورى قال : ثنا قبيصه بن عقبة عن سفيان عن خالد الحذاء أو عاصم عن أبي قلابة عن أنس قال قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم «أرحم أمتي أبوبكر وأشدهم في دين الله عمر، وأصدقهم حياء عثمان، وأقرأهم أبي بن كعب وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل وأن لكل أمة أميناً وإن أمين هذه الأمة أبو عبيدة .

قال أبو عبد الله^(٢) : وهذا من نوع آخر علته فلو صح بإسناده لأنخرج في

(١) معرفة علوم الحديث، ص ١١٤ .

(٢) معرفة علوم الحديث، ص ١١٤ .

الصحيح، إنما روى خالد الخذاء عن أبي قلابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أرحم أمتى» مرسلاً.

٣ - أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي ويروى عن غيره لاختلاف بلاد رواه:

قال أبو عبد الله الحاكم^(١): والجنس الثالث من علل الحديث: حدثنا أبو عباس محمد بن يعقوب قال ثنا محمد بن إسحاق الصاغاني قال ثنا ابن أبي مريم قال حدثنا محمد بن جعفر بن أبي كثیر عن موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنما لاستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة». قال أبو عبد الله وهذا إسناد لا ينظر فيه حديثي إلا علم أنه من شرط الصحيح والمدنيون إذا رروا عن الكوفيين زلقوا».

ثم بين - رحمه الله - أن الكوفيين كشعبة ومسعر إنما رروه عن عمرو بن مرة عن أبي بردة عن - الأغر المزني - وكانت له صحبة - عن النبي صلى الله عليه وسلم .

٤ - أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي فيروي عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحته، بل ولا يكون معروفاً من جهته.

قال أبو عبد الله^(٢): والجنس الرابع من علل الحديث: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار قال ثنا أحمد بن محمد بن عيسى القاضي قال ثنا أبو حذيفة قال: ثنا زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن أبيه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالتطور.

وقال هذا معلول من ثلاثة أوجه. أحدها: أن عثمان هو ابن أبي سليمان والآخر إنما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه.

(١) المرجع السابق، ص ١١٤).

(٢) المرجع السابق، ص ١١٥).

والثالث: قوله سمع النبي صلى الله عليه وسلم وأبو سليمان لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره.

٥ — أن يكون الحديث روبي بالمعنى وسقط منه دل عليه طريق آخر محفوظة.
قال أبو عبد الله: والجنس الخامس من علل الحديث: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال ثنا بحر بن نصر، قال أنا ابن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن رجال من الأنصار أنهم كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فرمي بنجم فاستثار الحديث.

قال أبو عبد الله: ^(١) علة هذا الحديث أن يونس على حفظه وجلاة محله قصر به، وإنما هو ابن عباس قال حدثني رجال من الأنصار وهكذا رواه ابن عيينة ويونس من سائر الروايات، وشعيوب بن أبي حزنة وصالح بن كيسان والأوزاعي وغيرهم عن الزهري وهو مخرج في الصحيح.

٦ — أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد.

قال أبو عبد الله الحكم ^(٢): والجنس السادس من علل الحديث: حدثنا أبو إسحاق ابراهيم بن محمد بن يحيى قال ثنا أبو العباس الثقفي قال ثنا حاتم بن الليث الجوهري قال ثنا حامد بن أبي حزنة السكري قال ثنا علي بن الحسين بن واقد قال: حدثني أبي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال: قلت يا رسول الله: مالك أفصحتنا ولم تخرج من بين أظهرنا؟ قال: كانت لغة إسماعيل قد درست فجاء بها جبرائيل عليه السلام إلى فحّفظنيها ^(٣).

قال أبو عبد الله: لهذا الحديث علة عجيبة، حدثني أبو عبد الله محمد بن العباس الضبي — رحمه الله — من أصل كتابه، قال أنا أحمد بن علي بن رزين الفاشاني من أصل كتابه، قال ثنا علي بن خشrum، قال ثنا علي بن الحسين بن

(١) معرفة علوم الحديث، ص ١١٦.

(٢) معرفة علوم الحديث، ص ١١٦.

(٣) تكلم على صحة الحديث محمد خليل المراس في تعليقه عليه في كتاب الخصائص الكبرى للسيوطى.

وأقد قال بلغني أن عمر بن الخطاب قال يا رسول الله إنك أفصحتنا ولم تخرج من بين أظهرنا. قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن لغة إسماعيل كانت قد درست فأتاني بها جبرائيل فحفظنيها.

ونرى من الواضح في المثال السابق أن المقابلة وقعت بين الإسناد الأول المتصل، وبين الإسناد الثاني المنقطع المحفوظ عن علي بن الحسين بن واقد.

٧ – الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجھيله:

قال أبو عبد الله: والجنس السابع من علل الحديث: حدثنا الشيخ أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه، قال أخبرنا أبو بكر يعقوب بن يوسف المطوعي، قال ثنا أبو داود سليمان بن محمد المباركي قال ثنا أبو شهاب^(١) عن سفيان الثوري عن الحجاج بن فرافصة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «المؤمن غَرْ كريم، والفاجر خَبْ لثيم».

قال أبو عبد الله^(٢): وهكذا رواه عيسى بن يونس ويحيى بن الضريس عن الثوري فنظرت فإذا له علة: أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبى بمرو قال ثنا أحمد بن سيار قال حدثنا محمد بن كثير قال ثنا سفيان الثوري عن الحجاج بن فرافصة عن رجل عن أبي سلمة قال سفيان أراه ذكر أبا هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «المؤمن غَرْ كريم، والفاجر خَبْ لثيم»، وهكذا نرى الاختلاف يدور على تسمية شيخ الحجاج بن فرافصة أو تجھيله ففي رواية جاء مجھولاً وفي الأخرى سمي بـيحيى بن أبي كثير.

(١) وهم السيوطي فحسب ابن شهاب الزهري (تدریب الراوی ١ / ٢٦٠، وإنما هو أبو شهاب الحناط الأصغر اسمه عبد ربہ بن نافع الكنائی. انظر (تهذیب التهذیب ١٢٨/٦).

(٢) معرفة علوم الحديث، ص ١١٧.

٨ - أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه، لكنه لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها عنه بلا واسطة فعلتها أنه لم يسمعها منه.

قال أبو عبد الله^(١): الجنس الثامن من عمل الحديث: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال حدثنا محمد بن إسحاق الصاغاني قال ثنا روح بن عبادة، قال حدثنا هشام بن أبي عبد الله عن يحيى بن أبي كثير عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أفتر عنده أهل بيته قال أفتر عندكم الصائمون وأكل طعامكم الأبرار ونزلت عليكم السكينة.

قال أبو عبد الله: قد ثبت عندنا من غير وجه رواية يحيى بن أبي كثير عن أنس بن مالك إلا أنه لم يسمع منه هذا الحديث قوله علة.

ثم ذكر رواية أخرى بَيَّنتَ موضع العلة وهو أن يحيى بن أبي كثير قال حدثت عن أنس وهو ظاهر في أنه لم يسمعه منه.

٩ - أن يكون طريق الحديث معروفاً، يروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق فيقع من رواه من تلك الطريق - بناء على الجادة - في الوهم.

قال أبو عبد الله^(٢): الجنس التاسع من عمل الحديث: أخبرنا أبو جعفر محمد بن عبد الله البغدادي قال ثنا يحيى بن عثمان بن صالح السهمي قال ثنا سعيد بن كثير بن عفیر قال حدثني المنذر بن عبد الله الحزامي عن عبد العزيز بن أبي سلمة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة قال سبحانك اللهم تبارك اسمك وتعالى جدك الحديث... .

قال أبو عبد الله: لهذا الحديث علة صحيحة والمنذر بن عبد الله أخذ طريق المجرة فيه حدثنا أبو جعفر محمد بن عبد الله العلوى النقيب بالكوفة قال: حدثنا الحسين بن الحكم الجبرى قال حدثنا أبو غسان مالك بن

(١) معرفة علوم الحديث، ص ١١٨.

(٢) معرفة علوم الحديث، ص ١١٨.

إسماعيل، قال ثنا عبد العزيز بن أبي سلمة قال ثنا عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا افتتح الصلاة فذكر الحديث بغير هذا اللفظ وهذا مخرج في صحيح مسلم.

هكذا التزم المنذر في الرواية عن عبد العزيز بن أبي سلمة الطريق المعروفة مما أوقعه في هذا الوهم حيث بدل أسماء الرواة الذين علو عبد العزيز.

١٠ - أن يروي الحديث مرفوعاً من وجه وموقوفاً من وجه:
قال أبو عبد الله^(١): الجنس العاشر من عمل الحديث: أخبرنا أحد بن علي بن الحسن المقرئ قال: حدثنا أبو فروة يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان الراهاوي قال ثنا أبي عن أبيه عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من ضحك في صلاته يعيد الصلاة ولا يعيد الموضوع».

قال أبو عبد الله: لهذا الحديث علة صحيحة: أخبرنا أبو الحسين علي بن عبد الرحمن السبيبي بالكوفة قال: ثنا إبراهيم بن عبد الله العبسي قال: ثنا وكيع عن الأعمش عن أبي سفيان قال: سئل جابر عن الرجل يضحك في الصلاة قال: يعيد الصلاة ولا يعيد الموضوع.

□ □ □

(١) معرفة علوم الحديث، ص ١١٨.

رُغْبَهُ
عَنِ الْأَعْمَاجِ (الْجَنِيُّ)
لِسَنِ اللَّهِ (الْفَزُورُكَس)

طريق النقاد
لمعرفة العلل في الأخبار

فقد أخذ الحديث لمعرفة علته كنقد الدينار والدرهم لمعرفة جودته كلاماً عسير لا يقدر عليه إلا جهابذة المحدثين النقاد، حتى عدوا ذلك من قبيل الإلحاد النادر الوجود حيث تكشف علة الحديث للناقد البصير فلا يستطيع إيراد الأدلة على صدق دعواه وهذا على خلاف المعتمد في الكشف عن الحقائق.

ومن يتبع أساليبهم في الكشف عن العلة يقف على طرق كثيرة ومناهج شتى قد يصعب حصرها.

ومع صعوبة الحصر الناتج عن خفاء العلة يمكن درج أساليبهم في منهجين هي منها كالفرع من الأصل.

ولقد سبق إلى تقرير^(١) ذلك علم من أعلام المحدثين هو الإمام مسلم بن الحجاج فذكر أن السمة التي يعرف بها خطأ المخطيء وصواب غيره على وجهين هما: أن ينسب رجل في خبر على خلاف النسب المشهور له أو يسمى باسم سوى اسمه كأن يقول عمر وهو عمزو كما فعل مالك أو تذكر كلمة بدلًا عن أخرى مشابهة أو قريبة منها في الرسم. كما يأتي ذلك كثيراً في كتب متشابه النسبة.

وهذا يدرك بتتبع الروايات والإطلاع على تراجم الرجال الذي عنيت به كتب ضبط الأسماء^(٢)، وأنساب المحدثين^(٣)، وتصحيفاتهم^(٤). ومن الأمثلة عليه:

(١) في كتاب «التمييز» للإمام مسلم بن الحجاج.

(٢) في كتاب الإكمال لابن ماكولا، وكتاب مشتبه النسبة للذهبي وغيرهما.

(٣) في كتاب الأنساب للسمعاني، وكتاب اللباب لابن الأثير.

(٤) في كتاب تصحيفات المحدثين للعسكري.

١ — ما رواه النعمان بن راشد عن الزهري عن أبي الطفيلي عمرو بن وائلة. ومعلوم عند أهل العلم أن اسم أبي الطفيلي عامر، لا عمرو.

٢ — وما رواه مالك بن أنس عن الزهري عن عباد، قال مالك : وهو من ولد المغيرة بن شعبة. وإنما هو عباد بن زياد بن أبي سفيان.

٣ — رواية بعضهم حيث صحف فقال: نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النحر. وإنما أراد: النجش^(١).

أما الوجه الثاني: فهو أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثاً عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد مجتمعون على روایته في الإسناد والمعنى، فيرويه آخر سواهم عمن حدثوا عنه فيخالفهم في الإسناد أو المتن. وأمثلة هذا الوجه أشهر من أن تذكر وقد وجدنا «النسخة» عليها تدور في الأعم الأغلب، وكذلك كتب العلل.

□ □ □

(١) النجش: أن يزيد الإنسان في السلعة ولا يريد شراءها.

كتب العلل

ونعني بكتب العلل تلك التي تجمع فيها الأحاديث المعلولة سواء على ترتيب الأبواب الفقهية أو على المسانيد أو غير ذلك – أي على غير ترتيب: وبين فيها علة كل حديث.

وهي كثيرة إذا ما قورنت بغيرها من علوم الحديث جاز عددها الثلاثين نكتفي بذكر أهمها مع ما يمتاز كل كتاب منها على انفراد عن غيره ما أمكن ذلك مراجعن تقدم وفاة مؤلفيها في تقديم بعضها على البعض.

١ - كتاب «علل الحديث ومعرفة الرجال»^(١) لعلي بن المديني (ت ٢٣٤ هـ): وهو ما وصل إلينا من كتب ابن المديني التي فقد معظمها^(٢).

وقد ذكر فيه أن الإسناد يدور على ستة من أعلام المحدثين في المدن المشهورة بكثرة الرواية فأهل المدينة مدار روايتم على الزهري، وأهل مكة على عمرو بن دينار، وهكذا. ثم بين كيف انتشر علم هؤلاء مما يعطي صورة عن مدى نشاط الرواية في الأمصار المختلفة، ثم تكلم عن مراتب الصحابة وتفاوتهم في العلم والفقه ومن تبعهم في ذلك من التابعين ومن روى عنهم من لقائهم ومن لم يلقهم مما يكشف عن الإتصال والإقطاع في أسانيد الأحاديث.

وقد تابع كلامه بسرد الأحاديث وبيان عللها والأسباب المفضية لذلك

(١) نشر الكتاب بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي بعنوان «العلل» المكتب الإسلامي عام ١٣٩٢ هـ.

(٢) الدكتور أكرم العمري: موارد الخطيب، ص ٣١٧.

ونتكلم عن لقاء الرواة بعضهم البعض وما ثبت منه وما لم يثبت مترجمًا عن كل حديث بما يحتويه ويتكلم على الرجال أحياناً جرحًا وتعديلًا.

٢ - كتاب «العلل ومعرفة الرجال»^(١) لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) :

وهو من روایة عبد الله بن أحمد ويتنازع بأنه من أقدم ما كتب في موضوعه وقد نشرت بين أجزاءه الأخبار المتعلقة ب الرجال الحديث وأبواب الفقه من غير أن يعني بالنظام والترتيب وقد تتكرر الأخبار في جزء واحد بسند واحد أحياناً وقد استفاد^(٢) منه ابن أبي حاتم في كتابه «الجرح والتعديل» وهو في جزئين نشر^(٣) الأول منها من أصل النسخة الفريدة.

٣ - كتاب من أحمد في العلل من روایة أبي بكر المروذى:

وهو من روایة أبي بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المروذى لإجابات أحمد على سؤالاته وذكره ابن النديم في فهرست^(٤) مروياته والألباني في فهرس^(٥) خطوطات الظاهرية وقد وصلت إلينا من هذه السؤالات نسخة مصورة في عشرین ورقة.

٤ - كتاب «التمييز لسلم بن العجاج» (ت ٢٦١ هـ) :

وهو الكتاب الذي ألفه سلم^(٦) في علل الحديث وبين فيه الأوهام التي وقعت في روایة أقوام صارت أحاديثهم عند أهل العلم في عداد الغلط والخطأ.

(١) الكتاب خطوط في مكتبة آيا صوفيا تحت رقم (٣٣٨٠) ويقع في ثمانية أجزاء. (مقدمة كتاب العلل ومعرفة الرجال) وذكر الدكتور أكرم العمري أن أجزاء منه ناقصة في دار الكتب الظاهرية (بحوث في تاريخ السنة ص ١٠٨).

(٢) انظر مقدمة الجزء المطبوع.

(٣) عام ١٢٨٢ هـ بأنفشه باعتماد الدكتور طلعت قوج، والدكتور اسماعيل جراح أوغلي.

(٤) ص ٣٢٩.

(٥) ص ٢٢٢ وانظر ايضاً موارد الخطيب ص ٣٤٥.

(٦) ذكر صبحي السامرائي في مقدمته على كتاب «شرح علل الترمذى» لابن رجب أن سلم كتاباً في العلل وأفاد بأنه لم يطلع عليه، الواقع أنه كتاب التمييز المذكور. وانظر الرسالة المستطرفة ص ١٤٧ وكشف الظنون ١١٦٠ / ٢.

وذكر أن الأوهام تقع من الحافظ المتقن كما تقع من المتساهل والذي همه حفظ متون الأحاديث دون أسانيدها فيتهاون بحفظ الأثر ويتخرصها^(١) من بعد فيحيلها بالتوهم على قوم غير الذين أدى إليه عنهم. ثم سرد الأحاديث وبين عللها مثيرةً إلى الصحيح من السقيم مع الأدلة.
وقد وصل إلينا جزء من هذا الكتاب^(٢).

٥ - كتاب «العلل الكبير».

٦ - كتاب «العلل الصغير».

وكلاهما للترمذى (ت ٢٧٩ هـ)، الأول منها: ذكره ابن النديم في الفهرست^(٣) ولا يزال مخطوطاً والثانى: طبع آخر كتاب السنن^(٤)، وشرحه^(٥) الحافظ ابن رجب (ت ٧٩٥ هـ)، وهو صغير الحجم تكلم الترمذى فيه عن العلة وما يتعلق بها من أحكام ومدى أهمية هذا العلم للدفاع عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والنصر للMuslimين.

٧ - كتاب «علل الحديث»^(٦) لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ):
وهو من إجابات الحافظين لأبي حاتم وأبي زرعة الرازىين على سؤالات

(١) الخرص: النطى فيما لا تستيقنه، ومنه خرص النخل والكرم. انظر (لسان العرب/خرص).

(٢) نشر بتحقيق محمد مصطفى الأعظمي ولم يصل إلينا سوى القسم المطبوع وقد ذكر محققه أنه يظن أن المفقود منه أكبر من الموجود.

(٣) انظر الفهرست لابن النديم ص ٣٣٩.

(٤) انظر (تحفة الأحوذى ٤٥٨/١٠) جاشية.

(٥) وقد طبع شرح ابن رجب بتحقيق صبحي جاسم السامرائي.

(٦) طبع للمرة الأولى في المطبعة السلفية بمصر سنة ١٣٤٣ هـ، وقد ذكر حب الدين الخطيب في مقدمته على كتاب «علل الحديث» لابن أبي حاتم أن أول من ألف في علل الحديث الإمام مسلم بن الحجاج، وهذا ليس بصحيح ولذا تبين لي أن علي بن المديني هو أول من ألف في هذا الفن ثم الإمام أحمد فالبخاري، ولا أعرف له كتاباً مستقلاً ينفرد بموضوع العلل إلا ما رأيته في كتابه «التاريخ الكبير» و«التاريخ الصغير»، ثم الإمام مسلم حيث ألف كتاب التمييز.

ابن أبي حاتم الذي يَحْصُّ فيه ما يقارب ثلاثة آلاف حديث مبيناً في كل واحد منها موضع العلة واسم الرواي الذي جاءت من قبله، وقد يرجع روایة على أخرى بقوله «روایة فلان أشبه» دون التصریح بوقوع خطأ.

وأحياناً يتكلم على الرجال جرحاً وتعديلأً، ويحكم على الأحاديث بالنکارة والضعف وقد رتبه على أبواب الفقه.

٨ - كتاب «العلل»^(١) للدارقطني (ت ٣٨٥ هـ)؛ وهو من جمع^(٢) أحمد بن محمد البرقاني تلميذ المؤلف لإجابات شيخه على سؤالاته وقد أثني عليه الشيخ طاهر الجزائري فقال: «رأيته جم الفائدة»^(٣)، وأشار فؤاد سزكين^(٤) إلى نسخه المختلفة في أنحاء عديدة ورتبه مؤلفه على المسانيد ولم يلتزم النظام وفق ترتيب حروف المعجم سواء بالنسبة للصحاباة أو من روی عنهم، كأن يذكر^(٥) روایة نافع عن عبد الله ابن عمر عن عمر، ثم روایة سالم عن أبيه عن عمر، ثم يعود لروایة نافع. وبدأه بمسند أبي بكر الصديق ثم بقية الخلقاء الراشدين.

وهو في خمس مجلدات كبيرة^(٦).

٩ - كتاب «التبيغ» للدارقطني:
اشتمل على سبعة ومائين حديثاً انتقدها أبوالحسن الدارقطني على

(١) أنظر بروكلمان ٢١١/٣، والرسالة المستطرفة، وموارد الخطيب ص ٣٣٢.

(٢) أنظر (تاريخ بغداد ٣٧/١٢) و(بروكلمان ٢١١/٣) وموارد الخطيب ص ٣٧٤.

(٣) أنظر مقدمة كتاب «علل الحديث» لابن أبي حاتم.

(٤) أنظر كتاب (تأريخ التراث العربي ١/٥١١).

(٥) أنظر على سبيل المثال ورقة ٢٧ وما بعدها من الكتاب المذكور.

(٦) أنظر المجلدة الأولى ورقة ١٦٥ وقد اطلعت على صورة النسخة التي يرجع تاريخ نسخها إلى عام ثمانية وسبعيناً من المطبعة في المكتبة العامة للجامعة الإسلامية.

البخاري ومسلم في صحيحهما وبين عللها وذكر ما يقابلها وبين الوجه الصحيح فيها^(١).

والكتاب في أربعين ورقة من الحجم المتوسط، وهو من جمع^(٢) أبي بكر الخوارزمي البرقاني لما كتبه الدارقطني مرتبًا على المسانيد دون مراعاة ترتيب حروف المعجم.

١٠ - كتاب العلل المتأخرة في الأحاديث الواهية^(٣) - لابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ):

وقد ذكر فيه الأحاديث التي في غاية الضعف لكثره عللها، ورتبه على نحو ترتيب كتب الفقه ليسهل المأخذ منه على الطالب، وبدأ بكتاب التوحيد والإيمان وختمه بكتاب صفة الجنة والنار.

ونقل فيه عن الموصلي^(٤) وأبن أبي حاتم والدارقطني وغيرهم.
ويأتي بالأحاديث ويحکم عليها^(٥) ومنها ما هو موضوع وما هو ضعيف.

(١) نذكر على سبيل المثال ما أخرجه البخاري عن إسحاق عن أبي عاصم عن ابن جريج عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صل الله عليه وسلم ما أذن الله بشيء أذنه لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن يجهز به.

قال الدارقطني: وقول أبي عاصم وهم، وقد رواه عقيل ويونس وعمرو بن الحارث، وعمرو بن ديار وعمرو بن عطية واسحاق بن راشد ومعمر وغيرهم عن الزهري بخلاف ما رواه أبو عاصم عن ابن جريج باللفظ الذي قدمنا ذكره وإنما روى ابن جريج هذا اللفظ الذي ذكره أبو عاصم عنه بإسناد آخر رواه عن ابن أبي مليكة عن أبي نهيك عن سعيد قاله ابن عينية عنه.

(٢) قال أبو بكر الخوارزمي: هذا آخر ما وجدته من هذا التعليق بخط أبي الحسن الدارقطني.

(٣) وفقت على صورة الكتاب في مكتبة الجامعة الإسلامية وهو في مجلدين مصورة من رامبور، وخط النسخة جيد حديث. وقد اختصر الكتاب الحافظ الذهبي في كتاب «ختصر العلل المتأخرة» أنظر (كشف الظنون ١١٦٠ / ٢، ١٤٤٠)، وقد طبع أخيراً بتحقيق ارشاد الحق الأثيري، بلاهور في جزئين.

(٤) أنظر ورقة ٣ جزء ١.

(٥) كما فعل في ورقة ١ / جزء ١، وورقة ١٨٢ جزء ٢.

ويغليط الرواة الذين وقع منهم الخطأ، وينقل عن النقاد^(١) كلامهم فيهم ويذكر طرق الحديث المختلفة بعدها كما فعل في حديث أنس^(٢) الذي رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في طلب العلم. حيث قال: أما حديث أنس فله أربعة عشر طريقاً ثم ذكرها واحدة واحدة.

١١ - كتاب «تلخيص كتاب العلل المتناهية»^(٣) للذهبي (ت ٧٤٨ هـ) وقد لخصه الذهبي من العلل المتناهية وما التزم^(٤) فيه عبارة المؤلف بل غالب التخريج من كلام الذهبي. وقد حذف الأسانيد.

وليس ما ذكرناه هو كل ما اعرف من كتب العلل بل هناك كتب أخرى كثيرة ليست بأقل شهرة مما تقدم وهي:

١ - كتاب «معرفة الرجال والعلل» لأبي جعفر محمد بن عبد الله بن عمّار الموصلي (ت ٢٤٢ هـ).

٢ - كتاب العلل^(٥) - لأبي بكر أحمد بن هاني الأثرم (ت ٢٦١ هـ). وهو مفقود وكان الخطيب البغدادي يملك نسخة منه^(٦).

٣ - كتاب «المسند الكبير المعلم»^(٧) ليعقوب بن شيبة (ت ٢٦٢ هـ) وهو مفقود عشر على جزء منه وهو مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(١) كما فعل في ورقة ٤، ٣، ١١٠ جزء ١.

(٢) حديث أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «طلب العلم فريضة على كل مسلم» انظر الكتاب المذكور ١٦/١.

(٣) ويقع في أربع وثمانين ورقة وهو مخطوط منه صورة في مكتبة الجامعة الإسلامية وقد اطلعت عليها.

(٤) انظر تلخيص العلل المتناهية ص ٨٤.

(٥) انظر (ابن النديم: الفهرست ٣٣٥)، و(الكتاني: الرسالة المستطرفة ١٤٧) و(كحاله: معجم المؤلفين ٢/١٦٧).

(٦) موارد الخطيب ٣٤٤.

(٧) انظر (معجم المؤلفين - كحالة ١٣/٢٤٩) وقد نشر الكتاب بتحقيق الدكتور سامي حداد في بيروت.

- ٤ - كتاب «المسند الكبير للبزار» (ت ٢٩٢ هـ). ولا يزال الكتاب مخطوطاً ونسخة محفوظة في مكتبة الرباط والقرويين والأزهر ومراد ملة^(١).
- ٥ - كتاب «العلل»^(٢) لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال (ت ٣١١ هـ)، ذكر الذهبي أنه في عدة مجلدات^(٣).
- ٦ - كتاب «العلل»^(٤) لأبي علي النيسابوري (ت ٣٤٩ هـ).
- ٧ - كتاب «العلل»^(٥) لأبي علي حسن بن محمد الزجاجي (ت حوالي ٤٠٠ هـ).
- ٨ - كتاب «الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام»^(٦) لابنقطان الفاسي (ت ٦٢٨ هـ).

ذكر فيه أوهام الإشبيلي في كتابه «الأحكام الكبرى» بتصحيحه أحاديث غير صحيحة وما اشتبه عليه من الأسماء فلم يميزها.

وقد رد الذهبي على ابنقطان في رسالة^(٧) صغيرة سماها «الرد على ابنقطان» ذكر فيها ما أصاب فيه ابنقطان وهو كثير وما غلط فيه وهو قليل، وأخذ عليه تضعيقه الأئمة بادعاء أنه لم ينص على توثيقهم أحد من القدماء.

(١) مقدمة كتاب شرح ابن رجب.

(٢) ذكره الكتاني في رسالته ص ١٤٨، وقال الأستاذ صبحي السامرائي: وفقت على أجزاء منتخبة منه وذكر أنه في ثلاثة مجلدات (مقدمة شرح ابن رجب) وانظر (معجم المؤلفين - كحالة ٢/١٦٦).

(٣) تذكرة الحفاظ ٧٨٥.

(٤) انظر رسالة الكتاني ص ١٤٨.

(٥) أنظر (كشف الظنون ٢/١٦٠)، (الرسالة المستطرفة ص ١٤٨).

(٦) (١) للكتاب نسخة في دار الكتب المصرية تحت رقم (٧٠٠) ووفقت على صورتها في مكتبة الجامعة الإسلامية. وله نسخة أخرى في مكتبة القرويين بفاس (مقدمة ابن رجب).

(٧) نشرت في مجلة دعوة الحق المغربية في عددها الأول من السنة الثامنة عشر.

٩ - كتاب «الزهر المطلول في معرفة المعلول»^(١) لابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) وهو موجود في مكتبة ألمانيا.

١٠ - كتاب «الوقوف على الموقف» للشيخ ضياء الدين أبي حفص عمر الموصلي وهو صغير الحجم لا يزال مخطوطاً^(٢).

وقد ذُكر الإمام البخاري وأبو عبد الله الحاكم فيمن صنف في كتب العلل ولم أقف على كتب لها انفردت بهذا العلم سوى ما رأيته في كتاب «التاريخ الكبير» و«التاريخ الصغير» للبخاري^(٣) وكتاب «معرفة علوم الحديث» للحاكم.

□ □ □

١

(١) أنظر (كشف الظنون ٢/٤٦١).

(٢) وقد وقفت على صورته في مكتبة الشيخ حماد الأنصاري.

(٣) تقدم الكلام حول هذا بالنسبة للبخاري.

الفَصْلُ الرَّابعُ

رُفْعٌ

عَنْ (الرَّجُلِ الْجَنِيِّ)
أَسْلَمَ (اللَّهُ لِلْفَوْزِ)

التَّعْرِيفُ بِكِتَابِ

بِيَانِ حَجَّطِ أَمْرِ خَطَا عَلَى الشَّافِعِيِّ
وَمَنْهَجِ الْبَيْهِقِيِّ فِيهِ

رَفِعُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
السَّمْعُ لِلَّهِ الْفِرْدَوْسُ

التعریف بالکتاب

قام البیهقی ببيان الأخطاء التي وقعت في كتب الشافعی بسبب النقل وحين صنف كتابه «معرفة السنن والأثار» بين فيه ما اعتبر عليه من خطأ من أخطأ على الشافعی^(۱) في الأخبار حتى سأله بعض أهل العلم بالحديث افراده بالذكر عن كتابه «معرفة السنن والأثار» لما فيه من زيادة المفعمة لمن تبع كتاب «المسنن»^(۲) أو «المختصر»^(۳) في الوقوف عليه ولم يهتد في كتابه المعرفة إليه فأجابه إلى ملتمسه في افراد هذا الكتاب. وزاد عليه بيان ما يتورهم أنه خطأ وليس بخطأ^(۴).

ومن هنا تظهر فائدة الكتاب وما له من أهمية بالغة تتلخص في جمه ما تناشر في كتابه «معرفة السنن والأثار» والزيادات التي أضافها إليه ليتسير لطلاب العلم في عصره النهل منه.

وحرى بنا اليوم أن نخرجه لاستكمال الفائدة لا سيما وأن كتاب معرفة

(۱) انظر مقدمة المؤلف.

(۲) المراد به المسند الذي جمعه الربیع بن سليمان المرادي مما سمعه من الشافعی.

(۳) مختصر أبي ابراهیم اسماعیل بن حمیس المزني.

(۴) انظر مقدمة المؤلف ص ۱۲.

السنن لم يطبع منه إلا مجلدة واحدة ولا يزال معظمها مخطوطاً يحتاج الوقت الطويل لنشره مما يعطي تحقيق كتاب «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» أهمية خاصة.

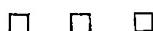
وقد بدأ كتابه بقديمة ذكر فيها الأحاديث في فضل قريش وتخصيصها بالإمامية وذكر فضل الشافعي وإخلاصه وحسن تأليفه وانتفاع الناس به مؤلفاته وما حصل فيها من الخلل بسبب النقل منها إلى غيرها.

□ □ □

«علاقة الكتاب بكتاب «معرفة السنن» و«السنن الكبرى»

ويرتبط كتاب «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» بكتاب «معرفة السنن والآثار» وكتاب «السنن الكبرى» ارتباطاً وثيقاً في مادة الدفاع عن الشافعي حيث لا غنى لواحد منها عن الآخر فقد وجدنا أن كتاب معرفة السنن يكمل ما في «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» و«السنن الكبرى» وكذلك كل واحد منها بالنسبة لغيره ولا غرابة في ترابط كتاب «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» بكتاب «معرفة السنن» وقد استخلص منه، وإن مما يزيد هذا الترابط وحدة الأسلوب وانتظام الفكرة وتوارد الخاطر.

ومن الظاهر إمكان عد «كتاب بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» مرجعاً لتحقيق نصوص كتاب «معرفة السنن» وكتاب «السنن الكبرى» في مادته. ولعل أصدق مثال على هذا ما رواه البيهقي في معرفة السنن^(١) بسنته عن سليمان بن يسار عن ابن عباس في حديث الحج عن المغضوب بذكر «ابن عباس» في الرواية الأولى وهو خطأ، بدليل عدم ذكره في الرواية الأولى في كتاب «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» وذكره في الرواية الثانية في الكتاب نفسه وبيان أن الرواية الأولى خطأ وأن الرواية الثانية هي الصواب. وكذلك هناك بعض الأخطاء التي وقعت في معرفة السنن كتصحيف اسمٍ أو تغييره نجده في كتاب بيان خطأ على الصواب كما في موضوع (حج الصبي)، وسقطت بعض الكلمات من معرفة السنن ودل عليها ذكرها في «بيان خطأ» كما حديث في موضوع النفر يصيرون الصيد.



(١) (معرفة السنن ٢ / ٢٠٠).

(٢) وكذلك في (السنن الكبرى).

«منهاج البَيْهِقِيَّ»

تكلم البَيْهِقِيَّ على الموضوعات بعد تفنيدها تحت أبواب مستقلة فأطاف وأسهب بذكر الروايات المتعددة بسنته إليها، وأدخل موضوعاً في موضوع في الموضع الواحد كما فعل في «حديث السواك» إذ أدخل فيه حديث نصر بن عاصم فيأخذ الجزية من المجروس، وكذلك في موضوع «حديث آخر في كسوف الشمس».

وقد وفى بما التزمه ببيانه خطأً من أخطأ على الشافعى بأسلوب مؤدب فلم يفحش القول فيمن وقع منه الخطأ على الشافعى.

ولا يعين من وقع منه الخطأ على وجه التحديد أحياناً ويكتفي بالإشارة كما فعل في «حديث في غسل الثوب من دم الحيض» وقد يعدل عن تعينه الخطأ بعد أن يعيشه ويحدده في «معرفة السنن» يرجع عن ذلك كما فعل في «حديث في الحيض» ويدرك أكثر من خطأ في موضع واحد كما فعل في «حديث في سجود التلاوة» ويعتمد في إثبات دعواه لتعيين الخطأ على روايات مؤيده للرواية التي يراها صحيحة، وعلى ما يروى عن الشافعى سوى الرواية التي يراها خطأ، وعلى ما يرويه غير الشافعى عمن روى عنه الشافعى كما فعل في «حديث في غسل الثوب من دم الحيض».

ويلجأ أحياناً إلى البراهين العقلية لإثبات دعواه كما فعل في «حديث في الإمام المسافر يوم المقيمين» و«حديث في البكاء على الميت».

وقد جمع الأحاديث المراد بيان ما فيها من أخطاء والتي يراها صواباً تحت

أبواب ترجم عنها^(١) ورتبتها على الأبواب الفقهية، ولم يذكر لها مقدمات تكشف عن مقصد إلّا ما كان من ذلك في المقدمة.

وليس فيها ذكره من الأحاديث حديث موضوع إلّا حديثاً^(٢) واحداً نبه عليه واعتذر لإيراده، وأخراً^(٣) ذكر أنه أضيف إلى سند غير السندي المحفوظ وإن كان له أصل في الصحيحين.

وما عدا هذين فهو إما صحيح أو حسن ويقل فيه الضعيف والمرسل^(٤) والموقوف ما يدل على أنه وفي بالتزامه بأن لا يذكر حديثاً^(٥) موضوعاً في تواлиفة وأن لا يأتي^(٦) برواية دون إسنادها، وكان يقدم الرواية التي يريد نقادها ثم يعقب عليها بالرواية الصحيحة وما يؤيدها وقد يعكس ذلك فيقدم الرواية الصحيحة ثم يأتي بالرواية المنتقدة ويخالق أحياناً إثبات صحة الروايتين الصحيحة والمنتقدة كما في «حديث في السواك» ويلتمس^(٧) المعاذير لإيراد الرواية الخطأ ويقتصر أحياناً بإيراده الحديث من روايته عن شيخ واحد من شيوخه بينما يكون قد رواه عن جماعة منهم يذكرهم في «معرفة السنن» أو «السنن الكبرى» كما فعل في «حديث في فضل الوضوء» وقد يفعل خلاف ذلك أحياناً أخرى. ولا يسمى بعض الرواية وخاصة شيوخه ويكتفي بذكر كناهم لأن يقول: حدثنا أبوسعيد بن أبي عمر. مما يؤودي إلى صعوبة الوقوف على ترجمة الراوي.

(١) لم يترجم عن بعض الأبواب واكتفى بقوله «حديث آخر» بعد ذكره حديثاً سابقاً له من جنسه.

(٢) هو «حديث في المهدى».

(٣) هو «حديث في الآذان قبل طلوع الفجر».

(٤) كما فعل في «حديث في السواك».

(٥) التزم البيهقي أن لا يخرج حديثاً موضوعاً في تواлиفة وقد صرخ بذلك في «النسخة» التي بين يدينا بقوله: وأحمد بن يعقوب هذا... له من أمثال هذا أحاديث موضوعة لا تستحل رواية شيء منها. (أنظر ص ٣٢٨).

(٦) قال البيهقي رحمه الله: وأنا على رسم أهل الحديث أحب إيراد ما احتاج إليه من المسانيد والحكایات بأسانيدها. (مقدمة شعب الإيمان).

(٧) كما فعل في «حديث في فضل الوضوء وثوابه» ويرجع أحياناً أسباب الخطأ لاتهكه الشافعي من البياض في مؤلفاته بحصر كما فعل في «حديث في الدفع من الزدفة».

وكثيراً ما نجد في الروايات أن الشافعي يقول: حدثني الثقة. ولم يعرض هذا البيهقي بل تركه غفلاً وإن كان قد أشار إليه في غير هذا الكتاب. ولم يقتصر على ما كتبه في «معرفة السنن» بل أضاف إليه بعض العبارات الموضحة كما فعل في «حديث في الحيض».

ولم يخرج عن سلك^(١) النقاد في كشف الأخطاء ومعرفة العلل بل سلك سبيلهم وسار على نهجهم.

وكان جل رواياته عن أبي عبد الله الحاكم صاحب «المستدرك» حتى لا يكاد يخلو موضوع من روايته عنه بل قد تكرر الرواية عنه في الموضع الواحد كما في «حديث في فضل الوضوء» مما يؤكّد صحة القول بسبق الحاكم إلى الدفاع عن الشافعي وإفادته البيهقي بما كتبه شيخه.

وإن ما يجدر التنبية إليه أن كل من زوى عن الشافعي في «النسخة» واسمه الربيع فالمراد به المرادي، وكذلك كل من جاء مسمى باسم «محمد بن يعقوب» فالمراد به الأصم.

ولم يستقص كل ما وقع على الشافعي من أخطاء بل ترك الكثير^(٢) منه ولم يعرض له بالنقض فيحتمل أنه لم يقف عليه أو أنه لم يرد استيعاب كل ما وقع عليه من أخطاء.

□ □ □

(١) تقدم الكلام على طرق كشف العلة ومعرفة الخطأ عند النقاد. وذلك بمقارنة الروايات بعضها ببعض.

(٢) ومن ذلك ما روى عن الشافعي عن سفيان أو مالك عن ابن شهاب عن حميد وعن محمد بن النعمان بن بشير بحديثه عن النعمان بن بشير أن أباه أتاه أباه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: أبا نحلت أبني هذا غلاماً كان لي.

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أكل ولدك نحلت مثل هذا. فقال: لا.

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فأرجعه (مسند الشافعي ص ٣٩٨).

وكذلك ما بينه الحاكم في رواية علي بن سليمان الأحميمي عن الشافعي عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة عن عبد الله بن دينار قال الحاكم: هكذا قال فيه: عن أبي حنيفة، وهو وهم، فإن الشافعي رواه عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن ابن دينار نفسه ١. هـ، أنظر (نصب الراية ٤/١٥٢). وغير ذلك من الأمثلة.

رَفْعٌ

عَنِ الرَّجُنِ الْجَنِيِّ
أَسْكَنَ لِلَّهِ الْفَرْوَانَ

القسم الثاني

رَفْعٌ

عبد الرَّحْمَنِ الْجَنْوِيِّ
الْكَلْمَانِيِّ الْفَزُوقِيِّ

تَحْقِيقِ كِتَابٍ

بِيَانِ خَطَا مِنْ أَخْطَاءِ الشَّافِعِيِّ

الإِمامِ أَبِي يَكْرَمْ شَدِيدِ الْجَنْوِيِّ

رُفْع

عبد الرحمن البهري
السلك للبر الفروسي

(أ) وصف النسخة ومنهجي في التحقيق

ليست للكتاب إلا نسخة واحدة موجودة في مكتبة «عارف حكمت»^(١) تحت رقم (١٩٥) عام، و(٨٠) خاص قسم الماجموع. فالمخطوطة موجودة مع رسائل أخرى للبيهقي في مجلدة كبيرة ومكتوبة بخط جيد وواضح إلا ما كان فيها من الطمس وزحف بعض النقاط عن موضعها أو فقدتها أصلًا كما فقدت علامات الإعراب والتشديد وغيرها من موضع هي في حاجة إلى رسمها فيها.

وعدد أوراقها أربع وثلاثون ورقة من الحجم المتوسط، في كل صفحة منها ثلاثة وعشرون سطراً، في كل سطر ثلاث عشرة كلمة تزيد واحدة أو تنقص.

وقد تصفحت أول النسخة وأخرها، وكذلك أول المجلدة وأخرها فلم أثر على اسم من خطها ولا من رواها عن البيهقي لكن خطها جيد وحديث وأحسبها كتبت بعد الألف من الهجرة.

وما لا شك فيه أن كتاب «بيان خطأ من خطأ على الشافعي» من تأليف الإمام البيهقي يشهد لذلك كلامه في النسخة^(٢) ومقدمته عليها وكذلك في

(١) بالمدينة المنورة.

(٢) وقد وجدنا في هذه النسخة بحيل على كتابه «معرفة السنن» وكتابه «السنن الكبرى».

كتابه «مناقب الشافعى»^(١) وقد نقل عن كتاب بيان من أخطأ الحافظ البليقى^(٢) في تعليقه على كتاب الأم في أكثر من موضع^(٣)، وأشار إليه الحافظ السبكى في كتابه «طبقات الشافعية الكبرى»^(٤)، وعده حاجى خليفه^(٥) في مجموعة مؤلفات البىهقى .

ويتأكد ذلك أيضاً بمقارنة أسلوب البىهقى في كتبه المعتمدة مع أسلوبه في النسخة .

وفيما ذكرناه كفایة لإثبات النسخة وعدها من مؤلفات البىهقى .

(ب) منهجى في التحقيق

يمكن تلخيص منهجى في تحقيق النص فيما يلى :

١ - مقاولة النص بكتاب «معرفة السنن والأثار» وكتاب «السنن الكبرى» للبىهقى والإشارة إلى زيادات النسخة عما فيها أو العكس .

كما رجعت إلى كتاب «الأم» و«الرسالة» وغيرهما من كتب الشافعى التي وجدتها تغطى معظم مادة النسخة، وإلى الكتب الستة المشهورة وغيرها من كتب السنة لمقابلة النصوص وتثبت الاختلافات في الحاشية .

٢ - ذكرت معانى الكلمات الصعبة وأوضحت الجمل والعبارات الغامضة وأضفت الكلمات التي يقتضيها السياق إلى النص مشيراً إلى ذلك في الحاشية كما في «حديث في المسح على الخفين» وأضفت كلمات وأسماء ساقطة معتمداً على كتاب «معرفة السنن والأثار» وغيره في ذلك كما فعلت في «حديث في إحياء الموات» وحصرت ذلك بين (قوسين) .

(١) جزء ٢ ص ٣٦٨.

(٢) أنظر ترجمته في طبقات الحفاظ للسيوطى ص ٥٣٨ .

(٣) أنظر الأم (١٣٧/١ - ١٣٨) حاشية .

(٤) وقد سماه «بيان خطأ من خطأ الشافعى» و«الصواب» «بيان خطأ من خطأ على الشافعى» .

(٥) في كتابه كشف الظنون (١/٢٦١).

٣ - تصحيح ما وقع من تصحيف وتحريف معتمداً على كتب السنة ومعاجم اللغة العربية كالذى فعلت في «حديث آخر في إحياء الموات» وقد أثبت الخطأ وأبين صوابه في الحاشية كالذى فعلته في « الحديث في المهدي».

ومن تلك الأخطاء التي وقعت ما كان في النحو أو الصرف - وهي نادرة - فأشرت إليها وذكرت صوابها كالذى فعلته في « الحديث في الحيض» و« الحديث في الجماعة» وقد أكتفى بالإشارة إليها كما في « الحديث في لحم الصيد» و« الحديث في كسب الحجام».

وأشير إلى عبارات قد تكون ساقطة إذ لا يستقيم الكلام بدونها كالذى فعلته في « الحديث في إحياء الموات».

٤ - علقت على الكثير من المسائل التي تحتاج إلى تعليق ولخصت كلام البيهقي وانتقاده أحياناً لأنني وجده يداخل بين الموضوعات وينقدها جملة مما يسر إدراكه كالذى فعلت في «أحاديث في سجود التلاوة» و« الحديث في الحج عن المضوب».

وقد أتصدى لنقده بالمناقشة تائيداً أو اعتراضًا معتمداً على ما كتبه الأئمة في مؤلفاتهم أو نقل عنهم كما في « الحديث في الآذان قبل طلوع الفجر».

وقد قارنت بين الاختلافات التي في النسخة والكتب الأخرى وأشارت إلى الأصوب أو الأفضل كما في « الحديث في الحيض».

وأبين أحياناً وجه الخطأ الذي عليه مدار الأبواب عند الحاجة إليه.

٥ - عرفت بأغلب الأعلام الواردين في السندي والمتن وخاصة ما ورد منهم بكنيته أو نسبة فقط أو ذكر باسمه دون اسم أبيه وأكتفي بترجمته في موضع واحد ولا أكرر ولا أحيل على الترجمة إلا نادراً، وما تركت ترجمته فاما لشهرته أو لعدم الوقوف عليه.

واعتمدت على «تقريب التهذيب» في ترجمة الكثير من الرواية ولم اقتصر على إشارة ابن حجر إلى سنة وفاة الراوي بل أصيف إليه سنة الوفاة صراحة في ترجمة الكثير منهم.

٦ - خرجت الأحاديث من كتب السنة وخاصة من الكتب الستة وكتاب «معرفة السنن والآثار» و«السنن الكبرى» و«كتاب الأم» و«مسند الشافعى» و«اختلاف الأحاديث» وغيرها من كتب الشافعى.

وأبین أحياناً طرق الحديث غير الطريق التي أوردها البیهقی إلى الصحابي المروی عنه، وقد أذكر شواهده من مسند صحابي آخر كالذى فعلت في «حديث بيع الحاضر للبادى» و«حديث فيها أفضلت الحمر».

٧ - أشرت إلى الأخطاء التي تركها البیهقی في الموضوعات التي عالجها كالذى فعلته في «حديث فيها أفضلت الحمر» وأذكر صوابها معززاً بالأدلة. وقد أبین أخطاء وقع فيها كتاب معاصرون وأذكر صوابها كما في «حديث في الحيض».

وأناقش بعض المسائل الفقهية بما يقتضيه المقام كما في «حديث في امرأة ولت أمرها رجلاً».

٨ - ما كان من أصل «النسخة» مدوناً في الهاشم أثبته في الأصل وأشار إليه في الحاشية كالذى فعلت في «حديث آخر في إحياء الموات» وما كان مصححاً أثبت صوابه وأشارت إلى الخطأ في الحاشية كما في «حديث في إحياء الموات».

٩ - وقد وضعت لكل موضوع من الموضوعات التي انتقدتها البیهقی رقمًا تسلسلياً حسب ترتيبه في المهرست.

١٠ - اكتفيت بذكر المصادر التي استقيت منها تاركاً تسمية غيرها مما أفادت منها ولم أنقل عنها. كتبين كذب المفترى والاعلام للزرکلی. وقد اعتمدت على طبعة واحدة في كل ما كتبه إلا التزر القليل وأشارت إليه أثناء النقل عنه. كفتح الباري طبعتين وفتح المغيث.

١١ - وضعتم فهرساً للموضوعات بحسب ترتيب البیهقی لها، وآخرأ لترجم الرجال مرتبأ على وفق ترتيب حروف المعجم مراعياً ذلك في أسمائهم وأسماء آبائهم، وثالثاً للمصادر التي استقيت منها في البحث.



رَفِعٌ

عبد الرحمن البخاري
سلسلة الفروع

بيان خطأ من خطأ على الشافعى

تأليف

الإمام أبي يحيى أحمد بن الحسين البهقى
(ت 458 هـ)

رَفِعُ

عبد الرحمن البجيري أُلْكَنَةُ اللَّهُ لِلْفَزُوكِس

مُقَدَّمةُ المؤْلِفِ

الحمد لله رب العالمين كفاء حقه ، والصلة والسلام^(*) على رسوله محمد خير خلقه وعلى الطاهرين من آله ، والحمد لله الذي أقام الحجة على من جعله مكلفاً من بريته بوحدانيته ، واصطفى من شاء منهم برسالته واجتبى من أراد من الأمم بلطفه وهدايته ، وخصنا بالنبي الأمي والرسول المكي محمد صلى الله عليه وعلى آله أجمعين ، فقام في أمته بتبلیغ الرسالة وتعليم الشريعة وأداء النصح للأمة حتى تركهم حين فارقهم على الواضحة فقال فيها ثبت عنه صلى الله عليه وسلم « لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله عز وجل »^(۱) فوجدنا خبره صدقًا ووعده حقيقة في طائفة^(۲) من أمته قاموا بنقل شريعته على الصحة وإظهار ملته بعد المعرفة من يوم قبض رسول الله صلى الله

(*) ليست في الأصل.

(۱) هذا حديث مشهور روى بألفاظ متعددة ورواه أكثر من صحابي ، فروي عن معاوية ، والمغيرة بن شعبة ، وثوبان وجابر ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وغيرهم .

وأخرجه البخاري في صحيحه في مواضع (الفتح ۶/۶۳۲) ، وكذلك مسلم (شرح النووي ۱۳/۶۵) ، وأخرجه أحمد في (المسندي ۴/۲۴۸) ، وأبوداود ، والترمذى وابن ماجه في المقدمة ، والدارمى ، والدرقطنى والبيهقي «مناقب الشافعى ۱/۴» وغيرهم .

(۲) روى البيهقي بسنده عن الإمام أحمد بن حنبل وقد سئل عن معنى الحديث ، فقال: إن لم تكن هذه الطائفة المتصورة أصحاب الحديث فما أدرى من هم؟ «مناقب الشافعى للبيهقي ۱/۶» .

عليه وسلم إلى يومنا هذا، يتبع بعضهم بعضاً وكان فيما نقل إلينا من أخباره صلى الله عليه وسلم تخصيص قريش بزيادة العلم وتخصيص الأمة على متابعة من كان منهم من أهل العلم لقوله صلى الله عليه وسلم «الأئمة في قريش»^(١) وقوله عليه الصلاة والسلام «تعلموا من قريش ولا تعلموها»^(٢) وقوله «قدموا قريشاً ولا تقدموها»^(٣) وقوله «للقرشي مثل قوة الرجالين من غيرهم»^(٤) قال الزهرى^(٥) يعني به نبل الرأى.

وكان فيما روى عنه عليه الصلاة والسلام «لا تسبوا قريشاً فإن عالمها يملا الأرض علمًا»^(٦) فنظرنا فلم نجد فيمن بعد الصحابة قريشياً ملأ طياب الأرض علمًا^(٧)

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٢٩/٣ ، ١٨٣) وأخرجه البيهقي في (السنن الكبرى ١٢١/٣) وأيضاً (١٤٣/٨) وأبونعيم في الخلية في مواضع، أنظر (٨/٥)، (١٧١/٣) وغيرها.

(٢) الحديث في مسند الشافعى ص ٤٣٦ ، وأخرجه البيهقي في (السنن الكبرى ١٢١/٣) (مناقب الشافعى ١/ ٢٣) وأبونعيم في (الخلية ٦٤/٩) (وانظر هذا وما بعده في توالي التأسيس ص ٧٠).

(٣) هو أيضاً في مسند الشافعى ص ٤٣٦ ، وأخرجه البيهقي وقال: هذا مرسل ورى موصولاً وليس بالقوى. (السنن الكبرى ١٢١/٣) ، وأخرجه في مناقب الشافعى (٢٨/١)، (١٥٣/١).

(٤) وأخرجه أحمد في مسنده (٤٣٦ ، ٨١ ، ٨٣) والبيهقي في (السنن الكبرى ١٢١/٣) ، وفي (مناقب الشافعى ١/ ٢٧) وأيضاً (١/ ٢١) وفيه (مثلي قوة الرجل) قال البيهقي: وهو مرسل جيد وقال ابن حجر في توالي التأسيس ص ٤٥: هذا مرسل قوي الإسناد.

(٥) ذكر قول الزهرى هذا البيهقي في السنن الكبرى ولم يصرح باسمه (السنن الكبرى ١٢١/٣) وصرح به في مناقب الشافعى (٢٢/١) ، والحديث في الخلية مصرحاً باسم الزهرى (٦٤/٩).

(٦) أخرجه البيهقي في (مناقب الشافعى ١/ ٢٦) ، وأخرجه أبوحنيم في الخلية بأطول من هذا (٦٥/٩).

(٧) هذا مأخوذ من حديث «اللهم اهد قريشاً فإن علم العالم منهم يسع طياب الأرض» أخرجه أبوحنيم في الخلية بأطول من هذا (٦٥/٩).

إِلَّا الشافعِي^(١) المطْلُبِي رضيَ اللَّهُ عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ ادْرِيسَ بْنُ الْعَبَّاسِ
ابْنُ عُثْمَانَ بْنِ شَافِعٍ بْنِ السَّائِبِ بْنِ عَبِيدٍ بْنِ عَبْدِ يَزِيدٍ بْنِ هَاشَمٍ بْنِ الْمَطْلُبِ
عَبْدِ مَنَافِ بْنِ عَمِ الْمَصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَوَجَدْنَا طَائِفَةً مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ أَدْرِكُوا زَمَانَهُ أَوْ جَاءُوهُ بَعْدِهِ اسْتَعْلَمُوا
هَذِهِ السَّنَةَ بِالنَّظَرِ فِي كُتُبِهِ وَسُلُوكِهِ طَرِيقَتِهِ فِي مَعْرِفَةِ الشَّرِيعَةِ بِالْأَعْلَامِ الْمَنْصُوبَةِ
عَلَى سُبُلِ الْحَقِّ نَصَّاً أَوْ دَلَالَةً وَبِارْكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ فِي اسْتَعْمَالِهَا وَنَفْعَهُمْ بِهِ
فَتَبَعَنَاهُمْ فِي ذَلِكَ وَنَحْنُ نَرْجُوا مِنْهَا وَبِرْكَتِهَا وَالْإِنْتَفَاعِ بِهِ.

وَنَظَرْنَا فِي كُتُبِهِ فَوَجَدْنَا أَبَا إِبرَاهِيمَ اسْمَاعِيلَ بْنَ يَحْيَى الْمَزْنِيِّ رَحْمَهُ اللَّهُ وَإِيَاهُ
جَعَلَ مِنْهَا خَتْصَرًا وَاتَّخَذَ أَبُو عُمَرْ وَبْنَ مَطْرَ الْنِيْسَابُورِيِّ أَوْ غَيْرَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ
الَّتِي أُورَدَهَا فِيهَا صَنْفَهُ بِمَصْرٍ وَرَوَاهُ عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ سَلِيمَانَ الْمَرَادِيِّ مُسْنَدًا مُخْرَجًا
مِنْ مَسْمُوعَاتِ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبِ الْأَصْمَمِ وَكَنْتُ قَدْ نَظَرْتُ فِي كُتُبِ
أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ وَجَالَسْتُ أَهْلَهَا وَذَاكِرَتْهُمْ وَعَرَفْتُ شَيْئًا مِنْ عِلْمِهِمْ،
فَوُجِدْتُ فِي بَعْضِ مَا نَقْلَ مِنْ كُتُبِهِ^(٢) وَحَولَ مِنْهَا إِلَى غَيْرِهِ خَلْلًا فِي النَّقلِ وَعَدْوَلًا

(١) نَقْلُ الْبَيْهَقِيِّ رَحْمَهُ اللَّهُ عَنْ أَبِي نَعِيمِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَوْلَهُ: وَهَذِهِ صَفَةٌ لَا نَعْلَمُهَا قَدْ
أَحْاطَتْ بِأَحَدِ إِلَّا الشافعِيِّ رَحْمَهُ اللَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ ادْرِيسَ الْقَرْشِيُّ، إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ
قَرِيبِهِ مِنْ عَلَمَاءِ الصَّحَابَةِ وَالْتَّابِعِينَ وَمِنْ بَعْدِهِمْ إِنْ كَانَ عِلْمُهُ قَدْ ظَهَرَ وَانْتَشَرَ فَإِنَّهُ
لَمْ يَبْلُغْ مُبْلِغاً يَقْعُدُ تَأْوِيلُهُ الْمُرْوَأَةُ عَلَيْهِ، إِذَا كَانَ لَكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ نَفْعٌ وَقَطْعٌ مِنَ الْعِلْمِ
وَمُسَالَاتٌ فِي الْجَزِءِ مِنْهُ خَمْسٌ أَوْ عَشَرٌ أَوْ وَاحِدٌ وَسَائِرُ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالْتَّابِعِينَ فَهُمْ قَدْ
اشْتَرَكُوا فِي الْفَتْيَا اشْتَرَاكًا لَا يَبْيَنُ أَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ قَدْ
مَلَأَ الْأَرْضَ بِعِلْمِهِ، وَلَا لَهُ فَضْلٌ عِلْمٌ عَلَى عِلْمِ غَيْرِهِ مِنْ أَشْكَالِهِ حَتَّى يَظْهُرَ هَذَا
الْتَّأْوِيلُ عَلَيْهِ وَلَا يَتَبَيَّنُ فِي شَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِمْ أَنَّ وَاحِدًا مِنْهُمْ قَدْ مَلَأَ الْأَرْضَ عِلْمًا وَمَلَأَ
طَبَقَ الْأَرْضِ بِعِلْمِهِ، فَأَمَّا الشافعِيُّ رَحْمَهُ اللَّهُ الْقَرْشِيُّ فَقَدْ صَنَفَ الْكُتُبَ وَفَتَّقَ الْعِلْمَ
وَشَرَحَ الْأَصْوَلَ وَالْفَرْوَعَ، وَعَلَّا فِي الذِّكْرِ بِمَا يَلْفِظُ وَشَرَحَ وَفَتَحَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَ عَلَى لِسَانِهِ
الْعِلْمُ الْكَثِيرُ، وَمَرَ في آذَانِ السَّاعِمِينَ وَوَعَتْهُ الْقُلُوبُ، فَازْدَادَ عَلَى مِنْ الأَيَّامِ حَسْنًا
وَبَيَانًا، وَيَلْغِي الْحَدِيثُ الَّذِي جَازَ لِتَأْوِيلِهِ أَنْ يَتَأْوِلَ فِي هَذِهِ الْرَّوَايَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فِي ذَكْرِ قَرِيبِهِ أَنَّ الشافعِيَّ هُوَ الْمَرَادُ بِذَلِكَ. (مَنَاقِبُ الشافعِيِّ لِلْبَيْهَقِيِّ
٢٩/١) وَانْظُرْ (التَّهذِيبُ ٩/٢٦).

(٢) الْمَرَادُ بِهَا كُتُبُ الشافعِيِّ رَحْمَهُ اللَّهُ.

عن الصحة بالتحويل^(١) فرددت مبسوط كتبه القدية والجديدة إلى ترتيب «المختصر».

لبيكين لمن تفكّر في مسائله من أهل الفقه ما وقع فيه من التحريف والتبدل ويظهر لمن نظر في أخباره من أهل العلم بالحديث ما وقع فيه الخلل بالقصیر في النقل، ثم حين صنفت كتاب «معرفة السنن والآثار»^(٢) عن الشافعی بینت فيه ما عثرت عليه من خطأً من خطأً عليه في الأخبار، فسألني بعض إخواني من أهل العلم بالحديث إفراده بالذكر عن كتاب المعرفة لما فيه من زيادة المنفعة لمن تتبع «المسند»^(٣) أو «المختصر»^(٤) في الوقوف عليه ولم يهتم^(٥) في كتاب المعرفة إليه، فأجبته إلى ملتمسه مستعيناً بالله عز وجل في إقامته وانتفاع الناظرين فيه به متوكلاً عليه فيه وفي جميع أمورنا وهو حسينا ونعم الوكيل ونعم المعين.

أخبرنا أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد بن موسى السلمي^(٦) أبا الحسن بن رشيق إجازة^(٧)، ثنا أحمد بن علي، سمعت المزني يقول: من شاء من خلق الله عز وجل ناظرته على خطأ الشافعی أن الخطأ من الكاتب ليس منه^(٨).

أخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي، سمعت الشيخ أبا الوليد حسان بن محمد

(١) يأتي أمثلة لذلك في المباحث.

(٢) كتاب البيهقي تقدم التعريف به ويأتي له مزيد بيان إن شاء الله.

(٣) المراد به مسند الشافعی الذي رواه الريبع بن سليمان المرادي عنه.

(٤) هو مختصر أبي ابراهيم اسماعيل بن يحيى المزني صاحب الشافعی.

(٥) هذا لأن كتاب المعرفة كتاب كبير وهو في خمس مجلدات كبار ولم يطبع بعد إلا الجزء الأول منه، وقد يبلغ ست مجلدات إذا ما طبع. ويأتي ضمن البحوث زيادة تعريف به.

(٦) أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد بن موسى النسماوري، الأزدي الأب، السلمي الأم، الحافظ العالم الزاهد توفي سنة اثنى عشرة وأربعينمائة (تذكرة ١٠٤٦/٣٠٦٠).

(٧) يأتي الكلام على الإجازة ضمن البحوث.

(٨) هذا يفيد أن البيهقي رحمه الله لم ينفرد ب الدفاع عن الشافعی وإنما تصدى لذلك غيره.

الفقيه^(١)، سمعت أبا بكر بن أبي داود سمعت أبي يقول: ليس من العلماء أحد إلا وقد أخطأ في حديثه إلاً بشر بن المفضل، وما أعرف للشافعي حديثاً خطأ.

وأخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ، أبنا أبو الوليد الفقيه فذكره بإسناده إلا أنه قال «غير ابن علية، وبشر بن المفضل وما أعلم للشافعي حديثاً خطأ».

وأبو داود هذا هو سليمان بن الأشعث السجستاني^(٢) أحد أئمة أهل المعرفة بالحديث ومن أدرك أصحاب الشافعي ووقف على رواياته قديمة وجديدة. هـ

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أبنا الزبير بن عبد الواحد الحافظ^(٣)، سمعت عبد الله بن محمد بن جعفر القزويني^(٤)، سمعت أبو زرعة الرازى يقول: ما عند الشافعي حديث غلط فيه.

قلت: أبو زرعة هذا هو عبيد الله بن عبد الكريم الرازى^(٥) أحد أركان الحديث وحافظه ومن سمع كتب الشافعي ووقف على رواياته.

أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ، أخبرني الزبير بن عبد الواحد الحافظ أبنا مكحول البيروتي^(٦) حدثني أبو عمرو القزويني، سمعت أبا بكر الأثرم^(٧)

(١) أبو الوليد حسان بن محمد الأموي اليسابوري الحافظ الفقيه. تأتي ترجمته.

(٢) صاحب كتاب السنن، توفي سنة خمس وسبعين ومائتين.

(٣) أبو عبد الله الزبير بن عبد الواحد بن محمد الأسد ابادي الحافظ المتقن قال الحاكم: كان من الصالحين الثقات الحفاظ. توفي سنة سبع وأربعين وثلاثمائة. (تذكرة ٩٠٠/٣).

(٤) أبو القاسم عبد الله بن محمد بن جعفر القزويني الشافعي توفي سنة خمس عشرة وثلاثمائة (التذكرة ٣/٧٩٠).

(٥) توفي سنة أربعين وستين ومائتين (تذكرة ٢/٥٥٧).

(٦) أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن عبد السلام البيروتي الحافظ المحدث توفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة (تذكرة ٣/٨١٥).

(٧) أبو بكر أحمد بن محمد الأثرم صاحب الإمام أحمد، إمام جليل توفي بعد الستين ومائتين. أنظر (المبحج الأحمد ١/١٤٤).

يقول: قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: الشافعي كان صاحب حديث؟ قال: أَيْ وَاللَّهِ صَاحِبُ حَدِيثٍ.

قلت: وإنما أراد به أنه كان من أهل المعرفة بالحديث ومن القائلين به، ولأجل ذلك كان يدعوه الله له.

ورويانا عن يحيى بن سعيد القطان وكان أقدم منه سنًاً وموتاًً أنه قال: إني لأدعوا الله للشافعي أحصبه به^(١).

وأنخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ابنًا أبو الوليد الفقيه، ثنا ابراهيم ابن محمود، ثنا أبو سليمان – يعني داود الأصبغاني^(٢) – ثنا الحارث بن سريج^(٣) سمعت يحيى بن سعيد يقول: إني لأدعوا الله للشافعي وحده^(٤).

ورويانا عن عبد الرحمن بن مهدي وكان أيضًا أكبر منه سنًاً وأقدم منه موتاً^(٥) أنه قال: بعث الشافعي بكتاب الرسالة إليه بمسئلته^(٦)، ما أصلى^(٧) صلاة إلا وأدعوا للشافعي فيها^(٨).

(١) أخرجه البيهقي بسنده إلى يحيى في «معرفة السنن ٤٧/١» و(مناقب الشافعي ٢٤٣/٢).

(٢) داود بن سليمان الأصبغاني نزيل بغداد. أنظر ترجمته في (تاريخ أصبغاني ٢١٣/١).

(٣) الحارث بن سريج النقال. تأي ترجمته. وانظر (مناقب الشافعي للبيهقي ٢٤٢/٢، ٢٤٣).

(٤) انظر (آداب الشافعي ومناقبه ص ٤١)، (تهذيب الأسماء واللغات ٥٩/١)، (مناقب الشافعي للبيهقي ٢٣٣/١).

(٥) كانت وفاة عبد الرحمن بن مهدي سنة ثمان وستين ومائة.

(٦) روى البيهقي بسنده إلى أبي ثور أنه قال: كتب عبد الرحمن بن مهدي إلى الشافعي – وهو شاب – أن يضع له كتاباً فيه معانٍ القرآن ويجمع قبول الأخبار فيه وحجحة الإجماع وبيان الناسخ والنسخ من القرآن والسنة فوضع له كتاب الرسالة. (معرفة السنن والأثار ٤٧/١)، (مناقب الشافعي للبيهقي ٢٣٠/١).

(٧) «قال عبد الرحمن ما أصلى»، هكذا في (معرفة السنن ٤٧/١).

(٨) انظر (المناقب للبيهقي ١/١، ٢٣٠/٢، ٢٤٤/٢)، (تهذيب الأسماء واللغات ٥٩/١).

ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي مقدمان في علم الحديث وعنهما أخذ أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين وغيرهم من الأقران في علم الحديث.

ورويانا عن قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن ابراهيم الحنظلي أنها قالا: الشافعي إمام^(١) وسمع أحمد بن حنبل منه كتاب الموطأ بعد أن كان سمعه من جماعة وقال: إن رأيته فيه ثبتاً.

وأنخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرني عبد الله بن محمد بن حبان، ثنا محمد بن عبد الرحمن بن زياد^(٢) ثنا أبو الطيب أحمد بن روح الشعراي^(٣)، سمعت محمد بن ماجه القرزوني^(٤) قال: جاء يحيى بن معين إلى أحمد بن حنبل قال: فمر به الشافعي على بغلته، فقام أحمد بن حنبل إلى الشافعي فتبعه وأبطأ على يحيى فقال له يحيى بن معين: يا أبو عبد الله كم هذا؟ قال: فقال: دع عنك، الزم ذنب البغة^(٥). قلت: وأبوزكريا يحيى بن معين رحمه الله وإياه كأنه يأخذ شيء مما يأخذ بعض أهل العلم من الحسد^(٦) ومع هذا فكان يحسن القول في الشافعي.

أخبرنا أبو سعيد أحمد بن محمد الماليني^(٧)، أبنا أبو أحمد عبد الله بن عدي الحافظ^(٨)، سمعت يحيى بن زكريا به حية، سمعت هاشم بن مرثد الطبراني

(١) أخرجه البهقي بسنده في (معرفة السنن ٤٧/١) وانظر (المناقب له ٢/٢٥٠).

(٢) أبو جعفر محمد بن عبد الرحمن الأزرذاني الحافظ توفي سنة اثنين وعشرين وثلاثمائة. (الوافي بالوفيات ٢٢٦/٣) وتاريخ أصبهان ٢٦٩/٢).

(٣) انظر ترجمته في تاريخ بغداد (٤/١٥٩).

(٤) صاحب السنن.

(٥) أخرجه أبو نعيم في (الحلية ٩٩/٩) وانظر (التهذيب ١/٦٠).

(٦) تقدم عن الحاكم الدفاع عن يحيى بن معين وأنه لم يثبت عنه شيء من الطعن في الشافعي.

(٧) أبو سعد أحمد بن محمد بن أحد الهروي الماليني الصوفي، ثقة مأمون توفي سنة اثنين عشرة وأربعين (الوافي بالوفيات ٢/٣٣٠).

(٨) تأتي ترجمته.

سمعت يحيى بن معين يقول: الشافعي صدوق لا بأس به، وكذلك رواه جماعة غير هاشم بن مرثد عن يحيى.

وأخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي، أبنا أبو بكر بن أبي جعفر بن أبي خالد ثنا أبو جعفر الأصبهاني^(١)، ثنا أحمد بن روح، أبنا الزعفراني قال: سألت يحيى بن معين عن الشافعي؟ قال: لو كان الكذب مطلقاً له تمنعه مروءته عن أن يكذب^(٢). هـ.

وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرني أبو الطيب عبد الله بن محمد الفقيه أبنا أبو جعفر محمد بن عبد الرحمن، ثنا زكريا بن يحيى^(٣)، سمعت أحمد بن روح البغدادي، سمعت الزعفراني يقول: كنت مع يحيى بن معين في جنازة فقلت له: يا أبا زكريا ما تقول في الشافعي؟ قال: دعنا لو كان الكذب له مطلقاً لكان مروءته تمنعه أن يكذب^(٤). هكذا أقى به شيخنا وأخبرنا به في موضوعين آخرين عن عبد الله بن محمد بن حبان هذا دون زكريا بن يحيى الساجي في إسناده. والله أعلم.

وإنما كانوا يسألون يحيى عنه لما كان قد اشتهر من حسد يحيى^(٥) إيهـ، وإفراط أحمد بن حنبل في توقيره وتعظيمه وتقديمه والإعتراف بفضلـه وعلمه والأخذ عنه. هـ.

أخبرنا أبو سعد الماليـيـ، أبنا أبو أحمد بن عليـ الحافظـ، سمعـت موسـى بن القاسمـ بن موسـى بن الحـسنـ بن موسـى الأـشـيبـ^(٦) يـذـكـرـ عـنـ بـعـضـ مـشـائـخـه

(١) أبو جعفر محمد بن عبد الرحمن الأزرذاني تقدم.

(٢) أنظر «مناقب الشافعي للبيهقي ٢٤٩/٢».

(٣) زكريا بن يحيى الساجي.

(٤) أنظر «مناقب الشافعي للبيهقي ٢٤٩/٢».

(٥) قال البيهـيـ: وكان من المستـفـيدـيـنـ منـ كـتـابـ الشـافـعـيـ الـمـحـجـيـنـ بـهـ (ـمناقـبـ الشـافـعـيـ ٢٣٣ـ/ـ١ـ) وـتـقـدـمـ عـنـ الـحاـكـمـ شـيـخـ الـبيـهـيـ خـلـافـ هـذاـ فـانـظـرهـ.

(٦) تـأـيـ تـرـجمـهـ وـتـرـجمـ لهـ فـيـ تـارـيخـ بـغـدـادـ ٦١ـ/ـ١٣ـ.

قال: لما قدم الشافعى ببغداد لزمه أحمد بن حنبل يمشي مع بغلته، فأخذ بالحلقة التي يقعد فيها أحمدى ومحى وأبو خيشمة وغيرهم، فوجه يمسي بن معين إلى أحمدى بن حنبل: إنك تمشي مع بغلة هذا الرجل - يعني الشافعى - فوجه أحمدى: لو كنت في الجانب الآخر لكان أفع لك^(١). هـ.

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرني أبو أحمد بن حمروه، ثنا أبو نعيم^(٢) ثنا الربيع بن سليمان المرادي سمعت حميد بن زنجويه، سمعت إسحاق بن راهویه يقول: أخذ أحمدى بن حنبل بيدي فقال: تعال أذهب بك إلى رجل لم تر عيناك مثله، فذهب بي إلى الشافعى^(٣). هـ.

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرني أبو تراب المذكور^(٤)، سمعت محمد بن المنذر الهروى يقول: لما قدم عليهم الشافعى العراق سمع الكتب منه حسين الكرايسى وأبى ثور والزرعفانى وغيرهم^(٥) وحدثهم بأحاديث كثيرة، فسمع منه أحمدى بن حنبل وإسحاق بن راهویه وغيرهم، فسمعت الزرعفانى يقول «ما دخلت على الشافعى قط إلأ وأحمد كان قد سبقنى إليه»^(٦).

أخبرنا محمد بن الحسين بن محمد موسى، أبنا محمد بن الحسن بن الحسين بن منصور، أبنا أبو نعيم الاستراباذى عن إسحاق بن أبي عمران، سمعت أبا بكر الصومعى يقول: سمعت أحمدى بن حنبل يقول: صاحب الحديث لا يشبع من كتب الشافعى كذا قال، وقال غيره لا يستغني^(٧). هـ.

(١) أنظر (المناقب للبيهقي) ٢٥٣/٢.

(٢) يأتي: وهو عبد الملك بن محمد بن عدي صاحب الربيع بن سليمان المرادي وترجم له النورى في تهذيبه ١/٥٢.

(٣) أنظر (المناقب للبيهقي) ٢٥١/٢ و(توالى التأسيس) ص ٥٦.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) ذكر من أخذ عن الشافعى لما قدم بغداد جماعة منهم أبى ثور، وإسحاق بن راهویه وحسين الكرايسى وجماعة (أنظر تهذيب الأسماء واللغات ١/٦١).

(٦) أنظر (تهذيب الأسماء واللغات) ١/٦٠.

(٧) (المرجع السابق) ١/٦١.

وقد رويانا عن جماعة من أهل العلم بالحديث من جالس الشافعي وسمع منه أو نظر في كتبه ورقة على صحة روایاته وإتقانه فيها ما يدل به على أن الخطأ الذي يرى فيها في بعض الأحاديث غير واقع من جهته، ونحن نبين من ذلك ما يقع به الإحاطة إن شاء الله تعالى على ترتيب كتاب المعرفة ونضيف إليه بيان ما يتواهم أنه خطأ وليس بخطأ وبالله التوفيق.

□ □ □

رُفْع

عبد الرحمن البخاري
سلسلة الفتاوى
حديث
في العقول

أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق^(١)، وأبو بكر أحمد بن الحسين القاضي^(٢)، قالا: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أبنا الربيع بن سليمان، أبنا الشافعي، أبنا مسلم بن خالد^(٣)، عن ابن جريج^(٤)، عن ابن طاووس^(٥)، عن أبيه^(٦) أن عنده كتاباً من العقول نزل به الوحي^(٧).

(١) أبو زكريا يحيى بن إبراهيم بن محمد المزكي، مسنن نيسابور، صاحب الأمالى توفي سنة أربع عشرة وأربعين (تذكرة الحافظ ١٥٨/٣).

(٢) أبو بكر أحمد بن الحسن – هكذا في شذرات الذهب – ابن أحمد القاضي النيسابوري كان إماماً في الفقه، توفي سنة إحدى وعشرين وأربعين (شذرات الذهب ٣/٢١٧) و (تاريخ بغداد ٩٠/٤).

(٣) مسلم بن خالد الزنجي، فقيه صدوق، كثير الأوهام، من الثامنة توفي سنة تسع وسبعين ومائة (الترىخ ٢/٢٤٥).

(٤) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، ثقة فقيه فاضل، كان يدلّس ويرسل من السادسة مات سنة خمسين ومائة أو بعدها. (الترىخ ١/٥٢٠).

(٥) أبو محمد عبد الله بن طاووس، ثقة فاضل عابد من السادسة توفي سنة إثنين وثلاثين ومائة (الترىخ ١/٤٢٤).

(٦) أبو عبد الرحمن طاوس بن كيسان اليماني، ثقة فقيه فاضل، من الثالثة توفي سنة ست ومائة وقيل بعد ذلك (الترىخ ١/٣٧٧) و (التهذيب ٥/٨).

(٧) كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاباً إلى عمرو بن حزم فيه الديات، وأن في النفس مئة من الأبل، والقضاء في الجهنم بغره، وفيه ديه العين والرجل واليد وغير ذلك (أنظر: مسنن الشافعي ص ٤٢٣، ٤٥٨، ٤٥٩).

وما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم من صدقة وعقول فإنما نزل به الوحي^(١) أهـ. وقيل لم يسن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً قط إلا بوحى الله عز وجل، فمن الوحي ما يتلى^(٢) ومنه ما يكون وحياً إلى رسوله^(٣) فيسن به. هكذا أبنا به في المسند^(٤)، وكذلك نقله أبو العباس من المسوط إلى المسند وأدرج كلام الشافعى في كلام طاووس، وكلام طاووس إنتهى إلى قوله «إنما نزل به الوحي» قوله: لم يسن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً قط إلا بوحى الله وإلى آخره من كلام الشافعى^(٥) رحمه الله مستنبطاً من الأثر الذي رواه عن طاووس ثم أردفه بحديث المطلب^(٦) بن حنطب.

الذى أبنا به^(٧) أبو عبد الله الحافظ وأبو زكريا وأبو بكر، قالوا: ثنا

(١) لم يكن نطق الرسول صلى الله عليه وسلم في شيء من أمور الشرع إلا بوحى من الله سبحانه وبيده ما أخرجه البيهقي بالسند المقدم – إلا أن الشافعى يرويه عن سفيان – عن طاووس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا يسكن الناس على شيء، وأني لا أحل لهم إلا ما أحل الله لهم، ولا أحرم عليهم إلا ما حرم الله» قال الشافعى هذا منقطع (السنن الكبرى ٧٥٥/٧، ٧٦) وقال البيهقي: وإنما توقف الشافعى رحمه الله في صحة الخبر فقال: إن كان قاله لأن الحديث مرسلاً. (المراجع السابق).

(٢) وهو القرآن.

(٣) وهو السنة المشرفة المرادة في قوله تعالى (ويعلمهم الكتاب والحكمة) آية ١٦٤ سورة آل عمران، أظقر: (تفسير ابن كثير ١٥٠/٢) ومنه قوله صلى الله عليه وسلم «الا وأني أوتيت القرآن ومثله معه» وأن ما أوحى وليس بقرآن «كتاب العقول» وتعميم الجمع بين المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها.

(٤) مسند الشافعى الذي رواه عنه الريبع.

(٥) المراد به مسوط كتب الشافعى. (أنظر: مقدمة المؤلف).

(٦) روى البيهقى عن الشافعى أنه قال: «فما لم يكن فيه وحي فقد فرض الله في الوحي أتباع سنته فمن قبل عنه فإنما قبل بفرض الله عز وجل والله سبحانه وتعالى أعلم». (السنن الكبرى ٧٦/٧).

(٧) يأتي تخرجه ص ٩٢.

(٨) أخرجه البيهقى في «السنن الكبرى ٧٦/٧» عن أبي سعيد بن أبي عمرو عن أبي العباس ولم يورد النص كاملاً.

أبو العباس أبنا الربيع، أبنا الشافعي، أبنا عبد العزيز^(١) بن محمد، عن عمرو^(٢) بن أبي عمرو مولى المطلب عن المطلب^(٣) بن حنطبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ما تركت شيئاً مما أمركم الله به إلا قد أمرتكم به، ولا تركت شيئاً مما نهاكم الله عنه إلا وقد نهيتكم عنه^(٤)، وإن الروح الأمين^(٥) قد نفث في روعي^(٦)، أنه لن تموت نفس حتى تستوفى رزقها فأجلوا في الطلب^(٧)، وقال في موضع آخر: «ألقى^(٨) في روعي».

ثم استنبط منه^(٩) الشافعي القول الآخر^(١٠): فيما سن رسول الله صلى الله

(١) هو الدراوردي، وتأتي ترجمته.

(٢) عمرو بن أبي عمرو — ميسرة — أبو عثمان، ربما وهم، من الخامسة، توفي بعد الخمسين وعائنة (التقريب ٧٥/٢).

(٣) المطلب بن عبد الله بن المطلب، صدوق كثير التدليس والإرسال من الرابعة (التقريب ٢٥٤/٢) (التهذيب ١٠/١٧٨).

(٤) «إلا وقد» هكذا في السنن الكبرى.

(٥) بلغ الرسول صلى الله عليه وسلم الناس ما جاء عن ربها امثلاً لقوله تعالى: «يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته» ٦٧ المائدة.

(٦) المراد بالروح الأمين جبريل عليه السلام. انظر: (النهاية في غريب الحديث ٢٧٢/٢).

(٧) الرُّوع: النفس. (النهاية في غريب الحديث ٢٧٧/٢).

(٨) روي حديث المطلب في «مستند الشافعي» ص ٤٢٠ وتقديم أن البيهقي أخرجه في «السنن الكبرى» والحديث مرسل رواه المطلب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. قوله (لن تموت نفس حتى تستوفى رزقها) صحيح المعنى وقد أخرج ابن ماجه عن جابر بن عبد الله مثله. (السنن ٢/٧٢٥).

وروي أيضاً عن أبي هريرة وحذيفة، وأبي أمامة وغيرهم إلا أن حديثهم لا يخلو من مقال. (انظر: جمجم الزوائد ٤/٧١٠).

(٩) لا فرق بين قوله: نفث وألقى إذ النفث يأتي بمعنى الإلقاء. انظر: (النهاية في غريب الحديث ٥/٨٨).

(١٠) القصمير عائد على حديث المطلب بن حنطبل.

(١١) القول الآخر بالنسبة لقول المخالفين في أصل السنة المشرفة هل هي وحي من الله أم لا؟ فجماعه يقولون بأن السنة وحي من الله كما أن القرآن وحي منه إلا أن القرآن متبع بدلالته على خلاف السنة.

عليه وسلم قال: وقد قيل مالم يتل به قرآنًا فإنما ألقاه جبريل عليه السلام في روعه بأمر الله عز وجل فكان وحياً إليه، ثم قال: وقد قيل جعل الله إليه بما شهد له به من أنه يهدي إلى صراط مستقيم^(١) أن يسن، ثم جعل ما استبنته من أثر طاوس وما استبنته من أثر المطلب كالواحد^(٢) فكلاها مما أتى به جبريل عليه السلام وجعل ما بعدهما القول الآخر. فقال: وأيهم^(٣) كان فقد ألزم الله عز وجل خلقه ولم يجعل لهم الخيرة^(٤) من أمرهم فيها سن وفرض عليهم إتباع سنته.

أخبرنا أبو سعيد^(٥) بن أبي عمرو في «المبسوط» أبنا أبو العباس، أبنا الربع، أبنا الشافعي، فذكر الأثر وذكر كلامه عليهما على ما نقلت مفصلاً عن الأثرين وبالله التوفيق. هـ.

□ □ □

والفريق الآخر أنكروا أن تكون السنة من الوحي وقالوا إنما جعل الله للرسول صلى الله عليه وسلم أن يسن بما شهد له به من أنه يهدي إلى صراط مستقيم.

(١) هذا اقتباس من قوله تعالى ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾.

(٢) يعني كالواحد في الاستدلال بهما.

(٣) أي القولين المتقدمين ثبت.

(٤) هذا اقتباس من قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِؤْمَنَ وَلَا مُؤْمِنَةٌ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونُ لَهُمُ الْخَيْرَ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ الآية ٣٦ الأحزاب.

(٥) أبو سعيد محمد بن موسى بن الفضل الصيرفي ابن أبي عمرو النيسابوري الشيخ الثقة المأمون كان والده ينفق على محمد بن يعقوب الأصم، توفي سنة إحدى وعشرين وأربعين. (سير أعلام النبلاء ١١/١٥٢) مخطوطة.

حديث في السواك

أخبرنا أبو زكريا يحيى بن إبراهيم بن محمد بن يحيى، أبنا أحمد بن محمد بن عبدوس الطرائفي^(١)، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي^(٢) (ح)^(٣) وأبنا أبو أحمد بن عبد الله بن محمد بن الحسين المهرجاني^(٤) قال: ثنا أبو بكر محمد بن جعفر المزكي^(٥)، ثنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم العبد^(٦) قالا^(٧): ثنا يحيى بن بكر، ثنا مالك، عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة أنه قال «لولا أن يشق على أمته لأمرهم بالسواك»^(٨).

هكذا روى مالك بن أنس هذا الحديث في «الموطأ»^(٩) موقوفاً على

-
- (١) أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبدوس العتزي الطرائفي مستند نيسابور، توفي سنة ست وأربعين وثلاثمائة. (تذكرة الحافظ ٨٦٣/٣).
- (٢) الحافظ الحجة أبو سعيد عثمان بن سعيد الدرامي توفي سنة ثمانين ومائتين (تذكرة الحفاظ ٦٢٢/٢) (طبقات السبكى ٥٣/٢).
- (٣) حرف لتحويل الأسناد، ويأتي الكلام عليه.
- (٤) لم أقف على ترجمته، وصواب اسمه أبو أحد عبد الله بن محمد بن الحسن المهرجاني. هكذا في السنن الكبرى وكذلك سماه الكوثري في مقدمة كتاب «الأسماء والصفات».
- (٥) أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد البغدادي، توفي سنة ستين وثلاثمائة (شذرات الذهب ٣١/٣).
- (٦) أبو عبد الله محمد بن إبراهيم العبد البوشنجي الفقيه المالكي، حافظ علام، توفي سنة تسعين ومائين. (شذرات الذهب ٢٠٥/٢) ويأتي.
- (٧) القائلان هما عثمان بن سعيد والبوشنجي.
- (٨) يأتي تخریبته.
- (٩) (شرح الزرقاني ١/١٣٤).

أبي هريرة ورواه حرملاة بن يحيى في «كتاب السنن»^(١) عن الشافعی عن مالك مرفوعاً إلى النبي صلی الله علیه وسلم^(٢).

أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ^(٣)، سمعت أبا عمرو العاصي^(٤) قال: سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة^(٥) يقول: كان أحمد بن الحسن السكري^(٦) – وهو أحد حفاظ الحديث من أهل المعرفة – قال: لي حدثان ما دخلت «السطاط»^(٧) قبل سماعي الكتب: لم أرى في كتب الشافعی حديثاً غلط فيه الشافعی ، فلما رأيت هذا الخبر – يعني حديث سفيان بن عيينة ، عن

(١) روى حرملاة عن الشافعی كتاب السنن كما ذكره البهقی في «مناقب الشافعی» ٢٥٥/١ ، إلا أن الكتاب المذكور مفقود لم أقف عليه.

(٢) المحفوظ عن أبي هريرة رفع الحديث ، وقد أخرجه من طريق مالك عن أبي الزناد مرفوعاً البخاري في الصحيح (الفتح ٣٧٤/٢) والنسائي (السنن ١٢/١) وهو كذلك في الموطأ (شرح الزرقاني ١٣٣/١) وأخرجه من طريق سفيان عن أبي الزنادة مرفوعاً مسلم في الصحيح (شرح النووي ١٤٢/٣) وأبوداود (بذل المجهود ١١٣/١) والدرامي (السنن ١٣٩/١).

وأخرجه ابن ماجه من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة (السنن ١٠٥/١) وأخرجه ابن خزيمة من طريق روح عن مالك عن ابن شهاب عن حميد مرفوعاً (صحيح ابن خزيمة ١/٧٣) وأخرجه الترمذی عن أبي هريرة مرفوعاً (تحفة الأحوذی ١١/١) (والحاکم في المستدرک ٣٤/١). وأحمد في مواضع .

(٣) أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاکم صاحب المستدرک ، توفي سنة خمس وأربعين .

(٤) أبو عمرو محمد بن أحمد بن إسحاق النسابوري توفي سنة إثنين وخمسين وثلاثمائة .

(تاریخ بغداد ٢٧٧/١) (الواقی بالوفیات ٣١/٢).

(٥) أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة الحافظ ، ولد سنة ثلث عشر وعشرين ومائتين ، وتوفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة . (تذكرة الحافظ ٢/٧٢٠).

(٦) أبو عبد الله أحمد بن الحسن السكري ، سكن مصر وكان حافظاً للحديث ، توفي سنة ثمان وستين ومائين (تاریخ بغداد ٤/٨٠).

(٧) الفسطاط بيت من شعر ذكره النووي وغيره وقال صاحب اللسان: الفسطاط مدينة مصر . وذكر صاحب «معجم البلدان» سبب تسميتها بذلك . (التهذيب في الأسماء واللغات ٢/٧٢) (لسان العرب ٧/٣٧١) وأخص من ذلك أن الفسطاط هي مدينة القاهرة في بلاد مصر .

أبي سعد البقال^(١) عن نصر بن عاصم^(٢) عن فروة بن نوفل^(٣) فيأخذ الجزية^(٤) من المجوس – توهمت أن الشافعی وهم فيه حيث قال: عن نصر بن عاصم.

إنما هو عن عيسى بن عاصم^(٥)، فإذا الوهم من غيره^(٦) لا منه، رواه عن ابن عيينه غير الشافعی فقال: عن نصر بن عاصم.

(١) أبو سعد سعيد بن المربیان البقال، كثير الوهم، ضعفه بن معین. (اللباب ١/١٦٦)
وقال الحافظ بن حجر: أبو سعد الأعور، ضعيف مدلس مات بعد الأربعين ومائة.
(التفیریب ٢/٣٠٥).

(٢) نصر بن عاصم الليثي، ثقة، روى برأي الخوارج، وصح رجوعه عنه، من الثالثة
(التفیریب ٢/٢٩٩).

(٣) فروة بن نوفل الأشجعی، مختلف في صحبتة والصواب أن الصحابة لأبيه، وهو من
الثالثة، قتل في خلافة معاوية. (التفیریب ٢/١٠٩).

(٤) حديث أخذ الجزية من المجوس مروي في كتاب «الأم» عن نصر بن عاصم قال:
قال فروة بن نوفل الأشجعی: علام تؤخذ الجزية من المجوس وليسوا بأهل كتاب،
فقام إليه المستورد فأخذ بلبه وقال: يا عدو الله تعذن على أبي بكر، وعلى أمير المؤمنین
– يعني علياً – وقد أخذوا منهم الجزية، فذهب به إلى القصر، فخرج على عليهما
فقال: البداء، فجلسا في ظل القصر – فقال علي رضي الله عنه: أنا أعلم الناس
بالمجوس الحديث بطوله. انظر الأم (٤/١٧٣)، (ختصر المزني ص ٢٧٠) ومعرفة
السنن. ولم يذكر القصة (١/١٨٦) مطبوع.

ومذهب الشافعی رحمة الله أن لا تؤخذ الجزية من غير أهل الكتاب. (أنظر
الأم ٤/١٧٢)، و(ختصر المزني ص ٢٧٠).

(٥) عيسى بن عاصم الأسدی ثقة من السادسة. (التفیریب ٢/٩٩)، وليس في ترجمته أنه
روى عن فروة أو روى عنه للبقال، وكذلك في ترجمة فروة من روی عنه «عيسى بن
 العاصم»، وأيضاً ليس في ترجمة البقال من روی عنهم «عيسى بن عاصم».

(٦) روى البيهقي عن أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة قوله «وهم ابن عيينة في هذا
الإسناد ورواه عن أبي سعد البقال فقال عن نصر بن عاصم، ونصر بن عاصم
هو الليثي، وإنما هو عيسى بن عاصم الأسدی کوفي، والغلط فيه من ابن عيينة
لا من الشافعی فقد رواه عن ابن عيينة غير الشافعی فقال عن نصر بن عاصم.
(السنن الكبرى ٩/١٨٩).

قال: ^(١) وذكر لي السكري حديثاً آخرأً وهو خبر – يعني – رواه مالك عن الزهرى عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة .
روى الشافعى فقال: عن النبي صلى الله عليه وسلم «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة أو مع كل وضوء» ^(٢) .

وهذا الخبر في الموطأ عن أبي هريرة «لولا أن يشق على أمته» ^(٣) .
ورواه روح بن عبادة ^(٤) ، وبشر بن عمر ^(٥) ، وغيرهما عن مالك كما
رواه ^(٦) الشافعى ، ويشبه أن يكون مالك إذا شك في الشيء ، انخفض ^(٧)
والناس إذا شكوا ارتفعوا . هـ .

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، سمعت الجسن بن محمد الدارمي ^(٨) يقول:
سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق ، سمعت الربيع ^(٩) بن سليمان ، سمعت
الشافعى يقول: الناس إذا شكوا في الحديث ارتفعوا وكان مالك إذا شك في
الحديث انخفض .

(١) القائل هو أبو بكر بن خزيمة .

(٢) تقدم تغريب الحديث ولا خلاف في رفعه إلا ما كان من طريق مالك عن الزهرى فقد
رواه الشافعى وروح وبشر بن عمر وغيرهم عن مالك مرفوعاً وذلك على خلاف ما في الموطأ .

(٣) الحديث في الموطأ . (شرح الزرقاني ١ / ١٣٤) .

(٤) أخرج روايانا ابن خزيمة في صحيحه (١ / ٧٣) .

(٥) أخرج روايته النسائي في «السنن الكبرى» ذكره الحافظ بن حجر في (الفتح ٤ / ١٥٩)
ولم أجده في المحبى . قال الحافظ بن حجر: وصله النسائي من طريق بشر بن عمر
عن مالك . (المراجع السابقة) .

(٦) أي مرفوعاً .

(٧) يعني أنه إذا شك بين الوقف والرفع ، ثبت على الوقف بخلاف غيره وذلك إحتياطاً منه
رحمه الله في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهو مذهب الشافعى كما أشرت
إليه في المقدمة .

(٨) (الدرامي) هكذا في الأصل ، ويظهر أنه الحسن بن محمد الدرافي المتوفي سنة سبع
عشرة وثلاثمائة أنظر: (تاريخ أصبغان ١ / ٢٦٨) و(تذكرة الحفاظ ٣ / ٨٣٥)
و(شندرات الذهب ٢ / ٢٧٥) .

(٩) الربيع بن سليمان المرادي صاحب الشافعى وراوية كتبه الثقة البثث مات سنة سبعين
ومائتين (طبقات السبكى ١ / ٢٥٩) .

أبنا بصححة ما قال ابن خزيمة من متابعة روح بن عبادة وغيره الشافعي في
رفع الحديث أبو زكريا ابن أبي إسحاق المزكي، أبنا أبو بكر أحمد بن سلمان
الفقيه^(١)، أبنا الحارث^(٢) بن محمد (ح) وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أبنا
أبو بكر إسماعيل بن محمد الضرير بالري، ثنا الحارث بن أبيأسامة، ثنا
روح^(٣) بن عبادة، ثنا مالك^(٤) بن أنس، عن ابن شهاب^(٥) عن حميد^(٦) بن
عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لولا أن
أشق على أمتي لأمرتهم بالسواء مع كل وضوء»^(٧).

وأخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسن القاضي^(٨)، ثنا أبو علي محمد بن أحمد
المعقل^(٩)، ثنا محمد بن يحيى الذهلي^(١٠) ثنا بشر بن عمر^(١١)، ثنا مالك بن أنس،

(١) أبو بكر أحمد بن سلمان الفقيه الخنبل المعروف بالنجاد توفي سنة ثمان وأربعين
وثلاثمائة (تاریخ بغداد ١٩٢/٤).

(٢) الحارث بن محمد بن أبيأسامة الحافظ صاحب المسند، وثقة إبراهيم الحربي، وقال
الدارقطني صدوق، توفي سنة إثنين وثمانين ومائتين. (تذكرة الحفاظ ٦١٩/٢) (تاریخ
بغداد ٢١٨/٨) (ميزان الإعتدال ٢١٥٧/٢).

(٣) روح بن عبادة بن العلاء أبو محمد القيسبي، ثقة توفي سنة خمس ومائتين (تذكرة الحفاظ
٣٤٩) و(التقريب ١/٢٥٣).

(٤) مالك بن انس امام دار الهجرة توفي سنة تسعة وسبعين ومائة (تذكرة الحفاظ ٢١٣/١)
وترجم عنه الشيخ أبو زهرة في كتاب مستقل.

(٥) محمد بن مسلم الزهري الإمام المشهور، وتأتي ترجمته.
(٦) حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، ثقة من الثانية، مات سنة خمس ومائة على
الصحيح وقيل ان روایته عن «عمر» مرسلة. (التقريب ١/٢٠٣).

(٧) أخرجه البيهقي عن شيخه «أبي زكريا» بالسند المذكور، معرفة السنن ١/١٧٦). طبع.
(٨) أحمد بن الحسن بن عمران القاضي.

(٩) أبو علي محمد بن أحمد بن معقل. «أنظر» (اللباب ٢٣٥/٣).

(١٠) محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي النسابوري، ثقة حافظ جليل من الحادية عشرة،

توفي سنة ثمان وخمسين ومائتين على الصحيح (التقريب ٢/٢١٧).

(١١) أبو محمد بشر بن عمر بن الحكم الزهراوي، ثقة من التاسعة، توفي سنة سبع وقيل
تسع ومائتين (التقريب ١/١٠٠).

عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواء مع كل وضوء».

ورويت في «كتاب السنن»^(١) من حديث إسماعيل بن أبي أويس، وفي «كتاب المعرفة»^(٢) من حديث القعبي عن مالك كذلك مرفوعاً. وفي متابعة هؤلاء الشافعي في رفع الحديث دليل على صحة رواية الشافعي.

قال الإمام أحمد^(٣) رحمة الله: وقد وجدت سماعي في الخامس^(٤) من جمع^(٥) شيخنا أبي عبد الله لحديث مالك فوجدت فيه حديث القعبي موقفاً^(٦).

(١) (السنن الكبرى ١/٣٥).

(٢) من الكتب التي ألفها البيهقي كتابه «معرفة السنن والآثار» وذكرت في المقدمة بيان سبب تأليفه، وهو كتاب كبير في خمس مجلدات. وله ثلاثة نسخ، الأولى في دار الكتب المصرية وللجزء الثاني منها صوره في الجامعة الإسلامية.

والثانية نسخة السلطان أحمد - تركيا - ولها صورة في خمس مجلدات رأيتها في مكتبة الشيخ «عبد الرحيم صديق» بمكة.

أما النسخة الثالثة فهي نسخة المكتبة الأصفية بجيدر آباد - ولها صورة في الجامعة الإسلامية وكذلك رأيت النسخة المذكورة منسوبة بخط اليد في مكتبة الشيخ «بديع الزمان» بمكة، وهذه النسخة تنتهي عند أول «كتاب الحدود» بينما وجدت في المصورة عنها بعض السقط.

وكتاب «المعرفة» هذا لم يزل مخطوطاً سوى الجزء الأول منه فقد طبع بتحقيق السيد أحمد صقر.

(٣) الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي.

(٤) لعله أراد في المجلس الخامس.

(٥) جمع أبو عبد الله الحكم من أحاديث مالك كتاباً أسماه «عوايي مالك» أنظر: (الرسالة المستطرفة ص ١٦٤). وكذلك (كشف الظنون).

(٦) تقدم أن القعبي رواه عن مالك بالسند المتقدم مرفوعاً.
والقعبي هو عبد الله بن مسلمة، ثقة عابد من صغار التاسعة، توفي في أول سنة إحدى وعشرين بمكة. (التقريب ١/٤٥١).

كما أبنا أبو عبد الله، أبنا عبد الله الصفار^(١)، ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي^(٢) قال أبو عبد الله: وأخبرني أبو بكر بن أبي نصر^(٣)، ثنا أحمد بن محمد بن عيسى^(٤).

قال أبو عبد الله: وحدثنا أبو بكر بن إسحاق، أبنا محمد بن غالب^(٥) قالوا: ثنا عبد الله بن مسلمة فيما قرأ على مالك فذكره موقفاً. ووحدثه فيه مرفوعاً من حديث بشر بن عمر الزهراني، وعبد الرحمن بن مهدي، وروح بن عبادة، وإسماعيل بن أبي أويس، وأبي قرة^(٦)، وعبد الله بن نافع^(٧)، ويحيى بن صالح^(٨)، وعبد بن حيان (ح).

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو بكر أحمد بن سلمان الفقيه ببغداد،

(١) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أحمد الصفار الأصفهاني، المحدث الرجل الصالح، كتب «مصنفات» إسماعيل القاضي، توفي سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة. (طبقات السبكي ١٦٦/٢).

(٢) أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق القاضي المالكي في ببغداد، كان فاضلاً عالماً فقيها صنف «المسند» وكتباً عديدة في علوم القرآن، توفي سنة إثنين وثمانين ومائتين فجاءه (الوافي بالوفيات ٩١/٩).

(٣) لم أقف عليه.

(٤) أبو العباس أحمد بن محمد بن عيسى البري الحافظ الفقيه توفي سنة ثمانين ومائين (تذكرة الحفاظ ٢/٥٩٦).

(٥) أبو جعفر محمد بن غالب الضبي، كثير الحديث، صدوق حافظ توفي سنة ثلاث وثمانين ومائين (تاريخ بغداد ١٤٣/٣).

(٦) أبو قرة موسى بن طارق القاضي اليماني ثقة يغرب من التاسعة. (التقريب ٢٨٤/٢).

(٧) يحتمل أن يكون عبد الله بن نافع بن ثابت، أو عبد الله بن نافع الصائغ، فكلاهما روى عن مالك والأول صدوق، والثاني ضعيف وتأتي ترجمته انظر: (النهذيب ٥٠/٦) و(التقريب ١/٤٥٦).

(٨) يحيى بن صالح الوحاطي، صدوق من أهل الرأي مات سنة إثنين وعشرين ومائين (التقريب ٢/٣٤٩) و(التهذيب ١١/٢٢٩). المنج الأحمد ١/٣٣٨.

ثنا عبد الملك^(١) بن محمد الرقاشي، ثنا بشر بن عمر، ثنا مالك بن أنس، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لولا أشق على أمتي لأمرتهم بالسوالك مع كل وضوء».

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أبنا أحمد بن جعفر القطبي^(٢)، أبنا عبد الله بن أحمد بن حنبل^(٣)، حدثني أبي^(٤) قال: قرأت على عبد الرحمن بن مهدي^(٥)، عن مالك، عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسوالك مع كل وضوء».

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو عبد الله بن الأخرم^(٦) الحافظ إملاء^(٧)، ثنا إبراهيم^(٨) بن عبد الله السعدي، أبنا روح بن عبادة (ح) قال: وابنا

(١) عبد الملك بن محمد الرقاش يكتن أبياً محمد، وأبو قلابة لقبه، صدوق يخطيء، تغير حفظه لما سكن بغداد، توفي سنة ست وسبعين ومائتين (التقريب ٥٢٢/١) (المنجي الأحمد ١٨٠).

(٢) أبو بكر أحمد بن جعفر القطبي، كان قد غرفت كتبه فاستحدث نسخاً من كتب لم يكن فيها سماعه فغمزه الناس، وقال الشيخ شمس الدين: إلا أنا لم نر أحداً ترك الإحتجاج به، توفي سنة ثمان وستين وثلاثمائة (الوافي بالوفيات ٢٩٠/٦).

(٣) أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل، توفي سنة تسعين ومائتين (المنجي لأحمد ٢٠٦/١).

(٤) الإمام الجليل أحمد بن محمد بن حنبل توفي سنة إحدى وأربعين ومائتين.

(٥) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري، ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث قال ابن المديني ما رأيت أعلم منه، من التاسعة توفي سنة ثمان وتسعين ومائة (تذكرة الحفاظ ص ٣٢) (التقريب ٤٩٩/١).

(٦) أبو عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني: توفي سنة أربع وأربعين وثلاثمائة (التذكرة ٨٦٤/٣).

(٧) السماع من الشيخ أما أن يكون إملاء أو تحديثاً من غير إملاء، والإملاء أرفع أنواع طرق تحمل الحديث سواء كان من حفظه أو من كتابه (التقييد والإيضاح ص ١٦٦).

(٨) إبراهيم بن عبد الله السعدي النيسابوري، توفي سنة سبع وستين ومائتين. (الوافي بالوفيات ٢٩/٦).

أحمد بن جعفر^(١) ، ثنا عبد الله^(٢) بن أحمد. حدثني أبي ثنا روح بن عبادة (ح) قال: وثنا أبو علي الحافظ ()^(٣) علي بن الحسن بن مسلم الأصبهاني^(٤) ، ثنا عبد الله بن عمر أخورستة الأصبهاني^(٥) ، ثنا بشر بن عمر، وروح بن عبادة، قالوا: ثنا مالك بن أنس عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل ضوء».

وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو جعفر البغدادي^(٦) ، ثنا علي بن المبارك الصنعاني (ح) قال: وابنا أبو النصر الفقيه^(٧) ، وعبد الله (بن)^(٨) الحسين القاضي^(٩) قالا: ثنا الحارث بن أبيأسامة قالا^(١٠) : ثنا اسماعيل بن أبي أويس. قال: حدثني مالك عن ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة».

(١) أحمد بن جعفر القطبي . تقدم .

(٢) عبد الله بن أحمد بن حنبل .

(٣) يظهر أن صيغة التحمل ساقطة من الأصل، وأبو علي الحافظ يرويه عن علي بن الحسين الأصبهاني، وتأتي ترجمتها قريباً إن شاء الله .

(٤) أبو الحسن علي بن الحسن الأصبهاني، روى عنه أبو علي وطائفة، توفي سنة تسع وثلاثمائة. (تذكرة الحفاظ ٣/٧٩٩).

(٥) أبو محمد عبد الله بن عمرو بن يزيد بن كثير الزهري أخورستة، له مصنفات كثيرة ، توفي سنة اثنين وخمسين ومائتين. (تاريخ أصبهان ٢/٤٧).

(٦) محمد بن صالح بن هاني أبو جعفر الوارق النسابوري. (البداية والنهاية ١١/٢٢٥). و(طبقات السبكى ٣/١٧٤) طبعة جديدة.

(٧) أبو النصر شيخ الإسلام محمد بن محمد بن يوسف الطوسي الفقيه شيخ الشافعية خرج كتاب الصحيح على كتاب مسلم ، توفي سنة أربع وأربعين وثلاثمائة . ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٨) عبد الله بن الحسين القاضي ، توفي سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة . (طبقات السبكى ٣/٣٠٧) جديدة.

(٩) القائلان هما علي بن المبارك في الإسناد الأول، والحارث بن أبيأسامة في الإسناد الثاني.

وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو علي الحافظ^(١)، ابن المفضل بن محمد^(٢)، ثنا أبو حمزة^(٣)، ثنا أبو قرعة^(٤)، عن مالك، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة».

وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو جعفر أحمد بن عبيد الحافظ^(٥) «بهمدان» ثنا يحيى بن عبد الله بن ماهان^(٦)، ثنا يعقوب بن حميد بن كاسب^(٧)، ثنا عبد الله بن نافع، عن مالك، عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لولا أن أشق على المؤمنين أو على الناس لأمرتهم بالسواك». هـ.

وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا محمد بن صالح بن هاني، ثنا محمد بن المستدير الهروي^(٨)، ثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة^(٩)، ثنا يحيى بن صالح الوحاظي، وعبيد بن حيان، قالا: ثنا مالك بن أنس عن الزهري عن حميد بن

(١) أبو علي الحسين بن علي يزيد النيسابوري الحافظ الكبير، ولد سنة سبع وسبعين ومائتين وتوفي سنة تسع وأربعين وثلاثمائة، صاحب كتاب «تاريخ نيسابور» وهو مفقود.

(٢) طبقات السبكي ٢١٥/٢، (تذكرة الحفاظ ٣/٩٠٢)، (تاريخ بغداد ٧١/٨).

(٣) المفضل بن محمد الجندي. (الإكمال ٥٤٥/٢) وتأكي ترجمته.

(٤) أبو حمزة محمد بن يوسف اللحمجي، يكنى أبا يوسف، ويلقب بأبي حمزة (الإكمال ٥٤٥/٢).

(٥) موسى بن طارق. تقدم.

(٦) أبو حنفه أحمد بن عبيد الأسد أبادى الهمданى الحافظ، توفي سنة اثنين وأربعين وثلاثمائة (شذرات الذهب ٢/٣٦١).

(٧) لم أقف عليه.

(٨) يعقوب بن حميد بن كاسب، قد ينسب بجده، صدوق ربما وهم، من العاشرة، توفي سنة أربعين أو إحدى وأربعين ومائين (التفريغ ٢/٣٧٥).

(٩) لم أقف عليه.

(١٠) أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة السلمي المسند، توفي سنة تسع وثمانين ومائين.

(تذكرة الحفاظ ٢/٦٥٠).

عبد الرحمن، عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لولا أن أشقر على أمي لأمرتهم بالسوال عند كل صلاة»^(١):

أما حديث^(٢) نصر بن عاصم فأخبرناه أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي^(٣) قال: سمعت الشيخ أبا الوليد^(٤) يقول: سمعت محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: توهمت أن الشافعی أخطأ في حديث ابن عینة فرأيت الحمیدی تابعه في ذلك فعلمته أن الخطأ من ابن عینة.

قال الشيخ أحمد وقد رواه محمد بن نصر المروزی^(٥) في كتابه عن عبد الأعلى بن حماد النرسی^(٦) عن ابن عینة، عن أبي سعد البقال، عن نصر بن عاصم، وقد روی أيضاً عن ابراهیم بن بشار الرمادی^(٧) عن سفیان كذلك.

□ □ □

(١) ما يلحظ على البیهقی رحمه الله إسهابه بسرد الروایات لیؤکد رأیه في نفی وقوع الخطأ من الشافعی .

وما فعله هنا من سرد الروایات بهذه الكثرة لم يكن قد فعله في كتاب «معرفة السنن» واكتفى باليسير من الروایات مما يدل دلالة واضحة على أن «كتاب بيان خطأ من أخطأ على الشافعی» فاق كتابه «معرفة السنن والآثار» في مادته ولم يقتصر فيه على ما ذكره في «معرفة السنن» .

(٢) حديث نصر بن عاصم المتقدم في أحد الجزية من المجروس.

(٣) صاحب كتاب طبقات الصوفیة . وتقدمت ترجمته .

(٤) حسان بن محمد بن أحد الحافظ النسابری الفقیه الشافعی . قال الحاکم: صنف أبو الولید (المستخرج) على صحيح مسلم، توفي سنة أربع وأربعين وثلاثمائة. (تذكرة الحفاظ ٨٩٥/٣).

(٥) تقدم أن الواهم أحد بن الحسن السكري، ولا مانع أن يكون الوهم وقع من ابن خزيمة وشيخه السكري .

(٦) أبو عبد الله محمد بن نصر أحد الأعلام، قال الحاکم: إمام أهل الحديث في عصره، صنف كتاب «القسامة»، توفي سنة أربع وتسعين ومائتين. (الوافي بالوفيات ١١١/٥).

(٧) عبد الأعلى بن حماد بن نصر الباهلي مولاهم أبو بحیری، لا يأس به، من كبار العاشرة توفي سنة ست أو سبع وثلاثين ومائتين (التقریب ٤٦٤/١).

(٨) أبو إسحاق ابراهیم بن بشار البصیری، حافظ له أوهام، من العاشرة توفي في حدود الثلاثين ومائتين . (التقریب ٣٢/١).

حديث في فضل الوضوء وثوابه

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ في كتاب «اختلاف الأحاديث»^(١) للشافعي، وأبو سعيد بن أبي عمرو في «الطهارة»^(٢) للشافعي قالا : ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ابن الربيع بن سليمان، ابن الشافعي، ابن سفيان^(٣) عن هشام^(٤) بن عروة^(٥)، عن أبيه عن حران^(٦) : أن عثمان بن عفان توضأ بالمقاعد^(٧) ثلاثاً ثلاثة ثم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «من توضأ وضوئي هذا

(١) كتاب «اختلاف الأحاديث» من الكتب التي صنفها الشافعي وهو مطبوع، أنظر، (كتاب الأم ٤٧٢/٨).

(٢) أي «كتاب الطهارة» وهو مطبوع ضمن كتاب «الأم ١/٣».

(٣) هو ابن عبيدة كما يأتي في غير هذا الإسناد، وتأتي ترجمته .

(٤) هشام بن عروة بن الزبير الأسدي، ثقة فقيه، ربعاً دلس، من الخامسة، مات سنة خمس وأربعين ومائة وقيل غيرها (تقريب ٣١٩/٢).

(٥) عروة بن الزبير بن العوام، ثقة فقيه مشهور من الثانية، مات سنة أربع وستين على الصحيح (التقريب ١٩/٢).

(٦) حران بن أبان مولى عثمان بن عفان، ثقة من الثانية مات سنة خمس وسبعين وقيل غير ذلك (التقريب ١٩٨/١).

(٧) المقاعد قيل هي دكاكين عند دار عثمان بن عفان، وقيل درج. وقيل درج بقرب المسجد اتخذ للقعود فيه لقضاء حوائج الناس والوضوء ونحو ذلك.

راجع شرح النووي على مسلم ١١٤/٣.

وراجعت «وفاء الوفاء» فلم أجده ما يتعلّق بهذا.

أنظر، (وفاء الوفاء ٧٣٢/٢).

خرجت خطایه من وجهه ويديه ورجليه»^(١).

هذا لفظ حديثه في «كتاب الطهارة»، واختصره في كتاب «اختلاف الأحاديث» فلم يذكر فيه قوله في ثواب الرضوء^(٢)، ويشبه أن يكون خطأ من الكاتب في كتاب الطهارة^(٣).

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، ابنًا بشر^(٤)، بن موسى ثنا الحميدي^(٥)، ثنا سفيان (ح)، وأخبرنا أبو عبد الله، ثنا أحمد بن جعفر، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا سفيان بن عيينة (ح) وأباً أبو عبد الله، ابنًا أبو الحسن^(٦) بن منصور، ثنا هارون^(٧) بن يوسف، ثنا

(١) الحديث في مسند الشافعی (٣٣٩/٨) من كتاب «الأم»، وفي (الأم / ٣٢). وفي كتاب «اختلاف الأحاديث» ص ٤٨٨ وهو فيه مختصر كما ذكره البیهقی هنا.

(٢) أي قوله «من توضأ... ورجلیه».

وهو كذلك في (معرفة السنن / ٢٢٥ طبع) إلا أنه من روایته عن أبي سعيد وأبي زکریا، وأبی بکر وسیائی له مزید بیان عند تعداد طرقه إن شاء الله.

(٣) يلاحظ على البیهقی أنه بعد تشخيصه موقع الخطأ يأتي بروايات مخالفة فيها دلالة على صحة ما ظنه خطأ لهذا لم يجزم بوقوع خطأ وإنما حاول التوفيق بين ما ظهر له أنه متعارض.

وفي الواقع أنه ليس بمتعارض لاحتمال أن يكون أصل الحديث كاملاً كما جاء في كتاب «الطهارة» فلما أراد الكاتب تدوينه في «اختلاف الحديث» اختصره اكتفاء بما ذكره في كتاب الطهارة.

ويحتمل أيضاً أن يكون سفيان رواه على الوجهين كما أشار إلى ذلك البیهقی نفسه فيما يأتي.

(٤) بشر بن موسى أبو علي الإمام الثبت الأسدي البغدادي، مات سنة ثمان وثمانين (تذكرة ٢/٦١١).

(٥) شیخ البخاری الإمام العلم أبو بکر عبد الله بن الزیر القرشی الحافظ الفقيه توفي سنة تسعة عشرة ومائتين. (تذكرة ٣/٤١٣).

(٦) لم أقف عليه.

(٧) أبو أحمد هارون بن يوسف بن هارون المعروف بابن مقران الشطوي، سمع محمد بن يحيى بن أبي عمر العدنی، توفي سنة ثلاثة وثلاثمائة. (تاریخ بغداد ١٤/٢٩).

ابن أبي عمر^(١) ثنا سفيان بن عيينة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن حران، قال: توضأ عثمان على المقادع ثلاثة، وقال: هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ثم قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «مَنْ رَجُلٌ يَتْوَضَّأْ فِي حَسْنِ الْوَضْوَءِ ثُمَّ يَصْلِي إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ الْأُخْرَى حَتَّى يَصْلِي هَا»^(٢).

قال أبو عبد الله الحافظ لفظ الحديث لأبي الحسن بن منصور، رواه مسلم في الصحيح^(٣) عن ابن أبي عمر^(٤) وبهذا المعنى رواه مالك بن أنس^(٥) وعمرو بن الحارث^(٦) وأبوأسامة^(٧) ووكيع وعبدة^(٨) بن سليمان وغيرهم عن هشام بن عروة في ثواب الوضوء، وكذلك رواه الزهرى^(٩) عن عروة، ويحتمل أن يكون الذي (روى)^(١٠) عن الشافعى في «كتاب الطهارة» صحيحًا وأن يكون سفيان بن عيينة رواه^(١١) مرة كذلك فمعنى، صحيح

(١) محمد بن يحيى بن أبي عمر العدنى، نسب لجده، صدوق، لازم ابن عيينة قال أبوهاشم: كانت فيه غفلة من العاشرة. (تقريب ٢١٨/١).

(٢) سبق تخریج الحديث، وأخرجه البخاري، ومسلم في الصحيح بعبارات متعددة وطرق كثيرة و يأتي بيانها عند تفہید البھقی لها.

(٣) شرح النووي (١١١/٣).

(٤) الواو واقعة بين «عمر» و«بهذا» وهي قربة من الإسم الأول فسببت لبسًا حيث ظهر أن اسم الراوى «ابن أبي عمرو» وليس كذلك.

(٥) وهو في الموطأ (شرح الزرقاني ٦٥/١) وأخرجه النسائي (الستن ٩١/١).

(٦) أخرجه مسلم (شرح النووي ١١٦/٣).

(٧) أخرج حديث أبيأسامة وحديث وكيع مسلم في الصحيح (شرح النووي ١١١/٣).

(٨) عبدة بن سليمان الكلابي، ثقة ثبت، من صغار الثامنة، مات سنة سبع وثمانين (التاريخ الكبير ١١٣/٦) و(تقريب ٥٣٠/١).

(٩) روایة الزهرى أخرجهما مسلم في الصحيح (شرح النووي ١١٢/٣).

(١٠) في الأصل (روا) والمقصود ما رواه الشافعى عن سفيان من حديث عثمان مطولاً.

(١١) تقدمت الإشارة إلى هذا الاحتمال وغيرها.

في رواية^(١) محمد بن المنكدر عن حمران.

أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ أخباري أبوالنصر^(٢) الفقيه، ثنا الحسن^(٣) بن سفيان ثنا يوسف بن كامل، ثنا عبد الله^(٤) بن زياد، ثنا عثمان^(٥) بن حكيم، ثنا محمد بن المنكدر، عن حمران، عن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من توضأ فأحسن الوضوء خرجت خطاياه من جسده حتى تخرج من تحت أظافره».

أخرجه مسلم في الصحيح عن محمد^(٦) بن معمر عن أبي^(٧) هشام المخزوي عن عبد الواحد^(٨).

(١) في الأصل (روايه) وما اثبته الصواب، ورواية محمد بن المنكدر ذكرها المزي في التحفة وقال خرجها مسلم. (تحفة الأشراف ٢٥١/٧).

(٢) أنظر أيضاً (شرح النووي ١٣٣/٣).

(٣) تقدم.

(٤) الحسن بن سفيان بن عامر الحافظ الشيباني، مات سنة ثلث وثلاثين (طبقات الحفاظ ص ٣٠٥).

(٥) عبد الواحد بن زياد العبدى مولاهم، ثقة، في حديثه عن الأعمش وحده مقال، من الثامنة، مات سنة ست وسبعين ومائة، وقيل بعدها (تقريب ١/٥٢٦) (تهذيب ٦/٤٣٤).

(٦) عثمان بن حكيم بن عباد الأنصارى الأوسي، ثقة من الخامسة مات قبل الأربعين ومائة (تقريب ٢/٧) (تهذيب ٧/١١١).

(٧) محمد بن معمر بن رباعي القيسي، صدوق، من كبار الحادى عشرة، مات سنة خمسين ومائتين (تقريب ٢/٢٠٩).

(٨) أبوهشام المغيرة بن سلمة المخزوي، ثقة ثبت، من صغار التاسعة، مات سنة مائتين (تقريب ٢/٢٦٩).

(٩) عبد الواحد بن زياد ورواه عن عثمان بن حكيم عن محمد بن المنكدر وتقدم تخرجه.

ويعناه رواه سهل^(١) بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، وكذلك عمرو بن عنبة^(٢) والصتابحي^(٣) عن النبي صلى الله عليه وسلم في ثواب الوضوء أبسط^(٤) من ذلك، وقد روى عطاء بن يزيد عن حمran لفظاً آخرأ^(٥) في ثواب الوضوء. هـ.

أخبرنا أبو نصر عمر بن عبد العزيز بن عمر بن قتادة، ابنا

(١) الصواب سهل كما في الترمذى وغيره (تحفة الأحوذى ٢٧/١) وحديث سهل أخرجه الترمذى في جامعه عن سهل عن أبي هريرة بدون وساطة أبيه. (المراجع السابق).

والصواب أنه رواه عن أبيه عن أبي هريرة لأن سهلاً من الطبقة السادسة كما عده ابن حجر، وليس له سماع من أبي هريرة أو أحد الصحابة.

وكذلك فإن صاحب تحفة الأحوذى قد ذكر سهلاً عن أبيه مما يدل على أن المحفوظ رواية سهل عن أبيه وعدم ذكر «أبيه» في متن التحفة سقط.

وقد أخرج الحديث البهقى بسنده عن سهل عن أبيه في (السنن الكبرى ٨١/١).

(٢) رواية عمرو بن عنبة أخرجهما البيهقى في (السنن الكبرى ٨١/١).

(٣) هو عبد الله الصتابحي اختلف في صحبته (زرقاني ٦٧/١) وحديث الصتابحي أخرجه البيهقى في (السنن الكبرى ٨١/١) وهو في الموطأ ٦٧/١ شرح الزرقانى.

(٤) نص الحديث كما هو في الموطأ «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إذا توضأ العبد المؤمن فتمضمض خرجت الخطايا من فيه، وإذا استثمر خرجت الخطايا من أنفه، فإذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى تخرج من تحت أظفار عينيه، فإذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج من تحت أظفار يديه، فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه، فإذا غسل رجليه خرجت الخطايا من رجليه حتى تخرج من تحت أظفار رجليه ثم كان (مشيه) إلى المسجد وصلاته نافلة له». (المراجع السابق).

(٥) رواية عطاء بن زيد أخرجهما البخاري في الصحيح (فتح ٢٥٩/٢٦٦) ومسلم (شرح النزوبي ٣/١٠٥) وأبوداود، (بذل المجهود ١/٢٦٣).

(٦) رواية عطاء عند البخاري بلفظ «من توضأ نحو وضوئي هذا ثم صل ركعتين لا يحدث فيها نفسه غفر الله ما تقدم من ذنبه» (المراجع السابق).

أبو عمرو^(١) بن مطر، أباً أبو بكر^(٢) محمد بن محمد بن يحيى بن سليمان المروزي ببغداد، ثنا أبو عبيد^(٣) القاسم بن سلام، ثنا حجاج^(٤) بن محمد عن عبد الملك بن جرير حديثي ابن شهاب^(٥)، عن عطا^(٦) بن يزيد الجندعي أنه سمع هران مولى عثمان يقول: رأيت عثمان بن عفان توضأ فأهرق على يديه ثلات مرات ثم مضمض ثم استنشق ثم غسل وجهه ثلاث مرات، ثم غسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاط مرات.

ثم غسل اليسرى ثلاط مرات ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ نحو وضوئي هذا ثم قال: «من توضأ وضوئي هذا ثم قام فركع ركعتين لم يجدها فيها نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه».

رواوه الشافعي في «سنن حرملة»، عن عبد المجيد^(٧) بن عبد العزيز، عن

(١) محمد بن جعفر بن مطر النيسابوري صاحب الأصم وهو مدون المسند، توفي سنة ستين وثلاثمائة (ترتيب المسند ٦/١).

(٢) محمد بن يحيى بن سليمان المروزي الأصل، توفي سنة ثمان وتسعين ومائتين. (تاريخ بغداد ٣٢٢/٣).

(٣) أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي اللغوي الفقيه، صاحب المصنفات كان حافظاً للحديث إماماً في القراءات مات بمكة سنة أربع وعشرين ومائتين (تذكرة ٤١٧/٢) و(تاريخ الإسلام للذهبي، وفيات ٢٢٤) و(طبقات المفسرين ٣٢/٢).

(٤) حجاج بن محمد المصيصي الأعور، نزل بغداد ثم المصيصة، ثقة ثبت اخtellط آخر عمره: من التاسعة، مات ببغداد سنة ست ومائتين. (تقريب ١٥٤/١) و(تهذيب ٢٠٥/٢).

(٥) الزهري.

(٦) عطاء بن يزيد الليثي الجندعي من أهل المدينة، قال ابن حجر: ثقة، من الثالثة مات سنة خمس أو سبع ومائة (تاريخ الكبير ٤٥٩/٦) و(التقريب ٢٣/٢).

(٧) عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، قال أحمد ثقة، يغلو، في الارجاء، وقال أبو حاتم ليس بالقوى. توفي سنة ست ومائتين. (الكافش ٢٠٧/٢).

ابن جريج وبعنه رواه^(١) يونس بن يزيد، ومعمر^(٢) بن راشد، وابراهيم^(٣) بن راشد، وابراهيم^(٤) بن سعد، وشعيـب^(٥) بن أبي حمزة عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن حمـان، عن عثمان، عن النبي صلـى الله عليه وسلم في ثواب الوضوء، وجميع ذلك محفوظ عن النبي صلـى الله عليه وسلم مع ما هو مذكور في غير هذا الموضع، وهو محفوظ عن حـمان عن عـثمان، وأدى كل واحد من الرواـة عن حـمان ما حفظـه، والله أعلم. هـ.

□ □ □

- (١) أخرج رواية يونس الإمام مسلم في الصحيح (شرح النووي ١٠٥/٣).
- (٢) رواية معمر أخرجها أبو داود (بذل الجهود ١/٢٦٣).
- (٣) رواية ابراهيم بن راشد أخرجها مسلم (شرح النووي ١٠٩/٣).
- (٤) رواية ابراهيم بن سعد أخرجها البخاري في الصحيح (فتح ١/٢٥٩).
- (٥) أخرجها البخاري أيضاً (فتح ١/٢٦٦).

الحديث في غسل الثوب من دم الحيض

أخبرنا أبو زكرياء بن أبي إسحاق في آخرين قالوا: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أبنا الربيع بن سليمان، أبنا الشافعي، أبنا سفيان، عن هشام عن فاطمة، عن أسماء قالت: سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن دم الحيض يصيب الثوب؟ فقال: حُتّية ثم اقرصيه^(١) بالماء ثم رشيه وصلّي فيه^(٢).

هكذا روى فيه الربيع عن الشافعى في «كتاب الطهارة»^(٣)، وفيه خطأ^(٤) من الكاتب أو من الربيع، فقد رواه حرملة بن يحيى في «كتاب السنن» عن الشافعى، عن سفيان، عن هشام بن عروة، عن فاطمة^(٥) بنت المتنز، عن

(١) القرص: الدلك بأطراف الأصابع والأظفار مع صب الماء عليه حتى يذهب أثره، والتغريص مثله، يقال: قرصته، وقرصته، وهو أبلغ في غسل الدم من غسله بجميع اليد. (نهاية ٤ / ٤٠).

(٢) الحديث بهذا السند أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٣/١)، وسيأتي تخرجه مفصلاً.

وذكره البهقي بدون إسناده في (معرفة السنن ١/١٦٩) طبع والحاديث مروي في كتاب المستند للشافعى باللفظ المذكور (المستند للشافعى ص ٣٣٥).

(٣) تقدمت الإشارة إليه.

(٤) استدل البهقي رحمه الله على وجود خطأ في السند بما رواه حرمته عن الشافعى عن سفيان، وبما رواه غير الشافعى عن سفيان أيضاً.

(٥) فاطمة بنت المنذر بن الزبير بن العوام، زوج هشام بن عروة، ثقة، من الثالثة (تقریب ٦٠٩ / ٢).

جدتها^(١) أسماء بنت أبي بكر أن امرأة^(٢) سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن دم الحيض يصيب التوب؟^(٣).

فالسائلة امرأة أخرى غير أسماء، كذلك رواه الحميدى وغيره^(٤) عن سفيان. أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أبنا أبو بكر بن اسحاق الفقيه، أبنا بشر بن موسى^(٥) ثنا الحميدى، ثنا سفيان، ثنا هشام بن عروة أنه سمع فاطمة بنت المنذر تحدث عن أسماء بنت أبي بكر تقول: امرأة^(٦) سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره.

وأخبرنا علي بن عبدان، أبنا أحمد بن عبيد الصفار^(٧)، ثنا عبيد بن شريك^(٨)، ثنا عبدالوهاب^(٩) بن نجده، ثنا سفيان بن عيينة، عن

(١) أسماء بنت أبي بكر الصديق جدة فاطمة أم أيها المنذر، وجدة هشام أم أيها عروة، توفيت سنة ثلاثة أو أربع وسبعين. (التقريب ٥٨٩/٢).

(٢) هذا هو المحفوظ في حديث أسماء أن امرأة سالت. وقد ضعف النووى في (المجموع ١٣٨/١) رواية (أن أسماء سالت) ورد ابن حجر قوله فقال: وأغرب النووى فضعف هذه الرواية بلا دليل وهي صحيحة الاستناد لا علة لها ولا بعد في أن يفهم الراوى اسم نفسه.

(٣) يأتي تخریج الحديث بهذا السند عند كلام البیهقی.

(٤) أخرجه الترمذى من رواية ابن أبي عمر عن سفيان (تحفة الأحوذى ٤٢٤/١)، ويأتي من رواية ابن نجدة عنه. ورواية الحميدى أخرجه البیهقی في (السنن الكبرى ١٣/١).

(٥) تقدم .

(٦) نقل الزرقانى عن البیهقی قوله في تصحيح الرواية وأشار إلى أن الفاعل في قوله «سالت» قد سقط من رواية سفيان فأولهم ذلك أن السائلة هي أسماء (شرح الزرقانى ١٢٠/١).

وأخرج البیهقی رواية الحميدى في (السنن الكبرى ١٣/١).

(٧) أحمد بن عبيد بن اسماعيل الصفار مصنف السنن، وثقة الدارقطنى، صنف المسند وجوده وأكثر أبو بكر البیهقی عنه في سننه. (تذكرة ٨٧٦/٣).

(٨) لم أقف عليه.

(٩) عبدالوهاب بن نجدة الموطى أبو محمد، ثقة، من العاشرة، مات سنة اثنتين وثلاثين. (تقريب ٥٢٩/١).

هشام بن عروة، عن فاطمة بنت المتندر، وهي امرأته: عن أسماء أن النبي صلى الله عليه وسلم سأله امرأة عن دم الحيضة يصيب الثوب؟ فذكره وقال^(١) جيئاً: ثم صل فيه.

وكذلك رواه مالك بن أنس^(٢)، ومحبى بن سعيد القطان^(٣)،
وعبدالله بن نمير^(٤)، ووكيع بن الجراح^(٥) وغيرهم^(٦)، عن هشام بن عروة،
وهو مخرج في الصحيحين من حديث مالك وغيره كما رواه الشافعى في رواية
حرملة عنه.

□ □ □

(١) الحميدى، وابن نجدة في روايتهما عن سفيان.

(٢) أخرج رواية ملك البهقى في معرفة السنن (١٩٠/١) مخطوطة. وأبو داود (بذل المجهود ٣/١٠٣)، وهو في الموطأ من رواية مالك عن هشام بن عروة، عن عروة، وهو خطأ بىء لأن عروة لا تعرف له رواية عن فاطمة، وظاهر أنه تصحيف أصله هشام بن عروة، ثم صحت فصارت هشام عن عروة، أما ما جاء عن هشام عن أبيه فهو من تصرف الرواية بعد أن صحت الكلمة. والله أعلم.

وقد ذكر ابن عبد البر رواية محبى هذه وقال: كذا لمحبى وحده، وهذا خطأ بين منه وغلط بلا شك، ولم يرو عروة عن فاطمة شيئاً وإنما هو في الموطات لهشام عن امرأته فاطمة.

وكذا كل من رواه عن هشام مالك وغيره. (الاستذكار ٢/٣٦)، وقد نقل الزرقانى قول ابن عبد البر في معرض الحديث عن الرواية (زرقانى ١١٩/١ - ١٢٠).

وقد أخرج البهقى رواية مالك في (السنن الكبرى ١٣/١).

(٣) رواية محبى بن سعيد القطان أخرجهما البخارى في الصحيح (فتح ١/٣٣٠)، (مسلم شرح النووي ١٩٩/٣) وأحد (مستند ٦/٣٤٦).

(٤) روايته في مستند أحمد (٦/٣٤٦).

(٥) روايته عند مسلم في الصحيح (شرح النووي ١٩٩/٣).

(٦) رواه باللفظ المحفوظ عن هشام غير من تقدم، حاد وأخرج روايته النسائي (سنن ١٩٥/١).

وأبو معاوية عند أحمد (مستند ٦/٣٤٦)، وأبو خالد الأحمر عند ابن ماجه (سنن ٢٠٦/١).

الحديث في الغسل^(١)

أخبرنا أبو عبدالله الحافظ في آخرين^(٢) قالوا: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، قال: أبنا الريبع بن سليمان، أبنا الشافعي، أبنا الثقة^(٣) عن الأوزاعي^(٤)، عن عبد الرحمن^(٥) بن القاسم، عن أبيه أو عن يحيى^(٦) بن سعيد، عن القاسم، عن عائشة قالت: إذا التقى الختانان^(٧) فقد وجب الغسل، فعلته أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتنسلنا^(٨).

(١) أي حديث في الدلالة على وجوب الغسل من اللقاء الختانين.

(٢) رواه البيهقي في معرفة السنن عن أبي عبدالله وأبي زكريا وأبي بكر (معرفة السنن ٤١٢/١).

(٣) صرخ باسمه الشافعي في رواية المزن عنه، فقال: أخبرنا الثقة هو الوليد بن مسلم. وهذا التصريح باسم الراوي يرد كلام السخاوي حيث قال: إذا قال الشافعي: حدثني الثقة عن الأوزاعي فليرد به عمرو بن أبي سلمة التميمي، لكن يمكن حل كلام السخاوي على الغالب لولا أنني لم أجده في ترجمة الأوزاعي أو عمرو بن أبي سلمة ما يفيد ذلك.

(٤) عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، ثقة مأمون فاضل كثير الحديث والعلم والفقه، حجة، مات سنة سبع وخمسين ومائة (طبقات ابن سعد ٤٨٨/٧).

(٥) تأتي ترجمته وتترجمه أبيه في غير هذا الموضع.

(٦) يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنباري، كان ثقة كثير الحديث، حجة من الخامسة، مات سنة أربع وأربعين ومائة أو بعدها (تقريب ٣٤٨/٢) و(تهذيب ٢٢١/١١).

(٧) قال ابن الأثير: هما موضع القطع من ذكر الغلام وفرج الجارية (النهاية ١٠/٢).

(٨) روى الحديث في «كتاب اختلاف الأحاديث». بالشك في السندي (ص ٤٩٥) وهو كذلك في كتاب مستند الشافعي (ص ٣٩٣) وأخرجه البيهقي (معرفة السنن ٤١٤/١)، وسيأتي له مزيد بيان.

هكذا رواه الربيع^(١)، عن الشافعى بالشك، ورواه المزني^(٢)، عن الشافعى فقال: عن عبد الرحمن بن القاسم من غير شك.

وهو فيها كتب^(٣) إلى أبو نعيم^(٤) الاسفرايني، أن أبا عوانة^(٥) أخبرهم، ثنا المزني، ثنا الشافعى، ثنا الثقة، عن الأوزاعى، عن عبد الرحمن بن القاسم، وكذلك رواه غيره عن الوليد^(٦) بن مسلم، والوليد^(٧) بن مزيد، عن الأوزاعى، عن عبد الرحمن من غير شك.

(١) تقدم تخریجه من رواية الربيع.

(٢) رواه المزني في كتاب «ختصر السنن» ص ٤.

(٣) هذا من المکاتبة: وهو أن يكتب الشيخ إلى الطالب غالباً كان أم حاضراً بخط الشيخ أم غيره. وهي القسم الخامس من أقسام طرق تحمل الحديث وتلقیه. وهي مجردة عن الاجازة أو مقتربة بها، فاما المجردة فقد أجاز الرواية بها كثير من المتقدمين والتأخرين، ومنها قوم، والصواب القول الأول.

أما المقرونة بالاجازة فهي في الصحة والقوة شبيهة بالمناولة المقرونة بالاجازة. ملخصاً من كتب المصطلح. منها (التقىد والإيضاح ص ١٩٧).

(٤) عبد الملك بن الحسن الاسفرايني (معرفة السنن ٤١٤/١) طبع.

(٥) أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفرايني النيسابوري الحافظ الثقة، صاحب الصحيح المسند المخرج على صحيح مسلم، توفي سنة ست عشرة وثلاثمائة (تذكرة الحفاظ ٣٢١/٣) و(طبقات السبكى ٧٧٩/٣).

(٦) أبو العباس الوليد بن مسلم، ثقة كثير الحديث، يدلّس تدليس التسوية، من الثامنة، مات سنة أربع أو خمس وستين ومائة. (طبقات بن سعد ٧/٤٧٠)، (تقريب ٣٣٦/٢).

(٧) في الأصل «مرثى» والصواب «مزيد» كما في الدارقطني (سنن ١/١١١) و(السنن الكبرى ١/١٦٤) وأشار سيد أحمد صقر إلى أنها كذلك في (٤) وصححها بـ (بزيـد)، وفي كلامه نظر فليس فيمن اسمه الوليد بن بزيـد من روى عن الأوزاعي: وكذلك ليس فيمن اسمه الوليد بن بزيـد من له ابن يروى عنه اسمه العباس. (راجع معرفة السنن ١/١١٤) طبع.

وانظر ترجمة الوليد بن مزيد في التقريب (٢/٣٣٥)، والتهذيب (١١/١٥٠).

أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أبنا أبو الوليد جعفر بن أحمد (الساماني)^(١)، ثنا عبد الله^(٢) بن محمد الزهري والقاسم بن محمد بن بشر، قالا: ثنا الوليد بن مسلم، ثنا الأوزاعي، قال: حدثني عبد الرحمن^(٣) بن القاسم، قال: ثنا القاسم عن عائشة، قالت: «إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا»^(٤).

وأبنا أبو عبدالله^(٥) إسحاق بن محمد بن يوسف السوسي، ثنا أبو العباس الأصم أبنا العباس بن الوليد بن مزيد^(٦)، أخبرني أبي، سمعت الأوزاعي، حدثني عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه، عن عائشة أنها سئلت عن الرجل يجامع أهله ولا يتزلم الماء، فقالت: «فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا منه جميعاً»^(٧).

فظهر بهذا أن الصحيح رواية^(٨) المزني وحرملة، وأن الشك الذي في رواية الربيع يشبه أن يكون من الربيع». هـ.

□ □ □

(١) في الأصل غير ظاهرة، ولعلها نسبة إلى السامانية التي ينسب إليها ملوك ما وراء النهر وخراسان وغيرهم من الموالي والأتابع. (اللباب ٩٤/٢).

(٢) عبد الله بن محمد بن أحمد بن أبي بكر الصديق، ثقة جليل، من السادسة، توفي

(٣) عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، ثقة جليل، من السادسة، توفي سنة ست وعشرين ومائة. (الترغيب ٤٩٥/١).

(٤) أخرجه الترمذى (تحفة الأحوذى ٣٦١/١)، وابن ماجة (سنن ١٩٩/١) والدارقطنى (١١١/١) من رواية الوليد بن مسلم.

(٥) أبو عبدالله إسحاق بن محمد بن يوسف النيسابورى، قدم بغداد وحدث بها عن أبي العباس الأصم. (تاريخ بغداد ٤٠٣/٦).

(٦) في الأصل «مرئ» والصواب ما أثبتته.

(٧) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٦٤/١) وأشار إليه في «معرفة السنن ٤١٤/١» طبع. وأخرجه الدارقطنى في (السنن ١١١/١) من رواية الوليد بن مزيد.

(٨) لم يذكر رواية «حرملة» ولعلها في السنن التي رواها.

الحديث فيما أفضلت^(١) الحمر

أخبرنا يحيى بن ابراهيم^(٢)، ثنا أبو العباس الأصم، أبنا الريبع، أبنا الشافعي أبنا سعيد^(٣) بن سالم عن ابن^(٤) أبي حبيبه، أو أبي حبيبه، عن داود^(٥) بن الحصين، عن جابر^(٦) أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل: أيتوضاً

(١) أفضل فلان من الطعام وغيره إذا ترك منه شيئاً. (لسان العرب ١١/٥٢٥).

(٢) تقدم ص ٩٠ وهو المركي. ورواه البيهقي في معرفة السنن عن يحيى - أبي زكرياء وأبي بكر، وأبي سعيد (١٩١/١) مخطوطة.

(٣) سعيد بن سالم القداح. قال ابن حجر: صدوق بهم رمي بالأرجاء، من كبار التاسعة. (التقريب ٢٩٦/١). ونقل ابن التركمانى أقوال العلماء فيه. (حاشية السنن الكبرى ٢٥٠/١).

(٤) ابراهيم بن اسماعيل بن أبي حبيبة الأشهلي، ضعفه النسائي، وقال البخاري منكر الحديث وقال ابن معين: ليس شيء، وقال الدرقطني: متروك. وقال ابن حجر: ضعيف من السابعة (تقريب ٣١/١). وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل. (المجروحين ١٠٩/١).

(٥) داود بن الحصين ثقة إلا في عكرمة، ورمي برأي الخوارج، قاله ابن حجر (تقريب ٢٣٠/١) وقال ابن معين ثقة (تهذيب ١٨١/٣)، ونقل ابن التركمانى تضعيف العلماء له وتفصيل ابن عدي فيه حيث قال: إذا روى عنه ثقة فهو صالح الرواية إلا أن يروى عنه ضعيف فيكون البلاء منه مثل ابن أبي حبيبة، وابراهيم بن يحيى. (الجوهر النقي ٢٥٠/١) وقال ابن حبان تجب مجانية روایته ونفي الاحتجاج بما انفرد به. (المجروحين ٢٩١/١).

(٦) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الصحابي المشهور توفي بعد السبعين.

بما أفضلت الحمر؟ قال: نعم وبما أفضلت السباع كلها^(١).

هكذا رواه الأصم عن الربيع، وخالفه^(٢) أبو بكر^(٣) عبدالله بن محمد بن زياد النيسابوري وهو أحد أئمة الشافعيين ببغداد فرواه^(٤) عن الربيع بن سليمان، أبنا الشافعي، أبنا سعيد بن سالم، عن ابن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين، عن أبيه^(٥)، عن جابر قال: قيل يا رسول الله أية توضأ بما أفضلت الحمر؟ فقال وبما أفضلت السباع^(٦).

(١) أخرجه البيهقي في معرفة السنن (١/١٩١).

وأشار إليه الدارقطني في سنته (٦٢/١) ويأتي له مزيد تخریج.

(٢) خالقه في موضعين: الأول أنه روى الحديث عن ابن أبي حبيبة بدون شك. والثاني أن في حديث الأصم روایة داود عن جابر، وفي حديث أبي بكر داود عن أبيه عن جابر، ولم ينص البيهقي رحمة الله على الثاني ونص على الأول. وسيأتي توضيحة في موضعه إن شاء الله.

(٣) أبو بكر عبدالله بن محمد بن زياد النيسابوري الفقيه كان حافظاً متقدماً عالماً بالفقه والحديث، مات سنة أربع وعشرين وثلاثمائة. (تاریخ بغداد ١٢٠/١٠).

(٤) أخرج روایة أبي بكر النيسابوري البيهقي في السنن الكبرى (١/٢٥٠) و(معرفة السنن ١٩١/١) والدارقطني (سنن ٦٢/١).

(٥) قال ابن حجر: حصين والد داود لين، من الرابعة. (تقريب ١/١٨٤).

(٦) حديث جابر مداره على ابراهيم بن أبي بحبيبي، وابراهيم بن اسماعيل بن أبي حبيبة، وكلاهما ضعيف، وقد ضعف الحديث التوسي يقوله: وهذا الحديث ضعيف لأن الابراهيمين ضعيفان جداً عند أهل الحديث لا يحتاج بهما، وقال أيضاً: ربما اعتمدوا بعضهم فنبهت عليه. ولم يذكره الشافعی والمحققون من أصحابنا معتمدين عليه بل نقوية واعتضاداً، واعتمدوا حديث أبي قتادة.

ونقل عن البيهقي كلامه في الحديث فقال: إذا ضمت أسانيده بعضها إلى بعض أخذت قوة (المجموع شرح المذهب ١/٢٨٨)، ونص عبارة البيهقي هي: «إذا أخذت هذه الأشياء بعضها إلى بعض أخذت قوة» (معرفة السنن ١٩١/١) قلت: وحديث جابر وإن كان ضعيفاً فله ما يؤيده في حديث ابن عمر وغيره مرفوعاً وكذلك حديث عمر بن الخطاب موقوفاً.

أما حديث ابن عمر فنصه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يسئل عن الماء يكون بأرض الفلاة وما ينويه من الدواب والسباع فقال النبي صلى الله عليه =

أخبرنا أبو بكر^(١) بن الحارث الأصبهاني الفقيه، أبنا علي^(٢) بن عمر الحافظ، ثنا أبو بكر النسابوري ثنا الربيع بن سليمان، فذكره.

وهذا هو الصحيح من غير شك^(٣)، وابن أبي حبيبة هو ابراهيم بن

وسلم : إذا كان الماء قدر القلتين لم يحمل الحيث» أخرجه أحمد (مستند ١٢/٢ ، ٣٨)، والترمذى «تحفة الأحوذى ٢١٥/١» وأبو داود «بنذل المجهود ١٦١/١» والنمسائى «١٧٢/١»، وابن أبي شيبة (المصنف ١٤٤/١)، والحاكم «المستدرك ١٣٢/١»، وقال صحيح على شرطهما وقد احتججا بجميع روايته.

وقد تكلم على حديث القلتين ابن عبد البر فقال: وأما ما ذهب إليه الشافعى من حديث القلتين فذهب ضعيف من جهة النظر غير ثابت في الأثر لأنه حديث قد نكلم فيه جماعة من أهل العلم بالنقل، ولأن القلتين لم يوقف على حقيقة مبلغها» التمهيد ٣٣٥/١.

وليس في الحديث ما يخالف النظر، وقد صححه الحاكم - كما تقدم في التخريج - وأيد الحافظ ابن حجر صحته بقوله: والجواب أن هذا ليس اضطراباًقادحاً فإنه على تقدير أن يكون الجميع محفوظاً انتقال من ثقة إلى ثقة، وعند التحقيق الصواب أنه عن الوليد بن كثير، عن محمد بن عباد بن جعفر، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر المكابر، وعن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبد الله بن عبد الله بن عمر المصغر، ومن رواه على غير هذا الوجه فقد وهم، ونقل عن ابن منه قوله: إسناده على شرط مسلم. هـ. ملخصاً تلخيص الحبر ١٧/١.

أما حديث عمر رضي الله عنه فهو حين خرج في ركب فيهم عمرو بن العاص حتى وردوا حوضاً فقال: عمرو بن العاص لصاحب الحوض: يا صاحب الحوض هل ترد حوضك السابع؟ فقال عمر بن الخطاب: يا صاحب الحوض: لا تخبرنا فإنما نزد على السابع وترد علينا «آخرجه البهقى في السنن الكبرى ٢٥٠/١» وابن عبد البر في الاستذكار ٢١٣/١.

(١) أبو بكر أحمد بن محمد بن الحارث الأصبهاني.

(٢) أبو الحسن علي بن عمر بن أحد الدارقطنى الحافظ الشهير صاحب السنن، توفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة (تذكرة ٩٩١/٣).

(٣) جزم البهقى أن الشك في «ابن أبي حبيبة» أو «أبي حبيبة» خطأ وبين صواب ذلك ولم نره نص على الخطأ الآخر - تقدم ذكره - وفي قوله: «وأكده الشافعى» الخ إشارة إليه إذ ليس في رواية ابن أبي حبيبة ذكر لابن أبي حبيبة وقد رواه عن داود مباشرة فاتضح =

اسماعيل الأشهلي . وأكده الشافعى برواية^(١) ابراهيم بن أبي يحيى عن داود بن الحصين عن أبيه عن جابر .

□ □ □

بذلك كلام البيهقي رحمه الله ، وأنه أراد بقوله : « وأكده » بيان موضع الخطأ الآخر وهو رواية داود عن جابر بدون وساطة أبيه وأن الصواب : داود عن أبيه عن جابر .

وهذا صحيح لأن وفاة جابر رضي الله عنه كانت بعد السبعين ، وداود بن الحصين من الطبقة السادسة – كما ذكره ابن حجر في التقريب – وهم طبقة عاصروا الخامسة ولم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة انظر « مقدمة التقريب » .

(١) رواية ابراهيم بن أبي يحيى أخرجها البيهقي في « السنن الكبرى ٢٤٩/١ » و « الدارقطني سنن ٦٢/١ » والبيهقي في « معرفة السنن ١٩١/١ » مخطوطة .

الحديث في المسح على الخفين

أخبرنا أبو سعيد^(١) بن أبي عمرو، ثنا أبو العباس الأصم، أبنا الريبع، أبنا الشافعى، قال: ثنا عبد الوهاب^(٢) الثقفى، حدثني المهاجر^(٣) أبو مخلد، عن عبد الرحمن^(٤) بن أبي بكرة^(٥)، عن أبيه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أنه رخص للمسافر أن يمسح على الخفين ثلاثة أيام وليلاليهن، وللمقيم يوماً وليلة»^(٦).

قال الشافعى: إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما.

(١) الشيخ الثقة المأمون أبو سعيد محمد بن موسى بن الفضل الصيرفى: تقدم.

(٢) أبو محمد عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى، البصري، ثقة، تغير قبل موته بثلاث سنين، من الثامنة، مات سنة أربع وستعين ومائة. (القرىب ١/٥٢٨).

(٣) أبو مخلد المهاجر بن مخلد، مولى الباريات، مقبول من السادسة. (القرىب ٢/٢٧٨).

(٤) أبو بحر عبد الرحمن بن أبي بكرة الثقفى، وهو ابن نفيع البصري، ثقة من الثانية، مات سنة ست وستعين. (التاريخ الكبير ٥/٢٦٠)، (القرىب ١/٤٧٤).

(٥) أبو بكرة نفيع بن الحارث بن كلدة الثقفى، صحابي مشهور بكنيته، قيل اسمه مسروح، مات سنة احدى أواثنتين وخمسين. (القرىب ٢/٣٠٦).

(٦) روى الحديث في «كتاب الأم»، وقوله «إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما» منسوب إلى الشافعى كما ذكره البيهقي هنا، لكن الشافعى يقول فيه «أخبرنا» وكذلك عبد الوهاب يقول «أخبرنا». (الأم ١/٣٤)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى من غير طريق الشافعى - ويأتي بيانه - مشيراً إلى رواية الشافعى مبيناً أن الربع شك فيه (السنن الكبرى ١/٢٨١) وقد رجعت إلى مصورة الجامعة لنسخة «معرفة السنن» المخطوطة فوجدت الموضوع ساقطاً منها وكذلك موضوعات أخرى، من ص ٢٠٣ إلى ص ٢٢٣. ويأتي له مزيد من التخريج.

قوله: «إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما» في الحديث^(١). وهو (غلط)^(٢) غلط^(٣) فيه الربع فجعله من قول الشافعی، وزاد في أول الحديث «أن يمسح على الخفين».

وقد رواه^(٤) المزني عن الشافعی بإسناده^(٥) درجأً في الحديث.

وهو فيها كتب إلى أبو نعيم عبد المللک بن الحسن الاسفرايني اجازه أن أبا عوانة أخبرهم، ثنا المزني، ثنا الشافعی، أبنا عبدالوهاب الثقفي، عن المهاجر

(١) أورد البيهقي رحمه الله ما يؤيد كلامه وفيه كفاية.

ومعلوم ثبوت اشتراط الطهارة للمسح على الخفين من وجوه متعددة، منها حديث المغيرة بن شعبة عند البخاري (فتح الباري ٣٠٩ / ١)، وأبي داود وذكر له قصة (بذل المجهود ٣٢ - ١٥)، والنسائي ولم يذكر اشتراط الطهارة (السنن ٨٢ / ١)، وابن ماجة بمثل رواية النسائي – وليس فيه «فصب عليه» – (جم ١ / ١٨١) ومنها حديث صفوان بن عسال أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٩٧ / ١)، والترمذی وقال: حسن صحيح (تحفة الأحوذی ٣١٧ / ١)، وبمثل رواية الترمذی أخرجه النسائي (٨٤ / ١)، وابن حبان (موارد الظمان ٧٢ / ١)، يعني أن الترمذی والنسائي وابن حبان لم يصرحوا باشتراط الطهارة في رواياتهم على خلاف ابن خزيمة في روايته. ومنها حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه روى عن مالك في الموطأ (شرح الزرقاني ٧٩)، وأخرجه ابن ماجة بدون شرط الطهارة (جم ١ / ١٨١).

وللفائدة نذكر بعض الأحاديث التي تؤيد حديث أبي بكرة في مدة المسح منها حديث علي: أخرجه مسلم (شرح النووي ١٧٥ / ٣)، والنسائي (سنن ٨٤ / ١)، وابن ماجة (١٨٣ / ١)، وأبو داود (بذل المجهود ٢٣ / ٢) وابن حبان (موارد الظمان ٧٢ / ١).

(٢) ما بين القوسين ليس في الأصل، والبيان يقتضيه.

(٣) جزم البيهقي بخطأ صنيع الربع بدليل الروايات التي تختلف روايته، وفي الواقع أنه يتحمل اختصار الربع للحديث.

(٤) رواية المزني في (ختصر السنن ص ٩) نهاية كتاب الأم.

(٥) المدرج في الحديث عند أهل الم說話: ما أدرج في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير كلامه، ككلام الصحابي أو من بعده موصولاً بالحديث من غير تمييز، فيتبين الأمر فيه على من لا علم له بحقيقة الحال ويتهم أن الجميع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بتصرف (التفيد والإيضاح ص ١٢٧ وغيره).

أبي مخلد، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه أن رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أرْخَصَ لِلمسافرِ (ثلاثة)^(١) أَيَّامَ ولِيالِيهِنَّ ولِمُقْبِلِيهِنَّ يَوْمًا ولِيلَةً إِذَا تَطَهَّرَ فَلَبِسْ خَفِيَّهُ أَنْ يَسْعَحَ عَلَيْهِمَا».

هذا هو الصحيح.

وكذلك رواه^(٢) حرملة، عن الشافعي، وكذلك رواه محمد بن أبي بكر المقدمي^(٣)، ومحمد بن بشار^(٤) بندار، وبشر بن معاذ العقدي، ومحمد بن أبان وغيرهم^(٥)، عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي.

وقد ذكرنا الاسناد عنهم في كتاب السنن والمعرفة^(٦).

□ □ □

(١) ليست في الأصل.

(٢) لم أغير على رواية «حرملة» ولعلها في السنن التي روتها.

(٣) في الأصل «المقدسي» والصواب ما أثبته راجع «تهذيب التهذيب ٧٩/٩». وأخرج الحديث من طريقه البهقي في السنن الكبرى (٢٨١/١).

(٤) رواية محمد بن بشار، ويسر بن معاذ، ومحمد بن أبان آخر جها الدارقطني (السنن ١/٢٠٤)، والبيهقي (السنن الكبرى ١/٢٨١)، ابن خزيمة (صحيح بن خزيمة ١/٩٦).

(٥) رواه مسدد وأخرج روايته لدارقطني (١٩٤/١)، ومحمد بن المثنى والعباس بن يزيد وأخرج روايتها البيهقي (السنن الكبرى / ٢٨١/١)، والدارقطني (١٩٤/١)، وكذلك رواه عن عبدالهاب عمرو بن علّا.

(٦) سبق أن أشرت إلى أن حديث المسح وغيره قد سقط من النسخة المنشورة التي في
الجامعة.

الحديث في الحيض

أخبرنا(*) أحمد بن الحسن القاضي، ثنا أبوالعباس الأصم، ثنا الربع، ثنا الشافعي، ثنا ابراهيم^(١) بن محمد حدثني عبد الله^(٢) بن محمد بن عقيل، أبنا ابراهيم^(٣) بن محمد بن طلحة، عن عمران^(٤) بن طلحة، عن أمه

(*) رواه البيهقي في «معرفة السنن» عن أبي بكر القاضي وأبي زكريا (معرفة السنن ٢٢٩/١).

(١) ابراهيم بن محمد بن أبي بحبيبي الإسلامي، متزوج، من السابعة، مات سنة أربع وثمانين ومائة (تقريب ٤٢/١).

(٢) أبو محمد عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الماشمي، صدوق في حديثه لين، يقال: تغير بآخره، من الرابعة مات بعد الأربعين ومائة (تقريب ٤٨/١).

ونقل المعلق على نيل الأوطار عن الحافظ ترجمة عبد الله من «لسان الميزان» وقال هو البارودي، وهذا خطأ فاحش لأن البارودي غير الماشمي وبينها ما يقرب من أربعة قرون، ولم يلتفت إلى ما نقله المصنف عنه من أقوال الأئمة المتقدمين فيه كأحمد وإسحاق والحميدي وغيرهم مما يدل على تقدمه. راجع «نيل الأوطار ٣٠٥/١، ٣٤٣».

(٣) ابراهيم بن محمد بن طلحة التميمي، ثقة، من الثالثة، مات سنة عشرة ومائة (التقريب ٤١/١).

(٤) عمران بن طلحة بن عبد الله التميمي المدني – عم ابراهيم الراوي عنه كما جاء عن ابن ماجه التصريخ بذلك – له رؤية وذكره العجلي في ثقات التابعين (التقريب ٨٣/٢).

وأخطأ في اسمه ابن جريج كما صرخ بذلك الترمذى (تحفة ٣٩٩/١) وضعف الحديث لذلك وغيره ابن حزم فقال: وعمر بن طلحة غير مخلوق ولا يعرف لطلحة ابن اسمه عمر. وأعمل الحديث أيضاً بالإنقطاع بين ابن جريج وابن عقيل: وقال: بينما النعمان بن راشد وهو ضعيف وقال ورواه أيضاً عن ابن عقيل شريك وزهير بن محمد وكلاهما ضعيف (بتصرف المحل ٣٧١/١).

حنة^(١) بنت جحش قالت: كنت استحاض حيضة «كبيرة»^(٢) شديدة، فجئت إلى النبي صلى الله عليه وسلم أستفيه فوجده في بيت أخي زينب فقلت يا رسول الله: إن لي إليك حاجة وأنه لحديث ما منه بد^(٣)، وإن لاستحي منه. فقال: ما هو يا هناء^(٤). قالت: إني امرأة استحاض حيضة كثيرة شديدة فهاترى فيها فقد منعني الصلاة والصوم. فقال: النبي صلى الله عليه وسلم إني أنعم لك الكرسف^(٥) فإنه يذهب الدم. قالت: هو أكثر من ذلك. قال النبي صلى الله عليه وسلم: فتلجمي^(٦) قالت: هو أكثر من ذلك. قال: فاتخذني ثواباً. قالت: هو أكثر من ذلك إنما أتيح ثجأ^(٧). فقال النبي صلى الله عليه وسلم: سأمرك بأمررين أيهما فعلت أجزاك^(٨) من الآخر، فإن قويت عليهما فأنت أعلم، قال لها: إنما هي ركضة من ركضات الشيطان فتحيضي^(٩) ستة أيام أو سبعة أيام في علم الله ثم اغتسلي حتى إذا رأيت أنك قد طهرت واستنقست^(١٠) فصلبي

(١) حنة بنت جحش الأسدية، اخت زينب، كانت تحت مصعب بن عمير ثم طلحة، وكانت تستحاض ولها صحبة، وهي أم ولد طلحة: عمران و محمد (القریب ٥٩٥/٢).

(٢) هكذا في الأصل، وفي الأم «كثيرة».

(٣) قال في لسان العرب: لا بد منه: أي لا حالة (٨١/٣).

(٤) أي: ياهذه، وتفتح النون وتسكن وتضم الماء وتسكن، وقيل معنى يا هناء: يا بلهاه كأنها نسبت إلى قلة المعرفة بكمайд الناس وشرورهم (غريب الحديث لابن قتيبة ١٩٠/١).

(٥) الكرسف: القطن. (النهاية في غريب الحديث ٤/١٦٣).

(٦) فتلجمي: أي اجعلي موضع خروج الدم عصابة تمنع الدم، تشبيهاً بوضع اللجام في فم الدابة (النهاية في غريب الحديث ٤/٢٣٥).

(٧) الشج: السيلان. (النهاية في غريب الحديث ١/٢٠٧).

(٨) في الأم: أجزاءك عن الآخر (الأم ١/٦٠)، وعند أبي داود، والبيهقي «أجزا عنك» (بذل المجهود ٢/٣٣٢)، (السنن الكبرى ١/٣٣٨).

(٩) في معرفة السنن «فتحيضي».

(١٠) «واستنقست» هكذا في الأصل وفي «معرفة السنن»، وفي «السنن الكبرى» (واستنقفات)، وفي بداع المن (استيقنت).

أربعاً وعشرين ليلة وأيامها، أو ثلاثة^(١) وعشرين ليلة وأيامها، وصومي فإنه يجزئك وكذلك فافعل في كل شهر كما يحيض^(٢) النساء وكما يطهرن میقات حيضهن وطهرهن^(٣).

قال الشافعی عقب «هذا»^(٤) في غير حديث أبي بكر^(٥): هذا يدل على أنها كانت تعرف أيام حيضها ستاً أو سبعاً، فلذلك قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم - يعني ما قال^(٦):

«ثم عاد إلى الحديث»^(٧) قال: وإن قويت أن تؤخرى الظهر وتعجلى العصر وتغسلى حتى تطهري ثم تصلين الظهر والعصر جميعاً، ثم تؤخرى

(١) في الأصل «ثلاثة» والصواب ما أثبته.

(٢) في رواية أبي داود، والسنن الكبرى «بحضن» والأفضل ما جاء هنا.

(٣) أخرج الحديث البهقي في «معرفة السنن ٢٩١»، وهو في «كتاب الأم ٦٠/١». وأخرجه من طريق زهير بن محمد عن عبد الله بن محمد بن عقيل جماعة منهم الترمذى «تحفة الأحوذى ١/٣٩٥». وأبى داود «بذل ٣٢٩/٢ وأحمد «مستند ٦٤٣٩»، والدارقطنى «سنن ١/٢١٤» والحاكم وقال: عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب وهو من أشراف قريش وأكثراهم رواية غير أنها لم يحتاجا به «مستدرك ١٧٢/١».

ورواه شريك عن عبد الله بن محمد بن عقيل وأخرج روايته أحمد «مستند ٣٨١/٦» وابن ماجه [٢٠٥/١] وانفرد ابن ماجه بروايته من طريق عبد الملك بن جريح عن عبد الله بن محمد بن عقيل (سنن ابن ماجه ٢٠٥/١). وأخرجه الحاكم والبهقي أيضاً من طريق عبد الله بن عمر الرقى عن ابن عثيل «المصدران السابقان».

(٤) ليست في الأصل، والزيادة من كتاب «معرفة السنن».

(٥) الذي في معرفة السنن في غير حديث أبي بكر وأبي ذكريها وهم من شيوخ البهقي.

(٦) انظر كلام الشافعى في كتاب «الأم ٦٠» وقد جاء تميزاً عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأراد بقوله: يعني ما قال - الإختصار وعدم التطويل لأن الشافعى رحمة الله أعاد في كلامه ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم للمستحضة.

(٧) قوله «ثم عاد إلى الحديث» ليس في معرفة السنن والحديث مذكور بطوله في «كتاب الأم ٦٠/١» دون الفصل بكلام الشافعى، وقد ذكر أن قوله «وان قويت» إلى آخره - ليس من كتاب الحيض. وجاء كلام الشافعى عقب انتهاء الحديث.

المغرب وتعجلين العشاء ثم تغسلين وتجمعن^(١) بين المغرب والعشاء فافعلي، وتغسلين عند الفجر ثم تصلين الصبح فكذلك فافعلي، وصومي إن قويت^(٢) على ذلك، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هذا أحب الأمرين^(٣) إلى.

هكذا رواه^(٤) الشافعي في «كتاب الحيض» وهو من قوله: «وإن قويت» إلى آخره من الحديث^(٥). إلا أن أبي عمرو بن مطر أو غيره^(٦) لم ينقله من كتاب أبي العباس إلى المبتدأ، وكأنه ظنَّ أنه من كلام الشافعي، وإنما كلام^(٧) الشافعي ما أضفنا إليه فقط.

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أبنا عبد الله^(٨) بن الحسين القاضي، ثنا

(١) في السنن الكبرى وسنن أبي داود «وتجمعن بين الصلاتين».

(٢) في السنن الكبرى «إن قدرت».

(٣) الأمر الأول أن تغسل المستحاضة بعد الإستقاء غسلاً واحداً تؤدي به الصلاة. والثاني وهو أحبهما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أن تغسل لكل صلاتين غسلاً واحداً وتفرد الصبح بغسل واحد. وقد جاء في السنن الكبرى وسنن أبي داود «أعجب الأمرين» بدل قوله «أحب الأمرين».

(٤) تقدم تخرجه.

(٥) هذا هو الصواب، فقوله «وإن قويت» إلى آخره من المرفوع هكذا رواه الترمذى وأبى داود والحاكم والبيهقي وغيرهم وقد تقدم تخرج الحديث. وقال في المعرفة «في الحديث» بدلاً من قوله «من الحديث».

(٦) جزم البيهقي في كتابه معرفة السنن بأن أبي العباس الأصم هو الذي لم ينقله إلى المسند. بينما رأينا هنا شك في الناقل مما أشار إلى أنه قد يغير رأيه أحياناً عما قرره في كتابه «معرفة السنن».

(٧) الذي في معرفة السنن « وإنما كلام الشافعي الكلمة الأولى فقط».

(٨) أبو بكر عبد الله بن الحسين بن اسماعيل الضبي المحاملي، ولد القضاء ببلاد عده، وحدث شيئاً يسيراً، توفي سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة «تاريخ بغداد ٤٤١/٩»، طبقات السبكي ٢٢٩/٢.

الحارث^(١) بن أبيأسامة، ثنا زكريا^(٢) بن عدي، ثنا عبد^(٣) الله بن عمرو الرقي، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، فذكره بإسناده ومعناه، وجعل قوله: وإن قويت على أن تؤخرني الظهر إلى آخر الحديث من الحديث، وهو نقول بتمامه في «كتاب السنن»^(٤). هـ.

□ □ □

(١) الحارث بن محمد بن أبيأسامة. تقدم.

(٢) أبو يحيى زكريا بن عدي بن الصلت التميمي مولاهم، نزيل بغداد، ثقة جليل يحفظ، من كبار العاشرة، مات سنة إحدى عشرة أو اثنين عشرة ومائتين. (التقريب ٢٦١/٣)، (التهذيب ٣٢١/٣).

(٣) أبو وهب عبد الله بن عمرو الرقي، ثقة فقيه ربياً وهم، من الثالثة: مات سنة ثمانين ومائة (التقريب ١/٥٣٧) (التهذيب ٤٢/٧) (الكافل ٢٣٢/٢) وهو في التقريب (عبد الله بن عمر) وهو خطأ وذكر الحديث من طريقه في «المستدرك ١٧٢/١» وسماه عبد الله بن عمرو» وسماه البخاري «عبد الله بن عمرو» (التاريخ الكبير ٣٩٢/٥).

(٤) أي السنن الكبرى وتقدم تخرّجيه وللعلياء، فيه مقال، فمنهم من صحيح الحديث ومنهم من ضعفه.

قال البيهقي رحمه الله: تفرد به ابن عقيل وهو مختلف في الاحتجاج به ونقل عن الترمذى أنه سمع البخارى يقول: حديث حنة بنت جحش في المستحاشة هو حديث حسن إلا أن ابراهيم بن محمد بن طلحة هو قديم لا أدرى سمع منه عبد الله بن محمد بن عقيل ألم لا. (معرفة السنن ١/٢٣١) و(السنن الكبرى ١/٣٣٨).
وقال الخطابي: وقد ترك بعض العلماء القول بهذا الخبر لأن ابن عقيل راويه ليس بذلك.

وقال ابن مندة: لا يصح بوجه من الوجوه لأنهم أجعوا على ترك حديث ابن عقيل، واستنكر ابن دقيق العيد منه هذا الإطلاق لاحتجاج أحمد واسحاق والحمدى بابن عقيل، وقد حمل على إجماع من خرج الصحيح وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فوتهن ولم يقو بإسناده. (بذل المجهود ٢/٣٣٧) و(نبيل الأوطار ١/٢٤٢)
ونقل البيهقي عن أحمد بن حنبل تصحيح الحديث (معرفة السنن ١/٢٣١)، وقال الترمذى هذا حديث حسن صحيح (تحفة الأحوذى ٢/٣٩٩)، وتقدم تحسين البخارى له: قوله شاهد من حديث عائشة أخرجه النسائي (السنن ١/١٢٢) ورجال سنده ثقات.
وأستبعد الشوكانى ما نقل عن البخارى من اعتلال الحديث بالشك فى سماع ابن عقيل من ابراهيم بن طلحة انظر (نبيل الأوطار ١/٣٤٣).

الحديث في وقت صلاة الصبح

أخبرنا أبوذكريا، وأبوبكر، قالا: ثنا أبوالعباس، أنا الربيع قال: قال الشافعي: أبنا ابن عليه^(١) عن عوف^(٢)، عن سيار بن سلامة أبي المنهال^(٣)، عن أبي بربعة الأسلمي^(٤)، أنه سمعه يصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «كان يصلى الصبح ثم ينصرف وما يعرف الرجل منا جليسه وكان يقرأ بالستين إلى المائة». هكذا وقع الحديث في كتاب علي وعبد الله «وما يعرف الرجل منا جليسه»^(٥)، وفي سائر الروايات في الحديث «حين يعرف الرجل منا جليسه»^(٦).

(١) اسماعيل بن ابراهيم بن عليه: قال البخاري: أمه عليه. أبوشر، ثقة حافظ، من الثامنة مات سنة ثلاثة وسبعين ومائة. (التاريخ الكبير ١/٣٤٢) و(١/٦٥).

(٢) أبوسهل عوف بن أبي جحيلة العبدلي، ويقال الأعرابي ولم يكن بالأعرابي - قاله البخاري - وقال ابن حجر: ثقة روى بالقدر والتشيع، من السادسة، مات سنة ست أو سبع وأربعين. (التاريخ الكبير ٧/٥٨) و(القریب ٢/٨٩).

(٣) أبوالمنهال سيار بن سلامة الرياحي ثقة من الرابعة مات سنة تسعة وعشرين ومائة (القریب ١/٣٤٣).

(٤) أبوبرزة نضلة بن عبد الأسلمي، صحابي مشهور بكنته، مات سنة خمس وستين على الصحيح. (القریب ٢/٣٠٣).

(٥) هكذا الحديث في ترتيب المسند للشافعي (١/٥١) بلفظ (وما يعرف الرجل).

(٦) هذا هو اللفظ المحفوظ كما في الصحيحين وغيرهما، وللحديث بقية ولم يذكر منه البيهقي إلاً موضع غرضه منه، وإنما فالحديث فيه وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم أجعها ووصف قراءته في صلاة الفجر وأنها كانت بين الستين إلى المائة. وأخرج الحديث بطوله البخاري في صحيحه (فتح الباري ٢/١٨) خيرية ومسلم من طريقة شعبة، وحماد بن سلمة كلامها يرويه عن سيار (النووي ٥/١٤٥) وأخرج البيهقي في السنن الكبرى من طريق ابن المبارك عن عوف (السنن الكبرى ١/٤٥٤).

وهذا الكتاب لم يقرأ^(١) على الشافعي ولم يسمع عنه، ولو قرئ عليه لغيره إن شاء الله تعالى ويختم أن يكون هذا الخطأ وقع في نسخة الربع، أو الأصم عند التحويل. والله أعلم.

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا يحيى بن أبي طالب، أبنا عبد الوهاب^(٢) بن عطاء، أبنا عوف بن أبي جميلة ذكره بإسناده^(٣). قال: «وكان ينتقل من صلاة العدالة حين يعرف أحدنا جليسه»^(٤).

ورواه^(٥) شعبة عن سيار، وزاد «جليسه الذي كان يعرفه». وقال في بعض الروايات عنه: «كان يصلِّي الصبح فينصرف الرجل فينظر إلى وجه جليسه الذي كان يعرفه»^(٦). هـ.

ورواه^(٧) حماد بن سلمة، عن سيار قال: «وكان ينصرف حين يعرف

= وأخرجه ابن ماجه من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه عن أبي المهايل مختصرًا على قوله «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر ما بين الستين إلى المائة». (الستن ١ / ٢٦٨).

(١) لم يأت البيهقي رحمه الله بدليل يؤيد قوله، وإنما حسن ظنه بالشافعي وثقته بحفظه وإنقائه حمله على الدفاع عنه.

(٢) أبونصر عبد الوهاب بن عطاء الخفاف العجلي مولاهم، صدوق ربياً أخطأ، من التاسعة مات سنة أربع ومائتين، ويقال ست (التقريب ١ / ٥٢٨).

(٣) آخرجه البيهقي من طريق شيخه الحاكم عن أبي العباس الأصم والحسن بن يعقوب العدل معاً عن يحيى بن أبي طالب. (معرفة السنن ١ / ٢٩١).

(٤) بقية الحديث كها في معرفة السنن «ويقرأ فيها من الستين إلى المائة». وتقدم تحريره.

(٥) رواية شعبة آخرجهها مسلم في الصحيح بأطول من هذا، وتقدم تحريرها.

(٦) أيضًا هذه الرواية في صحيح مسلم.

(٧) تقدمت الاشارة إلى رواية حماد.

بعضنا وجه بعض» وكأنهم توسعوا في اللفظ، وحفظوا المعانى، والحديث مخرج
في الصحيحين^(١). هـ.

□ □ □

(١) تقدم تخریج الحديث.

قلت وليس في حديث عائشة وغيره ما يعارض اللفظ المحفوظ في الحديث إذ
جاء في حديث عائشة: فينصرفن نساء المؤمنين لا يعرفن من الغلَّس — وذلك بحمل
حديث عائشة على رؤية النساء من بعد.
وحدث أبى بزرة عى الجليس الذى يجلس بجانبه والذى يعرفه كما هو ظاهر
ال الحديث.

الحديث في الاذان قبل طلوع الفجر

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو علي الحافظ، ثنا محمد^(١) بن أحمد بن أبي عبد المد니 بمصر، ثنا حرملة بن يحيى، ثنا عبد الله^(٢) بن وهب و محمد بن ادريس الشافعي قالا: ثنا مالك بن أنس عن أبي حازم^(٣)، عن سهل بن سعد الساعدي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ان بلاً ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم»^(٤).

قال الإمام أحمد^(٥): أخطأ^(٦) في هذا الحديث أبو الطاهر محمد بن أحمد

(١) محمد بن أحمد بن أبي عبد بن عثمان المدني، قال ابن عدي: يغسل ويثبت عليه ولا يرجع، توفي سنة ثلاثة وخمسين ومائتين. (ميزان الاعتدال ٤٥٦/٣).

(٢) عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم، أبو محمد المصري الفقيه ثقة حافظ عابد، من التاسعة مات سنة سبع وتسعين بعد المائة (التقريب ٤٦٠/١)، (التهذيب ٧١/٦).

(٣) أبو حازم سلمة بن دينار الأعرج الأثر التمار المدني القاضي، مولى الأسود بن سفيان ثقة عابد من الخامسة (التقريب ٣١٦/١).

(٤) يأتي تخریج الحديث مفصلاً. وأخرجه بهذا السنده الطبراني في الأوسط. (جمع البحرين للهیثمی ١٣١/٢) – مخطوطة –.

وقد وقع فيه خطأ في اسم ابن أبي عبد فقد سماه أحمد بن طاهر وهو تصحیف.

(٥) أبو بكر أحمد بن الحسين البهيفي.

(٦) هذا المتن لا يعرف من مستند سهيل بن سعد الساعدي، وحمل الخطأ فيه على أبي الطاهر حسن.

هذا، وكان كثير الغلط، إنما رواه عبد الله بن وهب عن الزهرى، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم موصولاً^(١).

وابعه على وصله روح بن عبادة، وعبد الرزاق^(٢)، والقعنبي، وكامل بن طلحة. وأخرجه البخارى في الصحيح عن القعنبي^(٣). ورواه الشافعى رضي الله عنه وجماعة من أصحاب الموطأ عن مالك عن الزهرى؛ عن سالم عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً^(٤).

وأخبرنا أبو Zukriya bin abi Is-haq fi Akhriin^(٥) قالوا: ثنا أبو العباس

(١) أخرجه البخارى من رواية عبد الله بن وهب عن يونس عن الزهرى في الصحيح (الفتح ٦٧/٢) الخيرية.

وكذلك أخرجه مسلم بالطريق نفسه (شرح النووي ٢٠٢/٧).

وأخرجه البيهقي عن عبد الله بن وهب عن يونس والليث بن سعد عن ابن شهاب (السنن الكبرى ١/٣٨٠).

(٢) رواه عبد الرزاق بن همام عن مالك، وابن عيينه وابن جرير كلهم عن ابن شهاب موصولاً (مصنف عبد الرزاق ١/٤٩٠).

(٣) أخرجه البخارى في الصحيح (الفتح ٩٩/٢)، والبيهقي في (معرفة السنن ١/٢٥٣)، والسنن الكبرى (١/٤٢٦) والطحاوى (شرح معانى الآثار ١/١٣٧).

ونقل الحافظ ابن حجر، والزرقانى عن الدارقطنى قوله: تفرد القعنبي بروايته إياه في الموطأ موصولاً عن مالك ولم يذكر غيره من رواة الموطأ فيه ابن عمر، ووافقه على وصله عن مالك - خارج الموطأ - عبد الرحمن ابن مهدي، وعبد الرزاق، وروح بن عبادة، وأبو قرة، وكامل بن طلحة وأخرون، ووصله عن الزهرى جماعة من حفاظ أصحابه. (الفتح ٩٩/٢)، (شرح الزرقانى ١/١٥٤).

(٤) رواه الشافعى في مسنده عن مالك مرسلاً، ورواه عن ابن عيينة متصلة (المستد للشافعى ص ٣٤٤)، وكذلك رواه يحيى عن مالك في الموطأ مرسلاً (الزرقانى ١/١٥٤) ويأتى له مزيد تخرير. والإرسال من صنيع مالك رحمه الله إذ ثبت عن الزهرى وصله، وثبت ذلك أيضاً من رواية القعنبي وغيره عن مالك عن الزهرى وقد تقدم أن مالكاً إذا شك بين الرفع والوقف، وقف.

(٥) هم أبو بكر، وأبو سعيد كما في معرفة السنن (١/٢٥٣).

الأصم أبنا الريبع، أبنا الشافعي رضي الله عنه، أبنا مالك عن ابن شهاب^(١)، عن سالم^(٢) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إِنَّ بِلَالًا يَنادِي بِلَلِيلْ فَكُلُوا وَاشْرِبُوا حَتَّى يَنادِي ابْنُ أَمِّ مَكْتُومٍ»^(٣).

قال^(٤): وكان رجلاً أعمى لا ينادي حتى يقال له: «أصبحت، أصبحت».

وكذلك رواه^(٥) الحسن بن محمد الزعفراني عن الشافعي، ورواه أحمد بن روح عن المزني عن الشافعي موصولاً، وغلظ فيه على المزني.

فقد رواه الطحاوي عن المزني مرسلاً^(٦) كما رواه الريبع

ورواه أيضاً عبد الله وهب، والشافعي، وجماعة من أصحاب الموطأ، عن مالك عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، عن

(١) محمد بن مسلم بن عبد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري: المتفق على جلالته وإنقاذه (التفريغ ٢٠٧/٢).

(٢) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أحد الفقهاء السبعة كان ثيناً عابداً فاضلاً (التفريغ ٢٨٠/١).

(٣) روى عن الشافعي في «كتاب الأم ٨٣/١» مرسلاً.

(٤) قال ابن حجر: ظاهره أن فاعل قال هو ابن عمر، وبذلك جزم الشيخ الموفق في المغني ، لكن رواه الإمام علي عن أبي خليفة، والطحاوي عن يزيد بن سنان كلامها عن القعنبي فعينا أنه ابن شهاب ، وعلى هذا ففي رواية البخاري إدراجه ، وبهاب عن ذلك بأنه لا يمنع كون ابن شهاب قاله أن يكون شيخه قاله: وكذا شيخه: وقد رواه البيهقي من طريق الريبع بن سليمان عن ابن وهب عن يونس واللith جميعاً عن ابن شهاب وفيه «قال سالم وكان رجلاً ضرير البصر» ففي هذا أن شيخ ابن شهاب قاله أيضاً (ملخصاً من الفتح ٢/١٠٠).

قلت: ورواية الريبع عن ابن وهب أخرجها البيهقي في السنن الكبرى

. (٣٨٠/١)

(٥) رواية الزعفراني أخرجها البيهقي (معرفة السنن ١/٢٥٣).

(٦) أخرجها البيهقي من رواية الطحاوي عن المزني في (معرفة السنن ١/٢٥٣).

النبي صلى الله عليه وسلم^(١).

أخبرناه أبو إسحاق^(٢) الفقيه، أبنا شافع^(٣) بن محمد، أبنا أبو جعفر الطحاوي^(٤) ثنا المزني، أبنا الشافعي، أبنا مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن بلاً ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم»^(٥).

وكذلك رواه الزعفراني عن الشافعي.

وأما حديثه عن مالك، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد فلا أصل^(٦) له والحمل فيه على أبي الطاهر الراوي عن حرملة رحمه الله تعالى. هـ.

□ □ □

(١) رواه يحيى عن مالك في الموطأ (شرح الزرقاني ١٥٣/١)، وأنترجه البخاري في صحيحه عن عبدالله بن يوسف عن مالك (الفتح ٢/١٠١)، والبيهقي من روایة القعنی عن مالک (السنن الکبریٰ ١/٣٨٠) والنمسائی من روایة قتيبة عن مالک (السنن ٢/١٠) والطحاوی من طریق عبد الله بن وهب عن مالک وطریق روح بن عباده عن مالک (شرح معانی الآثار ١٣٨/١).

(٢) أبو إسحاق ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن يوسف الطوسي الفقيه النظار تفقه على الأستاذ أبي الوليد الفقيه وروى عنه وعن أبي العباس الأصم وغيرهما، روى عنه البيهقي وغيره. (طبقات السبكى ٣/١١٤).

(٣) شافع بن محمد بن الحافظ أبي عوانة الاسفرايني، توفي سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة (ذكرة ٣/١٠٢٠).

(٤) أحد بن محمد بن سلامة بن سلمة، الأزدي، الحجري، نسبة إلى قبيلة حجر الأزد، المصري ثم الطحاوي، ولد سنة تسع وثلاثين ومائتين بقرية «طحا»، تفقه على حاله المزني، وسمع منه كتاب السنن، ثم ترك حاله متحولاً إلى القاضي أبي جعفر بن أبي عمran لكتابة جرت له مع حاله، فدرس مذهب الأحناف حتى أصبح من أعلام أئمتهم، وله تصانيف كثيرة يغتنى عن ذكرها شهرتها. توفي رحمه الله سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة. (لسان الميزان ١/٢٧٤)، (اللباب ١/٣٤٣).

(٥) أنترجه البيهقي في (معرفة السنن ١/٢٥٣).

(٦) هنا صحيح، ونقدم الكلام عليه آنفاً.

الحديث في الأذان والإقامة عند الجمع

أخبرنا يحيى^(١) بن إبراهيم، ثنا أبوالعباس الأصم، أبنا الربيع، أبنا الشافعي، أبنا إبراهيم^(٢) بن محمد، وغيره^(٣) عن جعفر^(٤) بن محمد، عن أبيه^(٥) عن جابر^(٦): في حجة الإسلام قال: «فراح النبي صل الله عليه وسلم إلى الموقف بعرفة فخطب الناس الخطبة الأولى^(٧)، ثم أذن بلال ثم أخذ النبي صل الله عليه وسلم في الخطبة الثانية: ففرغ من الخطبة، وبلال من الأذان، ثم

(١) أبو زكريا المزكي، تقدم.

(٢) إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الإسلامي، تقدم.

(٣) رواه الشافعي عن حاتم بن إسماعيل (معرفة السنن ٢٤٤/١)، قال البيهقي: حاتم حجة وساق الحديث أحسن سياقة وتابعه حفص بن غياث عن جعفر عن أبيه عن جابر.

ورواه سليمان بن بلال، وعبد الوهاب الثقفي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن النبي صل الله عليه وسلم مرسلًا، (المراجع السابق).

(٤) جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو عبد الله المعروف بالصادق، فقيه، إمام من السادسة مات سنة ثمان وأربعين بعد المائة. (التقريب ١٣٢).

(٥) أبو جعفر محمد بن علي الباقي، ثقة فاضل، من الرابعة، مات سنة بضع عشرة ومائة. (التقريب ١٩٢/٢)، (التهذيب ١٠٣/٢).

(٦) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام، الصحابي المعروف. تقدم.

(٧) في الأصل «الأول» والصواب من مسند الشافعي، ص ٣٤٥.

أقام بلال فصل الظهر ثم أقام فصل العصر^(١).

وأخبرنا أبو زكريا، ثنا أبو العباس، أبنا الربيع، أبنا الشافعى، أبنا محمد بن إسماعيل^(٢) أو عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب^(٣)، عن ابن شهاب، عن سالم عن أبيه^(٤).

انقطع الحديث من الأصل فظن أبو العباس — رحمه الله وإياه — أنه إسناد آخر للحديث الأول فقال فيه: «يعنى بذلك»^(٥).

وليس كذلك وإنما أراد حديث الجمع بمزدلفة بإقامة، إقامة والذي يدل عليه رواية المزني.

أبنا أبو إسحاق الفقيه^(٦)، أبنا شافع بن محمد، أبنا أبو جعفر بن سلامة، ثنا المزني، ثنا الشافعى، عن عبد الله بن نافع، عن ابن أبي ذئب، عن

(١) روى الحديث في مسند الشافعى، ص ٣٤٥، وفي «كتاب الأم» ٨٦/١، وأخرجه البيهقي في (معرفة السنن ١/٢٤٤)، و(السنن الكبرى ٥/١١٤).

وأخرجه في معرفة السنن من رواية حاتم بن إسماعيل وفيها زيادة قوله «لم يصل بينها شيئاً»، وأخرجه مسلم في الصحيح عن جابر بطوله (شرح النووي ١٧٠/٨، ١٩٦)، وأخرجه أبو داود (بذل المجهود ٩/١٩٨)، وأخرجه النسائي من رواية حاتم بالزيادة المذكورة (السنن ١/٢٩١، ٢٩١/١٥).

(٢) محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك الدلى مولاهم أبو إسماعيل، صدوق، من صغار الثامنة مات سنة ثمانين ومائة، (القرىب ١/١٤٥)، (التهذيب ٩/٦١).

(٣) أبو محمد عبد الله بن نافع بن أبي نافع الصائى، المخزومي مولاهم المدى، ثقة صحيح الكتاب، في حفظه لين، من كبار العاشرة، مات سنة ست ومائتين، وقيل بعدها (القرىب ١/٤٥٦)، (تهذيب ٦/٥٠).

(٤) هكذا ذكر الإسناد بدون متن في «كتاب الأم»، ومسند الشافعى (وتقدم تحريرجه).

(٥) قوله «يعنى بذلك» في مسند الشافعى، ص ٣٤٥.

(٦) تقدم.

ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة جمعاً^(١)».

«لم يناد في واحدة منها إلا بإقامة، ولم يسبح بينها، ولا على أثر واحدة منها^(٢)».

أخرجه البخاري في الصحيح عن آدم ابن أبي ايس، عن ابن أبي ذئب^(٣).

ويشبه أن يكون سقط متنه من رواية الربع على الأصل، أو على الأصم، أو يكون الشافعي شك في إسناده ومتنه فتركه ليرجع إلى الأصل، فكتبه كان أكثرها غالباً عنه بمصر فلم يقدر (كتبه^(٤)) في هذا الكتاب حتى مات، وقد أورده في كتاب السنن الذي رواه عنه المزنی وغيره على الصحة. وبالله التوفيق. هـ.

□ □ □

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (فتح ٥٢٣/٣)، ومسلم (شرح النووي ٣٥/٩) من طريق مالك عن ابن شهاب، وليس فيه ذكر الأذان والإقامة، وأخرجه النسائي ولم يذكر فيه الأذان (السنن ٢/١٧)، ورواه مالك في الموطأ عن ابن شهاب (شرح الزرقاني ٢/٣٥٩) ولم يذكر أذاناً ولا إقامة.

وأخرجه البيهقي (السنن الكبرى ١/٤٠٧).

(٢) قوله «لم يناد» الخ من قول ابن أبي ذئب، صرخ بذلك البيهقي (المراجع السابق).

(٣) تقدّم تخرّيجه.

(٤) غير ظاهرة في الأصل.

الحديث في رفع اليدين

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار^(١)، ثنا أبو الطاهر^(٢) سهل بن عبد الله بن الفرخان، ثنا حرملة بن يحيى، ثنا محمد بن ادريس الشافعي، أبنا مالك بن أنس عن نافع^(٣)، عن ابن عمر «أنه كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك^(٤)».

ويحدث بذلك عن رسول^(٥) الله صلى الله عليه وسلم. تفرد به أبو الطهر هذا عن حرملة عن الشافعي، وخالفه الربيع بن سليمان، عن الشافعي ورواه عنه موقعاً^(٦).

(١) تقدم .

(٢) أبو الطاهر سهل بن عبد الله بن عبد الرحمن بن الفرخان الأسيهفرديسي - قرية بسواد أصبهان - أحد العباد، كان مجاب الدعوة رحل إلى مصر والشام وكتب بها، توفي سنة ست وسبعين ومائتين (أخبار أصبهان ٣٣٩/١) و(معرفة السنن ٣٤١/١) و(حلية الأولياء ٢١٢/١٠).

(٣) نافع مولى ابن عمر.

(٤) أخرجه البيهقي في (معرفة السنن ٣٤١/١) ويأتي الكلام على الحديث مفصلاً إن شاء الله قريباً.

(٥) روایة مالک عن نافع الموقوفة هي المحفوظة، ولا يعرف مالک عن نافع في حديث ابن عمر هذا أنه رفع الحديث.

(٦) يؤيد روایة الربیع عن الشافعی الموقوفة روایة القعنی ویحیی اللبیثی عن مالک الموقوفة، وكذلك روایة اللبیثی وابن جریح عن نافع الموقوفة .

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبوالعباس محمد بن يعقوب، أبنا الربيع بن سليمان، أبنا الشافعي، أبنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر «أنه كان إذا افتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما دون ذلك^(١)».

هذا هو الصحيح عن الشافعي، وكذلك رواه أصحاب الموطأ عن مالك^(٢) وروي من أوجه غريبه عن مالك مرفوعاً وليس بمحفوظ^(٣).

(١) أخرجه البيهقي في (معرفة السنن ٣٤١/١) عن أبي بكر وأبي زكريا وأبي سعيد بالسند نفسه وأخرجه أبوداود من رواية القعنبي عن مالك وقال أبوداود: لم يذكر «رفعهما دون ذلك»، أحد غير مالك فيها أعلم (بذل المجهود ٤٦٤/٤).

(٢) والحديث في الموطأ من رواية يحيى اللثي عن مالك (شرح الزرقاني ١٦٠/١). تقدّم الكلام على الروايات عن مالك وأن المحفوظ عنه الموقوفة.

(٣) ثبت رفع الحديث عن مالك عن الزهرى عن سالم عن أبيه، روى عنه في الموطأ. انظر (شرح الزرقاني ١٥٦/١)، وأخرجه النسائي ١٩٤/٢، والبغوي وقال هذا حديث متفق على صحته (شرح السنة ٢٠/٣)، والدارمي (سنن ١/٢٢٩). وقد تابع مالكاً عن الزهرى جماعة سنذكراهم على انفراد في آخر البحث.

وكذلك ثبت رفعه من طرق كثيرة متعددة، فقد رواه عبد الأعلى عن عبيد الله عن نافع وأخرج حديثه البخاري (فتح الباري ٢٢٢/٢)، وأبوداود (بذل المجهود ٤٦١/٤) والبغوي (شرح السنة ٢١/٣)، والبيهقي في (معرفة السنن ٣٤١/١)، و(sunnat al-kabir ١٣٦/٢). قال البيهقي: وعبد الأعلى ينفرد برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو ثقة. (السنن الكبرى).

وقال ابن حجر: وقفه معتمر وعبد الوهاب عن نافع لكن رفعاه عن عبيد الله عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر (فتح ٢٢٢/٢)، وصحح أبوداود الوقف على ابن عمر، وذكر رواية الثقفي عن عبيد الله الموقوفة وقال هذا هو الصحيح. (بذل المجهود)، وقد عزاه صاحب نيل الأوتار إلى النسائي، ولم أقف عليه ولعله في سنن النسائي الكبرى (نيل الأوتار ١٩٢/٢).

وتتابع مالكاً عن الزهرى عن سالم عن أبيه يرفعه، جماعة. منهم سفيان ابن عيينة وحديثه أخرجه مسلم (شرح النزوبي ٩٣/٤)، والترمذى وقال حسن صحيح (تحفة الأحوذى ٩٩/٢)، وأبوداود (بذل المجهود ٤٣٩٦/٤)، وابن ماجة =

والحديث في الأصل مرفوع، رواه^(١) عبيد الله بن عمر، وموسى بن عقبة^(٢)، وأيوب السختياني^(٣) عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً إلى النبي صل الله عليه وسلم، وفي روايتيهم زيادة^(٤) الرفع عند الركوع.

وفي رواية^(٥) عبيد الله بن عمر زيادة الرفع إذا قام من الركعتين. وليس

(السنن ١/٢٧٩)، والبغوي (شرح السنّة ٣/٢٠) وابن الجارود في المتنقى، ص ٦٩، وابن خزيمة في صحيحه (١/٢٩٤).

ورواه ابن جرير عن الزهري، وأخرجه مسلم (شرح التوسي ٤/٩٣) و الدارقطني (سنن ١/٢٨٧) وابن خزيمة (١/٢٣٢).

ورواه من طريق عقيل، مسلم في الصحيح (٤/٩٤)، والدارقطني (١/٢٨٨).

ومن طريق يونس، مسلم (٤/٩٤)، والن sai (٢/١٢١)، والدارقطني (١/١٢١).

ومن طريق شعيب، الن sai (٢/١٢١)، والدارقطني (١/٢٨٩).

ومن طريق محمد بن الوليد التزيدي، أبو داود (بندل ٤/٤٢٧)، والبغوي (شرح السنّة ٣/٢٢)، والدارقطني (١/٢٨٨).

(١) تقدّم تحرير رواية عبيد الله بن عمر وغيرها.

(٢) أخرج روايته البهقي في (السنن الكبرى ٢/٧١).

(٣) أخرج روايته البهقي في (السنن الكبرى ٢/٢٤، ٢٤/٢، ٧٠) و (معرفة السنّة ١/٣٤٢).

وقال: فثبتت هذا الحديث من جهة سالم بن عبد الله ونافع مولى ابن عمر كلامها عن ابن عمر عن النبي صل الله عليه وسلم ونقل عن الشافعي قوله: وقد روی هذا سوی ابن عمر إثنا عشر رجلاً عن النبي صل الله عليه وسلم. هـ. وانظر (الأم ١/١٠٣).

وقال أبو داود: وأئنته حماد بن سلمة وحده عن أيوب (بندل المجهود ٤/٤٦٣).

قلت: والحق أن تفرد حماد مقبول لثقته وجلالته في هذا الشأن.

(٤) هذه زيادة مقبولة لأنها من ثقات، وليس هناك ما يعارضها.

(٥) تقدّم تحرير الحديث، وأخرجه أيضاً الدارقطني من رواية صالح بن كيسان عن نافع بدون الزيادة المذكورة (السنن ١/٢٩٥).

في روايتم (دون ذلك)^(١)، بل في رواية أιوب، وموسى بن عقبة وإذا ركع، وإذا استوى قائماً من رکوعه حذو منكبيه». ويقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك. هـ.

□ □ □

(١) قال أبو داود: ولم يذكر «رفعهما دون ذلك» أحد غير مالك فيها أعلم (بذل المجهود ٤٦٢/٤).

قلت: والظاهر أن هذا من مالك — رحمة الله — لبيان هيئة الفعل ولا منافاة بين اللفظين وذلك بحمل قوله «كذلك» على مطلق الفعل، وقوله «دون ذلك» على هيئته ويعيد ذلك ما أخرجه الترمذى من رواية الثقفى عن عبید الله الموقوفة على ابن عمر وفيها «إذا قام من الركعتين برفعهما إلى ثدييه». (تحفة الأحوذى ٤/٤٦٢).

الحديث في الجلوس للتشهد

أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق، ثنا أبو العباس الأصم، أئنا الريبع أبنا الشافعي، أبنا إبراهيم بن محمد (قال حدثني^(١)) أراه محمد^(٢) بن عمرو بن حلحلة - الشك من أبي العباس - أنه سمع عباس^(٣) بن سهل الساعدي يخبار عن أبي حميد^(٤) الساعدي قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس في السجدين ثنى رجله اليسرى وجلس عليها، ونصب قدمه اليمنى، وإذا جلس في الأربع أماط رجليه عن وركه، وأفضى بقاعدته إلى الأرض، ونصب وركه اليمنى^(٥).

(١) ما بين القوسين ليس في الأصل، وهو مذكور في «كتاب الأم ١١٦/١».

(٢) محمد بن عمرو بن حلحلة الدليل، ثقة من السادسة. (القریب ٢/٩٥)، (التهذيب ٣٧١/٩).

(٣) عباس بن سهل بن سعد الساعدي الأنصاري. (الجرح والتعديل ٢١٠/٣)، (الخلاصة ص ١٨٨)، (اللباب ٩٢/٢)، (التاريخ الكبير ٣/٣)، (التهذيب ١١٨/٥)، (القریب ١/٣٩٧).

(٤) أبو حميد الساعدي صحابي مشهور بكنيته، واختلف في اسمه فقيل المنذر بن سعد، مات سنة إحدى وثمانين. (القریب ٢/٢٧٤)، وقال البغوي هو عبد الرحمن بن سعد بن المنذر (شرح السنة ٩٤/٣).

(٥) رواه الريبع عن الشافعي عن إبراهيم بن محمد بن عمرو بن حلحلة بدون الشك (الأم ١١٦)، وأخرجه البيهقي (معرفة السنن ١/٣٨٤).

هكذا وقع هذا الحديث في كتاب الربيع، وشك^(١) فيه أبو العباس. وقد رواه الحسن^(٢) بن محمد بن الصباح الزعفراني في كتاب القديم عن الشافعي عن رجل – وهو إبراهيم بن محمد – عن محمد بن عمرو بن حلحلة، عن محمد بن عمرو بن عطاء^(٣)، عن أبي حميد الساعدي «أن النبي صلى الله عليه وسلم جلس في الرابعة فأخرج رجليه من قبل شقه الأيمن، وأفضى بمقعدته على الأرض^(٤)».

أخبرنا أبو الحسين^(٥) علي بن محمد بن عبد الله بن بشران ببغداد، أبنا أبو الحسن^(٦) علي بن محمد المصري، ثنا مقدام^(٧) بن داود، ثنا وهب بن

(١) هكذا جزم البيهقي بأن الشك وقع من أبي العباس الأصم والمراد بذلك الأصم قوله «أرأه» إذ ثبت من طريق أبي نعيم الجرجاني عن الربيع عن الشافعي عن إبراهيم بن محمد أنه يرويه عن محمد بن عمرو بن حلحلة وهذا خطأ من الربيع كما ذكره البيهقي آخر البحث.

(٢) أبو علي الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، صاحب الشافعي، وقد شاركه في الطبقة الثانية من شيوخه، ثقة من العاشرة، مات سنة ستين أو قبلها. (التفريغ ١/١٧٠)، (طبقات السبكى ١/٢٥٠).

(٣) محمد بن عمرو بن عطاء القرشي العامري، ثقة من الثالثة مات في حدود العشرين ومائة. قال الحافظ ابن حجر: ووهم من قال أنقطان تكلم فيه. (التفريغ ٢/١٩٦)، (النهذيب ٩/٣٧٣).

(٤) روى الحديث في كتاب الأم عن الشافعي (١/١١٦)، وأخرجه البيهقي (السنن الكبرى ٢/١٢٣)، (ومعرفة السنن ١/٣٨٤).

(٥) أبو الحسين علي بن محمد بن بشران الأموي المعدل، كان صدوقاً ثقة ثبنا حسن الأخلاق مات سنة خمس عشرة وأربعين سنة (تاريخ بغداد ١٢/٩٩).

(٦) أبو الحسن علي بن محمد الواعظ، وهو بغدادي أقام بمصر مدة طويلة، ثم رجع إلى بغداد فعرف بالمصري، وكان ثقة عارفاً أميناً، مات سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة (تاريخ بغداد ١٢/٧٥).

(٧) مقدام بن داود الرعبي أبو عمرو المصري، قال النسائي: ليس ثقة وقال ابن يونس: تكلموا فيه، وقال محمد بن يوسف الكندي: كان فقيهاً مفتياً، ولم يكن بالمحمود الرواية، مات سنة ثلاث وثمانين ومائتين. (ميزان الاعتلال ٤/١٧٦)، (لسان الميزان ٦/٨٤)، (المغني في الضعفاء ٢/٦٧٥).

المبارك أبا ابن هبعة^(١) (ح)^(٢) قال: وثنا أبو الأسود، ثنا الليث بن سعد، وابن هبعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن محمد بن عمرو بن حلحلة، عن محمد بن عمرو بن عطاء قال:

«كنت في مجلس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فتذاكروا صلاته فقال أبو حميد الساعدي أنا أعلمكم بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت من (همتي^(٣))، رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة كبر. فذكر الحديث وقال فيه: فإذا قعد في الركعتين قعد على بطنه قدمه اليسرى ونصب اليمنى، فإذا كانت الرابعة أفضى بوركه اليسرى إلى الأرض وأنخرج قدميه من ناحية واحدة^(٤).

(١) أبو عبد الرحمن عبد الله بن هبعة المصري، صدوق من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه مات سنة أربع وسبعين ومائة. (التقريب ٤٤٤ / ١)، (التهذيب ٥ / ٣٧٣).

(٢) حرف الحاء للإشارة إلى تحويل الإسناد، وقيل إن أصلها من التحويل وقيل من حائل لأنها تحول بين إسنادين، وقيل هي رمز لقولنا «الحديث»، وصنع أهل المغرب بالإفصاح باللفظ دون الرمز وكتب جماعة من الحفاظ كأبي مسلم الليثي وأبي عثمان الصابوني موضعها (صح) وأختار ذلك ابن الصلاح لثلايتهم أن حديث هذا الإسناد سقط. وقد أشعر صنيع هؤلاء أنها من صحّ. ملخصاً (تدريب الراوي ٣٠٣ / ١)، وغيره من كتب المصطلح.

(٣) غير ظاهرة في الأصل.

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح من روایة الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب، ويزيد بن محمد كلامها عن ابن حلحلة. ومن روایة الليث عن خالد بن يزيد الجمحي عن سعيد بن أبي هلال عن ابن حلحلة (فتح الباري ٣٠٥ / ٢).

وأخرجه أبو داود من روایة الليث بن سعد عن يزيد بن محمد القرشي ويزيد بن أبي حبيب عن محمد بن عمرو بن حلحلة. (بذل المجهود ٤ / ٤٤٨).

وأخرجه أيضاً من طريق ابن هبعة بالسند المذكور (بذل المجهود ٤ / ٤٤٦)،

وأخرجه كذلك الطحاوي (شرح معاني الآثار ١ / ٢٥٨).

وأخرجه أيضاً بمتابعة عبد الكري姆 بن الحارث ليزيد بن أبي حبيب (المراجع السابق)، وفي كل تلك الروايات يرويه محمد بن عمرو بن حلحلة عن ابن عطاء.

وأخرجه النسائي من روایة عبد الحميد بن جعفر عن ابن عطاء عن أبي حيد =

(السنن ٢/١٨٧)، وكذلك أخرجه أبو داود بهذا السنن (بذل المجهود ٤/٤٤٠)، والترمذى وقال: حسن صحيح (تحفة الأحوذى ٢/٢١١)، وابن ماجه (١/٢٨٠)، والدارمى ١/٢٥٤، والبيهقي (السنن الكبرى ٢/١٢٣)، والطحاوى (شرح معانى الآثار ١/٢٥٨)، وقد طعن فى الحديث برواية ابن عطاء عن رجل أنه وجد عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم جلوساً الحديث... =

وقد أطال — رحمه الله — القول في طعن الحديث بعد تصحيح رواية عطاف قلت وبالله التوفيق، عطاف بن خالد ضعيف، قال ابن حجر في التقريب صدوق بهم، وعلى فرض صحة روایته فهي لا تعارض رواية عبد الحميد عن ابن عطاء، وذلك بحمل المهم — وهو الرجل — على المفسر في رواية عيسى بن عبد الله بن مالك عن ابن عطاء عن عباس بن سهل التي أخرجهما الطحاوى في شرح الآثار وأبو داود في (السنن ٤/٤٤٩)

ويؤيد هذه رواية فليجع عن عباس بن سهل أخرجهما أبو داود (في السنن ٤/٤٥١) والترمذى، (تحفة الأحوذى ٢/١٨١)، وابن ماجة (السنن ١/٢٨٠)، والبغوى في (شرح السنة ٣/٩٣) وقال: هذا حديث حسن صحيح. وفي صنف ابن حجر ما يدل على أن المهم هو عباس بن سهل قال في (الفتح ٢/٣٠٧)، وقد وافق عيسى أيضاً عنه عطاف بن خالد لكنه أبهم عباس بن سهل. هـ.

وبهذا يندفع اعتراض الطحاوى على الحديث، وتبطل دعوه بأن عبد الحميد تفرد بوصل الحديث من رواية ابن عطاء عن أبي حميد بمتابعة ابن حلحلة له، وقد رد البيهقي في (معرفة السنن) تضييقه لعبد الحميد بأن يحيى بن معين وثقه في جميع الروايات عنه، وكذلك أحمد بن حنبل، واحتج به مسلم في الصحيح. هـ.

وسماع ابن عطاء من أبي حميد ثابت ذكر ذلك البخارى في التاريخ الكبير، وابن حجر في تهذيب التهذيب، وقد قال ابن حجر في الفتح في ذلك: وقد صرخ محمد بن عمرو المذكور بسماعه ف تكون رواية عيسى عنه من المزيد في متصل الأسانيد. قلت: لا مانع من رواية ابن عطاء عن أبي حميد مباشرة أو بواسطة عباس بن سهل وقد علل ذلك ابن حجر في الفتح فقال: أما لزيادة في الحديث، وأما ليثبت فيه. أما اعتراضه بأن ابن عطاء ذكر من العشرة أبا قتادة، وأن أبا قتادة قتل في خلافة علي فمردود باختلاف العلماء في سنة وفاة أبي قتادة.

ويؤيد قوله ابن حجر بالاختلاف المذكور في سنة وفاة أبي قتادة وزاد أيضاً احتمال وقوع الوهم في تقدير عمر ابن عطاء وسنة وفاته، أو أن الذي سمي أبا قتادة في الصحابة المذكورين وهم في تسميته. هـ. بتصرف.

أخرجه البخاري في الصحيح من حديث الليث بن سعد.

وأما حديث عباس بن سهل فإبراهيم بن محمد إنما يرويه عن إسحاق بن عبد الله عن عباس لا عن محمد بن عمرو بن حلحلة، فإسناد حديثه في رواية الربيع خطأ^(١)، والصواب رواية الزعفراني. والله أعلم. هـ.

□ □ □

(١) قال البيهقي رحمه الله: حديث محمد بن عمرو بن حلحلة عن محمد بن عمرو بن عطاء صحيح، وحديثه عن عباس بن سهل فيه نظر، وإبراهيم بن محمد إنما يروي حديث عباس عن إسحاق بن عبد الله عن عباس بن سهل والخطأ وقع من دون الشافعي، وكان الأصم يشك فيه، وتبعه أبوتعيم البرجاني عن الربيع، فالله وقع من الربيع. والله أعلم. (معرفة السنن ٣٨٤/١).

الحديث في التسبیح للرجال^(١)

أنخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسن، ثنا أبو العباس، ثنا الربيع، ثنا الشافعی، ثنا سفیان^(٢) عن الزهری، عن أبي هریرة^(٣) أن رسول الله صلی

(١) المراد بذلك ما يفعله المصلي للتنبیه والاعلام وهو مشتغل بالصلاۃ.

(٢) سفیان بن عینة بن أبي عمران میمون الھلالی، أبو محمد الكوفی ثم المکی، كان رجلاً دلس ولکن عن الثقات من رؤوس الثامنة، توفي سنة ثمان وتسعین ومائة. (التقریب ٣١٢).

(٣) الصحابي المعروف، أكثر من الحديث عن رسول الله صلی الله عليه وسلم اختلف في اسمه واسم أبيه وأصلح ما سمي به في الجاهلية عبدشمس وفي الإسلام عبد الرحمن. وقد وجد المغرضون في هذا الاختلاف طريقاً يسلكونه للطعن فيه ولعمرو الله إنها أغراض يراد بها هدم الإسلام وتقويض صرمه، وإنما في الصحابة وغيرهم كثير من اختلف في اسمه واشتهر بكنيته منهم أبوذر الغفاری، وأبو دجانة وأبو سعيد الخدري، وأبو معدورة حتى ان الخليفة الصديق رضي الله عنه وهو من هو في الإسلام نجد الكثير من المسلمين اليوم بل أغلبهم لا يعرفون اسمه، وعليه فلا عجب في الاختلاف على تسمية أبي هريرة، وقد اشتهر بكنيته والعرب إنما تکنی الرجل للتقدیر والاحترام.

وأبو هريرة قبل إسلامه لم يكن من الذين عرفوا بـكمة أو المدينة حتى يعرف أصله ونسبه بين القبائل التي في هذه الديار، بل هو رجل دوسي - أحد بطون الأزد القبيلة اليمانية القحطانية، جاء مهاجراً إلى رسول الله على ملة بطنه وترك أهله ووطنه ولما رسّول الله حتى جاء أجله في المدينة عام سبع أو ثمان أو تسع وخمسين من الهجرة، فرحمه الله ورضي عنه وعن الصحابة أجمعين.

الله عليه وسلم قال: «التبسيح للرجال والتصفيق للنساء»^(١).

سقط من إسناده^(٢) أبو سلمة^(٣) بن عبد الرحمن وقد رواه غير الربع عن الشافعي على الصحة^(٤).

(١) روى عن الشافعي رحمه الله في كتابه المسند من روایة الربع عنه بذكر أبي سلمة (الأم ٣٥١/٨) ولعل السقط كان من دون الربع، ولا دليل على نسبة الخطأ إليه وقد أخرج الحديث من روایة سفيان هذه البخاري في الصحيح (فتح الباري ٧٧/٣) ومسلم (شرح النووي ٤/١٤٨)، وأبو داود (البذل ٥/٤٤١)، والنسائي من روایة ابن قتيبة وابن المثنى عن سفيان وزاد في روایة ابن المثنى قوله: في الصلاة (السنن ٣/١١) وابن ماجة (السنن لأبن ماجه ١/٣٢٩).

وللحديث روایات أخرى عن أبي هريرة. ففي صحيح مسلم من روایة معمر عن همام عن أبي هريرة (شرح النووي) وعنه أيضاً روایة الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة (شرح النووي) وأخرجه بهذه الروایة الترمذى وقال: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، والعمل عليه عند أهل العلم وبه يقول أحد واسحاق (تحفة الأحوذى) والنسائى في السنن.

وأخرجه من روایة يونس عن الزهرى عن ابن المسبى وأبي سلمة مسلم في الصحيح (شرح النووي) والنسائى في السنن.

وأخرجه النسائى من روایة يحيى بن سعيد (القطان) عن عوف (الأعرابى) عن محمد (ابن سيرين) عن أبي هريرة (المصدر السابق).

وللحديث طريق آخر من روایة الثورى عن أبي حازم عن سهل بن سعد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجهما البخاري في الصحيح (فتح الباري). وفي روایة حماد بن زيد عن أبي حازم أخرجهما أبو داود بصيغة الأمر بالتبسيح والتصفيق (بذل المجهود) ومن روایة ابن عيينة عن أبي حازم أخرجهما ابن خزيمة في صحيحه (٢/٣٣).

وابن ماجه في السنن (سنن ابن ماجه).

(٢) يعني من روایة الربع، وقد تقدم الكلام عليها آنفاً. وزيد أن الزهرى رحمه الله لم يسمعه من أبي هريرة مباشرة بدليل الروایات التي ذكرناها عنه وإنما بوساطة أبي سلمة.

(٣) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى المدى، قيل اسمه عبد الله وقيل اسماعيل، ثقة مكث من الثالثة مات سنة أربع وستين (التقريب ٢/٤٣٠).

(٤) يعني بوساطة أبي سلمة بين الزهرى وأبي هريرة.

أخبرنا أبو اسحاق ابراهيم بن محمد الفقيه، أبنا شافع بن محمد، ثنا أبو جعفر بن سلامة، ثنا المزني، ثنا الشافعي، أبنا سفيان، عن الزهرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء»^(١). هـ.

وأخبرنا أبو علي الحسين بن محمد الروذباري^(٢) قال: ثنا اسماعيل^(٣) بن محمد الصفار، ثنا (سعدان)^(٤) بن نصر، ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهرى عن أبي سلمة، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء»^(٥).

آخر جاه في الصحيح من حديث سفيان^(٦). هـ.

□ □ □

(١) أخرجه البيهقي بهذا السندي في (معرفة السنن ٤٤٤ / ١).

(٢) أبو علي الحسين بن محمد بن علي الطوسي، سمع منه الحكماء أبو عبدالله، وأبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي. توفي سنة ثلاثة وأربعين. (اللباب ٤١ / ٢).

(٣) اسماعيل بن محمد بن اسماعيل بن صالح، النيجوي صاحب المبرد، سمع سعدان بن نصر المخرمي.

قال الدرقطني: اسماعيل بن محمد الصفار ثقة، توفي سنة احدى وأربعين وثلاثمائة (تاریخ بغداد ٣٠٢ / ٦).

(٤) في الأصل سعد، وهو المخرمي مستد بغداد، ترجم له الذهبي في التذكرة باختصار (٥٦٥ / ٢).

وذكره ابن كثير في كتاب البداية والنهاية في وفيات سنة خمس وستين ومائتين. (البداية والنهاية ٣٨ / ١١).

(٥) أخرجه البيهقي بزيادة (في الصلاة) (السنن الكبرى ٢٤٦ / ٢). وتقدم تخریج الحديث بروايات مختلفة عن أبي هريرة، ومن طريق سهل ابن سعد، فارجع إليه إن شئت.

(٦) تقدم عزوته للصحيح وبيان مكانه فيها.

أحاديث في سجود التلاوة

أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق^(١)، ثنا أبو العباس الأصم، أبنا الربع، أبنا الشافعي، أبنا ابراهيم بن سعد^(٢)، عن الزهري، عن عبدالله بن ثعلبة بن صعير^(٣) أن عمر بن الخطاب صلى بهم بالجابة^(٤) فقرأ سورة الحج فسجد فيها سجدين^(٥).

(١) تقدم -وفي المعرفة رواه البيهقي عن أبي زكريا بمتابعة أبي بكر وأبي سعيد كلهم عن الأصم.

(٢) ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو اسحاق المدنى نزيل بغداد، ثقة حُجَّةٍ تكلم فيه بلا قادح، من الثامنة مات سنة خمس وثمانين ومائة. (القریب ٣٥ / ١)، (تاریخ بغداد ٨١ / ٦).

(٣) في الأم عبدالله بن ثعلبة بن صفية وفي كتاب اختلاف مالك (بن سعر) وهو خطأ. وصعير بالتصغير، وقيل ابن أبي صعير، له رؤية ولم يثبت له سماع. مات سنة سبع أو تسع وثمانين. (القریب ٤٠٥ / ١) (التهذيب ١٦٦ / ٥).

(٤) قرية من أعمال دمشق، في شمال حوران، وفيها خطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطبته ١٠ شهرة (معجم البلدان ٩١ / ٢).

(٥) روى في كتاب الأم ١٣٨ / ١ وفي كتاب (اختلاف مالك ٨١٤ / ٨ من الأم) وأخرجه البيهقي في (معرفة السنن ١ / ٤٢٦) وأخرجه الدارقطني من رواية شعبة عن سعد بن ابراهيم عن عبدالله بن ثعلبة مباشرة وفيه أن ذلك في صلاة الصبح (السنن ١ / ٤٠٨). والحاكم في (المستدرك ٢ / ٣٩٠).

وله شاهد من حديث نافع أن رجلاً من أهل مصر أخبره أن عمر بن الخطاب سجد في سورة الحج سجدين.

روى عن مالك عن نافع في الموطأ (شرح الزرقاني ١٩ / ٢). ويؤيده حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: يا رسول الله فضل سورة الحج بأن فيها سجدين =

هكذا وقع^(١) إسناد هذا الحديث في كتاب الربع، وخالقه الحسن بن محمد ابن الصباح الزعفراني، ورواه في كتاب القديم عن الشافعي عن^(٢) ابراهيم بن سعد عن أبيه سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن عبد الله بن ثعلبة بن صعير^(٣).

ورواية الرعفراني أصح^(٤).

وقد رواه شعبة بن الحجاج أيضاً عن سعد بن ابراهيم^(٥).

أبا أبو عبدالله الحافظ، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصنفاني^(٦)، ثنا يزيد بن هارون^(٧) وسعيد بن عامر^(٨) قالا: ثنا

الحادي أخرجه الترمذى وقال: «اختلف أهل العلم في هذا فروى عن عمر بن الخطاب وأبن عمر أنها قلا: فضلت سورة الحج بأن فيها سجدين، وبه يقول ابن المبارك والشافعى وأحمد واسحاق، ورأى بعضهم فيها سجدة، وهو قول سفيان الثورى وممالك وأهل الكوفة». (تحفة الأحوذى ١٦٥/٣).

(١) يعني بدون وساطة سعد بن ابراهيم بين عبدالله بن ثعلبة وابنه ابراهيم بن سعد.

(٢) في معرفة السنن قال: أخبرنا ابراهيم.

(٣) أخرجه البيهقي في (معرفة السنن ٤٢٦/١) بلفظ «صليت خلف عمر بن الخطاب بالجایة فقرأ في الفجر سورة الحج فسجد فيها سجدين».

(٤) يؤيد ذلك ما أخرجه الحاكم من رواية شعبة عن سعد بن ابراهيم عن عبدالله بن ثعلبة. (المستدرك ٢/٣٩٠) وتأئى بالسند والمتن.

قال الذهبي في تلخيص المستدرك: سعد بن ابراهيم عن عبدالله بن ثعلبة أنه صلى مع عمر الصبح فسجد في الحج سجدين» صحيح هـ. (حاشية المستدرك ٢/٣٩٠).

(٥) ذكر ذلك في (معرفة السنن) وزاد، «باستاده ومعناه». وتقديم تحرير الحديث من روایته.

(٦) محمد بن إسحاق بن جعفر أبو بكر الصاغناني الحافظ، ثقة مأمون نزيل بغداد، توفي سنة سبعين ومائتين. (الواقي بالوفيات ٢/١٩٥) (تاریخ بغداد ١/٢٤٠) و(التفہیب ٩/١٤٤) و(التہذیب ٩/٣٦).

(٧) يزيد بن هارون السلمي مولاهم، ثقة متقن عابد. توفي سنة ست ومائتين. (التفہیب ١١/٣٦٦)، (التہذیب ١١/٣٧٢).

(٨) سعيد بن عامر الصباعي أبو محمد البصري، ثقة، صالح، قال أبو حاتم ربما وهم. توفي سنة ثمان ومائتين. (التفہیب ١/٢٩٩)، (التہذیب ٣٤/٥٠).

شعبة^(١) عن سعد بن ابراهيم عن عبدالله بن ثعلبة «أنه صلى مع عمر الصبح فسجد في الحج سجدتين»^(٢).

أخبرنا أبو زكريا بن أبي اسحاق، ثنا أبو العباس، أبنا الربيع، أبنا الشافعي، أبنا ملك، عن نافع، عن ابن عمر^(٣) «أنه سجد في سورة الحج سجدتين»^(٤) هكذا رواه الربيع^(٥).

وخلاله الزعفراني فرواه في كتاب القديم عن الشافعي، عن مالك، عن عبدالله بن دينار قال: «رأيت (ابن)^(٦) عمر سجد في سورة الحج سجدتين»^(٧).

أخبرنا أبو أحمد المهرجاني، ثنا أبو بكر بن جعفر (المزكي)^(٨)، أبنا

(١) شعبة بن الحجاج، أمير المؤمنين في الحديث، أول من فتش بالعراق عن الرجال وذب عن السنة (التقريب ١/٣٥١).

(٢) تقدم أنه في المستدرك، وأخرجه البيهقي في (السنن الكبرى ٢/٣١٧).

(٣) عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوبي، أحد المكرثين، وأحد العبادلة مات سنة ثلاثة وسبعين (التقريب ١/٤٣٥).

(٤) الحديث في كتاب الأم (١/١٣٧)، (٧/٢٠٢) وأخرجه البيهقي في (معرفة السنن ١/٤٢٢) وقال: هذا غريب ليس في الموطأ الذي عندنا والحديث محفوظ عن نافع عن ابن عمر من غير جهة مالك.

وأخرجه الحاكم أيضاً من طريق محرمة بن بكر عن أبيه عن نافع عن ابن عمر (المستدرك ٢/٣٩٠).

(٥) يعني عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر. وهو من روایة مالك غريب كما سيأتي في كلام البيهقي.

(٦) سقط من الأصل كلمة (ابن) وهي ثابتة في موطأ مالك (شرح الزرقاني ٢/٢٠).

(٧) روى عن مالك في الموطأ (شرح الزرقاني ٢/٢٠)، وأخرجه البيهقي في (معرفة السنن ١/٤٢٢).

(٨) غير ظاهر في الأصل وأبو بكر هو محمد بن جعفر المزكي كما في (السنن الكبرى ١/٩٠) ونقدم.

أبو عبدالله محمد بن ابراهيم^(١)، ثنا ابن بكر^(٢)، ثنا مالك عن عبدالله بن دينار^(٣) فذكره، وكذلك رواه القعنبي وغيره عن مالك^(٤). وهذا الحديث عن نافع عن ابن عمر، وهو من جهة مالك غريب والله اعلم. هـ.

أخبرنا أبو عبدالله وأبو سعيد بن أبي عمر قالا: ثنا أبو العباس، أبنا الربيع أبنا الشافعي، أبنا بعض^(٥) أصحابنا عن مالك «أن عمر بن عبد العزيز^(٦) أمر محمد^(٧) بن مسلم أن يأمر القراء (ان)^(٨) يسجدوا في إذا النساء انشقت»^(٩).

(١) محمد بن ابراهيم بن سعيد بن عبد الرحمن البشنجي، ثقة حافظ عقيمه مات سنة تسعين ومائتين (التفريغ ٢/١٤٠) و(التهذيب ٩/٨) وتقديم.

(٢) يحيى بن عبدالله بن بكر، ثقة في الليث وتكلموا في سماعه من مالك، مات سنة احدى وثلاثين ومائتين (التفريغ ٢/٣٥١) و(تذكرة الحفاظ ٢/٤٢٠).

(٣) عبدالله بن دينار مولى ابن عمر وتأتي ترجمته.

(٤) أخرجه البيهقي من رواية محمد بن ابراهيم قال حدثنا القعنبي فيما قرأ على مالك (معرفة السنن ١/٤٢٢).

(٥) لم يصرح الشافعي رحمة الله باسم الرواية عنه، ولم أقف عليه.

(٦) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم، الخليفة، مات سنة احدى ومائة (التفريغ ٢/٦٠).

(٧) في معرفة السنن (محمدًا) بهما بدون تسمية والده.

(٨) ليست في الأصل، وسياق الكلام يقتضي ذكرها وذكرت في «كتاب الأم» وفي «معرفة السنن».

(٩) روى في كتاب الأم (١٣٧/١) (٢٠٢/٧) وهو في مستند عمر بن عبد العزيز من طريق زيد بن حبان عن محمد بن قيس فاصل عمر بن عبد العزيز قال: قال لي عمر بن

عبد العزيز: «أخرج إلى هؤلاء القوم الذين يؤمون الناس في شهر رمضان فمرهم يسجدوا في الجمعة فإذا النساء انشقت واقترا باسم ربكم الذي خلق، فإن أبنا

عبد الرحمن بن عوف حدثني عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد فيها». (مستند

عمر بن عبد العزيز) ص ٥٣، وله أصل ثابت عن أبي هريرة يرفعه إلى النبي صلى

الله عليه وسلم أخرجه البخاري (فتح الباري ٥٥٦/٢) ومسلم (شرح النووي

٧٤/٥) والبغوي (شرح السنة ٣٠١/٣) والطحاوي (شرح الآثار ٣٥٥/١)

وعبد الرزاق (المصنف ٣٢٥/٣) من رواية أبي رافع عنه وأخرجه من رواية أبي سلمة،

البخاري ومسلم (المصدران السابقان) والحاكم (المستدرك ٣٩٠/٢) ومالك في الموطأ

(شرح الزرقاني ٢٠/٢) وعبد الرزاق (المصدر السابق).

وأخرجه من رواية نعيم بن عبد الله المجر، ابن خزيمة في (الصحيح ١/٢٧٨) =

كذا وقع هذا الأثر في كتاب^(١) اختلاف مالك والشافعي، وأظنه خطأ^(٢)
من الكاتب فإن الذي أمره^(٣) عمر بن عبد العزيز، محمد بن قيس القاسى^(٤). أ. هـ.

وقد روى عن أبي هريرة بزيادة السجود في اقرأ باسم ربك من رواية عطاء بن دينار
أخرج أبو داود (بذل المجهود ٢١٠/٧) والترمذى (التحفة ١٦٥/٣) وابن خزيمة
(المصدر السابق) والبغوى (المصدر السابق) وقال هذا حديث حسن صحيح.

وب الحديث أبي هريرة هذا رد على مانعه سجود التلاوة في المفصل، وهو واضح
وصريح في ذلك وأما حديث ابن عباس رضي الله عنه «أنه صلى الله عليه وسلم لم
يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة الذي استدل به المانعون، فهو حديث
ضعيف فيه الحارث بن عبيد أبو قدامة ومطر بن طهمان الوراق وهما ضعيفان. وعلى
فرض صحة الحديث فهو لا يقاوم حديث أبي هريرة الذي جاء من عدة طرق لا مجال
لردها ومعلوم تأخر إسلام أبي هريرة رضي الله عنه وأنه قدم على الرسول صلى الله
عليه وسلم وهو في غزوة خير.

وقد ثبت السجود في إذا النساء انشقت عن ابن عمر رضي الله عنها (مصنف
عبدالرازق ٣٤٢/٣) وابن مسعود رضي الله عنه أخرجه الطحاوى في (شرح الآثار
٣٥٥/١).

(١) نقد الشافعى رحمة الله بعض آراء مالك، ليعلم الناس أن مالكًا بشر يخطيء ويصيب
وأنه لا رأى له مع الحديث والفتوى في ذلك كتاباً سماه خلاف مالك. انظر (ما كتبه أبو
زهرة عن الشافعى ص ٣٠).

قلت: ومن أمثلة ذلك قول الشافعى رحمة الله: فقلنا لا بأس باللوضوء بفضل
المرة — وقد ذكر حديث أنها ليست بنجس — وخالفنا بعض الناس فكره الوضوء
بفضلها واحتج بأن ابن عمر كره الوضوء بفضلها. (الأم ١٩٢/٧).

وكذلك قوله في الوضوء من مس الذكر وأن غيره خالقه في ذلك لحديث مجاهول
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم (المراجع السابق).

(٢) شك البيهقي فيمن وقع منه الخطأ.

(٣) في الأصل (أمر به) وما أثبته هو الصواب ليستقيم الكلام.

(٤) في الأصل (ابن القاسى) وجاء في كتاب الأم (القاضي) والصواب ما أثبته نقلًا عن
كتب الرجال، ومستند عمر بن عبد العزيز ص ٥٣.
والقاسى لقبه، وهو ثقة من السادسة، يقال روايته عن الصحابة مرسلة. روى =

أخبرنا أبو زكريا ابن أبي اسحاق، أبنا أبو الحسن الطرائفي ثنا عثمان بن سعيد ثنا يحيى بن بكر، ثنا مالك أنه بلغه أن عمر بن عبدالعزيز قال لمحمد بن قيس القاسن اخرج إلى الناس فمرهم بأن يسجدوا في ﴿إذا السماء انشقت﴾ . هـ.

□ □ □

= عن أبي هريرة وجابر. (القریب ٢٠٢/٢)، (التهذيب ٤١٤/٩).

«خلاصة انتقاد البهقي رحمه الله»

- * أن الربيع روى عن الشافعى عن ابراهيم بن سعد عن الزهرى عن عبدالله بن ثعلبة حديث سجود عمر في سورة الحج بالخاجية سجدين، وأن الصواب ما رواه الزعفرانى عن الشافعى عن ابراهيم بن سعد عن أبيه عن عبدالله بن ثعلبة.
- * أن الربيع روى عن الشافعى عن مالك عن نافع عن ابن عمر أنه سجد في الحج سجدين وهذا من طريق مالك غريب، والصواب رواية الزعفرانى عن الشافعى عن مالك عن عبدالله بن دينار قال: رأيت ابن عمر.
- * أن ما وقع في كتاب اختلاف مالك والشافعى من أن عمر بن عبدالعزيز أمر محمد بن مسلم خطأ يحتمل وقوعه من الكاتب وصوابه أن المأمور هو محمد بن قيس القاسن.

الحديث في الجماعة^(١)

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو العباس، أبنا الربيع، أبنا الشافعى، أبنا مالك، عن أبي الزناد^(٢)، عن الأعرج^(٣) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «صلوة الجمعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءاً»^(٤).

(١) أبي في فضل صلاة الجمعة.

(٢) عبد الله بن ذكوان القرشي، ثقة فقيه، مات سنة سبع وعشرين ومائة. (التقريب ٤١٣/١).

(٣) أبو داود عبد الرحمن بن هرمز، ثقة ثبت، مات سنة سبع عشرة ومائة. (التقريب ٥٠١/١).

(٤) رواه الربيع عن الشافعى في كتاب (الأم ١٥٤/١، ٣٥٣/٨)، وأخرجه البهقى في كتاب (معرفة السنن ٦٠٣/١) وقال: هكذا رواه الربيع. وأخرجه أيضاً في السنن الكبيرى وقال: كذا رواه الربيع عن الشافعى في كتاب الإمامة، ورواه المزني وحرملة عن الشافعى عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو المشهور عن مالك، فمن الحفاظ من زعم أن الربيع واهم في روايته، ومنهم من زعم أن مالك بن أنس روى في الموطأ عدة أحاديث رواها خارج الموطأ بغير تلك الأسانيد وهذا من جملتها، فقد رواه روح بن عبادة عن مالك نحو رواية الربيع. هـ. وذكر الحافظ ابن حجر أن الحكم أبا عبد الله أخرجه في مناق الشافعى وقال: ليس فيه وهم، والحديث غريب صحيح من جملة ماحدث به مالك خارج الموطأ. ونقل عن أبي نعيم قوله: تفرد به الشافعى عن مالك. وعقب عليه بأن هذه دعوى سبق إليها أبو محمد بن صاعد إلا أنه جعل الوهم من الربيع. (توكى التأسيس ص ٤٢، ٤٣).

هكذا^(١) رواه الربع عن الشافعي .

وخلاله المزني فرواه عن الشافعي كما أخبرنا أبوإسحاق الفقيه، أبنا شافع بن محمد أبنا أبوجعفر بن سلامة، حدثنا المزني، ثنا الشافعي، أبنا مالك، عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب^(٢) عن أبي هريرة «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءاً»^(٣) .

(١) أي من روایة مالک عن الزناد عن الأعرج، وقد تقدم آنفًا كلام النقاد في ذلك، وما ذهب إليه الفريق الثاني أولى الإحتمالات لدلالة روایة روح المشار إليها على ذلك، ومانقله الحافظ ابن حجر عن الدارقطني أنه قال وكذلك رواه عمار بن مطر الراوی عن مالک (تولی التأسيس ٤٣).

(٢) سعيد بن المسيب بن حزن، أحد العلماء الأئمّة الفقهاء الكبار، اتفقوا على أن مرسلاته أصبح المراسيل، مات بعد التسعين. (التقریب ٣٠٦/١). ونقل صاحب فتح المغیث تصريحاً ابن برهان في الرجز أن مذهبة أن المراسيل لا يجوز الإحتجاج بها إلا مراسيل الصحابة ومراسيل سعيد وما انعقد الإجماع على العمل به. (فتح المغیث ١٤٧/١).

(٣) أخرج البهقی في (معرفة السنن ١/٦٠٣)، ورواه غير الشافعی عن مالک، يحيی بن يحيی ، و معن ، والقعنی ، و قتیة . وقد أخرجت روایة يحيی في الموطا (شرح الزرفانی ١/٢٦٣) و مسلم (شرح النووي ٥١/٥)، وأخرج روایة معن الترمذی (التحفة ١/٦٢٩) وأخرج البهقی روایة القعنی في (السنن الكبرى ٣/٥٩)، وأخرج البغوي روایة قتیة (شرح السنة ٣٣٩/٣).

ونابع الزبيدي وابراهيم بن سعد وعمر مالک عن الزهری بالسند نفسه وأخرج النسائي روایة الزبيدي في (السنن ١/٢٤٠)، والبهقی روایة عمر في (السنن الكبرى ٣/٥٩). وابن ماجه روایة ابراهيم بن سعد في (السنن ١/٢٥٨).

ونابع سعيد بن المسيب أبوسلامة أخرج البخاري في الصحيح مقووًناً عنها عن أبي هريرة (فتح الباري) وأخرجه مسلم أيضاً (شرح النووي) وفي هذه الروایة زيادة قوله «وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر».

وأخرج البهقی ابن ماجه بدون الزيادة من روایة الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة . و مسلم من روایة سلمان الأغر (شرح النووي) وقد تقدم إخراجه من روایة أبي الزناد عن الأعرج . هـ.

وكذلك رواه^(١) حرملاة بن يحيى عن الشافعى في كتاب السنن مع حدثه عن مالك عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل صلاة الجمعة^(٢) ثم قال: هذان ثابتان عندنا. هـ.

وكذلك رواه الحسن بن محمد بن الصباح الزعفرانى عن الشافعى عن مالك عن الزهرى^(٣).

(١) أشار البيهقى رحمه الله إلى روايته في كتاب (معرفة السنن ٦٠٣/١) قال: هذا هو المشهور من حديث مالك – يعني عن الزهرى عن سعيد عن أبي هريرة – وكذلك رواه الشافعى في كتاب السنن رواية حرملاة بن يحيى مع حديث مالك عن نافع عن ابن عمر، ثم قال – يعني الشافعى – هذان ثابتان عندنا فينبغي لأهل الإسلام أن يرغبا في صلاة الجمعة لاستدراكهم ما فيها من تضييف الأجر. هـ.

(٢) روى عن الشافعى في مختصر المزنى بالسند نفسه (كتاب الأم ٢١/٨) وأخرجه البيهقى من رواية الربيع عن الشافعى في كتاب (معرفة السنن ٦٠٣/١). وفي كتاب (السنن الكبرى ٥٩/٣) وأخرجه البخارى من رواية عبد الله بن يوسف عن مالك (فتح البارى ١٣١/٢)، وأخرجه مسلم من رواية يحيى بن يحيى عن مالك – قراءة عليه – عن الزهرى عن نافع وأخرجه أيضاً من رواية عبيد الله عن نافع (شرح التوسي ٥١/٥)، وأخرجه من رواية عبيد الله هذه الترمذى (التحفة ٦٢٩/١) وابن ماجه (السنن ٢٥٨/١) وأخرجه البغوى من رواية أبي مصعب عن مالك وكذلك من رواية قبية عن مالك عن نافع، شرح السنة ٣٣٩/٣) وهو في الموطأ من رواية يحيى عن مالك عن نافع (شرح الزرقانى ٢٦٣/١) وهو يفيد أن صلاة الفرد في جماعة تفضل صلاته وحده بسبعين وعشرين درجة، وظاهره يخالف ما جاء في حديث أبي هريرة من أنها تفضل صلاة الفرد بخمسة وعشرين جزءاً وقد نقل الحافظ ابن حجر أقوال العلماء في الجمع بينها. واختار منها أن السبعة والعشرين في الصلاة الجهرية والخمس والعشرين في غيرها من الصلوات.

والظاهر أن العدد لا مفهوم له أو أن الخمس والعشرين منسوخ بالسبعة والعشرين.

(٣) اكتفى البيهقى في (معرفة السنن) بالإشارة إلى رواية الزعفرانى ولم يذكر سنته إليها. (معرفة السنن ٦٠٣/١).

وذكر الحافظ ابن حجر روايته بسنده إليها. (تولى التأسيس ص ٤٢).

وكذلك رواه أصحاب^(١) الموطأ عن مالك.

وقد رواه الريبع على الصحة إن كان أبو عوانة^(٢) حفظه بذلك فيما كتب إلى أبو نعيم عبد الملك بن الحسن الإسفرايني إجازة أن أبو عوانة أخبرهم ثنا الريبع أبنا الشافعي، أبنا مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: صلاة الجمعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءاً».

هكذا وجدته في كتاب أبي عوانة وهو غريب من جهة الريبع^(٣). هـ.

فأما رواية الريبع عن مالك عن أبي الزناد فمن الحفاظ من ذهب إلى تحطئة الريبع في روايته^(٤) وأنه وهم فيها على الشافعي لإجماع الزعفراني وحرملة والمزي عن الشافعي على خلاف روايته.

ومنهم^(٥) من زعم أن مالك بن أنس روى خارج الموطأ أحاديث لم يروها في الموطأ أو رواها بإسناد آخر وهذا من جملتها، فقد روى^(٦) عن روح بن عبادة عن مالك عن أبي الزناد نحو رواية الريبع.

(١) رواه كذلك من أصحاب الموطأ عن مالك جماعة منهم يحيى بن يحيى الليبي والقعنبي وغيرهما. وتقدم تخریج الحديث مستوفی.

(٢) تقدم. وهو بعقوب بن اسحاق الإسپرايني.

(٣) المشهور عن الريبع الرواية الأولى المقدمة، الا أنه لامانع من تعدد الرواية عنه، كما يتحمل أن يكون الشافعي رحمه الله روى الحديث عن مالك بالستينين، و يؤيده رواية روح و عمر بن مطر كلاماً عن مالك، والحديث ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم بكل طرفيين وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفياً.

والحمد لله رب العالمين.

(٤) نقل الحاكم عن أبي محمد بن صاعد قوله: وهو الريبع في هذا على الشافعي وإنما حدثاه الزعفراني عن الشافعي عن مالك عن الزهرى (أنظر توالي التأسيس ص ٤٣).

(٥) روى عن الحاكم أنه قال في الحديث: غريب صحيح من جملة ما حدث به مالك خارج الموطأ (أنظر توالي التأسيس ص ٤٣).

(٦) رواه إسحاق بن ابراهيم عن روح كما سيأتي بيانه.

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو الحسن علي بن عيسى بن ابراهيم ابن عبدويه الحيري^(١) الثقة المأمون، ثنا ابراهيم ابن أبي طالب^(٢) وعبد الله بن محمد ابن عبد الرحمن^(٣) قالا: ثنا اسحاق بن ابراهيم^(٤)، أبنا روح بن عبادة، ثنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة:

«عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فضل صلاة الرجل في الجمعة على صلاته وحده خمسة وعشرين جزءا»^(٥).

قال أبو عبد الله الحافظ عقيبه وهذا من غرر الحديث. قال لي جعفر بن محمد بن الحارث وكان أحد الجوالين ولم يستفد بنисابور غير هذا الحديث لكان فيه كفاية فقد تخلصنا مما كان مشائخنا ببصريلزمون الخطأ فيه الشافعي^(٦).

قال أبو عبد الله: وصدق أبو محمد جعفر بن محمد رحمه الله وإليه فإنه

(١) الحيري نسبة إلى مدينة قديمة عند الكوفة، وإلى محله بنисابور (اللباب ٤٠٥/١) والظاهر أن أبي الحسين هذا ينسب إلى المحلة. والله أعلم.

(٢) يأتي من كلام البيهقي توثيقه وهو ابراهيم بن محمد بن نوح أبو إسحاق النيسابوري، سمع إسحاق بن راهويه وغيره، قال الحكم، كان إمام عصره بنисابور. (تذكرة الحفاظ ٢/٦٣٨).

(٣) أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن شيرويه المطلي القرشي النيسابوري الحافظ الفقيه، توفي سنة خمس وثلاثمائة (تذكرة ٢/٧٠٥).

(٤) هو الحنظلي كما في (معرفة السنن) – اسحاق بن ابراهيم بن مخلد أبويعقوب المعروف بابن راهويه، وثقة النسائي وابن خزيمة توفي سنة ثمان وثلاثين ومائتين – (التهذيب ١/٢١٨).

(٥) أخرجه البيهقي في (السنن الكبيرى ٣/٦٠) و(معرفة السنن ١/٦٠٤) وأخرجه الحكم في (مناقب الشافعى) كما ذكره ابن حجر في (تواتي التأسيس ص ٤٣).

(٦) فيه إشارة إلى ما نقله ابن حجر عن أبي نعيم أنه قال: تفرد به الشافعى عن مالك. (تواتي التأسيس ٤٢). ولعله أراد بذلك الشذوذ. والله أعلم.

كالأخذ باليد (لأن) ^(١) إسحاق بن راهويه إمام مقدم ^(٢) في الحفظ والإتقان، وكذلك ابراهيم بن أبي طالب حجة وثبت ^(٣).

قال أحمد ورواه ^(٤) أيضاً أبو عمرو بن حمدان، عن عبد الله بن محمد بن شيرويه عن اسحاق. هـ.

□ □ □

(١) ليست في الأصل وهي في توالى التأسيس.

(٢) في الأصل (الإمام المقدم) والتصحيح من (توالى التأسيس ص ٤٣).

(٣) في الأصل (وبيتا) بالنسب والصواب ما أثبته وذكر ذلك البيهقي رحمه الله ليؤكد صحة روایة روح عن مالک كما جاء في روایة الربيع عن الشافعی المتقدمة – يعني عن مالک عن أبي الزناد – فالستند إلى روایة كلهم ثقات وروح نفسه ثقة فالرواية إذا صحيحة لا مغفر فيها.

(٤) هذه متابعة لما رواه أبو الحسن علي بن عيسى الحيري عن ابراهيم بن أبي طالب وعبد الله بن محمد عن اسحاق.

الحديث في موقف المأمور

أخبرنا أبو زكريا، ثنا أبو العباس، أبنا الربيع، أبنا الشافعى، أبنا مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة^(١) عن أنس رضي الله عنه^(٢) قال: صليت أنا ويتيم لنا خلف النبي^(٣) صلى الله عليه وسلم في بيتنا وأم سليم خلفنا^(٤).

هكذا رواه الربيع في أحد الموضعين^(٥)، وإنما رواه الشافعى بهذا اللفظ عن سفيان^(٦).

أبنا أبو إسحاق الفقيه، أبنا شافع، أبنا أبو جعفر، ثنا المزنى، ثنا الشافعى، أبنا سفيان، عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع عمه

(١) إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة الأنصاري، ثقة حجة من الرابعة، مات سنة اثنين وثلاثين ومائة (التقريب ٥٩/١).

(٢) ليس في الأصل وهي في مستند الشافعى.

(٣) وكذا في مستند الشافعى ، والذي في كتاب الأم «الرسول».

(٤) روى عن الربيع بهذا السندي في كتاب «الأم ١٦٨/١»، وأخرجه البيهقى من روایة أبي زكريا وأبي بكر وأبى سعيد كلهم عن أبي العباس. (معرفة السنن ٦٢٧/١).

(٥) يعني أنه رواه مرة عن الشافعى عن مالك، وأخرى عن الشافعى عن سفيان، ويرى البيهقى أن الرواية المذكورة هي عن سفيان أما رواية مالك فتأتى.

(٦) قال البيهقى رحمه الله في كتاب (معرفة السنن): هذا الحديث بهذا اللفظ إنما رواه الشافعى في روایة المزنى وحرملة عن سفيان. ثم صصح هذه الرواية بقوله: هذا هو الصحيح، وحدث مالك أبسط وليس فيه ذكر أم سليم وقد رواها الربيع في موضع آخر على الصحة.

أنس بن مالك يقول: صلیت أنا ويتيم لنا خلف رسول الله صلی الله عليه وسلم في بيتنا وأم سليم خلفنا»^(١).

وكذلك رواه حرمته عن الشافعى، وكذلك رواه الربيع عن الشافعى في
موضع آخر^(٢).

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو العباس، أبنا الربيع، أبنا الشافعى،
أبنا سفيان، فذكره^(٣).

فاما حديث مالك فاما هو كما أبنا أبو عبد الله الحافظ في آخرين^(٤) قالوا:
ثنا أبو العباس، أبنا الربيع، أبنا الشافعى، أبنا مالك عن اسحاق بن عبد الله
ابن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن جدته مليكة^(٥) دعت رسول الله صلی الله

(١) روى الحديث في كتاب (الأم ١٦٩/١)، وأخرجه البيهقي في (معرفة السنن ١/٦٢٧، ٦٢٩)
وأخرجه أبو عمر بن عد البر بسته في التمهيد من طريق اسحاق بن اسماعيل
الأبي عن سفيان ولم يذكر قوله (في بيتها). وزاد بعد (أم سليم) أم أنس بن مالك.
(التمهيد ١/٢٦٧).

(٢) قال البيهقي رحمه الله بعد ذكر الحديث من روایة المزني «هذا هو الصحيح وحديث
مالك أبسط وليس فيه ذكر أم سليم، وقد رواهما الربيع في موضع آخر على الصحة.
(معرفة السنن).

(٣) هذه روایة الربيع التي صححها البيهقي في معرفة السنن وغيره، وهي موافقة لرواية
حرملة والمزني وقد تقدم الكلام في ذلك آنفاً.

(٤) هم أبوذكريبا بن أبي إسحاق المزكي، وأبوبكر، وأبوسعید شیوخ البيهقي رحمهم الله،
وقد رواه عن بعضهم في المعرفة وأخرين في السنن الكبرى.

(٥) هي أم سليم بنت ملحان بن خالد الأنصارية، والدة أنس بن مالك، يقال اسمها
سهلة أو رمية أو مليكة أو أئية، وهي الغميساء أو الرميصاء، اشتهرت
بكنيتها، وكانت من الصحابيات الفاضلات، ماتت في خلافة عثمان. هـ. (التقریب
٢/٦٢٢ و(الکاشف ٣/٤٨٩) ومن ترجمة مليكة اتضحت أن القصة واحدة في رواية
سفيان ومالك عن اسحاق. ومن ترجمتها أيضاً تأكد لنا أن الضمير في جدته يعود على
اسحاق، إذ لا نزاع في أن أم سليم هي والدة أنس بن مالك، ولا شك في أن والدة
أنس كانت تحت أبي طلحة الأنصاري، وعبد الله والد إسحاق كان أخاً أنس لأمه لذا

عليه وسلم لطعام صنعته^(١) فأكل منه «ثم»^(٢) قال: قوموا فلأصلي^(٣) لكم قال أنس: فقمت إلى حصير لنا قد أسود من طول ما ليس^(٤) فنضحته بماء^(٥)، فقام

= جاء في بعض الروايات عن إسحاق عن عمه أنس.

وما رجحناه هو مذهب جماعة من العلماء كابن حجر والزيلعي، وأما المذهب الآخر ففيه أن الضمير في جدته عايد إلى أنس بن مالك، وقد ضعفه الحافظ ابن حجر والزيلعي وجزم النووي بأن الضمير عائد على إسحاق وكذلك أبو عمر بن عبد البر في التمهيد قال رحمه الله: والضمير الذي في جدته هو عائد على إسحاق، وهي جدة إسحاق أم أبيه عبد الله ابن أبي طلحة وهي أم سليم بنت ملحان زوج أبي طلحة الأننصاري، وهي أم أنس بن مالك كانت تحت أبيه مالك ثم خلفه عليها أبو طلحة. هـ. (التمهيد ٢٦٣/١).

(١) في صحيح البخاري (صنعته له) وهي تفيد أن الطعام صنع لأجله صلى الله عليه وسلم.

(٢) ليست في الأصل، وسياق الكلام يقتضي وجودها، وذكرت في صحيح البخاري ومسند الشافعي ومعرفة السنن.

(٣) في بعض الروايات حذفت الياء وذكرت في بعضها مفتوحة وساكتة. قال ابن حجر في الفتح نقلًا عن ابن مالك ووجهه أن اللام عند ثبوت الياء مفتوحة لام كي، قال: ويجوز على مذهب الأخفش أن تكون الفاء زائدة واللام متعلقة بقوموا. قال: وعند سكون الياء يتحمل أن تكون اللام أيضًا لام كي وسكنت الياء تخفيفاً: أو لام الأمر وثبتت الياء في الجزم إجراء للمعتدل مجرى الصحيح كقراءة قبل «أنه من يتقى ويصبر». قال: وعند حذف الياء، اللام لام الأمر وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيغ قليل في الإستعمال ومنه قوله تعالى (ولنحمل خططيائكم) هـ. باختصار (الفتح ٤٩٠/١).

(٤) لبس بضم اللام وكسر الياء، وفيه دلالة على أن الإفتراش يسمى لبساً. وفي لسان العرب: اللبس بالضم مصدر قولك لبست الثوب لبس وقال لبس الثوب يلبسه لبساً (لسان العرب ٢٠٢/٦).

(٥) استدل بنضج الحصير على أن النضج مظهر، واعتراض عليه بأنه يتحمل أن يكون ذلك لتلبيته أو لتنظيفه.

عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفقت أنا^(١) والبيت وراءه^(٢) والعجوز من ورائنا فصل لـنا^(٣) ركعتين ثم انصرف^(٤).

هذا هو الصحيح عن مالك بهذا اللفظ، وهذا لا يخالف رواية سفيان في المعنى الذي سبق لأجله إلا أنه أبسط من رواية سفيان، وظاهر رواية مالك يدل على أن العجوز التي صلت خلفها^(٥) مليكة وفي حديث سفيان أن أم سليم صلت خلفها^(٦). «والله أعلم»^(٧).

□ □ □

(١) في بعض روایات البخاری لم يذكر الضمير المنفصل وذكر في بعضها، والذكر أوضح ومنه قوله تعالى ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ وخلافه قول الشاعر: قلت إذ أقبلت وزهر تهادي كنعاج الفلا تعسفن رملا (ابن عقيل ٢٣٧/٢).

(٢) هكذا في الأصل وفي مسند الشافعی «خلفه».

(٣) الجار والمجور ليس في المسند وهو يفيد أن الرسول صلى الله عليه وسلم صلى غير مفروضة ولا نافلة راتبة وإنما صل تقرباً ليعلم أنساً ومن معه أو ليبارك لهم المكان كما جاء في حديث عتبان بن مالك.

(٤) الحديث في مسند الشافعی (آخر كتاب الأم ٣٥٥/٨) وأخرجه البيهقي في (معرفة السنن ٦٢٩/١) وفي (السنن الكبرى ٩٦/٣) برواية الشافعی هذه ومن رواية القعنبي ويحيى بن يحيى كلهم عن مالك وهو في الموطأ من رواية يحيى عن مالك (شرح الزرقاني ٣٠٩/١) وأخرجه مسلم من رواية يحيى هذه وجزم النووي بأن مليكة إنما هي جدة إسحاق أم أنس (شرح النووي ١٦٢/٥). وأخرجه البخاري في الصحيح من رواية عبد الله بن يوسف عن مالك. (الفتح ٤٨٨/١)، وأخرجه الترمذی من رواية معن عن مالك. قال أبو عيسى: حديث أنس حديث صحيح (التحفة ٢٩/٢)، وأخرجه أبو داود من رواية القعنبي (بذل ٤/٢٥٧) وأخرجه المسائي من رواية قتيبة بن سعيد (السنن ٢/٨٥).

(٥) في الأصل (خلفها) في الموضعين.

(٦) زاده في الحاشية.

الحديث في الإمام المسافر^(١) يوم المقيمين

أخبرنا أبو زكريا ابن أبي اسحاق^(٢) ، ثنا أبو العباس ، أبنا الربيع ، أبنا الشافعي عن الثقة^(٣) ، عن معمر^(٤) ، عن الزهري ، عن سالم بن عبد الله عن أبيه «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى عني ركعتين وأبو بكر وعمر^(٥) .

(١) هذا إذا كان الإمام سلطاناً، وإلا فليس لأحد أن يؤم أحداً في داره أو ملكته إلا باذنه .

(٢) تقدم .

(٣) هذا لا يتفق مع ما ذكره السخاوي من أن الشافعي إذا روى عن الثقة وذكر أحداً من العراقيين فهو أحمد بن حنبل (فتح المغيث ٢٩٠/١) لأن معمراً عراقي بصري توفي سنة ١٥٤ ولم يدركه الإمام أحمد ليأخذ عنه .

(٤) معمر بن راشد الأزدي البصري الحداني مولاهم - وحدان بطن من الأرد - سكن اليمن ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً وكذا فيما حدث به بالبصرة، من كبار السابعة مات سنة أربع وخمسين ومائة . (التقريب ٢/٢٦٦) (التهذيب ١/٢٤٣)، و(اللباب ١/٣٤٧) .

(٥) روى في كتاب الأم ١/١٦٣، وفي (مستند الشافعي ٨/٣٥٤)، وأخرجه البيهقي من رواية معمر هذه في (معرفة السنن ١/٦٤٣)، وأخرجه الدارمي من رواية الأوزاعي عن الزهري (السنن ١/٢٩٣) وهو في الموطأ من رواية مالك عن الزهري وستأتي قريباً إن شاء الله .

وللحديث روایات وطرق أخرى فقد رواه نافع عن ابن عمر بلفظ «صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم «وبزيادة» ومع عثمان صدراً من خلافته «أخرجه البخاري في الصحيح (الفتح ٢/٥٦٣)، وأخرجه الطحاوي في (شرح معاني الأثار ١/٤١٦)،

وأخبرنا أبو زكريا، ثنا أبو العباس، ثنا الربع، أبنا الشافعى، أبنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر مثله^(١).

هكذا أخرجه أبو عمرو بن مطر^(٢) أو غيره^(٣) في المسند.

وكان قد سقط من كتاب الأصم عقب حديث عمر عن الزهرى حديث الشافعى عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله (عن أبيه)^(٤) أن

وأخرجه البخارى أيضاً من رواية عبد الله بن عمر بالزيادة (فتح البارى). وروى من طريق هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم – بالزيادة – روى عن مالك في الموطأ (شرح الزرقانى ٣٦٢/٢).

وللحديث روايات أخرى غير مذكرة وله شاهد من حديث حارثة بن وهب المخزاعي رواه أبو داود في (السنن) (بذل المجهود ٢٧٩/٩) وعبد الله ابن مسعود أخرجه الطحاوى في (شرح معانى الآثار) ومن حديث عمران ابن حصين وهمام بن الحارث أخرجه الطحاوى عنها أيضاً.

(١) هكذا جاء المسند بدون متن في كتاب (الأم ١٦٣/١)، وفي (مسند الشافعى ٣٥٤/٨) وروى عن مالك في الموطأ بالسند دون المتن عقب حديث مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم (الحديث) وقال: مثل ذلك – وسيأتي قريباً – (شرح الزرقانى ١/٣٠) وروى أيضاً عن مالك في موضع آخر بالسند والمنزل نفسه (شرح الزرقانى ٢/٣٦٣) وفيه زيادة (ثم صلى عمر ركعتين بعنى ولم يبلغنا أنه قال لهم شيئاً).

وأخرجه البغوي بالزيادة (شرح السنة ٤/١٨٢) والطحاوى (شرح معانى الآثار ١/٤١٦) وعبد الرزاق من رواية الثوري عن زيد بن أسلم (المصنف ٢/٥٤٠).

وأخرجه البيهقي بذكر المتن في كتاب معرفة السنن من رواية أبي سعيد عن أبي العباس بالسند نفسه (معرفة السنن ١/٦٦٥) وأخرجه أيضاً في السنن الكبرى من رواية يحيى بن أبي كثیر عن زيد بن أسلم (١٥٧/٣).

ومتن الحديث سيأتي قريباً في كلام البيهقي إن شاء الله.

(٢) تقدم.

هذا الشك من البيهقي بسبب الاختلاف فيما دون المسند هل هو الربع أو أبو العباس الأصم أو أبو عمرو بن مطر.

(٤) ليست في الأصل. وهي ثانية في الموطأ وغيره. ومحتمل أن يكون الخطأ بسبب التصحيف في قوله (بن) وأن أصلها (عن) عبد الله أن عمر.

عمر بن الخطاب كان إذا قدم مكة صلى بهم ركعتين ثم يقول: يا أهل مكة أتموا صلاتكم فإننا قوم سفر^(١). (٢).

وبقي حديثه عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر مثله.
فأخرجه كما وجده، وذلك يوهم^(٣) أنه مثل حديث معمر وليس كذلك^(٤).
أخبرنا بالحديثين^(٥) عن عمر، أبو أحمد المهرجاني، أبنا أبو بكر بن جعفر

(١) سفر جمع سافر، كصاحب وصاحب، وهو المسافر. (اللسان ٤/٣٦٨).

(٢) رواه يحيى عن مالك في الموطأ (شرح الزرقاني ١/٣٠١) وأخرججه الطحاوي من رواية وهب عن مالك (شرح المعاني ١/٤١٦) والبغوي من رواية أبي مصعب عن مالك (شرح السنة ٤/١٨٢)، وأخرججه عبد الرزاق من رواية معمر عن الزهري – وفيه أن عمر رضي الله عنه صلى بأهل مكة الظهر فسلم في ركعتين (المصنف ٢/٥٤٠) ورواه الطحاوي من رواية روح عن مالك وصالح بن أبي الأحضر عن ابن شهاب (شرح معاني الآثار) وأخرججه البيهقي من رواية يحيى بن بکير عن مالك في (معرفة السنن ١/٦٤٤). وللحديث رواية أخرى عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب وفيها زيادة (ثم صلى عمر بن الخطاب ركعتين بمنى ولم يبلغنا أنه قال لهم شيئاً).

(٣) إنما يوهم أنه مثل حديث معمر لذكر سنته بدون متنه عقب حديث معمر مع ذكر قوله مثله إذ تقتضي المثلية المطابقة.

(٤) لاختلاف الموضوعين، فحدث معمر يفيد قصره صلى الله عليه وسلم في مني وكذلك أبي بكر وعمر، بينما يفيد حديث زيد بن أسلم أن عمر قصر الصلاة في مكة وأنه رضي الله عنه أم أهل مكة وأمرهم بالاتمام لأنه مسافر وهم مقيمون وهذا لا نجده في حديث معمر فاتضح أن هناك سقطاً بينه البيهقي رحمه الله في هذه الرسالة وكان قد بينه في كتاب (معرفة السنن) حيث قال: سقط من الأصل حديث الشافعى عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله وبقي حديثه عن مالك عن زيد بن أسلم مع حديث معمر، وأخرججه أبو عمرو بن مطر وأبو العباس الأصم رحمه الله في المسند كما وجده وجعل حديث زيد بن أسلم مثل حديث معمر، وليس كذلك إنما هو مثل حديث مالك عن ابن شهاب عن سالم كما ذكرنا. هـ. (معرفة السنن ١/٦٤٤).

(٥) يعني الحديثين الواردتين عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من رواية زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر ورواية سالم بن عبد الله عن أبيه عن عمر.

ثنا محمد بن ابراهيم^(١)، ثنا يحيى بن بكرية^(٢) ثنا مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله (عن أبيه)^(٣) أن عمر بن الخطاب كان إذا قدم مكة صلّى بهم ركعتين^(٤) ثم يقول: يا أهل مكة أتمنوا صلاتكم فإنما قوم سفر»^(٥).

وبهذا الاستناد^(٦) قال مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر مثله.

والذى يدل على أن حديث مالك عن ابن شهاب سقط على من دون^(٧) الشافعى أن الشافعى قال عقىب حديث مالك عن زيد بن أسلم: وهكذا أحب للامام أن يصلى مسافراً أو مقىءاً ولا يوكل غيره، ويأمر من وراءه من المقيمين أن يتموا إلا أن يكونوا^(٨) قد فقهوا فيكتفى^(٩) بفقههم إن شاء الله، وليس هذا في حديث عمر إنما هو في حديث مالك^(١٠) فلولا أنه ذكره والامير يردفه بهذا الكلام الذي دليله في حديث مالك، وقد يأى قيل في التوارد «ويل للشعر من راوية»^(١١) وهو لاء الرواة وإن كانوا ثقات فكان ينبغي لهم أن يراعوا هذه الروايات أكثر مما راعوها حتى لا يقع فيها ما وقع ولا يحتاج إلى هذا البيان، وقد نزه الله عز وجل المطليبي^(١٢) عن جميع ذلك بحمد الله ومنه. اهـ.

□ □ □

(١) تقدم. وهو البوشنجي.

(٢) تقدم. وهو يحيى بن عبد الله بن بكر.

(٣) ليست في الأصل وتقدمت الاشارة إليها.

(٤) هذا في الرباعية المكتوبة فقد كان يصلحها ركعتين قصراً لأنه مسافر. ولا تتحمل له الاقامة في مكة لأنها تركها مهاجراً في سبيل الله. ولا مفهوم لقوله إذا قدم.

(٥) تقدم تخریج الحديث وهو في (معرفة السنن) من رواية أبي عمر بن نجید عن محمد بن ابراهيم.

(٦) الاشارة إلى رواية مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه عن عمر.

(٧) يحتمل أن يكون الربيع أو الأصم أو أبو عمرو بن مطر.

(٨) هكذا في الأم والذى في الأصل (تكونوا).

(٩) لعرفتهم بالأحكام الشرعية وأن الاتمام في حق المقيم متعين.

(١٠) يعني مالكا عن الزهرى عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن عمر - وقد تقدم بال Mellon والسد.

(١١) في الأصل (وصل للشعر) وهو مثل من قول الخطيبة. (التمثيل والمحاضرة ص ١٨٤).

(١٢) هو الامام الشافعى رحمه الله ينسب إلى المطلب بن عبد المناف (الباب ٣/٢٢٥).

الحديث في الجمعة^(١)

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ في آخرين^(٢)، قالوا: ثنا أبو العباس، أبنا الربيع أبنا الشافعي، أبنا مالك، عن سُمي^(٣)، عن أبي صالح السمان^(٤) عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من اغتسل يوم الجمعة غسل^(٥) الجنابة. ثم راح^(٦) فكأنما قرب

(١) أي: حديث في الجمعة وفضل التبكير إليها.

(٢) ذكر البيهقي رحمه الله من شيوخه غير الحافظ في السنن الكبرى أبا زكريا ابن أبي اسحاق.

(٣) سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، ثقة من السادسة مات سنة ثلاثين ومائة. (التقريب ١/٣٣٣).

(٤) أبو صالح السمان ذكوان الزيات ثقة ثبت، من الثالثة، مات سنة احدى ومائة (التقريب ١/٢٣٩).

(٥) قال ابن حجر: بالتصub على أنه نعت مصدر مخدوف؛ أي غسلاً كغسل الجنابة، قال: وظاهره أن التشبيه للكيفية لا للحكم وهو قول الأكثر هـ. (الفتح ٢/٣٦٦).

(٦) في موطن مالك «ثم راح في الساعة الأولى» (شرح الزرقاني ١/٢٠٦) والروح الذهاب والسير بالعشى وبعد الزوال، وقال الأزهري: وسمعت العرب تستعمل الروح في السير كل وقت. (لسان العرب ٢/٤٦٤).

وأختلف العلماء في المقصود من الروح والساعات المذكورة، فالأكثر على أن المقصود بالروح هنا الذهاب في أول النهار وأن الساعات المذكورة محمولة على ما يتبادر للذهن إليها من العرف فيها، وخالفهم في ذلك الإمام مالك وجماعة وقالوا المراد بالساعات لحظات لطيفة أولها زوال الشمس وأخرها قعود الإمام على المنبر.

وعلى كل حال فكل من الفريدين استعمل المجاز. إلا أن ما ذهب إليه الإمام مالك رحمه الله أولى فقد شاهد رحمه الله صنيع التابعين من أهل المدينة وقد ورثوه عن آبائهم =

بـدنه^(١)، ومن راح في الساعة الثانية فـكأنما قرب بـقرة، ومن راح في الساعة الثالثة فـكأنما قرب كـبشاً أـقرن، ومن راح في الساعة الرابعة فـكأنما قرب دجاجة^(٢)، ومن راح في الساعة الخامسة فـكأنما قرب بـيضة، فإذا خـرج^(٣) الـامام حـضرت الملائكة يـستمـعون الذـكر^(٤). هـ.

خلفاً عن سـلـف وقد ذـكر الزـرقـانـي: أنه لم يـعـرـف أن أحدـاً من الصـحـابـة رـضـي الله عـنـهـمـ كان يـأـتـي المسـجـد لـصـلـةـ الجـمـعـةـ قبلـ الزـوـالـ لأنـهـ قـسـمـ السـاعـاتـ إـلـىـ خـسـ وـعـقـبـ بـخـرـوجـ الـامـامـ فـيـقـضـيـ أـنـهـ يـخـرـجـ فـيـ أولـ السـاعـةـ السـادـسـةـ وـهـيـ قـبـلـ الزـوـالـ. هـ.
(ـشـرـحـ الزـرقـانـيـ عـلـىـ المـوـطـاـ ٢٠٨ـ/ـ١ـ).

قلـتـ وـمـعـ ذـلـكـ كـلـهـ فـقـيـهـ تـعـطـيلـ لـلـمـصـالـحـ الـعـامـةـ: لمـ يـجـعـلـ اللهـ فـيـ الدـينـ مـنـ حـرـجـ.

(١) قال ابن حـجرـ: المرـادـ بـالـبـدـنـةـ الـبـعـيرـ ذـكـراًـ كـانـ أوـ أـنـثـيـ وـالـهـاءـ فـيـهـاـ لـلـوـحـدـةـ لـلـلـتـائـيـتـ،ـ وـكـذـاـ فـيـ باـقـيـ ماـ ذـكـرـ.

وـفـيـ مـعـنـيـ قـولـهـ قـرـبـ قـالـ: أـيـ كـأـنـماـ تـصـدـقـ بـهـاـ مـتـقـرـباًـ إـلـىـ اللهـ،ـ وـقـالـ قـيلـ الـمـرـادـ انـ للـمـبـادـرـ فـيـ أـوـلـ سـاعـةـ نـظـيرـ مـاـ لـصـاحـبـ الـبـدـنـةـ مـنـ الـثـوابـ اـنـتـهـيـ بـتـصـرـفـ (ـفـتـحـ الـبـارـيـ ٣٦٦ـ/ـ٢ـ).

(٢) في رـواـيـةـ لـلـنسـائـيـ عـنـ مـحـمـدـ بـنـ عـجـلـانـ عـنـ سـمـيـ «ـقـدـمـ عـصـفـرـاًـ»ـ بـيـنـ الـدـدـجـاجـةـ وـالـبـيـضـةـ.ـ (ـالـسـنـنـ ٩٨ـ/ـ٣ـ).ـ وـرـجـالـ اـسـنـادـ ثـقـاتـ وـإـنـ كـانـ قدـ تـكـلـمـ فـيـ رـواـيـةـ مـحـمـدـ بـنـ عـجـلـانـ عـنـ سـعـيدـ الـمـقـبـرـيـ عـنـ أـبـيـ هـرـيـرـةـ فـلاـ يـضـرـ ذـلـكـ هـذـهـ الرـوـاـيـةـ لـأـنـهـ لـيـسـ بـالـطـرـيـقـ الـمـتـكـلـمـ فـيـهـ.ـ وـلـلـنسـائـيـ زـيـادـةـ أـيـضاًـ فـيـ الـحـدـيـثـ مـنـ الرـوـاـيـةـ الـأـخـرـيـ الـآـتـيـةـ أـخـرـجـهـاـ فـيـ (ـالـسـنـنـ ٩٧ـ/ـ٣ـ).ـ وـهـيـ «ـزـيـادـةـ الـبـطـةـ بـيـنـ الشـاةـ وـالـدـدـجـاجـةـ»ـ وـهـيـ رـواـيـةـ رـجـالـ إـسـنـادـهـ ثـقـاتـ وـلـاـ مـطـعـنـ فـيـهـاـ إـلـاـ عـنـتـهـةـ الـزـهـرـيـ.

(٣) الـظـاهـرـ أـنـهـ لـاـ مـفـهـومـ لـقـولـهـ «ـخـرـجـ»ـ إـذـ تـخـتـلـفـ عـوـائـدـ الـأـئـمـةـ فـمـنـهـ مـنـ يـأـتـيـ الـمـسـجـدـ مـبـكـراًـ فـإـذـاـ نـهـضـ مـنـ جـلـسـهـ لـلـخـطـبـةـ حـصـلـ الـمـعـنـيـ الـمـقصـودـ مـنـ خـرـوجـ إـمامـ آـخـرـ مـنـ مـتـرـلـهـ أـوـ مـكـانـهـ الـمـعـدـ لـهـ فـيـ الـمـسـجـدـ إـلـىـ الـخـطـبـةـ.ـ وـالـلـهـ أـعـلـمـ.ـ هـ.

(٤) روـيـ عـنـ الشـافـعـيـ فـيـ كـتـابـ (ـالـأـمـ ١٩٥ـ/ـ١ـ)،ـ وـفـيـ (ـمـسـنـدـ الشـافـعـيـ صـ ٣٥٦ـ)ـ آـخـرـ كـتـابـ الـأـمـ.ـ وـرـوـاهـ يـحـيـيـ عـنـ مـالـكـ فـيـ الـمـوـطـاـ (ـشـرـحـ الزـرقـانـيـ ٢٠٦ـ/ـ١ـ)،ـ وـرـوـيـ بـالـسـنـدـ الـمـذـكـورـ هـنـاـ فـيـ الـسـنـنـ الـكـبـرـيـ لـلـبـيـهـقـيـ (ـ٢٢٦ـ/ـ٣ـ)ـ وـأـخـرـجـهـ أـيـضاًـ فـيـ طـرـيـقـ الشـافـعـيـ عـنـ مـالـكـ وـذـكـرـ لـهـ شـاهـدـاًـ مـنـ رـواـيـةـ عـمـرـ وـبـنـ شـعـيبـ عـنـ أـبـيهـ عـنـ جـدـهـ يـرـفـعـ إـلـىـ رـسـوـلـ اللـهـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ.ـ وـالـحـدـيـثـ فـيـ صـحـيـحـ الـبـخـارـيـ مـنـ رـواـيـةـ =

هذا هو الصحيح هذا المتن بهذا الاسناد، أخرجه البخاري في الصحيح عن عبدالله بن يوسف عن مالك^(١)، ورأيت في بعض نسخ مختصر أبي ابراهيم المزني هذا الحديث عن الشافعي عن سفيان عن الزهرى عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٢).

ورأيت في بعضها قد ضرب على الاسناد^(٣) دون المتن وكان بعض من مضى (يلينه)^(٤) لما فيه من الخطأ، فإن هذا المتن إنما رواه الشافعي عن مالك عن سُمِّي عن أبي صالح عن أبي هريرة كما ذكرناه^(٥).

إنما روى عن سفيان^(٦) عن الزهرى عن ابن المسيب، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا كان يوم الجمعة كان على كل

عبدالله بن يوسف عن مالك (الفتح ٢/٣٦٦)، وأخرجه الترمذى من روایة معن بن عيسى عن مالك. وقال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح. (التحفة ٣/١٠) وأخرجه النسائي من روایة محمد بن عجلان عن سُمِّي (ولم يذكر فيه قيد الغسل وقد تقدمت الاشارة اليه (السنن ٣/٩٨) وأخرجه أيضاً من روایة فقيه بن سعيد عن مالك بمثل روایة الشافعی عنه (المراجع السابق ٣/٩٩).

وقد بحثت عن هذا الحديث في النسخة الأصافية من كتاب معرفة السنن فلم أجده، ويبدو أنه سقطت كم سقطت بعض الأبواب كذلك ويدل على ذلك وجودها في فهرست النسخة الخطية نفسها.

(١) تقدم تحرير الحديث.

(٢) روى في مختصر المزني عن الشافعى عن سفيان – وهو ابن عيينة – (مختصر المزني ص ٢٨).

(٣) يحتمل أن يكون المزني رحمه الله قد وهم في هذا الاسناد فلما تبين له الصواب ضرب على الاسناد الخطأ فيها لديه من النسخ وأما غيرها فلم يتمكن من الضرب عليه. والله أعلم.

(٤) الكلمة التي بين القوسين غير ظاهرة في الأصل ولعل صوابها ما أثبته.

(٥) روایة الشافعی عن مالك تقدمت وهي من روایة الريبع واستوفينا الكلام عليها هناك.

(٦) سفيان بن عيينة.

باب من أبواب المسجد ملائكة^(١) يكتبون الناس على^(٢) منازلهم الأول فالأول، فإذا خرج^(٣) الإمام طويت الصحف واستمعوا الخطبة، فالمهاجر^(٤) إلى الصلاة كالمهدي^(٥) بدنه ثم الذي يليه كالمهدي بقرة ثم الذي يليه كالمهدي كبشًا حتى ذكر الدجاجة والبيضة»^(٦).

(١) قال ابن حجر رحمه الله: لا حجة فيه لمن أجاز التعير عن الاثنين بلفظ الجمع (الفتح ٣٦٧/٢) وقال أيضاً رحمه الله: وهو دال على أن الملائكة المذكورون غير الحفظة (المرجع السابق).

(٢) «على قدر منازلهم» – هكذا في مسند الشافعي وفي رواية ابن ماجه والنسائي. ولم يذكر الإمام سلم في الصحيح ولا البيهقي في السنن الكبرى لفظ (منازلهم).

(٣) في صحيح سلم والسنن الكبرى (جلس)، وفي المتفق لابن الجارود (Creed) وكأن المراد أن الصحف تطوى عند خروج الإمام ابتداء وينتهي طيها عند جلوسه. ذكره الحافظ ابن حجر في الفتح ولا فائدة من ذلك إذ العبرة بعدم الكتابة فإذا خرج الإمام توافت الملائكة عن كتابة الناس. والله أعلم.

(٤) في كتاب الأم وصحيح سلم وسنن ابن ماجه ومتفقى ابن الجارود جاء قوله (المهاجر) بدل المهاجر. والتهرير: السير في المهاجرة ومنه الحديث أنه كان صلى الله عليه وسلم يصلى المهاجر حتى تدحرش الشمس وقال الأزهري: يذهب كثير من الناس إلى أن التهجير في هذه الأحاديث من المهاجرة وقت الزوال وهو غلط والصواب فيه ما روى أبو داود المصافي عن النضر بن شمبل أنه قال: التهجير إلى الجمعة وغيرها التبشير والمبادرة إلى كل شيء. (اللسان باختصار وتصريف ٥/٤٥٤) وقال ابن الأثير: التهجير إلى كل شيء والمبادرة إليه وهي لغة حجازية، فالمهاجر إليها كالمهدي بدنـةـ أي المبكر إليها. (النهاية في غريب الحديث ٥/٤٦٢).

(٥) استشكل لفظ الاهداء في الدجاجة والبيضة لأن الاهداء لا يكون منها وأجيب بأنه من باب الاتباع، وتعقب بأن شرط الاتباع أن لا يصرح باللفظ في الثاني وقد جزم ابن حجر رحمه الله بأن ذلك من باب المشاكلة (بتصرف من الفتح ٢/٦٣٧).

(٦) روى عن الشافعي في كتاب (الأم ١/١٩٥) وهو في (مسند الشافعي ص ٣٥٦) آخر الأم وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى من رواية سعدان بن نصر عن سفيان (السنن ٣/٩٨)، وأخرجه النسائي من رواية محمد بن منصور عن سفيان (السنن ٣/٢٢٦). وأخرجه ابن الجارود في المتفق من رواية ابن المقرئ عن سفيان (المتفق ص ١٠٧).

وقد ذكر المزني الحديثين في غير المختصر على الصحة^(١) كما ذكره الربع، والخطأ إنما وقع في النقل^(٢) إلى المختصر وبالله تعالى التوفيق. هـ.

□ □ □

= وأخرجه ابن ماجه وفيه زيادة قوله (فمن جاء بعد ذلك فإنما يحيى بحق الصلاة) (السنن ١/٣٤٧).

وله طريق آخر من رواية الزهرى عن الأغر عن أبي هريرة. وأخرجه مسلم من رواية يونس عنه (النووى ٦/٤٥)، والنثائى من رواية معمر عنه (السنن ٣/٩٧) والبيهقي من رواية ابن أبي ذئب عنه (السنن الكبرى).

(١) يعني بوضع كلٍّ من المتنين المتقدمين تحت إسناده الذي صححه البيهقي رحمه الله.
(٢) جزم البيهقي رحمه الله بوقوع الخطأ بسبب النقل إلى المختصر، وقد ذكرت احتمالاً آخرًا لسبب الخطأ.

وما تقدم من كلام البيهقي اتضحت أن مختصر المزني رحمه الله فيه إضافة حديث أبي هريرة المشهور من رواية سمي عن أبي صالح عنه إلى سند آخر من رواية سفيان عن الزهرى عن ابن المسيب عن أبي هريرة، وهذا خطأ كما قرره البيهقي رحمه الله، وأن الشافعى رواه على الصحة يعني من طريق مالك عن سمي لا من طريق سفيان عن الزهرى، وأن الخطأ كان من النقل إلى المختصر. وبالله التوفيق.

الحديث في الخسوف^(١)

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثني عبد الله بن سعد البزار، ثنا أبو بكر محمد بن إسحاق^(٢) حدثنا الحسن بن محمد الزعفراني^(٣)، ثنا محمد بن ادريس الشافعي، ثنا يحيى بن سليم^(٤)، عن عبيد الله^(٥) عن نافع، عن ابن عمر: أن الشمس خسفت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فصلل النبي صلى الله عليه وسلم بالناس ركعتين في كل ركعة ركعتين^(٦).

(١) أي في صفة صلاة الخسوف.

(٢) أبو بكر محمد بن إسحاق السلمي النسابوري إمام الأئمة المجتهد، ولد سنة ثلاثة وعشرين ومائتين، ومات سنة إحدى عشرة وثلاثمائة (طبقات السبكي ١٣٠ / ٢).

(٣) الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، الإمام العلم تلميذ أبي حنيفة وثقة النسائي وغيره، روى عن الشافعي كتابه القديم، توفي سنة ستين ومائتين (تاريخ بغداد ٤١٠ / ٧). وتقديره .

(٤) يحيى بن سليم الطائفي نزيل مكة، صدوق سيء الحفظ من التاسعة، مات سنة ثلاثة وستين بعد المائة. (التقرير ٣٤٩ / ٢)، قال البيهقي: قال الشافعي في القديم وأخبرنا يحيى بن سليم. (معرفة السنن ١ / ٧٧٠).

(٥) (عبيد الله) هكذا في الأصل، وفي معرفة السنن (عبد الله)، وعبيد الله هو ابن عمر بن حفص.

(٦) هذا الحديث بهذا اللفظ من حديث ابن عمر لم أجده في كتاب الأم ولا مسند الشافعي ولا غيرها من الكتب المأثورة عنه سوى كتاب اختلاف الحديث ص ٢٢٧ كما لم أجده في كتاب المستدرك، ولعل مرجع ذلك عدم تدوين الحديث في الكتاب وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى بهذا الاسناد (٣٢٤ / ٣) وأخرجه أيضاً في معرفة السنن عن أبي عبد الله عن علي بن المؤبل عن أبيه عن الزعفراني عن الشافعي بالسند المذكور هنا (معرفة السنن ١ / ٧٧٠).

وعلق صاحب نصب الراية بعد ذكر حديث ابن عمر بقوله: قلت لم أجده من روایة ابن عمر وإنما وجدها عن ابن عمرو بن العاص، ولعله تصرف على المصنف. (نصب ٢٢٧ / ٢).

وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال : كتب^(١) إلى عبد الله بن عدي^(٢) الحافظ يذكر أن محمد بن روح حدثهم ، ثنا المزني ، ثنا الشافعى ، ثنا يحيى بن سليم^(٣) عن عبيد الله بن عمر^(٤) فذكر نحوه غير أنه قال كسفت^(٥) .

(١) المكابحة هي النوع الخامس من أقسام تحمل الحديث ، وتكون بخط الشيخ أو ثقة رشيد ، وترسل إلى الطالب مختومة احتياطاً مع مؤمن وإلا شرطاً وسواء كان الطالب خارج البلد أم داخله إذا لم يحضر مجلس الشيخ ، وهي قسمان مقوونة بإجازة وغير مقوونة ، والمقونة أعلى القسمين ، ونقل السخاوي عن ابن التفيس صحة الرواية بها بلا خلاف (فتح المغثث ١٢١ / ٢) ، يتصرف .

(٢) الحافظ الكبير الإمام أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني صاحب كتاب الكامل في الجرح والتعديل ولد سنة سبع وسبعين ومائتين ، وتوفي سنة خمس وستين وثلاثمائة (تذكرة الحفاظ ٩٤٠ / ٣) .

(٣) هو الطائفى ، تقدم .

(٤) تقدم .

(٥) الكسوف والخسوف يترادفان وفي الحديث ما يفيد ذلك . وقد قال الجوهري خسوف القمر كسوفه (اللسان ٩ / ٦٧) . وقال ابن الأثير : وأما إطلاق الخسوف على الشمس منفردة فلا شراك الخسوف والكسوف في معنى ذهاب نورهما وإظلامها . (النهاية في غريب الحديث ٢ / ٣١) .

وفرق بعض العلماء بين اللفظين وخاصة الفقهاء . وقال ثعلب : كسفت الشمس وخسف القمر ، هذا أجود الكلام . (اللسان ٩ / ٦٧) . وقال ابن الأثير : ورد الخسوف في الحديث كثيراً للشمس والمعروف لها في اللغة . الكسوف لا الخسوف فاما إطلاقه في مثل هذا فتعليلياً للقمر لذكره على تأثير الشمس فجمع بينهما فيما يخص القمر . انتهى . (النهاية في غريب الحديث ٢ / ٣١) .

قلت : والتغليب لا يكون إلا عند اجتماعها وكذلك المعاوضة ، وفي الحديث إطلاق الخسوف على الشمس منفردة ، فلا معنى لتخصيص أحدهما بلحظ معين . وإطلاق القرآن على القمر الخسوف لا يفيد عدم صحة إطلاقه على الشمس إذ الكل ثابت إلا أن قلنا بجودة أحدهما في إطلاقه على واحد من الشمس أو القمر على الآخر فيها . فيكون ما ورد في الحديث من إطلاق الخسوف على الشمس لبيان الجواز والصحة وأنه من باب الفصيح لا الأفصح . والله أعلم .

وقد بوب له البخاري كتاباً فقال : هل يقول كسفت الشمس أو خسفت (الفتح ٥٣٥) ، وقال في ص ٥٤٧ الصلاة في كسوف القمر .

وأنخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال: كتب إلى عبد الله بن عدي بخطه يذكر أن موسى بن القاسم بن موسى ابن الحسين بن موسى الأشيب^(١) حدثه، حدثني عبد الله^(٢) بن أحمد بن حنبل حدثني أبي حدثني سليمان بن داود الهاشمي^(٣)، حدثني محمد بن ادريس الشافعي، أبنا يحيى بن سليم عن عبيد الله عن نافع، عن ابن عمر قال: كشفت الشمس على عهد^(٤) رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث... .

قلت هذا حديث يعد في افراد الشافعي عن يحيى بن سليم الطيفي، وليس كذلك فقد رواه غير الشافعي عن يحيى .

(١) أبو عمران موسى بن القاسم بن موسى الأشيب، كان ثقة، توفي سنة بسبعين وثلاثين وثلاثمائة وقبل سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة، وهو الصحيح. (تاريخ بغداد ٦١/١٣).

(٢) عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني أبو عبد الرحمن، ولد الإمام، ثقة من الثانية عشرة مات سنة تسعين بعد المائتين وله بضع وسبعون سنة. (الترغيب ٤٠١/١). وقد تقدم .

(٣) سليمان بن داود بن داود أبو أيوب البغدادي الهاشمي الفقيه، ثقة جليل، قال أحمد بن حنبل: يصلح للخلافة من العاشرة، مات سنة تسع عشرة ومائتين، (الترغيب ٣٢٣/٢).

(٤) قول الصحابي كنا نفعل كذا، أو كان كذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك من قبيل المرفوع حكمًا كما ذهب إليه جهور المحدثين وجامعة من الأصوليين وعللوا بأن غرض الراوي بيان الشرع، وذلك يتوقف على علم النبي صلى الله عليه وسلم. (فتح المغيث ١١٣/١)، مطبعة الأعظمي .

وقال ابن الصلاح مقرراً حكم الرفع في مثل ذلك: والأول – يعني مذهب القائلين بالرفع – هو الذي عليه الاعتماد لأن ظاهر ذلك مشعر بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وقررهم عليه (مقدمة ابن الصلاح)، ص ٤٣ .

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنه بلغه^(١) عن يحيى بن محمد بن صaud^(٢) أن إسماعيل ابن أبي كثير حدثهم عن إبراهيم بن محمد الشافعى^(٣) عن يحيى بن سليم بهذا الحديث^(٤).

ورواه أيضاً يعقوب بن حميد بن كاسب^(٥) عن يحيى بن سليم قال لنا شيخنا أبو عبد الله الحافظ: قد تفرد^(٦) يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر

(١) في معرفة السنن: قال أبو عبد الله: ورواه يحيى بن محمد (معرفة السنن ١ / ٧٧٠) وقول الراوى بلغني عن فلان هو من باب الوجادة قال ابن الصلاح وإذا أراد - يعني الراوى أن ينقل من كتاب منسوب إلى مصنف فلا يقل: قال فلان كذا وكذا» إلا إذا وثق بصحة النسخة بأن قابلها هو أو ثقة غيره بأصول متعددة كما نبهنا عليه في آخر النوع الأول وإذا لم يوجد ذلك ونحوه فليقل «بلغني عن فلان أنه ذكر كذا وكذا» انتهى. (مقدمة ابن الصلاح، ص ١٥٨).

وقال الحاكم أبو عبد الله ورواه يحيى بن محمد بن صaud عن إسماعيل بدلاً من قوله بلغني. (المعرفة ١ / ٧٧٠).

(٢) أبو محمد يحيى بن محمد بن صaud مولى أبي جعفر المنصور، أحد حفاظ الحديث ومن عني به ورحل في طلبه، شارك البغوي في متأخرى مشائخه، ولد سنة ثمان وعشرين ومائتين، وتوفي سنة ثمان عشرة وثلاثمائة (تاریخ بغداد ٢٣١ / ١٤).

(٣) إبراهيم بن محمد بن العباس المطلي، صدوق من العاشرة، مات سنة سبع أو ثمان وثلاثين ومائتين. (التقریب ٤١ / ١).

(٤) قال البيهقي: رواه إبراهيم بن محمد الشافعى عن يحيى بن سليم كما رواه الشافعى فهو ما ينفرد به يحيى بن سليم (معرفة السنن).

(٥) تقدم .

(٦) مطلق التفرد لا يعني الضعف إذ قد ينفرد الراوى الثقة بحديث فيقبل منه ومثال تفرد الثقة حديث عمر - رضي الله عنه - «إنما الأعمال بالنيات» تفرد به عمر عن الرسول صلى الله عليه وسلم وتفرد به عن عمر علقة بن وقارص وعن محمد بن إبراهيم ثم يحيى بن سعيد. وهذا الحديث افتتح البخاري - رحمه الله - به كتابه الصحيح.

أما يحيى بن سليم فهو شيء المحفظ كما تقدم في ترجمته، فإن ما تفرد به شاذ عند الجمهور منكر عند أحمد والنسياني. انظر (فتح المغيث ١ / ١٩١) (مقدمة ابن الصلاح، ص ٦٨ - ٧١).

بأحاديث فعد منها ثلاثة أحاديث ثم قال: فهذا الحديث من جملة ما تفرد به
يجي بن سليم عن عبد الله .

قلت: ولحديث الخسوف أصل عن ابن عمر من وجه آخر^(١)، فهذا المتن
وإن كان تفرد به^(٢) يجي بن سليم عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر
 فهو بعض ما ثبت من وجه آخر عن ابن عمر.

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرني أبوالحسن علي بن العباس
الاسكندراني بمكة، ثنا أحمد بن حفص المعافري، ثنا محمد بن سلمة
المرادي^(٣)، ثنا عبد الله بن وهب «ح» وأخبرنا أبو عبد الله أخبرني أبوالقاسم
المرسي بن عقيل الصوفي يمسكونة، ثنا يوسف بن موسى المروروذى، ثنا
أحمد بن صالح^(٤)، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث^(٥) أن
عبد الله^(٦) بن القاسم حدثه عن أبيه القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن

(١) أشار بذلك إلى مارواه القاسم عن ابن عمر في صلاة الخسوف وتأكي الرواية في كلام
المصنف - رحمه الله - والحديث المشار إليه خرج في الصحيحين وغيرهما وليس فيه بيان
عدد الركوع أو الركعات وإنما فيه الأمر بالصلاحة فقط. وذكر المؤلف في معرفة السنن
مثل كلامه هنا فقال: وفي ذلك دلالة على أن الحديث ابن عمر أصلًا في هذا الباب.

(٢) في الأصل (تفرد به).

(٣) أبو الحارث محمد بن سلمة المرادي الجملي المصري، ثقة ثبت من الحادية عشرة مات
سنة ثمان وأربعين بعد المائتين. (القریب ٢/١٦٥، التهذيب ٩/١٩٣).

(٤) أبو جعفر أحمد بن صالح المصري، الطبرى ثقة حافظ من العاشرة، تكلم فيه النسائي
بسنة ثمان وأربعين له قليلة، ونقل عن ابن معين تكذيبه، وجزم ابن حبان بأنه إنما تكلم في
أحمد بن صالح الشعوبي فظن النسائي أنه عن الطبرى، مات سنة ثمان وأربعين
ومائتين وله ثمانون سنة. (القریب ١/١٦٦، التهذيب ١/٣٩).

(٥) عمرو بن الحارث الأنباري مولاه المصري أبوأيوب ثقة فقيه حافظ، من السابعة
مات قبل الخمسين ومائة، (القریب ٢/٦٧).

(٦) هكذا في الأصل والصواب عبد الرحمن بن القاسم، إذ ليس في أبناء القاسم من يروي
عنه واسمه عبد الله . هـ .

عبد الرحمن ثقة جليل من السادسة، مات سنة ست وعشرين ومائة.

تقديم ، وقد وجدته في المعرفة على الصواب ١/٧٧٠.

عبد الله بن عمر أنه كان يخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إن الشمس والقمر لا يخسنان لموت أحد ولا لحياته ولكنها آيات الله عز وجل فإذا رأيتموها ^(١) فصلوا ^(٢)». هـ. لفظ حديث الاسكندراني.

وفي الرواية الأخرى ^(٣) «ولكنه ^(٤) آية من آيات الله عز وجل فإذا رأيتموها ^(٥) فصلوا» ورواه البخاري عن أصبع ومحبي بن سليمان عن ابن وهب ^(٦). هـ.

□ □ □

(١) أي إذا رأيتموها وهما على تلك الحالة يعني الخسوف أو الكسوف فصلوا وقد جاء بيان تلك الصلاة في غير حديث وأنها تقام في جماعة.

(٢) أخرج الحديث البخاري في الصحيح من رواية أصبع عن ابن وهب (الفتح ٢/٥٢٦)، ومسلم من رواية هارون بن سعيد الأيلبي عن ابن وهب (النبوة على مسلم ٦/٢١٧)، وأخرجه البيهقي وقال: وفي ذلك دلالة على أن الحديث ابن عمر أصلاً في هذا الباب. (معرفة السنن ١/٧٧٠).

(٣) يعني رواية السري.

(٤) الضمير باعتبار افراده عائد على الخسوف بخلاف ما إذا ثني فإنه يعود على الشمس والقمر، والمعنى صحيح على كلا الحالتين.

(٥) لا مفهوم للتشيية هنا إذ المقصود إيقام الصلاة عند رؤية كسوف أحد هما.

(٦) تقدّم تخرير الحديث.

الحديث في الإشارة^(١) إلى المطر من كتاب الاستسقاء

أخبرنا أبو زكريا، وأبو بكر قالا: ثنا أبو العباس، أبنا الريبع، أبنا الشافعي، أبنا من لا أنهم^(٢) حدثني سليمان^(٣) بن عبد الله عن^(٤) عويم عن عروة بن الزبير قال: إذا رأى أحدكم البرق أو الودق فلا يشر إليه، ولি�صف ولينعت^(٥)، هكذا وجدته في كتابي عن عويم^(٦).

(١) أي في النبي عن الإشارة إلى المطر.

(٢) قال الأصم: سمعت الريبع بن سليمان يقول: كان الشافعي – رضي الله عنه – إذا قال أخبرني من لا أنهم يريد به إبراهيم بن أبي يحيى، ويؤيده كلام البيهقي في المعرفة. (انظر حاشية رقم ٤)، وإذا قال أخبرني الثقة يريد به يحيى بن حسان (مسند الشافعي، ص ٣٦٤). وقال السخاوي: تنبئه: الحق ابن السبكي بمحذثي الثقة من قبل الشافعي دون غيره حدثني من لا أنهم في مطلق القبول لا في المرتبة، وفرق بينها الذهبي وقال: إن قول الشافعي أخبرني من لا أنهم ليس بحجة لأن من أنزله من مرتبة الثقة إلى أنه غير متهم فهو لين عنده. ونفي الشافعي التهمة عن حدثه لا يستلزم نفي الضعف. انتهى بتصرف (فتح المغيث ١/٢٩٠).

(٣) في المسند «سليم» وهو خطأ ولعله من الطبع. وسليمان هو الأسلمي قال في التقريب مقبول من السادسة ٣٢٦/١.

(٤) في معرفة السنن «ابن عويم» وقال البيهقي – رحمه الله –: وفي كتابي عن أبي بكر وأبى زكريا عن عويم وهو خطأ وفي سماعي عن أبي سعيد عقيب هذا الحديث قال إبراهيم ولم تزل العرب تكره الإشارة إليه (المعرفة ١/٤٩٢).

(٥) أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى ٣/٣٦٢) وفي معرفة السنن من روایة أبي بكر وأبى زكريا وأبى سعيد كلهم عن العباس (١/٧٩١).

(٦) يعني بكتابه هذا ما كتبه عن شيخيه أبي بكر وأبى زكريا برواياتهما عن الأصم وفيه سليمان بن عبد الله عن عويم. وهو خطأ إذ ليس فيمن اسمه عويم أحد يروي عن عروة.

وقد أبنا به أبوسعيد ابن أبي عمر^(١) في كتاب الاستسقاء، ثنا أبوالعباس بهذا الإسناد بهذا المتن^(٢)، وقال سليمان بن عبد الله بن عويم^(٣)، وهذا هو الصحيح^(٤)، وقد ذكر الشافعي في هذا الكتاب حديثاً آخر عن من لا يفهم عن سليمان بن عبد الله بن عويم عن عروة، عن عائشة^(٥)، فهو في الموضع الثاني^(٦) وقع خطأ من الكاتب في النقل. والله أعلم.

□ □ □

(١) تقدم.

(٢) يعني المتقدمين برواية أبي بكر وأبي زكريا.

(٣) أخرجه البيهقي من رواية أبي سعيد في (السنن الكبرى ٣٦٢/١)، وهو في (كتاب الأم ٢٥٣/١).

(٤) وال الصحيح رواية أبي سعيد التي فيها «ابن عويم» وليس «عن عويم»، وقد صحح البيهقي هذه الرواية في السنن الكبرى أيضاً قال: وال الصحيح رواية أبي سعيد، فقد رواه محمد بن إسحاق بن يسار عن سليمان بن عبد الله بن عويم قال كنت مع عروة بن الزبير فأشرت بيدي إلى السحاب فقال لا تفعل فإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يشار إليه. (السنن الكبرى ٣٦٢/٣).

(٥) روى حديث عائشة في كتاب مسند الشافعي، ص ٣٦٣، آخر الأم، ونص الحديث أن عائشة – رضي الله عنها – قالت: أصابت الناس سنة شديدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصر لهم يهودي فقال أما والله لو شاء صاحبكم لمطرتم ما شئتم الحديث . . .

(٦) هذا بالنسبة للروایتين: أما إذا كانت النسبة لترتيب كلام البيهقي فالخطأ وقع في الرواية الأولى وهي رواية أبي بكر وأبي زكريا.

الحديث فيما يهأ لأهل الميت^(١)

أخبرنا أبو زكريا، ثنا أبوالعباس، أبنا الربيع، أبنا الشافعي، أبنا سفيان^(٢) عن جعفر بن محمد^(٣) عن أبيه، عن عبد الله بن جعفر^(٤) قال: لما جاء نعي^(٥) جعفر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «اجعلوا^(٦) لآل جعفر طعاماً فإنه قد جاءهم أمر يشغلهم^(٧) أو ما يشغلهم^(٨)». شك سفيان^(٩).

(١) أي فيما يهأ لهم من الطعام.

(٢) هو ابن عبيدة كما هو مبين في مسند الشافعي وغيره.

(٣) يأتي قريباً الكلام عليه.

(٤) عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الماشمي، ولد بأرض الحبشة وله صحبة، مات سنة ثمانين. (التقريب ١/٤٠٦).

(٥) النعي: خبر الموت. هكذا في (اللسان ٢٠٧/٢٠)، وليس المراد بالنعي النياحة على الميت، لأنها غير جائزة شرعاً، وجاء نعي جعفر بعد استشهاده في مؤته، وجعفر هو ابن أبي طالب ابن عم الرسول صلى الله عليه وسلم قدم عليه يوم فتح خير فقال ماندري بم نسر اليوم أبفتح خير أم بقدوم جعفر. الحديث... (انظر فتح خير، وغزوة مؤته في الكامل لابن الأثير).

(٦) في ابن ماجة «إصنعوا» ١/٥١٤.

(٧) في السنن الكبرى «يشغلهن» وهو خطأ بين لاشتمال «الآل» على الرجال والنساء، وما يخص النساء من الضمائر لا يطلق شيء منه على الرجال بخلاف ذلك في الرجال، والله أعلم.

(٨) هذا الحديث في (مسند الشافعي، ص ٤٦٣)، آخر كتاب الأم، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى وجزم بأن جعفراً هو ابن خالد بن سارة.

(السنن الكبرى ٤/٦١)، وأخرجه في معرفة السنن وجزم أيضاً بأن جعفر هو ابن خالد (٢/٤٤).

(٩) أي شك سفيان بين اللفظتين ولا فرق بينهما إذ مؤداهما واحد.

هكذا وجد هذا الحديث في كتاب الأصم، وهو خطأ^(١)، وقد رواه غيره عن الربيع عن الشافعي، عن سفيان، عن جعفر بن خالد^(٢)، عن أبيه^(٣)، عن عبدالله بن جعفر، وهو الصحيح^(٤).

كذلك رواه الحميدي^(٥) وغيره^(٦) عن سفيان، وهو جعفر بن خالد بن سارة المخزومي . هـ

□ □ □

(١) أي أن رواية الأصم التي فيها جعفر بن محمد خطأ وأن الصواب جعفر بن خالد.

(٢) جعفر بن خالد بن سارة القرشي المخزومي، روى عن أبيه وعن ابن جرير وابن عيينة، وثقة أحمد وابن معين والترمذى والنمسائى وجماعة، من السابعة. (التقريب ١/١٣٠)، (التهذيب ٢/٨٩).

(٣) هو خالد بن سارة والد جعفر، ويقال خالد بن عبيد بن سارة المخزومي المكي صدوق من الثالثة، (التقريب ١/٢١٤).

(٤) يعني أن جعفر هو ابن خالد، وما صححه البهقى هو الصواب إن شاء الله لتابعة الرواية عن سفيان على ذلك. إلا أنه يحتمل أن يكون سفيان رواه مرتين مرة عن ابن خالد وأخرى عن ابن محمد، وسفيان يروي عنها كما أن كلاً من الجعفريين يروي عن أبيه وكلاً من الآباء يرويان عن عبدالله بن جعفر فأشكل الأمر لولا أن غير الأصم روى عن الربيع بمثل روايته. وعلى كل حال فما ذهب إليه البهقى هو الصواب إن شاء الله .

(٥) أخرج رواية الحميدي البهقى في (السنن الكبرى ٤/٦١)، والحاكم في (المستدرك ١/٣٧٢)، وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٦) رواه عن سفيان غير الحميدي على الصواب، محمد بن الصباح عند ابن ماجة (السنن ١/٥١٤). ومسند عند أبي داود (بذل المجهود ١٤/٩٩)، وأحمد بن منيع وعلي بن حجر مقونان عند الترمذى . قال أبو عيسى هذا حديث حسن، وقد كان بعض أهل العلم يستحب أن يوجه إلى أهل الميت بشيء لشغفهم بالمصيبة، وهو قول الشافعى، وجعفر بن خالد هو ابن سارة وهو ثقة روى عنه ابن جرير . (تحفة الأحوذى ٤/٧٧).

الحديث في البكاء على الميت^(١)

أخبرنا أبو زكريا^(٢)، ثنا أبو العباس، أبنا الربيع، أبنا الشافعي أبنا مالك عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك^(٣)، عن عتيك بن الحارث ابن عتيك^(٤)، أخبره عن عبد الله^(٥) بن عتيك «أن^(٦) رسول الله صلى الله عليه

-
- (١) أي في جواز البكاء على الميت وهو ما يزال بقيد الحياة.
- (٢) رواه البيهقي في المعرفة عن أبي زكريا وأبي بكر وأبي سعيد.
- (٣) عبد الله بن عبد الله بن جابر وقيل جبير بن عتيك الأنصاري المدني، ثقة من الرابعة (التقريب)، (التهذيب ٥/٢٨٢).
- (٤) عتيك بن الحارث بن عتيك هو جد عبد الله بن عبد الله أبو أمه ذكر ذلك أبو داود (بذل المجهود ١٤/٧١) والنسائي (سنن ٤/١٣) والحاكم والبيهقي، وقال ابن حجر في التقريب مقبول من الرابعة (التقريب ٢/٦).
- (٥) هكذا في الأصل وفي مسند الشافعي وفي السنن الكبرى (أنه أخبره).
- (٦) الصواب جابر بن عتيك كما يأتي في كلام البيهقي قريباً، وذكر على الصواب في الأم وعند أبي داود والنسائي والحاكم وفي موطأ مالك. ولم يسم في معرفة السنن ابن عتيك واقتصر على اسم أبيه. وجابر هو ابن عتيك بن قيس الأنصاري شهد بدرًا والمشاهد. (الإصابة ١/٢٦١) (التهذيب ٢/٤٣) وجزم ابن حجر بأنه جبر وليس جابرًا (التهذيب ٢/٥٩).
- (٧) في السنن الكبرى «أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وسلم جاء يعود عبد الله بن ثابت^(١) فوجده قد^(٢) غالب^(٣) . وذكر الحديث^(٤) .

كذا وقع هذا الحديث في كتاب الأصم عن عبد الله بن عتیک، وإنما رواه مالك بهذا الإسناد عن جابر بن عتیک^(٥) .

وأخبرناه أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو العباس – هو الأصم – ثنا بحر بن

(١) أبو الربيع عبد الله بن ثابت بن قيس الأنصاري، دفنه النبي صلى الله عليه وسلم في قميصه (إلاصابة ٢/٢٧٦).

(٢) أي غشي عليه، كما هو ظاهر من لفظ الحديث.

(٣) الحديث بطوله في موطأ مالك من رواية الليثي عنه (شرح الزرقاني ٢/٧١) وفي مسند الشافعي ص ٤٦٣، وأخرجه أبو داود في باب فضل من مات بالطاعون (بذل المجهود ١٤/٧٠) من رواية القعنبي عن مالك، وأخرجه النسائي من رواية عتبة بن عبد الله قراءة على مالك (السنن ٤/١٣). وأخرجه الحاكم في المستدرك وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه (المستدرك ١/٣٥٢) وأخرجه البهقي من رواية ابن بكرير عن مالك. (السنن الكبرى ٤/٦٩).

(٤) ذكر الحديث بطوله النسائي وغيره عن جابر بن عتیک أن النبي صلى الله عليه وسلم جاء يعود عبد الله بن ثابت فوجده قد غلب عليه فصالح به فلم يحبه فاسترجع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال قد غلبتنا عليك أبا الربيع فصحن النساء وب يكن فعل ابن عتیک يُسكنهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعهن فإذا وجب فلا تكن باكية قالوا وما الوجب يارسول الله قال: الموت، قالت ابنته إن كنت لأرجو أن تكون شهيداً قد كنت قضيت جهازك، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن الله عز وجل قد أوقع أجره عليه على قدر نيته، وما تعدون الشهادة؟ قالوا: القتل في سبيل الله عز وجل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الشهادة سبع سوى القتل في سبيل الله عز وجل: المطعون شهيد، والمطعون شهيد، والغريق شهيد، وصاحب الهدم شهيد وصاحب ذات الجنب شهيد، وصاحب الحرق شهيد، والمرأة تموت بجمع شهيدة». (سنن النسائي ٤/١٣).

(٥) هكذا في الموطأ وغيره من كتب السنة وسبق تخریج الحديث.

نصر^(١)، ثنا ابن وهب^(٢) ثنا مالك عن عبد الله بن جابر بن عتيك عن عتيك بن الحارث بن عتيك أخبره أن جابر بن عتيك أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء يعود عبد الله بن ثابت فذكره^(٣).

وهذا أحد ما أنكر^(٤) الشافعي على مالك حيث قال جابر بن عتيك، وإنما هو عنده جبر بن عتيك^(٥)، فكيف يقول مكان جابر أو جبر عبد الله، دل على أنه خطأ وقع للربيع أو الأصم في الكتابة^(٦).

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أينا الحسين بن محمد الدارمي، أينا عبد الرحمن^(٧) بن محمد الحنظلي قال: قال اسماعيل بن يحيى المزني سمعت الشافعي يقول: صحف مالك في عمر بن عثمان^(٨)، وإنما هو عمرو بن عثمان، وفي جابر بن عتيك وإنما هو جبر^(٩) بن عتيك، وفي عبد الملك بن قرير

(١) في الأصل «بهر بن مصر» وما أثبته من السنن الكبرى.

(٢) في المستدرك «أخبرنا مالك».

(٣) آخرجه الحاكم في المستدرك من رواية ابن وهب عن مالك، ورواية القعنبي قراءة عليه، وصحح الحديث الذهبي في الملخص. (المستدرك ٣٥٢/١).

(٤) سيأتي الكلام مفصلاً على ذلك من نقل البيهقي عن الشافعي.

(٥) تقدم أن ابن حجر جزم بأنه جبر لا جابر.

(٦) هذا ظاهر بناء على انتقاد الشافعي مالكاً في تغيير الإسم إلا أنه يحمل أن يكون الشافعي رواه عن عبد الله بن عتيك كما جاء في الرسالة ثم اتضاع له الصواب فعدل عن الرواية الأولى، والله أعلم.

(٧) فلما يرد الرواية بهذا الاسم فتعتبر معرفته حتى تبين لي أنه عبد الرحمن بن أبي حاتم صاحب كتاب العلل، وأبواه محمد بن ادريس بن المنذر، ونسبته (الحنظلي) كما في الأنساب (ص ١٧٩).

(٨) ذكر ذلك السخاوي وغيره عن غير الشافعي، وعمرو بن عثمان هو ابن عثمان بن عفان رضي الله عنهما، ولا اختلاف بين العلماء أن لعثمان رضي الله عنه من بين أبناءه ابنان أحدهما عمر والآخر عمرو، ذكر ذلك غير واحد من العلماء.

(٩) تقدم أن ابن حجر جزم بأنه جبر وليس جابرأ.

وإنما هو عبد العزيز ابن قرير^(١) ، قال عبد الرحمن: فذكرت ذلك لأبي فقال: صدق الشافعى هو كما قال – وإلى هذا ذهب ابراهيم بن المنذر الحزامى^(٢) فيما حكى أبوأحمد الحافظ بإسناده عنه، زعم أنه جابر بن عتىك يكنى أبا عبد الله، وفيما روى وكيع^(٣) وأبوأسامة^(٤) عن أبي العميس^(٥) عن عبد الله بن

(١) (قرير) بالتصغير هكذا في التقريب وهو خطأ من الطبع – قال ابن حجر في ترجمته ثقة من السادسة ولم يصب من زعم أنه الأصمعي، وأن مالكاً غلط في اسمه، فقد بين صواب ذلك يحيى بن بكر. (التقريب ١/٥١٢) وفي (التهذيب ٣٥٢/٦) نقل عن ابن معين قوله: ليس يغلط مالك إلا في رجل يقول: عبد العزيز بن قرير وإنما هو عبد الملك بن قريب وهو الأصمعي، ونقل أيضاً عن يحيى بن بكر قوله: أن يحيى بن معين غلط في هذا وهو كما قال مالك، عبد العزيز بن قرير. هـ. بتصريف. وهذا يشير إلى أن مالكاً لم يخطئ فيه وإنما الخطأ من الرواة عنه.

وفي ص ٤١٧ الجزء السادس من التهذيب نقل ابن حجر عن ابن معين في ترجمة عبد الملك بن قريب قوله: روى عنه مالك ولم يحفظ اسمه ولا اسم أبيه قال ابن حجر: وتعقه غير واحد بأن الذي روى عبد الملك بن قرير آخر عبد العزيز ووهم من نسب مالكاً فيه إلى التصحيف. هـ.

وما تقدم ظهر لي أن مالكاً رحمة الله انتقد عليه في موضوعين بالنسبة لعبد العزيز بن قرير فمرة انتقد عليه بأنه ذكر عبد العزيز بن قرير وصوابه عبد الملك بن قريب، وأخرى انتقد عليه في عبد الملك بن قرير وصوابه عبد الملك بن قريب، وكلام ابن بكر المتقدم ينفي الخطأ الأول عن مالك وكلام ابن حجر ينفي الخطأ الثاني.

(٢) ابراهيم بن المنذر بن عبد الله الأسدى الحزامى، صدوق، من العاشرة مات سنة سنت وثلاثين بعد المائتين. (التقريب ١/٤٤).

(٣) وكيع بن الجراح أبوسفيان الكوفي، ثقة حافظ عابد من كبار التاسعة مات سنة سبع وستين ومائة. (التقريب ٢/٣٣١).

(٤) أبوأسامة حماد بن أسامة القرشي مولاهم، الكوفي، مشهور بكنيته، ثقة ثبت ربما دلس وكان بالأخريري من كتب غيره من كبار التاسعة مات سنة إحدى ومائتين. (التقريب ١/١٩٥).

(٥) في الأصل «أبي العميس» وهو خطأ. وأبو العميس هو عتبة بن عبد الله المسعودي. قال ابن حجر ثقة من السابعة (التقريب ٢/٤).

عبد الله بن جبر عن أبيه عن جده جبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عاده، فذكر الحديث.

وفي روى عن داود الطائي^(١)، عن عبد الملك بن عمير^(٢) عن جبر بن
عتيك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه دخل معه على ميت، فذكر الحديث.

وفي إسناد هذا الحديث اختلاف كثير^(٣)، والله أعلم.

□ □ □

(١) داود بن نصير أبو سليمان الطائي الكوفي، ثقة فقيه زاهد من الثامنة مات سنة ستين
ومائة، وقيل خمس وستين. (القریب ٢٣٤/١).

(٢) عبد الملك بن عمير اللخمي الكوفي، ثقة فقيه تغير حفظه، ربما دلس من الثالثة
(القریب ٥٢١/١).

(٣) أشرت لبعض ذلك الاختلاف فيما تقدم.
«الخلاصة»

ان في حديث جابر بن عتيك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطأ وقع
حيث سمي عبد الله بن عتيك والصواب جابر بن عتيك أو جبر كما رجحه ابن حجر
وأن هذا الخطأ وقع من الأصم أو الريبع وليس على الشافعى عهدة ذلك بدليل
ما استدركه الشافعى على مالك فى تسميته جبراً جبراً.

الحديث في الصوم

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ في آخرين، قالوا ثنا أبو العباس، أبنا الربيع، أبنا الشافعي، أبنا مالك عن عبد الله بن دينار^(١)، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: الشهر تسع وعشرون^(٢) لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه^(٣) فإن غم عليكم فاكملوا العدة ثلاثة^(٤).

(١) أبو عبد الرحمن عبد الله بن دينار العدوبي مولاهم، مولى ابن عمر ثقة من الرابعة، مات سنة سبع وعشرين ومائة (التقريب ٤١٣ / ١).

(٢) أي يكون الشهر تسعًا وعشرين ويكون ثلاثة لزيادة ولا نقصان، وهو صادق على شهور السنة.

(٣) هذا على حد قوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ، قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ﴾ الآية.

(٤) هذه الرواية تفسر الرواية الأخرى — فاقدروا له — قال البغوي: معنى فاقدروا له التقدير له بإكمال العدد ثلاثة، وذهب بعض أهل العلم إلى أن المراد منه التقدير بحساب سير القمر في المنازل، أي قدروا له منازل القمر، والأول أولى كما ذكرنا في الرواية الأخرى «إن غم عليكم فاكملوا العدة ثلاثة». انتهى بتصرف (شرح السنة ٢٣٠ / ٦).

والحديث في كتاب (الأم ٩٤ / ٢)، و(مسند الشافعي ص ٣٧٢)، وأخرجه البهيفي في (معرفة السنن ١٣٥ / ٢)، و(السنن الكبرى ٤ / ٢٠٥) قال البهيفي رحمه الله في السنن الكبرى: ورواية الجماعة عن مالك على اللفظ الأول — يعني فاقدروا له — وقد روى عن مالك هذا الحديث في الموطأ على اللفظ الأول، وإن كانت رواية الشافعي، والفعنوي من جهة البخاري عنه محفوظة فيحتمل أن يكون مالك رواه على اللفظين حبًّا والله أعلم، وقال: وقد رواه اسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار نحو الرواية الأولى عن مالك. وذكر الحديث.

هكذا رواه الربيع عن الشافعى^(١) وكذلك رواه المزني عنه وكذلك وجده في نسختي عن محمد بن اسماعيل البخاري عن القعنبي عن مالك^(٢)، وكذلك وجده في نسخ لكتاب البخاري فقويت بروايته عن عبد الله بن مسلمه القعنبي عن مالك رواية المزني والربيع عن الشافعى عن مالك.

وقد أبنا أبونصر محمد بن أحمد بن اسماعيل الطبراني^(٣)، ثنا عبد الله بن أحمد بن منصور الطوسي ثنا محمد بن اسماعيل الصائغ^(٤)، ثنا روح بن عبادة^(٥) ثنا مالك (ح) وأخبرنا أبوذكريأ ابن أبي إسحاق ثنا أبوالحسين الطرائفي^(٦) ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا القعنبي فيها قرأ على مالك (ح) وأخبرنا أبوأحمد المهرجاني، أبنا أبوبكر محمد بن جعفر المزكي، ثنا محمد بن ابراهيم العبدى^(٧)، ثنا ابن بکير^(٨)، ثنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله عليه وسلم قال: الشهر تسع

(١) قال البغوي: وروى الشافعى عن مالك بإسناده وقال «إإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثة» وكذلك رواه محمد بن اسماعيل عن عبد الله بن مسلمه عن مالك. (شرح السنة ٢٢٧/٦) وقال الحافظ ابن حجر اتفق الرواية عن مالك عن عبد الله بن دينار على قوله «فأقدروا له» وكذلك رواه الزعفرانى وغيره عن الشافعى، وأخرجه الربيع بن سليمان والمزنى وقال فيه «فأكملوا العدة ثلاثة»، قال الحافظ: ومع غرابة هذا اللفظ من هذا الوجه فله متابعتان، منها ما رواه الشافعى عن سالم عن ابن عمر ثم ذكر روايات متعددة. (الفتح ٤/١٢١).

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (الفتح ٤/١١٩).

(٣) أبونصر محمد بن أحمد الاسماعيلي كان عالماً رئيساً، سمع الأصم وغيره، مات سنة خمس وأربعين (طبقات السبكي ٣٧/٣).

(٤) أبوجعفر محمد بن اسماعيل بن سالم الصائغ، من أهل الفهم والأمانة مات سنة ست وسبعين ومائتين (تاریخ بغداد ٢/٣٨).

(٥) أخرج رواية روح هذه البيهقي في (السنن الكبرى ٤/٢٠٥).

(٦) أبوالحسين أحمد بن عبد الله بن محمد، سمع الحديث ثم تفقه على كبر السن، توفي سنة ثمان وستين وثلاثمائة (طبقات الشافعية للسبكي ٢/٨٥).

(٧) تقدم وهو البوشنجي.

(٨) يحيى بن عبد الله بکير.

وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهمال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم ^(١)
فاقدروا له» ^(٢).

وهكذا رواه معن بن عيسى^(٣) وعبد الله بن نافع وأبو مصعب^(٤) عن مالك. فإن كان قوله فأكملوا العدة ثلاثة محفوظاً، فيشبه أن يكون مالك رواه على اللفظين جيئاً^(٥) إلا أن أكثر الرواية عن مالك على اللفظة الأخيرة^(٦)،

(١) غمت الشيء: غطيته، **غم** علينا الملال: إذا حال دون رؤيته غيم أو نحوه. (النهاية في الغريب/٣٨٨).

(٢) روى بهذا اللفظ عن مالك^ع عن نافع عن ابن عمر، أخريته البخاري في الصحيح (الفتح ٤/١١٩) ومسلم من روایة الليثي (شرح النووي ٧/١٨٩)، والنسائي من روایة القاسم (السنن ٤/١٣٤)، والدارمي من روایة عبد المجيد (١/٣٣٥) والبغوي من روایة أبي مصعب (شرح السنة ٦/٢٢٧)، ورواه أيضاً عن أبي مصعب عن مالك عن ابن دينار عن ابن عمر بهذا اللفظ. (المراجع. سابق).

وآخرجه الدارقطني من روایة أبي مسهر عن مالك عن نافع عن ابن عمر بلفظ «فصوموا ثلاثة» قال الدارقطني: هو في الموطأ عن نافع وابن دينار عن ابن عمر «فأقدروا له».

وآخرجه ابن خزيمة من روایة عبد العزیز بن أبي رواد عن نافع بلفظ «فاقدروا له» (ابن خزيمة ٢٠١/٣) وروى بهذا اللفظ عن الزهري عن سالم عن ابن عمر، آخرجه النساء (٤/١٣٤)، (وابن ماجه ٩/٥٢٩) (وابن خزيمة ٣/٢٠١، ٢٠٤).

(٣) سبقت الإشارة إلى روایة معن في کلام البغوي ولم أقف عليها.

(٤) رواية أبي مصعب أخرجهما البغوي في (شرح السنة ٦/٢٢٧).

(٥) هذا احتمال راجع لتعدد الطرق وكثرة الروايات عن مالك وغيره وثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باللفظين، ويظهر أن اختلاف اللفظ هنا مرجعه تفسير أحد هما بالأخر وهو من تصرف مالك رحمة الله في روايته عن ابن دينار إذ لم يثبت عن ابن دينار بلفظ (فأكملوا العدة ثلاثة) إلا من طريق مالك، والله أعلم.

(٦) هذا لا يعني الشذوذ فقد اتفق الشافعى والقعنى في روایتهما عن مالك بلفظ «فأكملاوا العدة ثلاثة» وإن خالفهما الجمجم الكبير فهما من هما في الجلالة والإتقان والحفظ وفيما تقدم من الكلام على احتمال تعدد الرواية عن مالك ما يفيد صحة كلامنا هذا، والله أعلم.

ووافق اسماعيل بن جعفر^(١) مالكاً على روايته عن عبد الله بن دينار، على اللفظة الأخيرة^(٢).

وروى مالك عقيب هذا الحديث في الموطأ^(٣) عن ثور بن زيد الدبلي^(٤) عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر رمضان فقال: لا تصوموا حتى تروا الahlal ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فاكملوا العدة ثلاثين»^(٥).

أخبرنا أبوذكريبا بن أبي إسحاق، أبنا أبوالحسن الطرائفي، ثنا عثمان ابن سعيد^(٦)، ثنا القعنبي فيما قرأ على مالك، فذكره.

وثور بن زيد إنما رواه عن عكرمة^(٧) عن ابن عباس إلا أن مالكاً كان

(١) أخرج الحديث البهقي من رواية اسماعيل، في (الاسنن الكبرى ٤/٢٠٥) واسماعيل بن جعفر، هو الزرقاني الانصاري، قال ابن حجر: ثقة ثبت من الثامنة، مات سنة ثمانين ومائة. (التقريب ١/٦٨).

(٢) يعني وافقه على لفظة «فأقدروا له».

(٣) انظر (شرح الزرقاني ٢/١٥٥)، و(تنوير الحوالك ١/٢٧٠).

(٤) ثور بن زيد الدبلي المدني، ثقة من السادسة مات سنة خمس وثلاثين ومائة. (التقريب ١/١٢٠).

(٥) لعل مالكاً رحمه الله أراد بذكر حديث ابن عباس بعد حديث ابن عمر تفسيره مما يؤكده ما أشرت إليه آنفاً من أن ما رواه الشافعي والقعنبي عن مالك هو من تصرف مالك في الألفاظ. والله أعلم.

وحديث ابن عباس هذا روى بطرق متعددة كما سيأتي بيانه من كلام البهقي، وتخرجهنا للحديث.

(٦) عثمان بن سعيد الدارمي - تقدم.

(٧) هذا هو المشهور.

لا يسمى عكرمة في أكثر رواياته عنه^(١).

وهذا الحديث بلفظ إكمال العدة ثلاثين محفوظ عن سماك^(٢) بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس وعن محمد بن جبير^(٣) عن ابن عباس، وعن أبي البخري^(٤) عن ابن عباس، وعن ابن المسب^(٥) ومحمد بن زياد^(٦)

(١) إن ثبت هذا عن مالك رحمة الله فهو من باب الإرسال لا التدليس إذ قيد التدليس باللقاء، وثور لم يلق ابن عباس، قال السخاوي فلو كانت التسمية بالإرسال تدلّيساً لعد مالك في المدلسين. (فتح المغيث ١/١٨٣)، ونقل السخاوي في نفس المرجع السابق عن ابن عبد البر وغيره أن مالكاً سمع من ثور بن زيد أحاديث عن عكرمة عن ابن عباس ثم حدث بها بحذف عكرمة لأنّه كان يكره الرواية عنه، ولا يرى الاحتجاج بحديثه وقال السيوطي في تنوير الحوالك قال ابن عبد البر هذا منقطع فاما رواه ثور عن عكرمة عن ابن عباس. (تنوير الحوالك ١/٢٧٠). هـ.

قلت: مانقله السخاوي والسيوطى عن ابن عبد البر يخالف ما وجدته في كتاب التمهيد: قال أبو عمر وزعموا أن مالكاً أسقط ذكر عكرمة منه لأنّه كره أن يكون في كتابه لكلام سعيد بن المسب وغیره فيه، ثم قال ولا أدري صحة هذا لأن مالكاً قد ذكره في كتاب الحج وصرح باسمه ومال إلى روايته عن ابن عباس، وترك رواية عطاء في تلك المسألة وعطاء أجل التابعين في علم المنساك والثقة والأمانة. هـ. (التمهيد ٢/٢٦).

(٢) أخرج الحديث من رواية سماك (النسائي في السنن ٣/١٣٤) والترمذى وقال: حديث حسن صحيح وقد روی عنه من غير وجه (التحفة ٣/٣٦٩)، وأبوداود (بذل المجهود ١١٩/١)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٠٤/٣) والدارمي وذكر له قصة (سنن الدارمي ١/٣٣٥) والدارقطني بطريق متعددة وقال: هذه أسانيد صحاح (سنن الدارقطني ٢/١٥٨).

(٣) رواية محمد بن حير أخرجهها (الدارمي في السنن ١/٣٣٦) وهي في كتاب اختلاف الحديث للشافعى (ص ٥٤٦).

(٤) أخرج رواية أبي البخري مسلم في الصحيح (شرح النووي ١٩٨/٧)، والدارقطني وصححه (السنن ٢/١٦٢)، و(ابن خزيمة في صحيحه ٢٠٥/٣).

(٥) أخرج رواية ابن المسب (ابن ماجه في السنن ١/٥٣٠)، (النسائي في سننه ٤/١٣٤)، ومسلم في صحيحه (شرح النووي ١٩٣/٧).

(٦) أخرج رواية ابن زياد البخاري في الصحيح (الفتح ٤/١١٩) ومسلم (شرح النووي ٧/١٩٣) و(النسائي في السنن ٤/١٣٣) (الدارمي في السنن ١/٣٣٩)، وابن الجارود في المتنقى ص ١٣٧)، (الدارقطني في السنن ٢/١٦٢).

والأخرج^(١) عن أبي هريرة، وعن أبي سلمة^(٢) عن أبي هريرة، وعن الزبير عن جابر^(٣) وعن عبد الله بن أبي قيس عن عائشة^(٤)، وعن الحسن عن أبي بكره^(٥) ، وعن مالك بن أبي عامر عن عمر بن الخطاب^(٦) وعن ربعي بن خراش عن حذيفة أو عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم^(٧) وعن قيس بن طلق عن أبيه^(٨) ، وعن عاصم بن محمد عن أبيه عن ابن عمر^(٩) وعن عبد العزيز ابن أبي داود^(١٠) عن نافع عن ابن عمر كلهم عن النبي صلى الله عليه وسلم . هـ.

□ □ □

(١) أخرج رواية الأخرج مسلم في الصحيح (شرح النووي ١٩٤/٧)، و(النسائي في السنن ١٣٤/٤).

(٢) حديث أبي سلمة في الصحيحين، وأخرجه البيهقي في (معرفة السنن ٢/١٣٣)، والدارقطني في السنن (٢/١٥٩)، و(ابن خزيمة في صحيحه ٣/٢٠٢)، و(النسائي في السنن ٤/١٣٩)، والترمذى وقال: حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم (التحفة ٣/٣٦٣)، وهو في (كتاب اختلاف الحديث ص ٥٤٦).

(٣) أخرج رواية الزبير عن جابر، البيهقي في (السنن الكبرى ٤/٢٠٤).

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، والدارقطني وقال: هذا إسناد حسن صحيح (السنن ٢/١٥٧)، و(ابن خزيمة في صحيحه ٣/٢٠٣) و(ابن الجارود في المتلقى ص ١٣٧)، و(أبو داود بذل ١١٦/١١).

(٥) أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى ٤/٢٠٦)، وقد قال صاحب تحفة الأحوذى: وحديث أبي بكرة فلينظر من أخرجه (التحفة ٣/٣٧١).

(٦) أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى ٤/٢٠٧).

(٧) أخرجه عن ربعي عن حذيفة، أبو داود (بذل للمجهود ١١٧/١١)، و(الدارقطني في السنن ٢/١٦١)، و(ابن خزيمة ٣/٢٠٣) وعن ربعي عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، (النسائي في السنن ٤/١٣٦)، والترمذى، أنظر تحفة الأحوذى ٣/٣٦٤)، و(الدارقطني في السنن ٢/١٦١).

(٨) أخرجه الدارقطني، وفيه محمد بن جابر، قال الدارقطني: ليس بالقوى ضعيف . (السنن).

(٩) أخرجه بن خزيمة في صحيحه (٣/٢٠٢).

(١٠) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٣/٢٠١).

ملخص البحث

أولاً – انتقد البيهقي رواية الربيع والمزني عن الشافعی عن مالك عن عبد الله بن دینار عن ابن عمر ما رواه عن رسول الله صلی الله علیه وسلم بلفظ «فأكملوا العدة ثلاثين»، فيین أن محمد بن مسلم القعنبي تابع الشافعی على هذه اللفظة، ولم يحزم البيهقي رحمة الله بوقوع خطأ هنا وإنما ذكر أوجه الاحتمال في المسألة.

وللفائدة نذكر كلام ابن حجر في الموضوع قال: اتفق الرواة عن مالك عن عبد الله بن دینار على قوله «فأقدروا له» وكذلك رواه الزعفراني وغيره عن الشافعی ، وأخرجه الربيع بن سليمان والمزني وقال فيه «فأكملوا العدة ثلاثين» ، قال الحافظ : ومع غرابة هذا اللفظ من هذا الوجه – يعني من رواية مالك عن ابن دینار – فله متابعتان ، منها ما رواه الشافعی عن سالم عن ابن عمر. قلت وذكر روایات متعددة (فتح الباري ٤/١٢١).

ثانياً – أن ما رواه مالك عن ثور بن زید عن ابن عباس إنما رواه بوساطة عكرمة ثم أسقطه من الإسناد لكلام سعيد بن المسيب وغيره فيه – وذكر البيهقي الروایات المختلفة التي تفيد صحة قوله في أن ثوراً إنما رواه عن عكرمة عن ابن عباس. وقد استوفينا فيما تقدم الكلام في هذه المسألة وغيرها والله أعلم .

الحديث في الحج عن المضوب^(١)

أبنا... (٢) قال: أبنا أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البهقي، أبنا أبو زكريا ابن إسحاق وأبو بكر أحمد بن الحسين قالا (٣): ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب أبنا الربيع بن سليمان، أبنا الشافعى، أبنا ابن عيينة، سمعت الزهرى يحدث عن سليمان بن يسار (٤) عن ابن عباس (٥) أن امرأة من

(١) المضوب: الضعيف. هكذا في (اللسان ٦٠٩/١)، وفي نهاية غريب الحديث قال ابن الأثير: والمضوب في غير هذا - يعني حديثين ذكرهما - الزمن الذي لا حراك به. (النهاية ٢٥١/٣) والمراد به الضعيف الذي لا يستمسك على راحلته كما في الحديث.

(٢) هكذا في الأصل فراغ بقدر ست كلمات، ويظهر أن راوي الكتاب لم يتحمل هذا الحديث عن البهقي مباشرة وذلك على خلاف غيره مما تقدم من الأحاديث. كما يحتمل أن يكون تحمل هذا الحديث كغيره مما تقدم عن شيخ لم يصرح باسمه، إلا في هذا الموضع وقد سقط من الأصل.

(٣) رواه في معرفة السنن عن أبي زكريا وأبي بكر وأبي سعيد بن أبي عمرو الزاهد، وأبو بكر هو القاضي كما في معرفة السنن وقد تقدم.

(٤) سليمان بن يسار الملالى، ثقة فاضل، أحد الفقهاء السبعة، من كبار الثالثة، مات بعد المائة. (التقريب ٣٣١/١).

(٥) هكذا رواه سفيان عن الزهرى من مسنده عبد الله بن عباس رضي الله عنها وروى في مسنده الشافعى ص ٣٧٣ وأخرجه (النسائي في السنن ٥/١١٧) وابن الجارود في المتنقى ص ١٧٧، وكذلك رواه عبد العزىز ابن أبي سلمة عن الزهرى من مسنده عبد الله بن عباس آخرجه البخارى في الصحيح (الفتح ٤/٦٦) وكذلك رواه مالك عن الزهرى عن سليمان عن ابن عباس وفيه «أن الفضل كان رديف رسول الله صل الله عليه =

خثعم^(١) سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: «إن فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخاً كبيراً^(٢) لا يستطيع أن يستمسك على راحلته، فهل ترى أن أحج عنه؟^(٣) فقال النبي صلى الله عليه وسلم، نعم»^(٤).

= وسلم». أخرجه مسلم في الصحيح (شرح النموي ٩٧/٩) وأبو داود في السنن (البذل ٢٠/٩) والبخاري في الصحيح (الفتح ٦٧/٤).

ورواه ابن جرير عن سليمان بن يسار عن ابن عباس عن الفضل. أن امرأة فجعله من مستند الفضل. أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى ٤/٣٢٨) والترمذني وقال: حديث الفضل حديث حسن صحيح، وقال: سألت محمدًا عن هذه الروايات فقال: أصح شيء في هذا ما روى ابن عباس عن الفضل بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم، ويحتمل أن يكون ابن عباس سمعه من الفضل وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم روى هذا فأرسله ولم يذكر الذي سمعه منه (تحفة الأحوذى ٦٧٦/٣).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: إنما رجح البخاري الرواية عن الفضل لأنها كان رد النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ وكان ابن عباس قد تقدم من مزدلفة إلى مخ مع الضعف، ويحتمل أن يكون سؤال الختنمية وقع بعد رمي جمرة العقبة فحضره ابن عباس فقلله تارة عن أخيه لكونه صاحب القصة وتارة عما شاهده، وبؤيد ذلك ما وقع عند الترمذى وأحمد وابنه عبد الله والطبرى من حديث علي. انتهى باختصار (فتح البارى ٤/٦٧) وذكر حديث علي رضي الله عنه وفيه «ثم أتى المنحر فقال: هذا المنحر وكل مني منحر، واستفنته». الحديث ثم جع الحافظ رحمه الله شتات الروايات بقوله: والذي يظهر لي من جموع هذه الطرق أن السائل رجل وكانت ابنته معه سألت أيضاً المسؤول عنه أبو الرجل وأمه جميعاً (فتح البارى ٤/٦٧).

(١) خثعم: قبيلة مشهورة وهي بطن من بجيلة.

(٢) قال الحافظ: والمعنى أنه وجب عليه الحج بأن أسلم وهو بهذه الصفة (الفتح ٤/٦٩).

(٣) هكذا في النسائي ونقل البيهقي عن سفيان أنه قال: هكذا حفظني أنها قالت: هل ترى أن يحجّ عنه، وغيري يقول في هذا الحديث: فهل ترى أن أحج عنه. (السنن الكبرى ٤/٣٢٨) والظاهر من سياق الكلام أن الحج عن الغير مسقط للفرض عليه ويدل عليه رواية «فهل يقضى عنه» ورواية «هل يجزء عنه». قال ابن حجر: واختلفوا فيما إذا عوفى المضروب، فقال الجمهور لا يجزئه لأنه تبين أنه لم يكن ميؤساً منه ، وقال أحمد وإسحاق لا تلزم الإعادة لثلا يفضي إلى إيجاب حجتين.

(٤) تقدم تخریج الحديث.

قال سفيان هكذا حفظه من الزهري^(١)، وأخبرني عمرو بن دينار عن الزهري عن سليمان بن يسار^(٢) عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله^(٣) وزاد^(٤). فقالت^(٥) يا رسول الله فهل ينفعه ذلك؟ فقال: «نعم كما لو كان عليه دين فقضيته^(٦) نفعه»^(٧).

هكذا نقل هذا الحديث من المبسوط إلى المسند^(٨).

(١) «حفظته عن الزهري» هكذا في «كتاب الأم ١١٣/٢» والذي في مستند الشافعی ص ٣٧٤ «هكذا أحفظته من الزهري. والمعنى أنه حفظ الحديث بدون الزيادة التي رواها عمرو بن دينار عن الزهري وسيأتي قريباً بيان ذلك من كلام سفيان.

(٢) هكذا لم يذكر عبد الله بن عباس في السندي هنا ولا في كتاب مستند الشافعی ص ٣٧٤، وذكر في كتاب الأم ١١٣/٢ وفي كتاب معرفة السنن وذكره في المعرفة سبق قلم لأن البيهقي إنما حکى السندي الخطأ وأردفه بالسندي الصواب من رواية أبي سعيد التي فيها ذكر ابن عباس، فاقضى ذلك عدم ذكره في السندي المتقد.

(٣) قوله «بمثله» ليست في معرفة السنن.

(٤) نقل البيهقي عن سفيان قوله «وكان عمرو بن دينار حدثنا أولاً عن الزهري عن سليمان بن يسار عن ابن عباس فقال فيه أو ينفعه ذلك يا رسول الله؟ قال: نعم كما لو كان على أحدكم دين فقضاه» فلما جاءنا الزهري حدثناه، فتفقدته فلم يقل هذا الكلام الذي رواه عنه عمرو. (السنن الكبرى ٤/٣٢٨).

(٥) في معرفة السنن (فقال).

(٦) في معرفة السنن (فقضيته) بدون ذكر الباء.

(٧) الحديث بالزيادة المذكورة في مستند الشافعی ص ٣٧٤ والأم ١١٣/٢ وأنخرجه البيهقي في (معرفة السنن ٢٠١/٢).

(٨) يعني مرسلًا بدون ذكر ابن عباس. قال البيهقي: لم يذكر أبو بكر وأبوزكريا ابن عباس في رواية عمرو بن دينار وذكره أبو سعيد فيما ثرأت عليه من أموال الحج، وذكره للشافعی في المبسوط وإن لم يذكر في المعرفة. دعوه فـ«السنن ٢/٢٥١».

وأخبرنا أبوسعيد بن أبي عمرو فيها قرأت عليه من أمالى الحج ثنا أبوالعباس أبنا الربيع، أبنا الشافعى فذكر الحديث، وقال في حديث عمرو بن دينار عن الزهرى عن سليمان بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم موصولاً وهو الصحيح.

□ □ □

وقد بنت كلام سفيان في المسألة نقلأً عن السنن الكبرى فيما تقدم.
الثاني: أنَّ ابن عباس لم يذكر في سند الحديث من روایة أبي زكريا وأبى بكر وذكر في روایة أبي سعيد وهو الصواب لموافقة ما في المبسوط من كلام الشافعى وأن الخطأ كان بسبب التقليل إلى المسند.

حدث في الدفع من المزدلفة^(١)

أخبرنا أبوذكريا ابن أبي إسحاق في آخرين^(٢) قالوا ثنا أبوالعباس محمد بن يعقوب، أبنا الربيع، أبنا الشافعي، أبنا مسلم بن خالد^(٣)، عن ابن جرير^(٤)، عن أبي الزبير^(٥) عن جابر. (ح) وبهذا الإسناد أبنا الشافعي، أبنا سفيان، عن محمد بن المنكدر^(٦) عن سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع^(٧) عن أبي الحويرث^(٨)

(١) يعني بعد الأسفار وذلك لغير الضعفة.

(٢) رواه البيهقي في معرفة السنن عن أبي ذكري وأبي بكر وأبي سعيد.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) أبوالزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي، صدوق إلا أنه يدلس من الرابعة مات سنة ست وعشرين ومائة. (التقريب ٢٠٧).

(٦) محمد بن المنكدر بن عبد الله التيمي، المدني، ثقة فاضل، من الثالثة مات سنة ثلاثين ومائة أو بعدها. (التقريب ٢١٠).

(٧) قال ابن حجر: سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع المخزومي، روى عن جبير بن الحويرث قال رأيت أبي بكر الصديق واقفاً على قبر وهو يقول إليها الناس أسفروا ثم دفع رواه عنه محمد بن المنكدر وقال في التقريب في ترجمة عبد الرحمن بن سعيد، ثقة من الثالثة (التقريب ٤٨٢/١).

قلت: وقع عند غيره عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع. هـ. انظر (تعجيل المتفعة ص ١٠٥).

(٨) يظهر أن الصواب ابن الحويرث، لأنه ليس فيمن روى عن أبي بكر من يكتنفها أبوالحويرث، وإنما يروى عنه جبير بن الحويرث وقد سماه البيهقي في غير هذا الموضع ابن الحويرث انظر ص ٢١٨. قال: مثل ما روى الحويرث.

وفي موضع آخر عن جوير بن حويرث^(١) قال: رأيت أبي بكر الصديق رضي الله عنه واقفاً على قزح^(٢) وهو يقول: أيها الناس أصبحوا^(٣) أيها الناس، وقال في موضع آخر: أيها الناس أسفروا، ثم دفع فكاني أنظر إلى فخذه مما خرشن^(٤) بعيده بمحجنته^(٥).

(١) الصواب جبير لا جوير. قال ابن حجر: جبير بن الحويرث عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وعن عبد الرحمن بن يربوع، قرشي اختلف في صحبته فذكره ابن عبد البر في الصحابة وتردد. وابن حبان في التابعين، قتل أبوه يوم الفتح – نقله عن الزبير – ونقل عن ابن سعد قوله: أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرو عنه، وروى عن أبي بكر وغيره. هـ.

وزاد ابن حجر: وروى عنه سعيد بن المسيب أنه شهد اليرموك قال: فلم أسمع للناس كلمة إلا صوت الجديد، ذكر ذلك الواقدي قال ابن حجر: ومن يكون يوم اليرموك بهذه المثابة يكون يوم الفتح مميزاً فينفي الجزم بكونه صحابياً، لأنَّه لم يبق في حجة الوداع أحد من قريش إلا أسلم وشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم. (تعجيل النفعة ص ٤٨).

(٢) قال ابن الأثير: قرخ اسم جبل بالمزدلفة وهو القرن الذي يقف عنده الإمام بالمزدلفة (النهاية ٤/٥٨) و(لسان العرب ٢/٥٦٤)، وهو الجبل المعروف إلى وقتنا الحاضر لدى سكان تلك المناطق.

(٣) أي لا تدفعوا من مزدلفة حتى يسفر الصبح ويظهر النهار. ولكن قبل طلوع الشمس لموافقة السنة في ذلك ومخالفة أهل الجاهلية. كانوا يقولون أشرق شير كينا نغير.

(٤) الذي في المخطوطة (ما عرض بعره بمحجنه) هكذا وردت وهي غير واضحة وقد رجعت إلى بعض الكتب في غريب الحديث كما رجعت إلى كتب اللغة فاتضح أنها كما أتبته. والخرش المضمر قال في اللسان: وخرش البعير بالمحجن. ضربه بطرفة في عرض رقبته، وخرشت البعير إذا اجتنبته إليك بالخراش وهو المحجن. هـ. بتصرف (٢٩٣/٦). قال ابن الأثير في تفسير الجملة: أي يضربه به ثم يجذبه إليه يربد تحريكه للإسراع وهو شبيه بالخدش والتخلص. (النهاية في الغريب ٢٢/٢). والمحجن عصا معقة الرأس كالصوبيان. هـ. باختصار (لسان العرب ١٠٨/١٣).

(٥) الحديث في مستند الشافعي بالسند الثاني في موضعين ص ٤٦٥ – ٤٦٧. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى من رواية سعدان بن نصر عن سفيان (١٢٥/٥)، وروى في كتاب الأم بذكر السندين والمتن نفسه في مختصر الحج المتوسط (٢١٣/٣) وفي =

هكذا وجدت الحديث في مختصر الحج الكبير^(١).

وذلك يوهم أن يكون جابر روى عن أبي بكر رضي الله عنه مثل ما روى ابن الحويرث^(٢) وعندني أنه ذكر إسناد حديث جابر ثم لعله شك في شيء من متنه فتركه وترك البياض^(٣) وصار إلى حديث أبي بكر رضي الله عنه ليرجع إلى كتابه فلم (يُقدّر^(٤)) فتوهم الكاتب أنه إسناد فكتابها وهو خطأ إنما أراد^(٥) بحديث جابر متناً آخر^(٦).

كتاب الحج من الأمالي في مسند الربع ص ٤٦٤ - ٤٦٧، وأخرجه البيهقي في معرفة السنن كما جاء هنا وقال: هكذا جمع بين هذين الإسنادين في مختصر الكبير - يعني مختصر الحج الكبير - وذلك يوهم أن يكون جابر روى عن أبي بكر مثل ما روى ابن الحويرث، وعندني أنه ذكر بإسناده حديث جابر ولعله شك في شيء من متن حديثه فتركه وصار إلى حديث أبي بكر، وبجاير رواية في قصة دفع النبي صلى الله عليه وسلم من المزدلفة حين أسرف جداً قبل أن تطلع الشمس يشبه أن يكون حديث أبي الزبير عن جابر المتقدم في معناه والله أعلم.

ثم أورد حديث أبي الزبير عن جابر في إفاضة النبي صلى الله عليه وسلم عليه السكينة وأمره بها وأن يرموا الجمار بمثل حصاص الحذف، وإيضاً في وادي محرس. ثم قال: وقد روى الشافعي بهذا الإسناد عن جابر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرمي الجمار بمثل حصاص الحذف مختصرًا، فكانه لم يذكر متنه تماماً حين أراد ذكره مع أثر أبي بكر وغيره فتركه حتى يرجع إلى كتابه، فقسم الراوي إسناده مع حديث أبي بكر، وهو غلط. والله أعلم (معرفة السنن ٣١٧/٢).

(١) كتاب مختصر الحج الكبير ضمن مسند الشافعي ص ٤٦٧.

(٢) ما ذكره البيهقي رحمه الله من حصول الوهم بسبب ذكر المتن بعد الإسنادين المتاليين صحيح وقد ظنت ذلك حينما قرأت أول الموضوع ثم تبيّنت الصواب بعد إكماله.

(٣) ذكر ذلك المؤلف في معرفة السنن وزاد عليه، وقد تقدم ما نقلته من معرفة السنن بخصوص ذلك .

(٤) هكذا اشكلت هذه اللفظة فاحتاج الكلام إلى تقدير - يعني - فلم يقدر له الرجوع إلى كتابه.

(٥) فاعل أراد الشافعي بدليل الكلام الذي قبله.

(٦) سبقه الإشارة إلى الحديث من روایة أبي الزبير عن جابر في كلام البيهقي رحمه الله نقلًا من معرفة السنن وحدث جابر مخرج في الصحيحين وغيرهما بطرق كثيرة جداً ورويات مختلفة يصعب تتبعها وحصرها وسيأتي قريباً ذكر بعضها إن شاء الله .

ولعله أراد^(١) ما أبنا أبوالحسين على بن أحمد بن عبدان^(٢)، أبنا أحمد بن عبيد الصفار^(٣)، ثنا محمد بن سليمان^(٤)، ثنا خلاد بن يحيى^(٥)، ثنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر قال: أفضض^(٦) رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه السكينة وأمرهم بالسکينة وأمرهم أن يرموا الجمار بمثل حصا الحذف^(٧)، وأوضع^(٨) في وادي مسر وأقام لهم مناسكهم^(٩) وقال: «لا أدرى لعلى

(١) هذا هو الظاهر ولم يجزم البهقي بذلك لعدم ثبوته عنده بنصوص قاطعة واكتفى في استدلاله على ذلك بما ذكره عن الشافعي حيث روى بالسند المذكور عن جابر حدثنا يشبه ما رواه جبير عن أبي بكر الصديق رضي الله عن الجميع، مع أنه لا تعرف بجابر في هذا الباب روایة عن الصديق.

(٢) أبوالحسين علي بن أهدين عبدان الأهوazi وأصله شيرازi سمع محمد بن أحمد العسكري وغيره وعن جماعة، وكان ثقة مات سنة خمس عشرة واربعمائة (تاريخ بغداد ٣٢٩/١١).

(٣) تقدم .

(٤) لم أميزه .

(٥) خلاد بن يحيى السلمي أبو محمد الكوفي، صدوق رمى بالار جاء، من كبار شيوخ البخاري، من التاسعة مات سنة ثلاثة عشرة ومائتين، وقيل سبع عشرة. (التقريب ٢٣٠/١).

(٦) قال صاحب اللسان: وأفضض الناس من عرفات إلى مني، اندفعوا بكثرة إلى مني بالتلبية، وكل دفعه إفاضة وأصله أفضض نفسه أو راحلته فرفضوا ذكر المفعول حتى أشبه غير المتعدي. (لسان العرب ٢١٢/٧).

(٧) قال ابن الأثير في معناه: أي صغار. وقال: الحذف رمي حصاة أو نواة تأخذها بين سبابتيك وترمي بها أو تتخذ مخذفة من خشب ثم ترمي بها الحصاة بين إبهامك والسبابة. (النهاية في الغريب ١٦/٢).

(٨) نقل صاحب اللسان عن أبي عبيد قوله: الإيضاع سير مثل الخب، ونقل أيضاً عن أبي زيد قوله: وضع البعير إذا عدا وأوضعته أنا إذا حلته عليه. (لسان العرب ٣٩٨-٣٩٩/٨).

(٩) الذي في معرفة السنن «وقال خذوا عني مناسككم».

لا ألقاكم^(١) بعد عامي هذا»^(٢).

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أبنا عمرو بن منصور العدل، ثنا محمد بن سليمان، ثنا عبيد الله بن موسى^(٣)، ثنا ابن جريج (ح) وأبنا أبو أحمد الحافظ، أبنا محمد بن إسحاق ثنا على بن خشرم^(٤)، ثنا عيسى بن يونس^(٥) عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير عن جابر قال: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يومي الجمرة على راحلته يوم التحر و يقول لنا خذوا مناسككم^(٦) فإني لا أدرى لعلي

(١) الذي في معرفة السنن «على لا أراك».

(٢) آخرجه البيهقي في (السنن الكبرى ١٢٥/٥)، والترمذى وقال: حديث جابر حدث حسن صحيح (تحفة الأحوذى ٦٢٨/٣)، وأخرجه أبو داود (بندل ٢٥٣/٩) كلهم من روایة ابن عینة عن أبي الزبير عن جابر، وأخرجه من روایة الثورى عن أبي الزبير ابن ماجة (السنن ١٠٠٦/٢)، وذکرہ النسائي (السنن ٢٦٧/٥)، بهذا النص والآخرون بزيادة أو نقص.

(٣) عبيد الله بن موسى بن أبي المختار، العبسي الكوفي، ثقة كان يتشيع من التاسعة. قال أبو حاتم: كان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم واستصغر في سفيان الثوري، مات سنة ثلث عشرة على الصحيح (التقريب ١٠/٥٤٠) و(التهذيب ٧/٥٠).

(٤) علي بن خشرم الروزى، ثقة، من صغار العاشرة مات سنة سبع وخمسين (التقريب ٢/٣٦).

(٥) عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبئي، أخو إسرائيل كوفي، نزل الشام ثقة مأمون، من الثامنة، مات سنة سبع وثمانين ومائة وقيل إحدى وتسعين (التقريب ٢/١٠٣)، (التهذيب ٨/٢٣٧).

(٦) المناسك جمع منسك، فالمراد بها هنا طرائق التعبد كما في قوله تعالى ﴿وَأَرْنَا مَنَسِّكُنَا﴾ قال صاحب اللسان: أي متبعاتنا (اللسان ٤٩٨/١٠) والممعن خذوها عني لتقتدوا بي، ومعنى ذلك ثابت في الشريعة لقوله عليه السلام «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» وقوله «صلوا كما رأيتموني أصلى» وقوله تعالى في حكم التنزيل ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ وقوله ﴿فَقُلْ إِنْ كُنْتُمْ تَحْبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوْنِي بِمَا يَبْغِيْكُمُ اللَّهُ﴾ وغير ذلك.

لا أُحِجَّ بَعْدَ حِجَّتِي هَذِهِ^(١).

وفي حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر في حج النبي صلى الله عليه وسلم وإتيانه المشعر الحرام^(٢) قال: فلم يزل واقفاً حتى أسفى جداً^(٣) ثم دفع قبل أن تطلع الشمس^(٤). ٥.

وقد روى الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر «أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرمي الجمار بمثل حصى الحذف»^(٥). وهذا مختصر من الحديث الذي رويناه عن سفيان عن أبي الزبير عن جابر فكأنه^(٦) لم يذكر متنه بتمامه الذي في كيفية الإفاضة من المزدلفة فتركه حتى يرجع إلى كتابه والله أعلم. هـ.

□ □ □

(١) قوله صلى الله عليه وسلم «لا أدرى» فيه دلالة ظاهرة بعدم اخباره بيوم وفاته عندئذ، وإنما ذلك توعقاً منه بالوفاة لما رأى من قيام الشرع وكماله غير أن الأحاديث الصحيح أفادت أنه صلى الله عليه وسلم خير قبل موته بين البقاء أو الموت فاختار الرفق الأعلى، وعندها أخذ يلمح لل المسلمين وخاصة أهله بقرب أجله صلى الله عليه وسلم حتى لقي ربه وهو عليه راض بلغ رسالته وأدى أمانته، فعليه من الله أذكي الصلاة وأتم التسليم.

(٢) تقدم تحرير الحديث.

(٣) قال النووي: الضمير في «أسفى يعود إلى الفجر». «و جداً» بكسر الجيم أي إسفاراً بليغاً (شرح النووي ١٨٩/٨).

(٤) في بعض الروايات تطلع الشمس، وتذكير الفعل في مثل هذا الموضع جائز.

(٥) تقدم الكلام على الحديث.

(٦) الضمير في «فكانه» راجع إلى الشافعي رحمه الله.

حديث في الحلق^(١)

أخبرنا أبو ذكريا ثنا أبو العباس، أبنا الريبع، أبنا الشافعي، أبنا سفيان عن ابن أبي حسين^(٢)، عن أبي علي الأزدي^(٣) قال: سمعت ابن عمر^(٤) يقول للحالة^(٥) ياغلام أبلغ^(٦) العظم، وإذا قصر أخذ من جانب^(٧) الأيمن قبل جانب الأيسر^(٨). هـ.

-
- (١) المقصود بالحلق هنا ما كان بعد رمي الجمرة وذبح المهدى يوم العيد الأكبر.
- (٢) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين، ثقة عالم بالمناسك، من الخامسة (التقريب ٤٢٨/١)، (التهذيب ٢٩٣/٥).
- (٣) أبو علي عبيد بن علي الأزدي، مقبول من الثالثة. (التقريب ٤٥٣/٢) (التهذيب ١٧٤/١٢).
- (٤) عبد الله بن عمر الصحابي المعروف رضي الله عنها.
- (٥) كان ذلك يوم العيد الأكبر بعد رمي الجamar لما كان عليه ابن عمر من الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وحرصه على ذلك.
- (٦) قال في اللسان: الإبلاغ الإصال، وكذلك التبليغ (لسان العرب ٣٠١/١٠).
- (٧) هكذا في الأصل بدون ذكر ضمير في الوضعين، وقد أثبتهما الساعاتي في (بدائع المن ٦٧/٢). وهو الصواب، ويجوز الاكتفاء بالضمير في الموضع الثاني على أن يكون تقدير الكلام «أخذ من جانب رأسه الأيمن قبل جانبه الأيسر». هـ.
- (٨) الحديث في كتاب مسند الشافعى (ص ٤٦٥) وهذا الأثر عن ابن عمر موافق للسنة المشرفة حيث روى أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم في صفة حلقه أنه بدأ بشقه الأيمن ثم الأيسر. أخرجه مسلم في الصحيح. (شرح الترمذ ٥٣/٨) والبداعة باليمن حيث عليها الشارع في مواطن كثيرة كدخول المسجد، والانتعال، والتبرج ودخول المنزل. وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعجبه التيامن في شأنه كله.

هكذا أخرجه أبو العباس في المسند^(١) وذلك يوهم أن قوله: «إذا قصر» من الحديث وليس كذلك إنما هو من قول الشافعي^(٢).

أخبرنا أبو سعيد في المبسوط، ثنا أبو العباس بهذا الاسناد إلى قوله: «يا غلام أبلغ العظم» قال الشافعي: وهو هذا العظم الذي عند مقطع الصدغين^(٣)، قال الشافعي وإذا قصر أخذ من جانب الأيمن قبل جانبه الأيسر واحتج بما روى فيه عن ابن عباس^(٤).

□ □ □

(١) تقدم تخرّيجه.

(٢) هكذا جزم البيهقي رحمه الله بإضافة قوله: «إذا قصر أخذ من جانبه الأيمن قبل جانبه الأيسر» إلى الشافعي مستدلاً برواية أبي سعيد عن أبي العباس في المبسوط، وتاتي إن شاء الله.

(٣) الصدغين واحده صدغ.

قال صاحب اللسان: ما انحدر من الرأس إلى مركب اللحين.
وقيل: هو ما بين العين والأذن.

وذكر أقوالاً أخرى مردها واحد. (انظر لسان العرب ٤٣٩/٨).

(٤) حديث ابن عباس رواه الريبع عن الشافعي عن سفيان عن عمرو بن دينار قال أخبرني حجاج «أنه قصر ابن عباس فقال: ابدأ بالشق الأيمن» انظر مسند الشافعي ص ٤٦٥.

الحديث في حج الصبي^(١)

أخبرنا أبو زكرياء، ثنا أبو العباس، أبنا الربيع، أبنا الشافعي، أبنا مالك عن ابراهيم بن عقبة^(٢)، عن كريب^(٣) مولى ابن عباس، عن ابن عباس أن

(١) جواز حج الصبي ثابت بطرق صحّحة سواء كان الصبي ممِيزاً أو غير ممِيز وحديث الباب دال على صحة حج غير الممِيز إذ جاء في بعض طرق الحديث لفظ «رفعت امرأة» ولو كان الصبي ممِيزاً لما استطاعت المرأة رفعه.
أخرجه ابن ماجه من مسند جابر (السنن ٩٧١/٢)، والترمذى وقال: حديث غريب (تحفة الأحوذى ٦٧٣/٣).

وفي رواية أبي نعيم التي أخرجها البيهقي «أن امرأة رفعت ابنها لها في حفة ترضعه في طريق مكة» (السنن الكبرى ١٥٥/٥).

واللحاديث شاهد من مسند السائب بن يزيد – إلا أنه في الصبي الممِيز – قال: حج بي أبي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وأنا ابن سبع سنين الحديث أخرجه البخاري في الصحيح.

وقال الحافظ ابن حجر في تعليقه عليه: وكان الحديث الصريح – يعني حديث رفع الصبي – ليس على شرط المصنف. (فتح الباري ٧١/٤).

وأخرجه أيضاً الترمذى واللطف له وقال: هذا حديث حسن صحيح (تحفة الأحوذى ٦٧٣/٣). وما يدل على صحة حج الممِيز أيضاً حديث ابن عباس وفيه «أقبلت وقد ناهزت الحلم» الحديث. أخرجه البخاري في الصحيح وقد ترجم له ولغيرة بقوله: «باب حج الصبيان» (فتح الباري ٧١/٤).

(٢) ابراهيم بن عقبة بن أبي عياش أخو موسى، الأسدي مولاهم، ثقة من السادسة. (التقريب ٣٩/١).

(٣) كريب بن مسلم الهاشمي مولاهم، ثقة من الثالثة، مات سنة ثمان وتسعين. (التقريب ١٣٤/٢).

رسول الله صلى الله عليه وسلم مرّ بامرأة وهي في محفظتها^(١) فقيل لها هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذت بعضه^(٢) صبي كان معها فقالت: أهذا حرج؟ فقال: نعم ولك أجر»^(٣).

هكذا رواه الريبع بن سليمان^(٤) عن الشافعي في كتاب المنسك موصولاً^(٥)، ورواه في موضع آخر من المنسك مرسلاً دون ذكر ابن عباس فيه، وكذلك رواه الحسن^(٦) بن محمد بن الصباح الزعفراني عن الشافعي في الكتاب القديم^(٧) مرسلاً^(٨) وكذلك رواه أكثر أصحاب الموطأ عن مالك مرسلاً^(٩).

(١) قال ابن عبد البر: المحفظة شبيهة بالهدوج، وقيل المحفظة لا غطاء عليها (التمهيد ٩٣/١) وجاء في النسائي «رفعت امرأة صبياً لها من هودج» وكان ذلك في الروحاء بعد نزوله صلى الله عليه وسلم من حجة الوداع كما جاء ذلك في بعض طرق الحديث.

(٢) هكذا في الأصل وفي السنن الكبرى ومعرفة السنن. والذي في مسند الشافعي وسنت أبي داود (بعضدي) بالتشني، والبعض هو الساعد، وهو من المرفق إلى الكتف. قال الجوهري في (الصحاح ٥٠٦/١). وجاء في الموطأ «بضبي». قال ابن عبد البر: الضبع: باطن الساعد. التمهيد.

(٣) روى الحديث في الموطأ (شرح الزرقاني ٣٩٣/٢)، ومسند الشافعي ص ٣٧٣، وذكره ابن عبد البر في (التمهيد بسته ٩٨/١)، وذكره أيضاً بسته من رواية المزني عن الشافعي، ورواية حرملة عن الشافعي المراجع السابق.

(٤) تقدم أن الحديث في مسند الشافعي وهو من رواية الريبع.

(٥) ذكر ذلك البيهقي في السنن الكبرى (١٥٥/٥) ومعرفة السنن (٣٢٣/٢، ٣٢٣/٩).

(٦) هكذا في الأصل وفي المعرفة «الحسين» بالياء وصوابه «الحسن» بدون ذكر الياء كما في (تذكرة الحفاظ ٥٢٥/٢).

(٧) المقصود بالكتاب القديم هو كتاب الحجة الذي ألفه الشافعي رحمه الله في بغداد. وقد ذكر ذلك الشيخ محمد زاهر الكوثري في مقدمته على كتاب «أحكام القرآن» (٧/١).

(٨) جاء في كتاب معرفة السنن والسنن الكبرى «منقطعاً» بدل «مرسلاً» واطلاق الانقطاع على المرسل ذهب إليه جماعة الفقهاء والأصوليين وبعض المحدثين كالخطيب، ومن أطلق المرسل على المنقطع أبو زرعة وأبو حاتم ثم الدارقطني ثم البيهقي ذكر ذلك السخاوي في (فتح المغيث ١٣٠ - ١٣١).

(٩) قال البيهقي رحمه الله في السنن الكبرى (١٥٥/٥): رواه يحيى بن بكر وغيره عن =

وروى عن أبي مصعب^(١) عن مالك موصولاً^(٢)، أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عبدان، أبناً أحمد بن عبيد الصفار، ثنا اسماعيل بن الفضل، ثنا أبو مصعب، عن مالك، عن ابراهيم بن عقبة، عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرّ بأمرأة وهي في حفتها، فقيل لها هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأخذت بعضاً من صبي كان معها فقالت: أهذا حج؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: نعم ولد أجر»^(٣) هكذا وجدته في المسند^(٤) موصولاً.

وكذلك رواه ابراهيم بن عبد الصمد الهاشمي^(٥)، وأبو محمد حامد بن سهل بن الحارث عن أبي مصعب عن مالك في الموطأ موصولاً، ويشبه أن يكون مالك يوصله مرة ويرسله أخرى، فاختلَف الرواة عنه لذلك^(٦)، والله أعلم.

= مالك منقطعاً. وقال ابن عبد البر في التمهيد: وهذا الحديث مرسل عند أكثر الرواية للموطأ وقد أسنده عن مالك ابن وهب والشافعي وابن عثمة – وهو محمد بن خالد بن عثمة كما في التقريب – وأبو مصعب وعبد الله بن يوسف التنسبي.

(١) أبو مصعب أحمد بن أبي بكر بن الحارث الزهراني، صدوق، من العاشرة مات سنة اثنين وأربعين ومائتين (التقريب ١٢/١).

(٢) أشار البيهقي إلى رواية أبي مصعب في معرفة السنن ولم يخرجها كما فعل هنا. وأخر جها ابن عبد البر بسنده في (التمهيد ٩٩/١).

(٣) ذكره ابن عبد البر بسنده في (التمهيد ٩٩/١).

(٤) أي في مسند الشافعي – وهو من رواية الربيع – وذكره ابن عبد البر في التمهيد بسنده عن الربيع عن الشافعي موصولاً (٩٨/١).

(٥) أبو إسحاق ابراهيم بن عبد الصمد الهاشمي العبسي، روى الموطأ عن أبي مصعب قال ابن حجر: لا يأس به إن شاء الله، مات سنة خمس وعشرين وثلاثمائة، وهو آخر من روى في الدنيا عن أبي مصعب الموطأ (ميزان الاعتadal ٤٦/١).

(٦) الظاهر أن ابراهيم بن عقبة هو الذي كان يرسله مرة ويصله أخرى وأن مالكاً سمعه كذلك، ويفيد ذلك ما ذكره ابن عبد البر في التمهيد قال: واختلَف فيه على الثوري كما اختلف على مالك، فرواه أبو نعيم الفضل بن دكين عن الثوري عن ابراهيم بن عقبة عن كريب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مسندأ، ورواه وكيع عن الثوري عن محمد وابراهيم ابني عقبة عن كريب مرسلأ، ورواه يحيى القطان عن =

والحديث في الأصل موصول من غير جهة مالك^(١)، رواه الشافعي وجماعة عن سفيان بن عيينة عن ابراهيم بن عقبة موصولاً^(٢). وأخرجه مسلم في الصحيح عن أبي بكر ابن أبي شيبة وغيره^(٣) عن سفيان ، ورويناه من حديث اسماعيل بن ابراهيم بن عقبة، وعبدالعزيز بن أبي سلمة عن ابراهيم بن عقبة موصولاً^(٤). واختلف فيه على سفيان الثوري^(٥) عن ابراهيم فرواه عنه يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي مرسلاً^(٦)، ورواه عنه أبو نعيم^(٧) موصولاً.

= الثوري عن ابراهيم بن عقبة عن كريب مرسلاً وعن الثوري عن محمد بن عقبة عن كريب عن ابن عباس مستنداً.

ثم قال: ومن وصل هذا الحديث وأسنده فقوله أولى، والحديث صحيح مستند ثابت الاتصال لا يضره تقصير من قصر به لأن الذين أسندوه حفاظ ثقات. هـ.
التمهيد ٩٩/١).

(١) قال أبو عمر بن عبد البر: ومن رواه مستنداً معمراً، ومحمد بن إسحاق، وسفيان بن عيينة، وموسى بن عقبة. (التمهيد ٩٩/١).

(٢) رواية سفيان ذكرت في كتاب «الأم» من رواية الشافعي (١١١/٢)، وفي مستند الشافعي ص ٣٧٣، ٣٨٢، وأخرجه البيهقي في (معرفة السنن ٣٢٩/٢)، وفي (السنن الكبرى ١٥٥/٥)، وأخرجه أبو داود من رواية أحمد بن حنبل عن سفيان (بدل المجهود ٣١٧/٨) وأخرجه ابن الجارود من رواية ابن المقري، عن سفيان (المتنقى ص ١٤٧).

(٣) أخرجه مسلم من طريق أبي بكر، وزهير بن حرب، وابن أبي عمر عن سفيان (شرح النووي ٩٩/٩) وأخرجه النسائي من رواية الحارث بن مسکین، وعبد الله بن محمد بن عبد الرحمن كلّاهما عن سفيان موصولاً (السنن ١٢١/٥).

(٤) رواية اسماعيل بن ابراهيم، وعبد العزيز بن أبي سلمة أخرجهما البيهقي في (السنن الكبرى ١٥٥/٥).

(٥) تقدم نقل مثل هذا القول عن ابن عبد البر من التمهيد، وزاد على ما ذكره البيهقي أن وكيعاً رواه عن سفيان الثوري عن محمد وابراهيم ابني عقبة مرسلاً، كما زاد رواية الثوري عن محمد بن عقبة مستندة، ولم يذكر ابن عبد البر رواية عبد الرحمن بن مهدي التي أشار إليها البيهقي.

(٦) في السنن الكبرى (مقطعاً) بدل (مرسلاً).

(٧) أبو نعيم هو الفضل بن دكين، وحديثه أخرجه (النسائي في السنن ١٢٠/٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٥٥/٥).

ورواه جماعة عن سفيان الثوري عن محمد بن عقبة عن كریب عن ابن عباس موصولاً وأخرجه مسلم في الصحيح من حديث عبد الرحمن بن مهدي^(١) وأبيأسامة عن سفيان عن محمد بن عقبة موصولاً، ومن حديث ابن مهدي عن سفيان عن ابراهيم مرسلاً^(٢).

فاما من جهة مالك عن ابراهيم فالذى يغلب على الظن أنه وقع في أحد الموضعين في كتاب الربيع خطأ من الكاتب بدليل روايته في موضع آخر مرسلاً^(٣)، ورواية الزعفراني عنه في الكتاب القديم مرسلاً. والله أعلم.

□ □ □

(١) أخرج رواية ابن مهدي مسلم في الصحيح (شرح التوسي ١٠٠/٩)، والبيهقي في (السنن الكبرى ١٥٦/٥) وأخرج رواية أبيأسامة، مسلم في الصحيح والبيهقي في السنن الكبرى وحمد بن عقبة هو أخو ابراهيم ذكر ذلك ابن عبد البر في التمهيد قال: وهم ثلاثة أخوة ابراهيم، وحمد وموسى، (التمهيد ٩٣/١).

(٢) أخرجه مسلم في الصحيح (٩٩/٩). بشرح التوسي.

(٣) يمكن أن يكون الربيع رواه كذلك عن الشافعی ورواہ الشافعی عن مالک مرة بالإرسال وأخرى بالوصل وكذلك فعل مالک عن ابراهيم، وقد سبق أن بينت أن سبب اختلاف الروایة من ابراهيم.

الحديث في لحم الصيد^(١)

أخبرنا أبو عبدالله الحافظ في آخرين^(٢)، قالوا ثنا أبو العباس، أبنا الربيع، أبنا الشافعي، أبنا مسلم، وسعيد بن سالم عن ابن جريج (ح)، وأخبرني مالك عن أبي النضر^(٣) مولى عمر بن عبد الله التميمي، عن نافع مولى أبي قتادة الأنباري عن أبي قتادة الأنباري أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان ببعض طريق مكة تخلف مع أصحابه له محربين وهو غير محرب ، فرأى حماراً وحشياً فاستوى على فرسه وسأل^(٤) أصحابه أن يتناولوه سوطه فأبوا فسألهم رحمه فأبوا، فأخذ رحمه وشد^(٥) على الحمار فقتله فأكل منه بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأبوا بعضهم فلما أدركوا النبي صلى

(١) أي في حكم لحم الصيد للمحرم إذا لم يصده أو يصد له. كما جاء في حديث جابر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «صيد البر لكم حلال ما لم تصديوه أو يصاد لكم» أخرجه أحمد (مستند ٣٦٢/٢).

والنسائي (١٨٧/٥) والترمذى (٥٨٥/٣) وأبي داود (٩٢/٩).

(٢) رواه البيهقي عن أبي زكريا وأبي سعيد (معرفة السنن ٣٦١/٢).

(٣) سالم بن أبي أمية ثقة ثبت وكان يرسل من الخامسة مات سنة تسعة وعشرين (التقريب ٢٧٩/١).

(٤) في السنن الكبرى (النبي).

(٥) هكذا في الأصل وجاء في كتاب اختلاف الحديث والسنن الكبرى (فسائل) بالفاء بدل الواو.

(٦) في كتاب معرفة السنن وكتاب اختلاف الحديث (فشل) بالفاء بدل الواو.

(٧) في كتاب معرفة السنن وكتاب اختلاف الحديث (سائلوه) بذكر الضمير.

الله عليه وسلم فسألوا^(١) عن ذلك؟ فقال: إنما هي طعمة أطعمكموها الله عز وجل^(٢). هكذا وجدنا هذا الحديث في كتاب اختلاف الأحاديث، والذي نقله^(٣) إلى المسند توهם^(٤) أن الإسناد الأول مضموم إلى الثاني في حديث أبي قتادة وليس كذلك، فإن الإسناد الأول إنما هو لحديث ابن جريج عن محمد بن المنكدر عن معاذ بن عبد الرحمن – يعني ابن عثمان التيمي – عن أبيه قال: كنا مع طلحة بن عبيد الله في طريق مكة ونحن محرومون فأهدوا لنا لحم صيد^(٥)، وطلحة راقد، فمنا من أكل ومنا من تورع فلم يأكل فلما استيقظ^(٦) قال للذين أكلوا، أصبتم، وقال للذين لم يأكلوا أخطأتم، فإنما قد أكلنا مع النبي صلى الله

(١) روى الحديث بالسندتين المذكورتين هنا في كتاب (اختلاف الحديث ص ٥٥٤) وكتاب (الأم ٤٠٣/٨).

وأخرجه البيهقي في كتاب (معرفة السنن ٣٦٢/٢)، وأخرجه في السنن الكبرى بالسند الثاني دون الأول (السنن الكبرى ١٨٧/٥) وهو كذلك في موطنًا مالك (٢٧٦ الزرقاني)، وأخرجه البخاري في الصحيح من طريق مالك عن أبي النضر وطريق عمرو عن أبي النضر (الفتح ٦١٣/٩) وأخرجه أيضًا من رواية صالح بن كيسان عن نافع (فتح الباري ٢٦/٤، ٢٧)، وأخرجه مسلم في الصحيح (الجزء الأول ص ٤٩٠، ٤٩١ طبعة الحسيني) وأخرج حديث مالك أيضًا الترمذى وقال: حسن صحيح (تحفة الأحوذى ٥٨٥/٣)، والنسائي (السنن ١٨٢/٥) وأبو داود (بذل المجهود ٩٦/٩).

وحدثت أبي قتادة هذا له طرق متعددة بلفاظ مختلفة ولم نذكر منها إلا ما تيسير حسب ما يقتضيه المقام ولا فالحديث في ابن ماجه والدارقطني ومتقى ابن الجارود وغير ذلك من الأمهات.

(٢) قال البيهقي في معرفة السنن: فتوهم أبو عمرو بن مطر أو غيره من خرج المسند من المبسوط أنه مضموم إليه في حديث أبي قتادة وليس كذلك وإنما أراد والله أعلم حديث طلحة. هـ بتصرف.

في الأصل «يوهـم» بالياء.

(٤) عند مسلم (ونحن حرم فأهدي له طير) وكذلك في سنن النسائي ومعرفة السنن طير بدل صيد والمعنى واحد.

(٥) (فلما استيقظ أخبر بذلك) هكذا في معرفة السنن.

عليه وسلم ونحن حرم^(١)). وفي رواية أخرى «فلم استيقظ أخبروه فو福 من أكله وقال أكلناه مع النبي صل، الله عليه وسلم.

أبنا أبو أحمد عبدالله بن محمد بن الحسن المهرجاني، ثنا أبو عبدالله محمد بن يعقوب^(٢)، ثنا ابراهيم بن عبد الله^(٣)، أبنا أبو عاصم عن ابن جرير^(ح) وأبنا أبو عبد الله الحافظ، أبنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن تميم القنطري^(٤).

ثنا أبو قلابة^(٥)، ثنا أبو عاصم^(٦) عن ابن جرير، وأبنا أبو عبد الله، أبنا محمد بن علي بن دحيم^(٧)، ثنا أحمد بن خازم بن أبي غرزة، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا يحيى بن سعيد^(٩) عن ابن جرير فذكراه.

(١) أخرج الحديث مسلم في الصحيح بالرواية الثانية (شرح النووي ٤٩٣/١) طبعة الحسيني، وأخرجه النسائي (السنن ٥/١٨٢)، والبيهقي في (السنن الكبرى ٥/١٨٨).

(٢) أبو عبد الله محمد بن يعقوب الأصبهاني، توفي بعد سنة ثمانين ومائتين (تاریخ بغداد ٣٨٨/٣).

(٣) أبو مسلم ابراهيم بن عبد الله الكجي، كان من أهل الفضل والعلم والأمانة، مات سنة اثنين وتسعين ومائتين. (تاریخ بغداد ٦/١٢٠).

(٤) أبو الحسين محمد بن أحمد بن تميم القنطري، كان يتزلق قنطرة البردان، قال محمد بن أبي الفوارس توفي أبو الحسين سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة، وذكر أنه كان فيه لين (تاریخ بغداد ١/٢٨٣).

(٥) أبو قلابة عبد الملك بن محمد بن عبد الملك الرقاشى تقدم وانظر ترجمته في (اللباب ٢/٣٢)، (تاریخ بغداد ١/٢٨٣)، (لسان الميزان ٧/٥٠٨).

(٦) أبو عاصم النيل الضحاك بن مخلد (التهذيب ٤/٤٥٠).

(٧) أبو جعفر محمد بن علي بن دحيم الشيباني محدث الكوفة، توفي سنة احدى وخمسين وثلاثمائة (تذكرة ٣/٨٨٢).

(٨) أبو بكر ابن أبي شيبة هو عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ثقة حافظ من العاشرة صاحب تصانيف مات سنة خمس وثلاثين ومائتين (التقریب ١/٤٤٥).

(٩) يحيى بن سعيد بن فروخ القطنان ثقة متقن حافظ من كبار التاسعة روى عن ابن جرير وهو من شيوخه توفي سنة ثمان وأربعين ومائة انظر: (التقریب ٢/٣٤٨) و(التهذيب ٦/٤٠٣).

وروأه مسلم في الصحيح عن زهير بن حرب عن يحيى بن سعيد^(١).
وظاهر^(٢) في كلام الشافعي بعد هذا الحديث أنه أراد بحديث ابن جريج
حدث طلحة.

ولكنه حين كان بمصر في آخر عمره كان أكثر كتبه غائباً عنه فربما كان
يكتب من إسناد حديث بعضه ويترك البياض أو يكتبه كله دون متنه ويدع
البياض ليتمه على (اليقين)^(٣) إذا رجع إلى كتابه، ويكتب بعده حديث آخر^(٤)
لا يشك فيه فأدركته المنية قبل إتمامه^(٥) فتوهم من لم يراعه^(٦) أنه مضموم إلى
ما بعده، وليس كذلك وقد بينت في كتاب المعرفة^(٧)، ثم في هذا الكتاب
ما بلغه علمي من ذلك، وبالله التوفيق. هـ.

□ □ □

- (١) تقدم تخریج الحديث من صحيح مسلم ومن الكتب الأخرى.
- (٢) في معرفة السنن (وظاهر كلام الشافعي) بدون حرف الجر.
غير ظاهرة في الأصل.
- (٣) هكذا في الأصل بدون الألف في آخر الكلمتين، والصواب (حدثاً آخر) بالنصب كما جاء في المعرفة.
- (٤) في معرفة السنن (إصلاحه) بدل اتمامه.
- (٥) في معرفة السنن (من لم يعلم علم ذلك).
- (٦) قال البيهقي في معرفة السنن: وقد بينت في كتابي هذا وغيره ما بلغه علمي من ذلك
وبالله التوفيق. هـ.

الحديث في النفر يصيرون الصيد^(١)

أخبرنا أبو سعيد بن أبي عمرو، ثنا أبو العباس، أبنا الربيع، أبنا الشافعي، أبنا الثقة^(٢) عن حماد بن سلمة^(٣) عن عمار مولىبني هاشم^(٤)، قال: سئل ابن عباس^(٥)

(١) أي في حكم النفر يصيرون الصيد أن عليهم جزاءاً واحداً.

(٢) تقدم كلام السخاوي في (فتح المغيث ١/٢٩٠) ونصه إذا قال الشافعي عن الثقة وذكر أحداً من العراقيين فهو أحد بن حنبل. قلت: وحاج بصري عراقي إلا أن سماع أحد منه لا يثبت لأن ولادة أحد كانت سنة ١٦٤، ووفاة حماد كانت سنة ١٦٧. والله أعلم.

(٣) حماد بن سلمة بن دينار، ثقة عابد، من كبار الثامنة مات سنة سبع وستين ومائة (الترقيب ١/١٩٧)، (التهذيب ٣/١١).

(٤) عمار بن أبي عمارة مولىبني هاشم أبو عمرو، صدوق ربما أخطأ، من الثالثة، مات بعد العشرين (الترقيب ٢/٤٨).

(٥) (سئل ابن عباس) هكذا في الأصل وفي كتاب اختلاف مالك والشافعي انظر (الأم ٢٤١/٧) وكذلك في كتاب (معرفة السنن للبيهقي ٢/٣٧٢)، والصواب: «سئل ابن عمر» كما يأتي من كلام البيهقي وقال ابن الترمذ: ذكر البيهقي أثراً عن عمار بن أبي عمارة وأضطرب في هذا الأثر فذكره البيهقي في هذا الكتاب - أي في السنن الكبرى - على وجهين وذكره في كتاب المعرفة على وجهين آخرين فحكى عن الشافعي أنا الثقة عن حماد بن سلمة عن زياد مولىبني مخزوم، وحكى أيضاً عن الشافعي في كتاب اختلاف مالك والشافعي أنا الثقة عن حماد بن سلمة عن عمار مولىبني هاشم سئل ابن عباس إلى آخره. انظر (السنن الكبرى ٥/٢٠٤) هامش. ولم يذكر الروایتين اللتين في السنن الكبرى وهي ما رواه البيهقي بسنته عن يزيد بن هارون عن حماد عن =

عن نفر^(١) أصابوا صيدا؟ قال عليهم جزاء، قيل على كل^(٢) واحد منهم جزاء؟
قال: إنه لمعزز بكم^(٣) فلكم جزاء^(٤) واحد^(٥)، هـ.

كذا وجدت هذا الحديث في كتاب اختلاف مالك والشافعي قال: سئل

= عمار أن موالي لأَلِ الزبير أتو ابن عمر. الحديث.

وما رواه أيضاً بيته عن عبد الرحمن بن مهدي وسلامان بن حرب عن حماد عن
عمار عن رياح عن ابن عمر موصولاً.

وما تقدم اتفصح أن للحديث روایات متعددة مدارها على راوين هما عمار مولى
بني هاشم وزياد مولى بني خزوم الأول صدوق ربما خطأ والثاني ثقة.

وليس في الحديث اضطراب كما زعم ابن التركمان بسبب رواية حماد عن عمار
مرة وعن زياد مرة أخرى لاحتمال سماعه الحديث عنها ولا مانع من ذلك فقد
يسمع المحدث الحديث عن أكثر من راوـ.

أما ما جاء في بعض الروایات أن عماراً يروي فيها عن ابن عمر بواسطة رياح،
فيحتمل أن يكون سمعه بواسطة ويدوتها، كما يحتمل أن يكون سمعه بواسطة فأرسل
مرة ووصل أخرى وليس في ذلك ما يقبح في الحديث.

وأما ما جاء في الحديث من أن موالي لأَلِ الزبير كانوا حرماً فأصابوا. «ال الحديث»
فليس فيه أكثر من أن هذه الرواية بینت القصة بأكملها وكيفية سؤال ابن عمر عن
ذلك.

وقد بين البيهقي رحمه الله خطأ من جعل الحديث من مستند ابن عباس وذكر أن
صوابه من مستند ابن عمر واستدل على صدق ما ذهب إليه بكلام الشافعي الذي أشار
إليه ولم يذكره، ولم أقف عليه.

(١) قال صاحب اللسان: الفر بالتحريك ماهون العشرة من الرجال. (لسان العرب
٨٣/٧).

(٢) سقط من معرفة السنن لفظة (كل) وأصل الكلام أعلى كل واحد؟ فحذفت همزة
الاستفهام.

(٣) في كتاب اختلاف مالك والشافعي (لغر بكم) بالغين المعجمة ومهملتين والصواب
ما جاء هنا ويأتي بيان ذلك.

(٤) هكذا في الأصل والصواب (فعليكم) كما في سنن الدارقطني ومعرفة السنن وغيرهما.
(٥) يأتي تخریج الحديث من مستند ابن عمر إن شاء الله.

ابن عباس وهو خطأ من الكاتب إنما هو عن ابن عمر^(١)، وفي كلام الشافعى على الخبر دلالة على أنه عن ابن عمر وأن الغلط وقع من الكاتب.

وقد رويناه من حديث يزيد بن هارون (عن)^(٢) حماد بن سلمة عن عمارة مولى بني هاشم عن ابن عمر^(٣) (ح) ورواه الشافعى في مختصر الكبير كما أبنا أبو زكريا في آخرين^(٤)، قالوا أبنا أبو العباس، أبنا الربيع، أبنا الشافعى أخبرنى الثقة عن حماد بن سلمة عن زياد مولى بني مخزوم^(٥) وكان ثقة. «أن قوماً حرماً أصابوا صيدا فقال ابن عمر إنه لمعزز بكم^(٦) بل عليكم جزاء واحداً»^(٧).

وقد رواه ابن مهدي^(٨) عن حماد بن سلمة عن عمارة عن رياح^(٩) أن موالي لآل^(١٠) الزبير نذروا أن نصرَ اللَّهُ ابن الزبير أن يحجوا مشاة، فيبينا هم يمشون في

(١) هذا هو الصواب. وأيده البيهقي بروايات أخرى، وكلام الشافعى على الخبر.

(٢) في السنن الكبرى (أنا).

(٣) أخرجه البيهقي بسنده في (السنن الكبرى ٢٠٤/٥) و(الدارقطني في السنن ٢٥٠/٢).

(٤) رواه البيهقي في المعرفة عن أبي زكريا وأبي بكر وأبي سعيد.

(٥) زياد بن أبي زيادة ميسرة، المخزومي المدفون، ثقة عابد، من الخامسة مات سنة خمس وثلاثين. (التقريب ٢٦٧/١).

(٦) هكذا جاءت العبارة في النسخة التي بين يدي، وفي كتاب اختلاف مالك ومعرفة السنن (المغرر) والصواب ما جاء هنا وقد ذكر الحديث ابن الأثير في نهاية الغريب في باب العين مع الزياني وقال في معناها بعد ذكر الحديث أي مشدد بكم ومثقل عليكم الأمر بل عليكم جزاء واحد، (النهاية في غريب الحديث ٢٢٩/٣).

(٧) الحديث في كتاب مختصر الحج الكبير للشافعى انظر (الأم ٤٦٦/٨)، و(الأم ٢٠٧/٢) وهو في معرفة السنن بأطول من هذا (٣٧١/٢).

(٨) هو عبد الرحمن بن مهدي، صرخ باسمه البيهقي في «معرفة السنن» وتقدمت ترجمته.

(٩) في معرفة السنن عن رياح عن ابن عمر ولم يعرض لذكر موالي آل الزبير ورياح يتحمل أن يكون ابن عبد الرحمن العماري انظر (التقريب ٢٤٢/١) كما يتحمل أن يكون ابن الوليد الذماري، انظر التقريب أيضاً ترجمة ابن الوليد وحصر الاحتمال بين الاثنين لعدم وجود رجل اسمه رياح يمكن سماعه من ابن عمر غيرهما، والأول منها قال ابن حجر عنه مقبول من الخامسة والثانية صدوق من الثالثة.

(١٠) في سنن الدارقطني «أن موالي لآل الزبير».

غداة (شيمه)^(١) إذ عرضت^(٢) لهم ضبع فتحذفوها^(٣) أو ضربوها بعصيهم فقتلواها فقالوا: ما صنعتنا؟ قتلناها ونحن محبوون. فسئل ابن عمر^(٤)? فقال: ليذبحوا كبشًا. فقيل عن كل إنسان كبش. فقال إنكم لم عزز بكم كبش عن جميعكم. أخبرنا أبو عثمان الصوفي، أبنا أبو محمد بن حامد، أبنا أبو حاتم مكي بن عبدان^(٥)، ثنا عبد الله بن هاشم^(٦)، ثنا عبد الرحمن فذكره وقال عن رباح. وكذلك رواه سليمان بن حرب عن حاد فقال عن رباح فيحتمل أن يكون حاد بن سلمة رواه مرة عن زياد مرة عن عمران ثم أرسله «مرة» فلم يذكر فيه رباحاً ووصله مرة ذكر فيه رباحاً^(٧)، والله أعلم.

وأما الرواية فيه عن ابن عباس فإنها عن سعيد بن عبد الرحمن الزبيري عن مجاهد عن ابن عباس ذكرناها في كتاب السنن^(٨). هـ.

(١) غير ظاهرة في الأصل ولعلها من شام يشيم إذا غبر رجله من الشيام – وهو التراب، فكانه وصف الغداة بأنها مغبرة. انظر (لسان العرب مادة «شيء» ١٢ / ٣٣١).

(٢) أي بدت لهم وظهرت.

(٣) هكذا في النسخة وصوابها «فتحذفوها» بالحاء والذال – قال في اللسان معناها: الرمي عن جانب والضرب عن جانب (لسان العرب ٩ / ٤٠).

(٤) صرخ الدارقطني بأن موالي ابن الزبير سألوا ابن عمر.

(٥) أبو حاتم مكي بن عبدان التميمي النيسابوري، سمع عبد الله بن هاشم الطوسي وغيره، قال أبو علي الحافظ: ثقة مأمون، توفي سنة خمس وعشرين وثلاثمائة. (تاريخ بغداد ١١٩ / ١٣).

(٦) أبو عبد الرحمن عبد الله بن هاشم الطوسي محدث نيسابور: توفي سنة خمس وخمسين ومائتين (تذكرة الحفاظ ٣ / ٥٣٦).

(٧) قد أشرت إلى هذا الاحتمال وغيره فيها تقدم .

(٨) أخرج حديث ابن عباس هذا البهقي في السنن الكبرى بلفظ: قال مجاهد: جاء نفر من أهل العراق إلى ابن عباس قالوا: أنا أنفجنا ضبعاً فرددناها بيتنا فأصبناها ومنا الحلال ومنا الحرام فقال ابن عباس رضي الله عنه إن كان ضبعاً فكبش سمين وإن كان ضبعاً فنعجة سمينة قال، فقالوا: يا أبا العباس على كل رجل منا قال: لا ولكن تخارجو بينكم.

وأنخرجه الدارقطني من طريق مجاهد عن ابن عباس بأقصر من هذا اللفظ (الدارقطني ٢ / ٢٥٠ السنن).

الحديث في بيع الحاضر للبادي^(١)

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ في آخرين^(٢)، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أبنا^(٣) الربيع بن سليمان، أبنا الشافعى، أبنا مالك، عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يبيع حاضر لباد^(٤).
هكذا رواه الربيع بن سليمان عن الشافعى في كتاب اختلاف الأحاديث.
وخلاله المزني^(٥) فرواه عن الشافعى عن مالك، عن أبي الزناد، عن

(١) أي في حكمه والنبي عنه.

(٢) أخرجه البيهقي في (معرفة السنن) من رواية أبي عبد الله وأبي بكر وأبي زكريا. (المعرفة ٦٣/٣).

(٣) في السنن الكبرى (أنا) في هذا الموضع وما بعده، وهو الرمز المشير لقوله أخبرنا على رأي الجمهور والبيهقي يزيد الباء، إلا أنه وافق الجمهور هنا.

(٤) أخرجه البيهقي في معرفة السنن كما تقدم بيانه وفي (السنن الكبرى ٣٤٦/٥)، وهو في كتاب اختلاف الحديث ص ٥١٨ ومسند الشافعى ص ٣٩٨، وأخرجه النسائي من رواية كثير بن فرقان عن نافع (السنن ٢٥٦/٧).

وللحديث شاهد من رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر أخرجه البخاري في الصحيح. وقال ابن حجر رحمه الله: حديث ابن عمر فرد غريب لم أره إلا من رواية أبي علي الحنفى عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، وقد ضاق مخرجه على الإماماعلى وعلى أبي نعيم فلم يترجاه إلا من طريق البخاري، وله أصل من حديث ابن عمر أخرجه الشافعى عن مالك عن نافع عن ابن عمر، وليس هو في الموطأ. هـ.
(الفتح ٣٧٤/٤).

(٥) ليس في مخالفة المزني الربيع ما يقدح في الحديث، لاحتمال أن يكون مالك رواه من طريق نافع عن ابن عمر كما رواه من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة.

الأخرج عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا يبيع حاضر لباد»^(١).

أبناء أبو إسحاق ابراهيم بن محمد الأرموي أبناء شافع بن محمد، ثنا أبو جعفر بن سلامة، ثنا المزني، ثنا الشافعي، فذكره.

وهكذا^(٢) رواه الحسن بن محمد الزعفراني عن الشافعي في كتاب القديم^(٣)، وكذلك رواه أصحاب^(٤) الموطأ عن مالك.

(١) أخرج الحديث البهقي في (معرفة السنن ٦٢/٣)، وأخرجه أحمد في المسند بروايته عن الشافعي بالسند المذكور (المسند ٣٧٩/٢)، وأخرجه أيضاً في مواضع مختلفة (راجع المعجم المفهرس ٢٤٤/١) وأخرجه النسائي من رواية قتيبة عن مالك بالسند المذكور (السنن ٢٥٦/٧) والبخاري كما سيأتي من كلام البهقي، وأخرجه من رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة البخاري في الصحيح (فتح الباري ٣٧٢/٤)، ومسلم (شرح النووي ١٠/١٦٤)، والترمذى (تحفة الأحوذى ٤٤/٤) وقال حسن صحيح، وأخرجه النسائي من رواية أبي حازم عن أبي هريرة بلفظ (وأن يبيع مهاجر لأعرابي) (سنن النسائي ٢٥٥/٧، ٢٥٨، ٢٥٩) وللحديث طرق وشواهد متعددة فقد روى عن جابر وأنس وابن عباس وغيرهم.

فحديث جابر أخرجه مسلم (شرح النووي ١٦٥/١٠) وأبو داود في السنن (بذل المجهود ١٥/١٠٩) والترمذى وقال: حسن صحيح (تحفة ٤١٥/٤) وأحمد (المسند ٣٠٧/٣) و(ابن ماجه في السنن ٢/٧٣٤).

وحديث أنس أخرجه (النسائي في السنن ٧/٢٥٦)، وأبو داود (بذل ١٥/١٠٧) ولفظه (لا يبيع حاضر لباد وإن كان أخاه أو أباه). هـ.

وأخرج حديث ابن عباس مسلم (شرح النووي ١٦٤/١٠) والبخاري في الصحيح (فتح الباري ٤/٣٧٠) والنسائي في (السنن ٧/٢٥٧)، وأبو داود في السنن (بذل ١٥/١٠٦)، وابن ماجه في (السنن ٢/٧٣٤) ولفظه «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تلتقي الركبان، وأن يبيع حاضر لباد». قال: فقلت لابن عباس: ما قوله حاضر لباد؟ قال: لا يكن له سمساراً. هـ.

(٢) يعني كرواية المزني عن الشافعي عن مالك عن أبي الزناد عن الأخرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (الحديث).

(٣) أي في كتاب الحجة القديم. وسبق أن بينت ذلك فيما تقدم.

(٤) كالقعنبي، ويحيى بن بكر، ويحيى بن محبث.

أبنا أبو زكريا بن أبي اسحاق، ثنا أبو الحسن الطرايفي، ثنا عثمان بن سعيد، ثنا القعنبي^(١) فيها قرأ على مالك (ح) وأبنا أبو أحمد^(٢)، أبنا أبو بكر بن جعفر المذكر ثنا محمد بن ابراهيم^(٣)، ثنا ابن بكر^(٤)، ثنا مالك عن أبي الرناد فذكره.

أخرجه البخاري^(٥) عن عبد الله بن يوسف عن مالك، وأخرجه مسلم^(٦) عن يحيى بن يحيى عن مالك.

فأما رواية الريبع عن الشافعي، عن مالك، عن نافع فإنها من افراد الريبع^(٧) فمن الحفاظ من زعم أنه أخطأ فيها ومنهم من زعم أن مالك بن أنس مسانيد لم يودعها الموطأ^(٨) تفرد بروايتها عنه الأكابر من أصحابه وهذا من جملتها، أخبرنا أبو عبد الله الحافظ فيها قرئ عليه قال: كنت أول ما طلبت هذا الشأن أتوهم أن هذا^(٩) مما تفرد به الشافعي إلى أن وجدته^(١٠) في أصل كتاب

(١) تقدمت ترجمته وهو عبد الله بن مسلمة القعنبي.

(٢) أبو أحمد عبد الله بن محمد بن الحسين المهرجاني.

(٣) محمد بن ابراهيم العبدى البوشنجي – تقدم.

(٤) يحيى بن عبد الله بن بكر – تقدم.

(٥) أخرجه البخاري في الصحيح (فتح الباري ٤/٣٦١).

(٦) أخرجه مسلم في الصحيح من قراءة يحيى على مالك (شرح النووي ١٠/١٦٠).

(٧) أي أن الريبع رحمه الله تفرد به عن الشافعي فلم يروه عن الشافعي سواء وليس في هذا ما يقدح في الحديث إلا أن كانت هناك مخالفة والمخالفة هنا غير حاصلة لإمكان تعدد الروايات التي رواها مالك، فيجوز أن يكون رواه عن نافع بالسند المذكور وكذلك عن أبي الرناد مع بقية إسناده ويؤيده أن حدث ابن عمر في هذا الموضع أصلاً من رواية نافع وغيره كما بيانه في التخريج.

(٨) تقدم الكلام على مثل هذا من كلام البيهقي رحمه الله.

(٩) اسم الاشارة عائد على الحديث الذي رواه الشافعي عن مالك عن نافع... الخ.

(١٠) الظاهر أن هذا من باب الوجادة قال السيوطي : وهي مصدر لوجد مولد غير مسموع من العرب ، وهي أن يقف على أحاديث بخط رايتها لا يزورها الواجب فله أن يقول وجدت أو قرأت بخط فلان أو في كتابه بخطه... إلى أن قال وهو من باب المنقطع وفيه شوب اتصال ، وقال: أما العمل بالوجادة فنقل عن الشافعي ونظر أصحابه =

شيخنا أبي بكر من حديث القعنبي عن مالك.

أبنا^(١) أبو عبد الله، ثنا أبو بكر أحمد بن اسحاق الفقيه الإمام المقدم الحجة لفظاً^(٢) من أصل كتابه عوداً على بدء^(٣) قال: أبنا^(٤) محمد بن غالب^(٥)، ثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يبيع حاضر لياد^(٦).

= جوازه ثم صحة وجوب العمل بها في هذه الأزمان. هـ. بتصرف (تدريب الرواوي ٦٢/٦٣) ويأتي قريباً إن شاء الله ما يفيد تحديد أبي بكر لأبي عبد الله الحاكم. وسماعه الحديث بالسندي المتصل.

(١) في المعرفة (أخبرنا).

(٢) سبق أن ذكر أن أبا عبد الله الحاكم وجد الحديث في أصل كتاب شيخه أبي بكر أحمد بن اسحاق من حديث القعنبي عن مالك.

ثم أريناه هنا يروي الحديث بسماعه من شيخه باللفظ من أصل كتابه ظاهر هذا أن الحاكم تحمل الحديث بالوجادة ثم سمعه من شيخه بعد ذلك، والله أعلم.

(٣) قال في اللسان: رجعت عودي على بدئي أي رجعت كما جئت، وقال حكي بعضهم رجع عوداً على بدء من غير إضافة (باختصار من لسان العرب ٣٦/٣). وقد ذكر لي فضيلة الشيخ حاد الأنصاري أن الفائدة من هذه العبارة هي بيان أن القراءة في المرة الثانية إنما كانت من أصل كتاب الشيخ ولذلك لم يقل حدثنا من كتابه مرة ثانية إذ لا تفيذ ذلك.

وما ذكره الشيخ حاد أفاده قوله: «من أصل كتابه» فجاءت الجملة الثانية لتأكيد الأولى. والله أعلم.

(٤) (أنا) هكذا في معرفة السنن والسنن الكبرى.

(٥) محمد بن غالب التمتم نزيل بغداد وهو الضبي وكان حافظاً مكثراً ثقة بآمننا إلا أنه كان يخطيء وثقة الدارقطني وقال: وهم في أحاديث منها «شيبتي هود وأخواتها» وقد تقدم شيء من ترجمته من تاريخ بغداد وانظر (لسان الميزان ٥/٣٣٧) و(الواقي بالوفيات ٤/٣٠٧).

(٦) أخرجه البيهقي في معرفة السنن وقال: ولمالك بن أنس أسانيد لم يوعد بها الموطأ رواها عنه كبار أصحابه فيشه أن يكون هذا منها والله أعلم. (معرفة السنن ٣/٦٣).

أبنا أبو عبد الله قال: سألت أبا الحسن علي بن عمر بن مهدي الحافظ^(١) عن محمد بن غالب فكتب بخطه تحت اسم محمد بن غالب، ثقة، ثقة.

وتنا أبو بكر محمد بن ابراهيم الأردستاني^(٢) الحافظ، أخبرني القاضي أبو نصر شعيب بن علي الهمداني بها، أبنا^(٣) عبد الرحمن بن محمد، ثنا ابراهيم بن نصر^(٤)، ثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي^(٥) فذكره^(٦) ولا ابن عمر في هذا الأصل من غير هذا الوجه.

فقد رواه عبد الرحمن بن دينار عن أبيه عن ابن عمر^(٧). هـ.

□ □ □

(١) هو الامام أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني الحافظ الشهير صاحب السنن. تقدمت ترجمته.

(٢) الأردستاني غير ظاهرة في الأصل وأبو بكر هو محمد بن ابراهيم بن أحمد الأردستاني، ساكن أصبهان وكان رجلاً صالحًا، وكان ثقة يفهم الحديث، مات سنة سبع وعشرين وأربعين (تاریخ بغداد ٤١٧/١).

(٣) ثنا هكذا في السنن الكبرى.

(٤) ابراهيم بن نصر الرازي، هكذا في السنن الكبرى ولم أقف عليه.

(٥) تقدم القعنبي وهو أحد رواة الموطأ قال ابن حجر: وكان يحيى بن معين لا يقدم عليه في مالك أحداً. وقال النسائي: القعنبي فوق عبد الله بن يوسف في الموطأ، وقال الحاكم سئل ابن المديني عنه فقال: لا أقدم من رواة- الموطأ أحداً على القعنبي. (التهذيب ٣٢/٦).

(٦) في السنن الكبرى (فذكره بنحوه).

(٧) الحديث في (السنن الكبرى ٣٤٧/٥)، وأخرجه البخاري في الصحيح قال ابن حجر في التعليق عليه: حديث ابن عمر فرد غريب لم أره إلا من روایة أبي علي الحنفي. (فتح الباري ٤/٣٧٢).

حديث في كتاب إحياء الموات^(١)

أخبرنا أبو زكريا بن أبي اسحاق، ثنا أبو العباس^(٢)، أبنا الربيع، قال: قال^(٣) الشافعي، أبنا عبد الرحمن بن^(٤) القاسم الأزرقي عن أبيه عن علقة بن نصلة^(٥) أن أبا سفيان^(٦) بن حرب قام ببناء داره فذكر الحديث^(٧) إلى أن قال فيبلغ ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: ليس لأحد إلا ما أحاطت

(١) المقصود بالموات الأرض التي لا عمارة بها ولا زرع، قال صاحب اللسان الموات الأرض التي لم تزرع ولم تعمر ولا جرى عليها ملك أحد، واحياؤها مباشرة عماراتها وتثير شيء فيها. هـ. (لسان العرب ٩٣/٢).

(٢) هو الأصم) كما في (السنن الكبرى ١٤٨/٦).

(٣) هكذا في النسخة وكان قد كتب (أبنا) ثم طمسها وكتب فوقها قال: قال وذكرها في السنن الكبرى على الصواب.

(٤) في الأم والسنن الكبرى: عبد الرحمن بن حسن بن القاسم، وهو الصواب، ولعل اسم حسن سقط أو أن عبد الرحمن اشتهر بجده.

(٥) علقة بن نصلة تابعي صغير مقبول، أخطأ من عدّه في الصحابة (التقريب ٣١/٢).

(٦) الصحابي المشهور واسمه صخر بن حرب. ترجم له في (التقريب ٣٦٤/١).

(٧) جاء الحديث كاملاً في كتاب (الأم ٤/٤٥)، وكتاب (السنن الكبرى ١٤٨/٦) وهو «أن أبا سفيان بن حرب قام ببناء داره فضرب برجله وقال: سلام الأرض أن لها أسناماً زعم ابن فرقان الإسلامي أني لا أعرف حقي من حقه، لي بياض المروءة وله سوادها، ولسي ما بين كذا إلى كذا، فيبلغ ذلك عمر بن الخطاب فقال ليس لأحد إلا ما أحاطت عليه جدرانه، إن إحياء الموات ما يكون زرعاً أو حفراً أو يحاط بالجدران». الحديث.

عليه جدرانه^(١) ان إحياء الموات ما يكون زرعاً إلى آخره من كلام الشافعي.

وهو فيها قوله على أبي سعيد فيها حديثهم أبو العباس من هذا الكتاب ورواه المزني^(٢) عن الشافعي وجعل آخر الحديث قوله: ليس لأحد إلا ما أحاطت به جدرانه^(٣). هـ.

□ □ □

(١) هنا انتهى كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وما بعده من الكلام فهو للشافعي رحمة الله كما بينه البيهقي هنا وفي كتاب السنن الكبرى قال: ان إحياء الموات إلى آخره أطنه من قول الشافعي ، فقد رواه الحميدي عن عبد الرحمن بن الحسن دونه، والله أعلم. هـ. انظر (السنن الكبرى).

(٢) ذكر البيهقي رحمة الله رواية المزني هذه كالدليل على صدق دعوه وليس ما ذكره قوياً للاحتجاج به على تأييد قوله لاحتمال أن يكون المزني رحمة الله من يحيى اختصار الحديث، وأنه ذكره مختصراً وتقدم ذكر احتجاج البيهقي لتأييد دعوه برواية الحميدي عن عبد الرحمن على صحة ما ذهب إليه وليس فيه دلالة أيضاً لاحتمال سماع الحميدي من عبد الرحمن الحديث بدون الزيادة ولا احتمال اختصار الحميدي كذلك للحديث.

(٣) قال عمر ذلك على سبيل الفتوى لأن أبا سفيان أراد تحصيل أرض بيضاء جرد ولم يحيها بشيء مما تحفي به الموات، فرد عليه عمر رضي الله عنه ذلك وبين حكم الشارع في المسألة، والله أعلم.

حدث آخر في هذا الكتاب^(١)

أخبرنا أبو زكريا^(٢) ، ثنا أبو العباس ، أبنا الربيع قال : قال الشافعي أبنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «من منع فضل^(٣) الماء ليمتنع به الكلأ^(٤)»

(١) أي في كتاب إحياء الموات ، وقد تقدم حديث غير هذا فيه .

(٢) أخرج الحديث البيهقي رحمه الله في كتاب (معرفة السنن ١٣٧/٣) عن جماعة غير أبي زكريا وهم أبو بكر وأبو سعيد ، وكان من عادة البيهقي إذا روى حديثاً عن جماعة وذكر أحدهم أردف قوله «في آخرين» بعد شيخه المذكور ، فلم يفعل ذلك هنا .

(٣) المقصود بفضل الماء ما زاد عن حاجة صاحبه من شرب واسقاء للزرع والماشية وغير ذلك ، وهذا إذا كان الماء في أرض موات أحياها صاحب البئر بحفرها في تلك الأرض ، أما إذا كانت الأرض مملوكة له فليس عليه بذلك فضل ماء بئره فيها لأن ذلك يكون بمثابة أملاكه الأخرى كذلك إذا كان الماء في سقاء أو وعاء وليس عليه بذلك إلا أن يضطر إليه مسلم . قال الشافعي – رحمه الله – في كتاب «الأم ٤٩/٤» وإن كان الماء في سقاء أو وعاء فلصاحب منعه وهو كطعمه إلا أن يضطر إليه مسلم . هـ .

وقال صاحب اللسان في معنى الحديث : أن البئر تكون في البدية ويكون قريباً منها كلأ فإذا ورد عليها وارد فغلب على مائتها ومنع من يأتي بعده من الاستقاء منها ، فهو يمنعه الماء مانع من الكلأ ، لأنه متى ورد رجل بابله فأرعاها ذلك الكلأ ثم لم يسقها ، قتلها العطش فالذي يمنع ماء البئر يمنع النبات القريب منه . انتهى من اللسان (١٤٨/١) .

(٤) الكلأ هو العشب رطب وبابه . هكذا في اللسان (١٤٨/١) .

منه الله فضل رحمته يوم القيمة»^(١).

هكذا وقع هذا الحديث بهذا اللفظ^(٢) وهو خطأ من الكاتب^(٣)، وهذا الكتاب مما لم يقرأ على الشافعي^(٤) ولم يسمعه منه الريبع، ولو قرء عليه لغيره إن

(١) الحديث موجود في كتاب «الأم» من رواية الشافعي عن مالك (الأم ٤٩/٤) وأخرجه البهقي في (معرفة السنن ٣/١٧٣).

وأخرجه في السنن الكبرى من رواية بحبي الليثي عن مالك بلفظ «لا فضل الماء ليمعن به الكل» (السنن الكبرى ١٥١/٦).

وأخرجه البهقي أيضاً في معرفة السنن من رواية الزني عن الشافعي عن مالك، ورواية الزني عن الشافعي عن سفيان وكلا الروايتين بلفظ «لامعن» وهو على خلاف رواية الريبع المتقدمة والتي انتقدتها البهقي رحمة الله كما سيأتي بيانه. والحديث أصله في الموطأ على الوجه الصحيح الذي سيوضحه البهقي قريباً، وبالسند المذكور هنا (شرح الزرقاني ٤/٣٠).

وهو كذلك في الصحيحين وغيرهما وله شواهد ومتابعات نكتفي بالإشارة إلى بعض منها فقد أخرج البخاري في موضوعين من صحيحه (الفتح ٥/٣١، ١٢/٣٣٥) بهذه الرواية ورواية ابن شهاب عن ابن المسمى وأبي سلمة.

وأخرجه مسلم في الصحيح من رواية مالك هذه ومن رواية ليث عن أبي الزناد (شرح النووي ١٠/٢٣٠) وأخرجه الترمذى كذلك من رواية ليث عن أبي الزناد (تحفة الأحوذى ٤/٤٩٢)، وأخرجه ابن ماجة (السنن ٢/٨٢٨)، وأخرجه أحد في المسند من رواية سفيان عن أبي الزناد بلفظ «عن الرسول صل الله عليه وسلم عن منع فضل الماء» ((المسند ٢/٤٦٣))، وكذلك أخرجه ابن الجارود بمثل رواية أحد (المتنقى ص ٢٠٤)، وأخرج الحديث أبو داود من رواية أبي صالح عن أبي هريرة (بذل المجهود ١٥٠/١٥) وفيه ضعف كما سيأتي بيانه قريباً إن شاء الله.

يعنى باللفظ المقدم، وقد تقدم بيان أنه وقع كذلك في كتاب الأم.

(٢) وقوع الخطأ بات من المؤكد بعد ذكر تخریج الحديث وبيان الفاظه، أما كونه وقع من الكاتب والجزم بذلك فهذا مما لم أقف على دليله، ومحتمل وقوع الخطأ من غيره إن كان الكاتب غير الريبع، واحتمال وقوع الخطأ لا يتجاوز إلى الشافعي بدليل رواية الزعفرانى والمزنى وحرملة عنه على الصواب كما بينه البهقي رحمة الله.

(٣) جاء في معرفة السنن بعد هذه العبارة قول البهقي «ثم حمله الريبع عن الكتاب على الوهم» هـ.

شاء الله فإن هذا الحديث بهذا اللفظ^(١) إنما يروى عن عمرو^(٢) بن شعيب^(٣) عن أبيه^(٤) عن جده^(٥) عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٦)، ومن وجه آخر ضعيف عن أبي هريرة^(٧) ، ومن حديث الحسن عن النبي صلى الله عليه

(١) قال في معرفة السنن: «وهذا اللفظ ليس في حديث مالك إنما هو في حديث عمرو بن شعيب».

(٢) عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، صدوق من الخامسة، مات سنة ثمان عشرة ومائة (التقريب ٧٢/٢).

(٣) شعيب بن محمد والد عمرو، قال ابن حجر: صدوق، ثبت سماعه من جده، من الثامنة. (التقريب ٣٥٣/١) ونقل في التهذيب عن أبي بكر النسابوري قوله «صح سمع عمرو من أبيه وصح سمع شعيب من جده» وأضاف ابن حجر قاتلاً بعد ذكر عمرو: وأما رواية أبيه عن جده فإنما يعني بها الجد الأعلى عبد الله بن عمرو، لا محمد بن عبد الله، وقد صرخ شعيب بسماعه من عبد الله في أماكن وصح سماعه منه كما تقدم. هـ من ترجمة عمرو بن شعيب في التهذيب (٤٨/٨).

(٤) يعني أن عمراً يروي عن والده شعيب.

(٥) يحتمل هنا أمران الأول أن يكون المقصود بالجد هو محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص (وهو مقبول كذا ذكر ابن حجر في التقريب) وهو الجد الأدنى لعمرو بن شعيب، كما يحتمل أن يكون عبد الله بن عمرو بن العاص وهو الجد الأعلى لعمرو بن شعيب، وإلى هذا ذهب ابن حجر في التهذيب في ترجمة عمرو ورجحه كما أسلفنا ذكره.

أما الأمر الثاني فهو احتمال أن يكون الضمير في جده عائداً على أبيه – يعني عائداً على شعيب – وهو الظاهر لأن الضمير يجب أن يعود على أقرب مذكور كما هو مقرر في علم العربية إلا أن تكون هناك قرينة صارفة وهي متغيرة هنا. وتقدم بيان سمع شعيب من جده من كلام ابن حجر رحمه الله في التهذيب.

(٦) أخرج حديث عمرو بن شعيب هذا أḥمد في مسنده (٢٢١، ١٧٩/٢).

(٧) تقدم تحرير الحديث وقد أشرنا إلى رواية أبي صالح عن أبي هريرة عند أبي داود، ولعل هذه الرواية هي ما أرادها البهقي وأعلها بالضعف وإنما قلت ذلك لأن في هذه الرواية اثنان لا يتحقق بهما وقد تتابعا في سند الحديث، ففيه عثمان بن أبي شيبة وهو ثقة ولو أنه أوهام كما ذكر ابن حجر في التقريب، وفيه جرير بن حازم الأزدي ثقة ولو أنه أوهام أيضاً إذا حدث من حفظه، وقد اخترط لكنه لم يحدث بعد احتلاطه، ذكره =

وسلم^(١)، ومعناه موجود في الحديث الصحيح عن أبي صالح عن أبي هريرة^(٢).

فأما حديث مالك عن أبي الزناد^(٣) فإنه إنما يعرف باللفظ الذي رواه الشافعي في القديم^(٤)، ورواه عنه الزعفراني^(٥)، ورواه في موضع آخر من الجديد^(٦) ورواه عنه حرملة ويحيى والمرني^(٧).

أبنا أبو إسحاق الفقيه، أبنا شافع بن محمد، ثنا أبو جعفر بن سلام، ثنا المزني، ثنا الشافعي، أبنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج، عن أبي هريرة أن

ابن حجر في التقريب.

ومع هذا الضعف الملموس فقد رواه الأعمش عن أبي صالح معننا والأعمش كما هو معروف مدلس لا يحتاج إلا بما صرخ فيه بالسماع أو التحدث والله أعلم.

(١) في المعرفة عن النبي صل الله عليه وسلم مرسلًا قال البيهقي: ويشبه أن يكون الشافعي ذكره ببعض هذه الأسانيد وأدخل الكاتب حديثاً في حديث وهذا هو الأظهر، والله أعلم. هـ.

(٢) المقصود أن معنى الحديث المنتقد جاء في حديث أبي هريرة الصحيح قال في المعرفة: أراه عن النبي صل الله عليه وسلم قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله عز وجل ولا ينظر إليهم لهم عذاب أليم، رجل حلف على يمين على مال مسلم فاقتطعه، ورجل حلف على يمين بعد صلاة العصر أنه أعطى لسلعته أكثر مما أعطى وهو كاذب، ورجل منع فضل ماء، فإن الله سبحانه و يقول اليوم أمنعك فضلي كما منعت فضل ماء لم تعمله يداك». هـ. أخرجه البيهقي في (معرفة السنن ١٣٨/٣)، وفي (السنن الكبرى ٦/١٥٢)، وأبو داود في (السنن ١٥٢/١٥٢) وهو في صحيح البخاري قريب من هذا اللفظ (فتح الباري ٤/٢٨٤).

(٣) تقدم تحرير الحديث.

(٤) أي في الكتاب القديم، وهو ما رواه عنه الزعفراني، وتقدم أنه كتاب الحجة.

(٥) قال في معرفة السنن: ورواه عنه الزعفراني عن مالك.

(٦) أي فيما كتبه الشافعي وهو في مصر فإن ذلك كان جديداً بالنسبة لما كتبه في بغداد.

(٧) تقدم تحرير رواية المزني وتأتي بستان البيهقي إليه إن شاء الله ولم أقف على رواية حرملة.

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا يمنع فضل الماء ليمنع به (الدلا)»^(١). هذا هو الصحيح بهذا الإسناد^(٢). وفي إجماع هؤلاء الثلاثة^(٣) على روايته عن الشافعي على الصحة دليل على خطأ وقع من الكاتب في كتاب إحياء الموات ويحتمل أن يكون الشافعي رحمه الله كتب إسناد حديث (مالك)^(٤) بلفظه المعروف ثم أرده بهذا المتن لما فيه من الزيادة عن غير مالك، فسقط متن الإسناد الأول وإسناد المتن الثاني، مركباً^(٥) على الإسناد الأول والله أعلم.

□ □ □

(١) هكذا في النسخة التي بين يدي، والصواب (الكلأ) كما جاء في الموطأ وغيره (شرح الزرقاني ٤ / ٣٠).

(٢) يعني أن هذا المتن بهذا الإسناد هو الصواب وقد تقدم مثل هذا الكلام مفصلاً.

(٣) الثلاثة هم: المزني وحرملة ومحمد بن الحسن الرزغاني.

(٤) قوله (مالك) مخرج له في الهاشم.

(٥) السياق يفيد أن سقطاً وقع في الكلام ويحتمل أن تكون العبارة «فبقي المتن الثاني مركباً على الإسناد الأول».

الحديث في امرأة ولّت أمرها رجلاً^(١)

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ^(٢)، ثنا أبو العباس، أبنا^(٣) الربيع، أبنا^(٤) الشافعي، أبنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج أخبرني^(٥) عكرمة بن خالد قال: جمعت^(٦) الطريق رفقة فيهم امرأة ثيب^(٧)، فولت^(٨)

(١) المقصود أن امرأة ولّت أمرها رجلاً أجنبياً ليعد لها نكاحاً على رجل آخر كان معهم في الركب وهذا أمر غير جائز شرعاً إذ ليس للمرأة أن تعقد على نفسها فضلاً عن أن توكل في ذلك.

(٢) أخرج الحديث البهقي في معرفة السنن من روایة أبي عبد الله وأبي بكر وأبي زكريا وأبي سعيد كلهم قالوا ثنا أبو العباس (المعرفة ٣/٢٧٤).

(٣) (أنا) هكذا في معرفة السنن.

(٤) في المعرفة (عن) بدل أخبرني.

(٥) (جمع) هكذا في الأم على التذكرة (الأم ٧/٢٢٢)، وكذلك (٨/١٦٣)، وهذا جائز لأن الطريق تذكر وتؤثر قال صاحب اللسان والطريق: السبيل تذكر وتؤثر. (لسان العرب ١٠/٢٢٠).

(٦) يحتمل أن يكون هذا قبل تحرير سفر الحريم وغير حرم، كما يحتمل أن يكون سفراً دون ثلاثة أيام، لأن الظاهر أن المرأة كانت بدون حرم وإنما تعدد عنه إلى أجنبى ليعقد لها نكاحها، وهناك احتمال آخر وهو أن المرأة كان معها حرم إلا أنه أبي تزوجها فعمدت إلى رجل أجنبى ليعقد لها. أو أنها سافرت ومعها حرم ثم توفي في الطريق. والله أعلم.

(٧) (فجعلت أمرها بيد الرجل) هكذا في الأم.

رجالاً منهم أمرها، فزوجها رجلاً، فجلد^(١) عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناكح والمنكوح^(٢) ورد نكاحها^(٣).

هكذا رواه الربيع عن الشافعى^(٤)، ورواه الحسن بن محمد الزعفرانى عن الشافعى وقال عن ابن جريج، عن عبد الحميد بن جابر^(٥) عن عكرمة بن خالد^(٦) وهو الصحيح^(٧)، فقد رواه روح بن عبادة عن ابن جريج قال: أخبرنى عبد الحميد بن جابر بن شيبة عن عكرمة بن خالد.

(١) الظاهر أن عمر رضي الله عنه جلد الناكح والمنكوح جلد تعزير، إذ ليس على المنكوح حد «في ذلك أصلًا» وإنما الحد على الناكح والمنكوح لو كان هناك حد والمنكوح ثيب كما جاء في الحديث فكان حدتها الرجم لو كان عليها حد، وكذلك الناكح لو كان محسناً، والظاهر من الرواية أنها اجتمعا وفرق بينهما كما جاء ذلك في كتاب الأم. وإنما درأ الحد عنها وجود شبهة في الناكح، والحدود تدرأ بالشبهات وفي مثل هذه الحالة للمرأة حق الصداق بما استحصل من فرجها.

(٢) (المنكوح) هكذا في الأم بدل (المنكوح)، ويحتمل أن يكون المعنى واحداً باعتبار أن المجلود هو المنكوح وجواز إطلاق كلمة «المنكوح» عليه هو من باب المجاز المرسل الذي علاقته السبيبة. ويحتمل أيضاً أن يكون هناك سقط في الكلام أي أنه جلد المنكوح والناكح والمنكوح، كما يحتمل أن يكون الاختلاف بسبب التقليل والله أعلم.

(٣) (وفرق بينها) هكذا في الأم بدل قوله (رد نكاحها). والحديث مذكور في كتاب الأم (٧/٢٢، ٨/١٦٣)، وأخرجه البيهقي في (معرفة السنن ٣/٢٧٤).

(٤) يعني رواه الربيع عن الشافعى عن مسلم بن خالد، وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عكرمة بن خالد بدون ذكر عبد الحميد بن جابر، ورواية الربيع هذه تختلف رواية الزعفرانى التي صصححها البيهقى رحمه الله. والحق أن ابن جريج سمعاً من عكرمة كما ذكره الحافظ بن حجر في التهذيب (٧/٢٥٨، ٦/٤٠٢)، كما أن له سمعاً من عبد الحميد بن جابر قاله ابن حجر في (التهذيب ٦/٤٠٢) فيحتمل أن يكون ابن جريج سمع الحديث بواسطة عبد الحميد عن عكرمة وبدون وساطة.

(٥) عبد الحميد بن جابر العبدري المكي، ثقة، من الخامسة (التقريب ١/٤٦٧).

(٦) عكرمة بن خالد بن العاص، ثقة، من الثالثة (التقريب ٢/٢٩).

(٧) قال البيهقى رحمه الله في معرفة السنن (٣/٢٧٤): رواه الزعفرانى عن الشافعى في القديم فقال عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جابر عن عكرمة بن خالد وهو أصح وكذلك رواه روح بن عبادة عن ابن جريج.

أبناء أبو بكر بن الحارث الأصبهاني^(١) أبناه علي بن عمر^(٢)، ثنا أبو بكر النيسابوي^(٣)، ثنا محمد بن إسحاق^(٤)، ثنا روح بن عبادة^(٥) عن ابن جريج فذكره غير أنه قال: ركبا مكان رفقة، وزاد^(٦) فبلغ ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه^(٧).

□ □ □

(١) أبو بكر أحمد بن محمد بن الحارث، تقدم .

(٢) الحافظ علي بن عمر الدارقطني، تقدم .

(٣) أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري، قال الدارقطني ما رأيت أحفظ من ابن زياد، ولد سنة ثمان وثلاثين ومائتين، وتوفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة. وتقدم في موضوع «حديث فيها أفضلت الحمر» بكنته فقط ولم أترجم له وقد يسر الله ذلك من بعد.

أنظر ترجمته في (تذكرة الحفاظ ٨١٩/٣).

(٤) محمد بن إسحاق بن جعفر الصاغاني، تقدم .

(٥) روح بن عبادة بن العلاء، تقدم .

(٦) هذه الزيادة تفيد أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يكن مع الرفقة الذين خصتهم الطريق، أو كان معهم ولم يختصر القصة.

(٧) تقدم تخریج الحديث.

حديث في الجمع بين الأم وابنتها بملك اليمن^(١)

أخبرنا أبو زكريا، ثنا أبو العباس، أبنا الربيع، أبنا الشافعي، أبنا سفيان^(٢) عن الزهري عن عبيد الله^(٣) بن عبد الله بن عتبة عن أبيه^(٤) قال: سئل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - عن الأم وابنتها من ملك اليمن^(٥)? فقال: «ما أحب أن يحيزهما جيئاً»^(٦).

(١) هذا الباب في حكم الجمع بين الأم وابنتها بملك اليمن وأنه غير جائز ومثله ما إذا جمع الرجل بين الأم وابنتها أحدهما بملك اليمن والآخر بنكاح صحيح.

(٢) هو ابن عبيدة.

(٣) عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود المذلي، ثقة فقيه ثبت من الثالثة، مات سنة أربع وتسعين وقيل ثمان وتسعين وقيل غير ذلك، روى عن أبيه وأرسل عن عم أبيه عبد الله بن مسعود وعن جماعة من الصحابة، وكان أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، تابعي ثقة (الترغيب ٥٣٥/١)، (التهذيب ٢٣/٧).

(٤) هو عبد الله بن عتبة والد عبيد الله، ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وثقة العجل وجماعة وهو من كبار الثانية، مات بعد السبعين روى عن عممه عبد الله بن مسعود وعمر وعمار وأبي هريرة وجماعة، وقال ابن حجر في التهذيب أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ورأه وروى عنه (الترغيب ٤٣٢/١)، (التهذيب ٣١١/٥).

(٥) يعني أنه سئل: هل يجوز الجمع بينهما؟

(٦) الحديث في كتاب الأم من رواية سفيان عن الزهري وكذلك من رواية مالك عنه وفي رواية مالك زيادة وهي قوله (ونها) بعد قوله ما أحب أن يحيزهما فنهاه. الأم جزء ٥ ص ٣ وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى من رواية سفيان ومالك كل منها يروي عن الزهري (السنن الكبرى ١٦٤/٧)، وأخرجه أيضاً في معرفة السنن من رواية مالك عن الزهري. (معرفة السنن ٣٠٢، ٢٩٨/٣) وفرق فيه بين كلام عمر رضي الله عنه وكلام عبد الله بقوله: وبهذا الإسناد أنا الشافعي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله قال أبي: فوبدت أن عمر كان أشد في ذلك مما هو. هـ. (من معرفة السنن).

قال عبيد الله : قال أبي فوددت أن عمر - رضي الله عنه - كان أشد في ذلك مما هو^(١).

هكذا رواه الشافعي^(٢) وكذلك رواه غيره وهو الصحيح^(٣)، وقول عبد الله بن عتبة بن مسعود في آخره صحيح محفوظ عنه وقد أخطأ فيه المزني فأضافه في المختصر إلى ابن عمر وهو تصحيف^(٤) وحين عثرت على ذلك^(٥) توهمت أني لم أسبق إليه. فوجدت أبو بكر^(٦) بن زياد النيسابوري أحد أئمتنا ببغداد ذكره في كتاب المصنف على المختصر والله تعالى يوفقنا للصواب ويعصمنا من الزلل والخطأ بفضله ورحمته . هـ

□ □ □

(١) يعني أنه ودَ لو كان عمر أشد في فتواه عما أفتى به . وقوله «ما هو» بعده كلام محذوف تقديره «كان أشد في ذلك مما هو عليه في فتواه». والله أعلم.

(٢) أي أن الشافعي رحمه الله رواه بذكر الزيادة في آخر الحديث من قول عبد الله بن عتبة بن مسعود التي نقلها عنه ابنه عبيد الله وليس من كلام ابن عمر رضي الله عنها.

(٣) أكد البيهقي رحمه الله نسبة الزيادة في الحديث إلى عبد الله بن عتبة وبين أن نسبتها إلى ابن عمر كما نسبها المزني إليه خطأ وقد بين البيهقي رحمه الله ذلك في معرفة السنن كما فعل هنا وأطال في بيانها في السنن الكبرى.

(٤) لقد بين التصحيف البيهقي في السنن الكبرى بقوله : «وقد غلط المزني رحمه الله في ذلك فقال : قال ابن عمر وإنما هو ابن عتبة لا شك فيه .

وقال في معرفة السنن : فالمزني رحمنا الله وإيه أخطأ في فأضافه في المختصر إلى ابن عمر.

(٥) أي حينما عثر على مكان التصحيف.

(٦) أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد بن واصل النيسابوري .

أنظر ترجمته في (طبقات السبكي ٢٣١/٢).

وتقدمت ترجمته من تذكرة الحفاظ وسماه الحافظ الذهبي عبد الله بن زياد بن واصل .

حديث في الخلع^(١)

أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق في آخرين^(٢)، قالوا ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب^(٣) أبنا^(٤) الربيع بن سليمان، أبنا^(٤) الشافعي، أبنا^(٥) مالك عن يحيى بن سعيد^(٦) عن عمرة^(٧) أن حبيبة^(٨) بنت سهل أخبرتها أنها كانت

(١) أي في حكم الخلع وأنه جائز شرعاً بالقليل أو الكثير من المال تدفعه المرأة إلى زوجها لتحل عقد النكاح الذي بينهما وسواء كان سبب نشوز أو غير سبب إذا انفق الطرفان عليه قال صاحب اللسان: وخليع امرأته خلعاً أزالتها عن نفسه وطلقتها على بدل منها له (لسان العرب ٧٦/٨)، وقال الزرقاني وغيره: الخلع بضم المعجمة وسكون اللام مأخذ من الخلع بالفتح وضم مصدره تفرقة بين الحسي والمعنوي . هـ. (شرح الزرقاني ١٨٣/٣).

(٢) قال البيهقي - رحمه الله - في (معرفة السنن ٣٨٥/٣): أخبرنا أبو زكريا يحيى بن إبراهيم وأبوبكر أحمد ابن الحسن وأبو إسماعيل محمد بن موسى.

(٣) في المعرفة: محمد بن يعقوب الأصم.

(٤) في المعرفة: (ثنا) بدل (أبنا) في الموضعين.

(٥) في المعرفة: (أنا) بدل (أبنا).

(٦) هو يحيى بن سعيد الأنصاري، كما بيّنه الزرقاني في شرحه على الموطأ، (١٨٤/٣).

(٧) عمرة بنت عبد الرحمن بن سعيد بن زرارة الأنصارية، ثقة من الثالثة، ماتت قبل المائة وقيل بعدها. (الترغيب ٦٠٧/٢)، (التهذيب ٤٣٨/١٢).

(٨) حبيبة بنت سهل بن ثعلبة الأنصارية، صحابية، وهي التي احتلعت من ثابت بن قيس (الترغيب ٥٩٤/٢).

عند ثابت بن قيس بن شماس^(١) فذكر الحديث^(٢).

هكذا وقع الحديث في كتاب الخلع والنشوز^(٣) وهو خطأ من الربع^(٤) أو من دونه^(٥) من الكتاب وقد رواه في كتاب بلوغ الرشد وهو كتاب الحجر على الصحة^(٦).

(١) ثابت بن قيس بن شماس أنصاري خزرجي من كبار الصحابة، بشره النبي صل الله عليه وسلم بالجنة واستشهد يوم اليمامة، ونفدت وصيته بمنام رآه خالد بن الوليد رضي الله عن الجميع. بتصرف من التقريب (١١٦/١).

(٢) سيأتي الحديث تماماً من كلام البيهقي رحمه الله.

(٣) الحديث في مسند الشافعي كما أورده البيهقي هنا، ص ٤٣٠، ومثله روایة عن سفیان بالسنن المذکور إلّا أن الشافعی رواه عن سفیان عن یحیی وفیه عن عمرة عن حبیبة أنها كانت ولم يقل أخبرتها، كما في روایة مالک التي خطّأها البيهقي.

وأخرج البيهقي الحديث من روایة الشافعی عن مالک وعن سفیان وتکلم علی روایة مالک التي انتقدتها هنا. (معرفة السنن ٣٨٥/٣).

وأخرجه أيضاً من روایة سفیان في (السنن الكبرى ٣١٣/٧).

وأخرجه من روایة القعنی عن مالک عن یحیی عن عمرة، أنها أخبرته عن حبیبة أنها أخبرتها (السنن الكبرى ٣١٢/٧).

(٤) سيأتي بيان موضع الخطأ من كلام البيهقي، وسبق له — رحمه الله — أن بيّنه في معرفة السنن حيث قال «وقوله أخبرتها في هذه الرواية خطأ من الكاتب وإنما أخبرته في أخبار عمرة یحیی بن سعید، كذلك رواه عامّة أصحاب مالک عنه». (معرفة السنن).

(٥) تتحمّل العبارة هنا أمرين. الأول: بضم الدال وتحقيق الواو بمعنى (بعده)، أي من جاء بعد الربع من الكتاب.

الثاني: بفتح الدال وتشديد الواو المفتوحة بمعنى (كتبه) أي غلط فيه من كتبه من الكتاب.

(٦) يعني أن الربع — رحمه الله — رواه في كتاب «بلغ الرشد» عن الشافعی عن مالک عن یحیی بن سعید أن عمرة بنت عبد الرحمن أخبرته وسيأتي بيان ذلك مفصلاً من كلام البيهقي — رحمه الله —.

والرواية التي صصحها البيهقي وذكر أن الربع رواها على الصحة مذكورة في كتاب الأم من روایة الربع عن الشافعی في كتاب بلوغ الرشد (الأم ٢١٧/٣).

أبنا أبو سعيد بن أبي عمرو، ثنا أبو العباس الأصم، أبنا الريبع، أبنا الشافعى، أبنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن أخبرته أن حبيبة بنت سهل الأنصارية كانت تحت ثابت بن قيس بن شناس وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى صلاة الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند بابه^(١) في الغلس^(٢) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه؟ فقالت أنا حبيبة^(٣) بنت سهل يرسول^(٤) الله، (فقال: ما شأنك؟ فقالت لا أنا ولا ثابت بن قيس^(٥)) لزوجها، فلما جاءه^(٦) ثابت بن قيس قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: هذه حبيبة بنت سهل^(٧) فذكرت^(٨) ما شاء الله أن تذكر، فقالت^(٩) حبيبة يا رسول الله كل ما أعطاني عندي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: خذ منها^(١٠) فأخذ منها وجلس في أهلها^(١١).

- (١) الظاهر أن حبيبة – رضي الله عنها – كانت تنتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم لتثبت شكوكها.
- (٢) الغلس: ظلمة آخر الليل إذا اخطلت بضوء الصباح. قاله صاحب اللسان (١٥٦/٦).
- (٣) أردفت حبيبة اسمها لضمير المتكلم للإفصاح عن شخصها إذ لا يجوز الإكتفاء بالضمير دون الاسم لنبيه صلى الله عليه وسلم عن ذلك.
- (٤) جاء في الأصل (يرسول) والرسول هنا منادي بحرف النداء (يا)، كما جاء في مسند الشافعى ومعرفة السنن.
- (٥) (قيس) ليست في مسند الشافعى.
- (٦) في الكلام قصر بالحذف فكان الرسول صلى الله عليه وسلم دعا زوجها فلما جاء قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال.
- (٧) هذا إخبار غرضه لازم الفائدة.
- (٨) في مسند الشافعى ومعرفة السنن (قد ذكرت).
- (٩) قوله «فقالت» هذا بعد كلام موجه من الرسول صلى الله عليه وسلم إليها إذ جاء في بعض طرق الحديث سؤاله صلى الله عليه وسلم: أتردين عليه حدائقه؟ أخرجه غير واحد منهم البخاري في الصحيح.
- (١٠) قال ابن حجر في الفتتح: هو أمر إرشاد وإصلاح لا إيجاب. (فتح الباري ٤٠٠/٩).
- (١١) هذا فيه دلالة على أن المحتله ليس لها سكنة. ولا نفقة تجب لها من مال الزوج إذ قال: «فجلست في أهلها» بعد قوله «فأخذ منها».

هذا هو الصحيح عن مالك عن يحيى بن سعيد، عن عمرة بنت عبد الرحمن أخبرته، (فأخبرته^(١))، إنما هو في أخبار عمرة يحيى بن سعيد لا في أخبار حبيبة عمرة.

وهكذا رواه أصحاب الموطأ عن مالك^(٢).

أبناء أبو أحمد المهرجاني^(٣)، أبناء أبو بكر محمد بن جعفر المزكي، ثنا محمد بن إبراهيم العبدلي^(٤)، ثنا ابن بكر^(٥)، ثنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصاري، أنها أخبرته عن حبيبة بنت سهل الأنصارية أنها كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس فذكره^(٦).

فكان ينبغي لمن أخرج المسند أن يخرج هذا الحديث من كتاب بلوغ الرشد^(٧) ليكون على الصحة، ولا يخرج ما وقع فيه الوهم من الكاتب وبالله التوفيق.
وقد روى^(٨) هذا الحديث عن عبد الله بن أبي بكر^(٩) عن عمرة عن عائشة

(١) يعني أن قوله «أخبرته» إنما هو من أخبار عمرة يحيى بن سعيد، وقد تقدم في حاشية الصفحة ٢٦٧ كلام البيهقي في معرفة السنن وبيان الخطأ ووقوعه من الكاتب.

(٢) رواه يحيى الليثي عن مالك في الموطأ، وتقدم تخریجه، ويأتي أيضاً من روایة يحيى بن بکیر عن مالک.

إلا أن القعنبي رواه عن مالك عن يحيى عن عمرة أنها أخبرته عن حبيبة أنها أخبرتها أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى ٣١٢/٧)، فتبين أن روایة إخبار حبيبة عمرة له أصل ولم ينفرد به الربيع عن الشافعی عن مالک، وإنما تابع الشافعی عليها القعنبي، والله تعالى أعلم.

(٣) أبو أحمد عبد الله بن محمد بن الحسن المهرجاني.

(٤) محمد بن إبراهيم العبدلي البوشنجي.

(٥) يحيى بن عبد الله بن بکیر.

(٦) تقدم تخریج الحديث مستوفی.

(٧) أي من كتاب الحجر ولا يخرجه من كتاب الخلع والتشوز، لأنه في كتاب بلوغ الرشد جاء صحيحاً كما بينه البيهقي.

(٨) في معرفة السنن (وقد قيل).

(٩) عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاری، ثقة من الخامسة مات سنة خمس وثلاثين ومائة، وهو ابن سبعين سنة (القریب ٤٠٥/١)، (التهذیب ١٦٤/٥).

— رضي الله عنها — أن حبيبة^(١) فهو من طريق يحيى بن سعيد مرسل^(٢). هـ.

(١) أخرج الحديث البيهقي في (معرفة السنن ٣٨٦/٣).

(٢) هذا وإن كان مرسلًا فهو مرسل صحابي إذ تبين أن الواسطة كانت عائشة بين عمارة وحبيبة. وهذا أمر ليس بقادر في الحديث ولا يكون من قبيل الضعيف وإن كان اسم التدليس أطلق عليه فهو من قبيل المفوع المتصل، قال السخاوي - رحمه الله -: المشهور بين أهل الحديث إن سموه مرسلًا لا خلاف بينهم في الاحتجاج به. (فتح المغيث ١٤٦/١).

«تنبيه»

جاء في بعض روایات الحديث أن امرأة ثابت بن قيس، وفي بعضها أن أخت عبد الله بن أبي، هكذا في الموصين بدون ذكر اسم المرأة. ولا إشكال فيه إذ يحمل على المفسر.

وكذلك فإنه جاء في تسميتها روایات: ففي روایة أبي الزبير أن ثابت بن قيس بن شمامس كانت عنده زينب بنت عبد الله بن أبي بن سلول - قال ابن حجر سنده قوي مع إرساله وفي بعض الروایات أن اسمها جليلة. قال ابن حجر ولا تناقض بينه وبين الذي قبله لاحتمال أن يكون لها إسمان، أو أحدهما لقب. وإن لم يؤخذ بهذا الجمجم فالوصول أصح، وزاد - رحمه الله - قوله: قال الدمياطي: والذي وقع في البخاري من أنها بنت أبي وهم، قال ابن حجر لا يليق إطلاق كونه وهو ما فإن الذي وقع فيه أخت عبد الله بن أبي وهي أخت عبد الله بلا شك، لكن نسب أخوها في هذه الروایة إلى جده أبي، كما نسبت هي في روایة قتادة إلى جدتها سلول.

وقال: وأما ابن الأثير وتبعه النووي فجزماً بأن قول من قال أنها بنت عبد الله بن أبي وهم وأن الصواب أنها أخت عبد الله بن أبي، وليس كما قالا، بل الجمجم أولى، قال وجع بعضهم بالتحاد اسم المرأة وعمتها وأن ثابتًا خالع الشتتين واحدة بعد أخرى. واستبعده ابن حجر، ثم قال وجاء في اسم امرأة ثابت بن قيس قوله آخراً أحد هما أنها مريم المغالية، وتسميتها مريم يمكن رده للأول لأن المغالية نسبة إلى مغالة وهي امرأة من الخزرج أم عدي بن عمرو بن مالك فبني عدي يعرفون كلامهم ببني مغالة ومنهم عبد الله بن أبي، فإذا كان آل عبد الله بن أبي من بني مغالة فيكون الوهم وقع في اسمها أو يكون مريم إسمًا ثالثًا أو بعضها لقب لها. قال والقول الثاني في اسمها أنها حبيبة بنت سهل والذي يظهر لي أنها قستان وقعتا لامرأتين لشهرة الخبرين وصحة الطريقين واختلاف السياقين بخلاف ما وقع من الاختلاف في تسمية جليلة ونسبها فإن سياق قصتها متقارب فما ممكن رد الاختلاف فيه إلى الوفاق.

نقلاً من فتح الباري بتصرف واختصار (فتح الباري ٣٩٨/٩، ٣٩٩).

الحديث في اللعان^(١)

أخبرنا أبو سعيد بن أبي عمرو، ثنا أبو العباس، ثنا الريبع، ثنا الشافعي قال: وقد قذف العجلاني^(٢) امرأته^(٣) بابن عمه، وابن عمه شريك بن السحماء^(٤)، وسماه لرسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر أنه رآه عليها،

(١) أي في أحكام اللعان.

(٢) هو عويس بن أشقر الأنصاري صحابي جليل وهو الذي ضحى قبل أن يغدو يوم الأضحى فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعود بأشضحيه أخرى (نقلًا من اختلاف الحديث، ص ٥٢١). (الترقيب ٩١/٢)، وقال النwoي هو عويس بن أبيض الأنصاري العجلاني، ونقل عن الطبرى أنه عويس بن الحارث. (تهذيب الأسماء واللغات ٤١/١)، وجزم ابن حجر بأنه عويس بن الحارث وقال هذا هو المعتمد بعد ذكره للاختلاف في اسم والده بأنه عويس بن أشقر، أو ابن أبيض وقال لعل أبياه كان يلقب أشقر أو أبيض (الفتح ٤٤٧/٩).

(٣) اختلف في تعينها فقيل هي خولة بنت عاصم المذكور في حديث سهل بن سعد، وقيل أنها بنت أخي عاصم، وقيل هي خولة بنت قيس. باختصار من (الفتح ٤٤٨/٩).

(٤) شريك هو ابن عبدة بن مغثث بن الجد بن العجلان، وقيل ان لفظ شريك صفة لا اسم وأنه كان شريكًا لرجل يهودي يقال له ابن سحماء.

ووقع في رواية مسلم من حديث أنس أن شريك بن سحماء كان أخ البراء بن مالك لامة، قال ابن حجر: وهو مشكل فإن أم البراء هي أم أنس بن مالك وهي أم سليم ولم تكن سحماء ولا تسمى سحماء فعل شريكًا كان أخاه من الرضاعة. من الفتح باختصار (٤٦/٩ فتح الباري).

وسائل^(١) رسول الله صلى الله عليه وسلم شريكًا فأنكره فلم يحلفه. فلذلك لا يحلف أحد ادعى عليه الزنا^(٢)، والتعن العجلاني فلم يجد النبي صلى الله عليه وسلم شريكًا بالتعانه^(٣)، فلذلك لا يجد من رمي بالزنا بالتعان غيره، فلم يجد العجلاني القاذف^(٤)، فلذلك لا يجد من قذف رجلاً بعينه^(٥).

هكذا ذكره الشافعي في الإماماء^(٦) أن القاذف كان العجلاني، وهو عوير العجلاني المذكور في حديث^(٧) سهل بن سعد الساعدي، والذي رمى به

(١) لم أجده روایة تفيد أن الرسول صلى الله عليه وسلم سأله شريكًا سوى هذه والذي في مسند الشافعي غير ذلك: قال الشافعي: فالتعن لم يحضر صلى الله عليه وسلم المرمى بالمرأة، فاستدللنا على أن الزوج إذا التعن لم يكن على الزوج للذري قذفه بأمره حد مسند الشافعي، ص ٢١٠، وقال أيضًا: ليس للإمام إذا رمى زوج بزنا أن يبعث إليه فيسأله عن ذلك لأن الله يقول ﴿وَلَا تجسّسو﴾ مسند الشافعي، ص ٢١٠.

(٢) هذا يخالف الحديث «البينة على المدعي واليمين على من أنكر» فيكون هذا خاصاً في حق الزوج الذي قذف زوجته بأحد من الناس والله أعلم.

(٣) هذا واضح لأن الاتزان لا يثبت حداً وإنما كان في حق الزوجة أولى، والزوجة يدرأ عنها العذاب بشهاداتها فعليه لا يثبت باللعان شيء من الحدود، والله أعلم.

أما المقدوف به الزوجة فيتحمل أن يكون قول زوجها عليه مجرد دعوى تحتاج إلى إثبات وقد جاء من قول الشافعي — رحمه الله — أن العجلاني رمى أمراته برجل بعينه ولم يحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم المرمى بالمرأة (الأم ١٢٨/٥).

(٤) هذا بالنسبة لمن رمى رجلاً بعينه بأنه كان مع زوجته، أما من رمى رجلاً بغير زوجته فهو قاذف يستحق العقوبة إن لم يأت بيئنة والله أعلم.

(٥) هذا إذا كان قذفه بزوجته وإنما فالحد.

(٦) انظر مختصر المزنی، ص ٢١٠.

(٧) حديث سهل هذا في موطن مالك ولم يصرح فيه باسم المقدوف به (الزرقاني ١٨٦/٣) ورواه الشافعي عن مالك في كتاب (الأم ١٢٥/٥)، وذكر في آخره أوصاف لتصديق أحد الزوجين.

وأخرجه البخاري من روایة الأوزاعي عن الزهرى وفيه الوصف المذكور (الفتح ٤٤٨/٨)، وأخرجه أيضًا من روایة فليخ عن الزهرى بإبهام اسم القاذف، والمقدوف، والمقدوف به (الفتح ٤٤٦/٩) وأخرجه من روایة ابن جریح عن الزهرى بإبهام اسم القاذف والمقدوف والمقدوف به (الفتح ٤٥٢/٩)، وأخرجه في مواضع أخرى من =

شريك بن سحماء، وهو المذكور في حديث عكرمة^(١) عن ابن عباس وفي حديث أنس بن مالك^(٢). ويعناه^(٣) نقل المزني في المختصر فذهب بعض

= الصحيح لا مجال لذكرها.

وأخرج الحديث مسلم من رواية مالك ويونس وابن جرير كلهم عن الزهرى وليس في رواية أحدهم تصريح باسم الزوجة أو باسم المذوق به (شرح النووي ١١٩/١٠). وجاء في رواية ابن جرير «وكان فراغه إياها يعد سُنة في المتلاعنة» (شرح النووي ١٢٣/١٠).

وأخرجه أبو داود بدون تصريح باسم الزوجة أو المذوق به (بذل المجهود ٣٩٠/١٠). وأخرجه أبو داود من رواية يونس وغيره عن ابن شهاب (المراجع السابق)، وفي رواية يونس أن سعداً كان في الخامسة عشر من عمره حينها شاهد اللعان. وأخرج الحديث ابن ماجة من رواية إبراهيم بن سعيد عن الزهرى (السنن ٦٦٧/١). وأخرجه البيهقى في الكبير^(٤) (٣٩٨/٧) من طريق الشافعى عن مالك عن ابن شهاب. أخرج حديث عكرمة عن ابن عباس من رواية هشام بن حسان عنه البخارى في الصحيح (الفتح ٥/٢٨٣) (الفتح ٤٤٩/٨). وأبو داود في السنن (بذل المجهود ٤٠٥/١٠)، وابن ماجة في السنن (٦٦٨/١)، وأخرجه أيضاً أبو داود من رواية عباد بن منصور عن عكرمة (بذل المجهود ٤٠٩/١٠) وفي حديث عكرمة عن ابن عباس تصريح باسم القاذف وهو هلال بن أمية وتصريح باسم المذوق به وهو شريك بن سحماء.

(١) أخرج حديث أنس من رواية هشام بن حسان عن محمد بن سيرين قال سألت أنس بن مالك، مسلم في الصحيح (شرح النووي ١٢٨/١٠)، والنسلاني في السنن (١٧٢/٦) وفيه أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماء. وأخرجه البيهقى في (السنن الكبرى ٤٠٦/٧).

(٢) أي بمعنى ما نقل الرباع عن الشافعى من أن العجلانى رمى امرأته بابن عمها أو بابن عمها شريك بن سحماء وذكر للنبي صلى الله عليه وسلم أنه رأه عليها. هـ (مختصر المزنى، ص ٢١٠)، وقد نقل ابن حجر - رحمه الله - عن ابن الصباغ قوله: أن المزنى ذكر في المختصر أن العجلانى قذف زوجته بشريك بن سحماء وهو سهو في النقل وإنما القاذف بشريك هلال بن أمية. هـ.

قال ابن حجر: فكانه لم يعرف مستند المزنى في ذلك وإذا جاء الخبر من طرق متعددة فإن بعضها يعتمد بعضها، والجمع يمكن فيتعين المصير إليه فهو أولى من التغليظ. هـ (الفتح ٤٤٨/٩).

مشائخنا إلى أن هذا غلط فإن القاذف بشريك بن سحماء هو هلال بن أمية^(١). وكذلك رواه عكرمة^(٢) عن ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماء.

وكذلك رواه هشام بن حسان عن ابن سيرين قال سألت أنس بن مالك عن ذلك فقال: إن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سحماء^(٣) وأما عويم العجلاني فإنه لم يسم من رمى امرأته به^(٤).

كذلك^(٥) رواه سهل بن سعد الساعدي وعبد الله بن عمر^(٦) دون اسم

(١) لا مانع من تعدد القصة كما ذهب إليه ابن حجر في الفتح وكذلك لا مانع من أن يكون كل من عويم وهلال قد رمى زوجته بشريك ويدل عليه تقارب الوصف في الحديثين.

وقال ابن حجر في الفتح (٤٤٨/٩) ولا يمنع أن يتهم شريك بن سحماء بالمرأتين معاً هـ.

(٢) تقدم تخریجہ.

(٣) تقدم تخریج الحدیث، وأخرجه البیهقی فی (السنن الکبری ٤٠٦/٧).

(٤) هذا صحيح وقد جاء في حديث ابن عباس من روایة القاسم بن محمد عنه تسمية المقدوف به وأنه شريك بن السحماء وسيأتي من كلام البیهقی مزيد بيان إن شاء الله.

(٥) يعني أن سهلاً رواه بدون أن يصرح باسم المقدوف به وقد تقدم تخریج الحدیث.

(٦) حدیث ابن عمر رضی الله عنہما روی بالفاظ متعددة وليس في واحد منها تصریح باسم المقدوف به، فقد أخرجه البخاری فی الصحیح (الفتح ٤٥٨/٩) بلفظ «أن رسول الله صلی الله علیه وسلم فرق بين رجل وامرأة» وأخرجه في موضع آخر بلفظ قریب منه (الفتح ٤٥١/٨)، والنمسائي بلفظ «لاعن رسول الله صلی الله علیه وسلم بين رجل وامرأة» (السنن ٦/١٧١)، وكذلك أخرجه الترمذی (تحفة الأحوذی ٤١٦/١)، وقال حدیث حسن صحیح غير أنه قال لاعن رسول الله صلی الله علیه وسلم بين أخيه وأخريه مسلم بلفظ «فرق رسول الله صلی الله علیه وسلم بين أخيه بنی العجلان» (شرح النووي ١٢٦/١٠) وأخرجه أبو داود (بذل المجهود ٤١٦/١٠)، وأخرجه ابن ماجة (في السنن ١/٦٦٩)، بلفظ «أن رجلاً لاعن امرأته وانتفى من ولدهما» والحدیث فی موطأ مالک (الزرقانی ٣/١٩٠) وفي کتاب (الأم ٥/١٢٦) وفي ختصر المزني (ص ٢٠٩).

المرمي به غير أن في رواية سهل مادل على أنه رماها رجل^(١) بعينه لأنه قال في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم: إن جاءت به لنتع كذا^(٢) فلا أراه إلا قد صدق عليها، فجاءت به على النعت المكروه يريده نعت المرمى به، فلو لا أنه^(٣) كان مسمى بعينه لما جعل شبه الولد به علاقة لصدقه، إلا أنه لم ينقله سهل.

وهذا الذي ذهب إليه^(٤) هذا القائل محتمل غير أن الشافعي - رحمة الله وإياه - لم ينفرد بهذا القول^(٥) وتبعد فيها قال من رواية من رواه كذلك وهي رواية المغيرة بن عبد الرحمن وابن أبي الزناد عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم لاعن بين العجلاني وامرأته وكانت حاملة وكان الذي رميته به ابن السحماء^(٦).

(١) هكذا في الأصل والصواب (ب الرجل).

(٢) ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم نعمتين للملود وذكر أنه إن جاء على النعت المكروه فالزوج صادق فيما ادعاه، وإن كان خلاف ذلك فقد كذب على زوجته ورمها ظلماً وبهتاناً، وقد جاء الولد على النعت المكروه. أما النعتان فإليك ذكرهما كما جاءت في كتاب الأم (١٢٥/٥) قال صلى الله عليه وسلم «أبصروها فإن جاءت به أحىمر كأنه وحرة فلا أراه إلا كاذباً» هـ ..

(٣) يريد البيهقي - رحمة الله - أن يستدل بكلامه هذا على أن المرمى به في قصة عمير هو شريك بن السحماء وسيأتي مزيد من استدلالاته.

(٤) يعني كل من زعم خطأ من قال إن شريك بن السحماء هو المقذوف به في قصة عمير.

(٥) أي لم ينفرد الشافعي - رحمة الله - بتعمين اسم المقذوف به في قصة عمير وأنه شريك.

(٦) أخرج الحديث البيهقي في (السنن الكبرى ٤٠٧) من رواية المغيرة بن عبد الرحمن وابن أبي الزناد عن أبي الزناد. وقال - رحمة الله - في المرجع نفسه، ص ٤٠٨ «والذي في ماروينا من الأحاديث أن الذي رمى زوجته بشريك بن سحماء هلال بن أمية الواقفي من بني الواقف ولا أعلم أحداً سمي في قصة عمير العجلاني رميه امرأته بشريك بن سحماء إلا من جهة محمد بن عمر الواقدي بإسناد له قد ذكرناه فيما مضى وهو أيضاً في رواية أبي الزناد عن القاسم عن ابن عباس رضي الله عنها.

وروى عن الشافعي عن سفيان عن أبي الزناد في كتاب الأم (١٢٦/٥).

وهذا فيها أئبأي أبو عبد الرحمن السلمي^(١) أن أبا محمد عبد الله ابن محمد بن زياد^(٢) أخبره عن محمد بن إسحاق بن خزيمة^(٣)، ثنا بذراز^(٤)، ثنا أبو عامر^(٥)، ثنا^(٦) المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد^(٧) قال ابن خزيمة وأبنا الربيع بن سليمان، أبنا ابن وهب، أخبرني ابن أبي الزناد عن أبيه فذكره^(٨) وهذا إسناد صحيح.

وكذلك ذكره الواقدي^(٩) عن الصحاك بن عثمان عن عمران بن أبي أنس عن عبد الله بن جعفر أنه حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم حين لاعن بين عوير العجلاني وامرأته وأنكر حلها الذي في بطنه وقال هو من ابن السحما.

والذي يغلب على ظني أن الذي رواه ابن عباس وابن عمر وسهل بن سعد وأنس بن مالك وغيرهم في حديث المتلاعنين خبر عن قصة واحدة^(١٠) لاتفاق من ذكر منهم نزول الآية، على أن الآية نزلت فيها رواه من قصة

(١) وهذا فيها أئبأي أبو عبد الرحمن السلمي إجازة هكذا في (السنن الكبرى ٤٠٧/٧) وقد تقدم تخریج الحديث.

(٢) (عبد الله بن محمد بن زياد السمسد) هكذا نسب في السنن الكبرى.

(٣) صاحب الصحيح، وتقدم .

(٤) محمد بن بشار بن عثمان العبدى ثقة من العاشرة مات سنة اثنين وخمسين ومائة وله بضع وثمانون سنة. (التقريب ١٤٧/٢) (التهذيب ٧٠/٩).

(٥) أبو عامر عبد الملك بن عمرو القيسى العقدي ثقة من التاسعة مات سنة أربع أو خمس مائتين. (التقريب ١٥٢١/١) و(طبقات الحفاظ للسوطى ص ١٤٤).

(٦) (نا) بدل (ثنا) هكذا في السنن الكبرى في هذا الموضع والذي قبله.

(٧) من هنا تحول الاستناد ولم يضع حرف «حاء» الذي يشير إلى تحويل الاستناد. تقدم تخریجه وهو مذكور في السنن الكبرى بتمامه.

(٨) تقدم الكلام على رواية الواقدي وأخرجها البيهقي في السنن الكبرى.

(٩) مال إلى أن القصة واحدة البيهقي - رحمة الله - وأيده بنزول الآية، وأن المرأة حامل حيث ذكر ذلك في الروايتين وكذلك ما جاء من تقارب الأوصاف. وهذا الذي مال إليه البيهقي ضعفه ابن حجر فيها سبق ومال إلى جواز تعدد القصة وأنه أقرب وأولى من تغليط الرواية.

المتلاغعين ونزووها يكون مرة واحدة لاتفاقهم على أنه رماها وهي حامل وأن النبي صل الله عليه وسلم قال: إن جاءت به على نعت كذا فهو كذا وقل ما يتفق جميع ذلك في قصتين مختلفتين إلا أن عكرمة خالف^(١) القاسم بن محمد عن ابن عباس.

ثم سهلاً وابن عمر في تسميته القاذف بهلال بن أمية، وخالف هشام^(٢) بن حسان عن ابن سيرين عن أنس سهلاً وابن عمر، ثم رواية القاسم عن ابن عباس فيها.

وإذا صرنا إلى الترجيح فرواية حديث ابن عمر وسهل بن سعد أحظى وأوثق ومع روایتهم رواية القاسم بن محمد عن ابن عباس التي جمع فيها بين تسميه الرامي والمرمى به فالاعتماد على روایتهم^(٣) في اسم القاذف^(٤).

وعلى رواية^(٥) عكرمة وهشام بن حسان^(٦) في اسم المرمى^(٧) به، ثم على

(١) تقدمت رواية عكرمة عن ابن عباس وتقدم تخریجها وأن القاذف هو هلال بن أمية. وبتعین اسم هلال بن أمية في رواية عكرمة هذه يكون عكرمة قد خالف القاسم في روایته عن ابن عباس إذ لم يصرح باسم القاذف، وكذلك يكون قد خالف ابن عمر في روایته التي لم يعن فيها اسم القاذف وقد أخرج البخاري حديث القاسم بدون تسمية القاذف، ولا المندوف به (الفتح ٤٥٤/٩).

والرواية التي فيها «لا عن رسول الله صل الله عليه وسلم بين أخوي بني العجلان» وهلال لم يكن من بني العجلان وإنما من بني الواقف كما نسبه البهقي في السنن الكبرى.

كذلك فإن في رواية عكرمة مخالفة لرواية سهل بن سعد إذ لم يصرح سهل باسم المندوف به كما أن سهلاً روى القصة عن عوير.

(٢) في رواية هشام تسمية القاذف هلالاً وتسمية المندوف به شريكًا وهذا على خلاف رواية سهل وابن عمر والقاسم عن ابن عباس.

(٣) يعني رواية سهل بن سعد، وابن عمر، والقاسم بن محمد عن ابن عباس.

(٤) وهو عوير العجلاني.

(٥) يعني رواية عكرمة عن ابن عباس.

(٦) يعني هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك.

(٧) وهو شريك بن سحابة.

رواية القاسم بن محمد عن ابن عباس في اسمها جمِيعاً، وقول الشافعي في
الإملاء صحيح^(١) على ما ذكرناه، والله أعلم.

□ □ □

(١) هذا على اعتبار أن القصة واحدة أما إن رجحنا تعدد القصة فقد قال البيهقي رحمه الله في (السنن الكبرى ٤٠٨/٧): وأما أن تكون قصتين وكان عاصم حين سُئل عن ذلك إما سُأله لعويبر العجلاني فابتلى به أيضًا هلال بن أمية فنزلت الآية فحين حضر كل واحد منها لاعن بينه وبين امرأته وأضيف نزول الآية فيه إليه فعل هذا ينبغي أن يكون ما وقع في الإملاء خطأ من الكاتب أو تقليداً لما روى في حديث أبي الزناد وحديث الواقدي، والله أعلم. هـ.

حديث آخر في اللعان

أخبرنا أبو زكريا وأبو بكر قالا، ثنا أبو العباس، أبنا الربيع، أبنا الشافعي، أبنا مالك، عن هشام بن عروة^(١) وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم العجلاني وهو أحيمر^(٢) سبط^(٣) نصو^(٤) الخلق^(٥) فقال: يا رسول الله رأيت شريك بن السحما يعني ابن عمّه وهو رجل عظيم الاليتين أدعج العينين حاد^(٦)

(١) هكذا فراغ في المخطوطة يقدر كلمتين وليس بمقصود إذ جاء في كتاب الاستحسان ص ٢٩٦ من الجزء السابع من كتاب الأم «عن هشام بن عروة وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم».

(٢) أحيمر تصغير أحمر والراد به الأشقر كما جاء في بعض الروايات كالتي في الأم ١٢٥/٥، وتطلق أيضاً على الأبيض كما في وصف عائشة رضي الله عنها بأنها الحميراء. وكل ما لم يكن آدم عند العرب فهو أبيض أو أشقر بمعنى واحد ونقل ابن حجر عن ثعلب قوله: المراد بالأحمر الأبيض، لأن الحمرة إنما تبدو في البياض قال: والعرب لا تطلق الأبيض في اللون وإنما تقوله في نعت الطاهر والنقي والكريم ونحو ذلك (فتح الباري ٤٥٣/٩).

(٣) سبط أي سبط الشعر وهو عكس الجعدة فيه قال صاحب اللسان: شعر سبط مسترسل غير جعد (لسان العرب ٣٠٨/٧).

(٤) نصو^(٧) الخلق بفتح الخاء أي ضعيف هزيل، كما جاء في بعض الروايات كالتي في (الأم ١٢٥/٥) «كأنه وحرة» وفي بعضها «وكان ذلك الرجل مصفرأ قليل اللحم» (السنن الكبرى ٤٠٦/٧).

قال صاحب السان: والنضو بالكسر العير المهزول وقد يستعمل في الإنسان. يتصرف من (لسان العرب ١٥/٣٣٠).

(٥) غير ظاهرة في الأصل وجاء في كتاب الاستحسان ص ٢٩٦ من الجزء السابع في كتاب الأم «حاد الخلق» فأثبتت ما جاء فيه.

الخلق يصيب^(١) فلانة يعني امرأته وهي حبلى وما قربتها^(٢) منذ كذا وكذا^(٣)، فدعا^(٤) رسول الله صلى الله عليه وسلم شريكاً فجحد ودعا المرأة فجحدت فلاغن بينها وبين زوجها وهي حبلى ثم قال أبصروها فإن جاءت به أدعج^(٥) عظيم الآيتين^(٦) فلا أراه إلا قد صدق عليها وإن جاءت به أحىمر كأنه وحرة^(٧) فلا أراه إلا قد كذب فجاءت به أدعج عظيم الآيتين.

(١) جاء في بعض الروايات العذف بالزنا صراحة.

(٢) في هذه اللفظة التفات وذلك لأنه لم يصرح بأنها زوجته فيما سبق من الكلام.

(٣) جاء في رواية القاسم بن محمد عن ابن عباس «والله ما قربتها منذ عَفْرُنا التخل» (السنن الكبرى ٤٠٧/٧) أما لفظ كذا وكذا فهو كناية عن عدد الأيام التي لم يقربها زوجها فيها وقد بیناها من رواية البيهقي. ونظير هذه الكناية ما جاء في حديث ابن عمر في صحيح البخاري «قال النبي صلى الله عليه وسلم الشهر هكذا وهكذا وهكذا» يعني ثلاثين (فتح الباري ٤٣٩/٩).

(٤) هكذا في هذه الرواية أن الرسول صلى الله عليه وسلم دعا شريكاً وسئل هل أعتذر على رواية أخرى صحيحة تقييد ذلك، وقد قال الشافعى رحمه الله في «الأم ١٢٨/٥»: ولم يحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم المرمى بالمرأة.

(٥) الدعج: السواد في العين وغيرها. هكذا ذكره في (نهاية الغريب ١١٩/٢). المراد به هنا سواد العين إذ جاء في بعض الروايات «إن جاءت به أسود أعين» في صحيح البخاري (فتح الباري ٤٥٣/٩) و(السنن الكبرى ٧/٤٠٠).

وجاء أيضاً فإن جاءت به أسحم أدعج «إن جاءت به أسحم أعين» (السنن الكبرى ٧/٣٩٩) وبعنه رواية أبي داود «أدعج العينين عظيم الآيتين» (بذل المجهود ١٠/٣٩٧) وقال ابن حجر: الدعج شدة سواد الحدقة، والأعين الكبير العين (فتح الباري ٤٥٣/٩).

قال في القاموس: الألية العجيبة أو مركب العجز من شحم ولحم جمعه أليات والألياد، لا تقل إليه ولا لائمة. هـ.

(٧) قال في النهاية للغريب: هي بالتحريك دوببة كالعظاءة تلزق بالأرض (النهاية في الغريب ٥/١٦٠) وقال ابن حجر رحمه الله: بفتح الواو والمهملة دوببة تترامى على الطعام وللحم فتفسده وهي من نوع الوزغ (الفتح ٩/٤٥٣).

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها بلغنا «أن أمره لبين»^(١) لولا ما قضى من لا يحكم على أحد إلا باقراره^(٢) اعتراف على نفسه لا يحيل بدلالة غير واحد منها وإن كانت بينة^(٣)، وقال لولا ما قضى الله لكان لي فيها قضاء غيره ولم يعرض^(٤) لشريك ولا للمرأة وأنفذ الحكم وهو يعلم أن أحدهما كاذب ثم علم بعد أن الزوج هو الصادق^(٥).

قال الشيخ^(٦): قوله عليه السلام إلا بإقراره (و) ^(٧) اعتراف على نفسه

(١) هذا من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وسبق تخریج الحديث في الموضوع السابق، وما جاء بعد هذا فهو من كلام الشافعی - رحمه الله - روی عنه في أكثر من موضع فقد روی عنه في كتاب ابطال الاستحسان ص ٢٩٦ جزء ٧ من كتاب الأم وغيره.

(٢) هكذا بواو العطف في «النسخة» وجاء في كتاب ابطال الاستحسان (أو) وهي تفيد التقسيم وما في إبطال الاستحسان هو الصواب وسيأتي ما يدل عليه من كلام البیهقی رحمه الله.

(٣) سيأتي تفسيرها من كلام البیهقی إن شاء الله.

(٤) غير ظاهرة في النسخة وأثبتتها من كتاب الاستحسان.

(٥) علم صلى الله عليه وسلم بصدق الزوج بما رأه من شبه الولد بالرجل المقدوف به الزوجة لكن هذا لم يغير الحكم الذي حكم به صلى الله عليه وسلم بل أمضى الحكم الذي قضى به وبهذا استدل الشافعی رحمه الله على أن الأحكام إنما تؤخذ من قول أو بينة أو إقرار أو شهود وأن الباطن يعلمه الله، فليس لأحد أن يحكم إلا بما أمر الله به وإن كان ذلك يخالف ما يتبيّن للمرء صحته، والله أعلم.

(٦) هو الإمام البیهقی رحمه الله وهذا أسلوب تلاميذه الذين رووا عنه كما في معرفة السنن والسنن الكبرى وقد يصرحون باسمه فيقولون أحياناً قال الشيخ أحمد. هـ والله أعلم.

(٧) هكذا في الأصل بواو العطف وسبق أن أشرت إليه وله وجه إذ يحتمل أن يكون من باب الترافق للتوكيد وعليه فلا يكون لاعتراض البیهقی رحمه الله وجه، ولكن بشرط تقدير مخذوف وهو (بشهود) ولكن ما ذهب إليه البیهقی أقرب، والله أعلم.

كذا وقع في الكتاب^(١)، وصوابه إلا بشهود أو اعتراف، قوله وإن كانت بينة يبريد به دلالة بينة ظاهرة، وأما روايته عن مالك عن هشام بن عروة وربط هذا المتن عليها فإنها زلة وقعت من جهة نقل هذه الأحاديث من المبسوط إلى المسند.

ولم يرو مالك بن أنس ولا الشافعي هذا المتن بهذا الأسناد، وهو مع هشام بن عروة يبرؤون إلى الله تعالى من هذا الخطأ الفاحش^(٢)، وإنما وقعت هذه الزلة لهذا الناقل فيها أرى من أن الشافعي رحمه الله ذكر في كتاب ابطال الاستحسان فصلاً في أن الأحكام في الدنيا إنما هي على ما أظهر العباد وأن الله عز وجل يدين بالسرائر.

واحتاج بأمر المنافقين وب الحديث أبي هريرة «لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله»^(٣) ثم قال: أبنا مالك عن هشام بن عروة وإنما أراد حديث هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة أن رسول الله

(١) المقصود بالكتاب هو كتاب الرسالة القدية التي كتبها الشافعي في بغداد. قال الأستاذ أحمد شاكر في مقدمته على كتاب «الرسالة الجديدة» ص ١٢: والشافعي لم يسم الرسالة بهذا الاسم إنما يسمها الكتاب أو يقول كتابي أو كتابنا. هـ.

(٢) لم أجد أحداً روى هذا المتن بالسند المذكور سابقاً مما يؤيد ما ذهب إليه البهقي ويدلالة ذكر الحديث والاستشهاد به في كتاب الاستحسان دون ذكر حديث هشام بن عروة عن أبيه عن زينب عن أم سلمة وهو نص فيها استدل له الشافعي رحمه الله فكيف يعقل أن يستشهد بظاهر وترك النص والله أعلم. وتقدم للبهقي رحمه الله كلام ذكر فيه فيما مضى من هذه النسخة ما يفيد أن الشافعي كان يترك بياضاً فيما يكتب لما لم يتتأكد من ثبوته حتى يرجع إلى أصوله لأنه لما كان بحصراً كان أكثر كتبه غائباً عنه، فلعل ما حدث هنا كان من ذلك، والله أعلم.

(٣) حديث أبي هريرة هذا حديث مشهور لا حاجة إلى تخرجه وهو مذكور في كتاب الاستحسان للشافعي بسنته إلى أبي هريرة رضي الله عن الجميع، ص ٢٩٦ جزء ٧ من الأم.

صلى الله عليه وسلم قال: إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلى^(١) «ال الحديث وانقطع بعض الاستناد وجميع المتن^(٢)» إماً بترك وقع في بعض النسخ، أو ترك الشافعي، إنماهه ليرجع إلى الأصل فيبته من الكتاب على اليقين، وترك البياض، واستدل بعده بقصة العجلاني فقال: وجاء العجلاني رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا إسناد^(٣).

فتوهم هذا الناقل قوله: وجاء العجلاني من قول هشام بن عروة فخرجه في المسند مركباً على إسناد حديث مالك عن هشام وهو وهم فاحش وقد قرأت كتاب ابطال الاستحسان^(٤) على أبي سعيد بن أبي عمرو روايته عن أبي العباس عن الربيع عن الشافعي وووجهه في أصل عتيق^(٥) معتمد قد فصل^(٦) من^(٧)

(١) أخرجه البخاري في ثلاثة مواضع في الصحيح في الشهادات والتحليل والأحكام انظر فتح الباري (٥/٢٨٨) (٩٣٩/١٢)، (١٣/١٧٢) وأخرجه مسلم في كتاب الأقضية (شرح النووي ٤/١٢) وأخرجه أبو داود في الأقضية، والترمذى في الأحكام والنسائى في القضاء وابن ماجه في الأحكام، وأحمد في مواضع (٦/٢٠٣، ٣٠٨، ٢٩٠، ٣١٠) وهو في الموطأ في الأقضية (الزرقاني ٣/٣٨٢).

(٢) أي سقط بعض الاستناد، والساقط منه من والد هشام وهو عروة ثم زينب ثم أم سلمة. وأما المتن الساقط فهو حديث أم سلمة وقد تقدم تخرجه وبقية الحديث كما في الصحيح «ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض فمن قضيت له بحق أخيه شيئاً بقوله فإنما أقطع له قطعة من الناز، فلا يأخذها». هـ.

(٣) مما يؤيد مذهب البيهقي رحمه الله وجود حرف العطف في أول الحديث كما يفيد توكيده ذكر الشافعي للحديث عطفاً على ما سبقه من الأدلة لترجيح كلامه في عدم إقامة الدلود إلا بشهود أو إقرار.

(٤) كتاب «ابطال الاستحسان للشافعي» وهو مطبوع ضمن كتاب الأم.

(٥) عتيق: أي قديم.

(٦) أي فصل بين قوله: عن هشام بن عروة وبين قوله: وجاء العجلاني ويحتمل أن يكون الفصل بترك بياض أو بإشارة تفيد الفصل.

(٧) (من) هكذا في الأصل والظاهر أنها خطأ والصواب (بين).

قوله عن هشام بن عروة وجاء العجلاني على أنه ابتداء احتجاج^(١) معطوف على ما تقدم من الحجة.

وقد ذكر الشافعي رحمه الله هذه المسألة^(٢) في مواضع كثيرة من كتبه^(٣) واحتج فيها بما احتج به في هذا الكتاب مع حديث هشام بن عروة عن أبيه عن زينب عن أم سلمة وحديث العجلاني.

ولولا بُعد أفهم أكثر أهل العلم عن هذا الشأن^(٤) لما احتجت فيه إلى هذا البيان.

وكذلك من صنف أو رأى^(٥) أصول المصنفين (المقني)^(٦) علم من عادتهم ما حكى عنه الشافعي من إيراد بعض الأسانيد أو بعض المتون وتركباقي للرجوع إلى الأصل، فمن لم ينعم النظر فيها وقع له من الخطأ ما وقع لهذا الناقل^(٧). وبالله التوفيق والعصمة. هـ.

□ □ □

(١) أي أنه ذكر حديث العجلاني مبتدأ به احتجاجاً جديداً معطوفاً على ما تقدمه من الاحتجاجات. والله أعلم.

(٢) المقصود بالمسألة هو ما ذكر عن الشافعي من أن الأحكام في الدنيا إنما هي على ما أظهر العباد وأن الله عز وجل يدين بالسرائر.

(٣) تقدمت بالإشارة إليه.

(٤) أي عن تشخيص مكان الخطأ وبيان سببه.
في الأصل بالياء وهو خطأ.

(٥) في الأصل غير ظاهرة ولعل ما أثبته هو الصواب.

(٦) لم يبين البيهقي من الناقل وسبق أن أشار إليه بقوله: «زلة وقعت من جهة من نقل هذه الأحاديث من المسوظ إلى المسند» هـ. وهو الربع أو من دونه من الكتاب، على الخلاف المشهور.

الحديث في القطع في السرقة^(١)

أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق في آخرين قالوا أبنا أبو العباس الأصم، أبنا الريبع، أبنا الشافعي، أبنا مالك^(٢) عن يحيى بن سعيد^(٣)، عن محمد بن يحيى بن حبان^(٤) أن رافع بن خديج^(٥) أخبره أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا قطع في ثمر ولا كثرة»^(٦).

(١) لو زاد البيهقي رحمه الله على هذه الترجمة قوله: «وأنه لا يقطع في ثمر ولا كثرة» لكان أحسن ويدل عليه ترجمة أبي داود وغيره على هذا الباب بقوله: «باب مala قطع فيه». وصنيع البيهقي هذا مأثور عند أصحاب الكتب المشهورة كقول أبي داود رحمه الله «باب في الحد يشفع فيه» يعني لا يشفع فيه بعد رفعه للسلطان بدليل ذكر حديث المخزومية تحت هذا الباب والله أعلم.

(٢) مالك بن أنس إمام دار المهرجة.

(٣) يحيى بن سعيدقطان، تقدم.

(٤) محمد بن يحيى بن حبان بن منقذ الأنصاري، ثقة فقيه من الرابعة مات سنة إحدى وعشرين ومائة وهو ابن أربعين وسبعين سنة. (التقريب ٢١٦/٢)، (النهذيب ٥٠٨/٩).

(٥) رافع بن خديج بن عدي الحارثي، الأوسي الأنصاري، صحابي جليل أول مشاهده أحد ثم الخندق مات سنة ثلاثة أو أربعين وسبعين قبل ذلك. (التقريب ٢٤١/١)، (النهذيب ٢٢٩/٣).

(٦) الثمر: الرطب مadam في رأس النخلة، والكثير الجمار. ذكره ابن الأثير في النهاية (٢٢١/١)، والحديث روی عن مالك في الموطاً بدون وساطة واسع بن حبان (الزرقاوي ١٦٣/٤) وكذلك رواه القعنبي عن مالك عن يحيى بن سعيد وكذلك رواه حماد عن يحيى (آخرجه أبو داود) في السنن (بذل المجهود ٣٣٤/١٧)، وأخرجه =

هكذا وقع هذا الحديث القطع في السرقة^(١) أن رافع بن خديج أخبره وهو خطأ^(٢) من الربع أو من دونه أو الكاتب وقد رواه الشافعي في كتاب الحدود^(٣) فقال عن رافع بن خديج أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا قطع في ثمر ولا كثر». لم يقل فيه أخبره.

أبناء أبو سعيد بن أبي عمرو، ثنا أبو العباس، أبناء الربع، أبناء الشافعي، أبناء مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان عن رافع بن خديج أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا قطع في ثمر ولا كثر»^(٤).

ورواه المزني عن الشافعي، عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن

النسائي من رواية عمرو بن علي وأبي معاوية مرسلاً، وأخرجها أيضاً من رواية محدث وأبي نعيم كلها عن سفيان عن يحيى مرسلاً، وأخرجها من رواية الليث عن يحيى موصولاً، وله روایات أخرى ضعيفة عنده (السنن ٨٧/٨) وأخرجها من رواية وكيع عن سفيان عن يحيى موصولاً (المراجع السابق) وأخرج رواية وكيع هذه ابن ماجة في السنن (٢٦٥/٢).

وأخرج الحديث الإمام أحمد في مسنده من رواية شعبة عن يحيى بن سعيد قال سُرق غلام لنعمان الانصاري (٤٦٤/٣)، وأخرجها أيضاً من رواية يزيد عن يحيى بن سعيد مرسلاً (٤٠/١٤٢) وأخرجها الترمذى من رواية الليث عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان أن رافع بن خديج قال... الحديث».

قال أبو عيسى: وروى مالك بن أنس وغير واحد هذا الحديث عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكروا فيه عن واسع بن حبان (تحفة الأحوذى ٥/١٠ - ١١).

(١) في مسنند الشافعى ص ٥٤؛ آخر كتاب الأم.

(٢) سيأتي ما يؤيد ذلك من كلام البيهقي رحمه الله.

(٣) روى عن الشافعى رحمة الله عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى عن رافع بن خديج أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم. الحديث (الأم ٦/١٣٣).

(٤) أخرجها البيهقي من رواية الشافعى عن سفيان بن عيينة، عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى عن عمه واسع بن حبان عن رافع بن خديج (السنن الكبرى ٨/٢٦٣).

يحيى بن حبان أن عبداً^(١)، سرق ودياً من حائط رجل فذكر الحديث إلى أن قال : فانطلق سيد العبد إلى رافع بن خديج فسأله عن ذلك فأخبره^(٢) أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «لا قطع في ثمر ولا كثرة». أخبرنا أبو إسحاق الأرموي ، أبنا شافع بن محمد ، أبنا أبو جعفر بن سلامة ، ثنا المزنی ، ثنا الشافعی فذكره .

وكذلك رواه الشافعی في القديم^(٣) وقال : هذا مرسل^(٤) يعني بين محمد بن يحيى بن حبان ورافع فكيف يحكم بإرساله ثم يرويه موصولاً^(٥) دلّ أن هذا الخطأ وقع من غيره وقد يتحمل أنه رواه حين رواه مختصرًا فقال أن رافع بن خديج أخبره أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير (ها) فزاد فيه الكاتب (ها) فأما الشافعی فإنما رواه^(٦) على الأرسال وكذلك أصحاب الموطأ^(٧) وإنما رواه موصولاً من حديث ابن عبيدة عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن رافع^(٨) . هـ . □ □ □

(١) هكذا في الموطأ وغيره وجاء في السنن الكبرى (٢٦٢/٨) «عن محمد بن يحيى بن حبان أن غلاماً لعنه واسع بن حبان سرق ودياً» الحديث.

(٢) الحديث بهذا السياق يفيد أن المخبر – على اسم المفعول – هو واسع بن حبان صاحب الغلام وهذا لا يمنع أن يكون رافع بن خديج قد أخبر محمد بن يحيى عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أخبره واسع بن حبان .

(٣) الظاهر أن الشافعی رحمة الله حكم بإرساله من جهة مالك استناداً على رواية سفيان عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى عن عمه واسع عن رافع ولا دلالة فيه لاحتمال أن يكون محمد بن يحيى سمعه مباشرة وبوساطة ومن نظر في ترجمة كل من محمد بن يحيى ورافع بن خديج أدرك جواز التقادهما . هـ .

(٤) هذا دليل واضح على صحة ما ذهب إليه البيهقي ، ويأتي من كلامه احتمال آخر في سبب وقوع الخطأ .

(٥) رواه الشافعی عن مالك على الأرسال .

(٦) مثل يحيى الليثي ، ووكيع ، والقعنبي .

(٧) (في الأم ١٣٣/٦) .

(*) القديم هو كتاب الشافعی المسمى بـ(الحجۃ) أنظر مقدمة كتاب أحكام القرآن للشافعی ص ٧ . وقد تقدم .

حديث في السير

أخبرنا أبو سعيد بن أبي عمرو، ثنا أبو العباس الأصم، أبنا الربيع، أبنا الشافعي، أبنا عبد الوهاب الثقفي، ثنا أيوب السختياني عن أبي قلابة الجرمي^(١)، عن أبي الملهب^(٢) عن عمران بن الحصين^(٣) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدا رجلاً من المسلمين برجليين من المشركين^(٤).

(١) أبو قلابة عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي، ثقة فاضل كثير الإرسال، قال العجلبي فيه نصب يسير، من الثالثة، مات بالشام هارباً من القضاء سنة أربع ومائة وقيل بعدها (التقريب ٤١٧/١)، (النهذيب ٢٢٤/٥).

(٢) أبو الملهب الجرمي البصري عم أبي قلابة اسمه عمرو أو عبد الرحمن بن معاوية، ثقة من الثانية. (التقريب ٤٧٨/٢).

(٣) عمران بن الحصين الخزاعي أبو نجید، أسلم عام خير وصحب وكان فاضلاً، وقضى بالكوفة مات سنة اثنين وخمسين بالبصرة. (التقريب ٨٢/٢).

(٤) الحديث بهذا اللفظ لم أقف عليه وهو خطأ كما سيأتي بيانه من كلام البيهقي رحمه الله وسيأتي تحريره بلفظه الصحيح إن شاء الله.

وروى عن الشافعي في الأم عن سفيان وعبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الملهب. عن عمران بن حصين أن قوماً أغروا فاصابوا امرأة من الأنصار وناقة للنبي صلى الله عليه وسلم فكانت المرأة والناقة عندهم ثم افلتت المرأة فركبت الناقة فأتت المدينة فعرفت ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: إني نذرت لمن أنجاني الله إليها لأنحرها فمنعوها أن تنحرها حتى يذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم قال: «بئسها جزيتها إن نجاك الله إليها أن تنحرها لأنذر في معصية الله ولا فيها لا يملك ابن آدم». الحديث ولم يذكر فيه قضية فكاك الأسرى أو الأسير من يد المشركين. (أنظر الأم ٤٦٠/٨).

هكذا وقع متن هذا الحديث في كتاب قتال المشركين^(١)، وكذلك نقله المزني في السير من المختصر^(٢) بغير إسناد، وهو خطأ من الكاتب في هذا الكتاب^(٣) فإن الشافعي رحمة الله قد رواه في مواضع^(٤) من كتبه اختصره مرة وساقه أخرى على الصحة^(٥).

وقد أبنا أبو عبد الله الحافظ في كتاب اختلاف الأحاديث للشافعي، ثنا أبو العباس، ثنا الربيع، ثنا الشافعي، ثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الملهب عن عمران بن حصين قال: «أسر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رجالاً من بني عقيل، وكانت ثقيف قد أسرت رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ففداء النبي صلى الله عليه وسلم بالرجلين الذين أسرتهما ثقيف»^(٦).

(١) روی في كتاب الأسارى والغلول بأطول ما هنا، وذكر له قصة (الأم /٤٤٩/٨).

(٢) مختصر المزني ص ٢٧٣.

(٣) يعني كتاب قتال المشركين.

(٤) سياق بيانها.

(٥) أي ذكره الشافعي رحمة الله على الصحة في حالة اختصاره وسياقه على التمام، وقد اختصر في الأم (٤٤٩/٢٥٢)، وفي مختلف الحديث ص ٤٩٤، وذكره على التمام في المسند ص ٤٤٩.

(٦) أخرج الحديث مسلم في الصحيح بطوله من رواية الثقفي عن أيوب وكذلك من رواية إسماعيل بن إبراهيم عنه (شرح النwoي ١١/٩٩). وأخرجه أحمد في المسند من رواية حماد بن زيد عن أيوب بتمامه (مسند ٤/٤٣٠).

وآخرجه أبو داود في السنن من رواية حماد بن زيد عن أيوب بتمامه قوله قصة طويلة، قال أبو داود: المرأة هذه امرأة أبي ذر (بذل المجهود ١٤/٢٦٥).

وأصل الحديث في كتاب الأم (٤٤٩/٢٥٢) وفي مختلف الحديث ص ٤٩٤ مختصرًا. وهو في مسند الشافعي تماماً (ص ٤٤٩، ٣٩٢).

وآخرجه البهقي رحمة الله في السنن الكبرى من رواية أبي عبد الله الحافظ، وأبي بكر أحمد بن الحسن القاضي كلاهما عن أبي العباس بالسند المذكور (السنن الكبرى ٩/٧٢).

فالرجلان كانا من المسلمين والرجل كان من المشركين^(١)، وإنما فدا^(٢)
رجلًا من المشركين برجلي من المسلمين، وهو بين فيما رويناه في كتاب اختلاف
الأحاديث وفي سائر^(٣) الموضع التي ذكرها الشافعي رحمه الله تعالى.

□ □ □

(١) هذا هو الصواب كما جاء في الكتب المعتمدة وسبق بيان ذلك في تحرير الحديث.
(٢) قال ابن الأثير: الفداء بالكسر والمد، والفتح مع القصر، فكاك الأسير (النهاية في

الغريب ٤٢١/٣).

(٣) قال ابن الأثير: والسائر مهموز، الباقي والناس يستعملونه في الجمع وليس بصحيح.
وقد تكررت هذه اللفظة في الحديث وكلها يعني باقي الشيء. (النهاية في الغريب
٣٢٧/٢).

حديث في الضحايا^(١)

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ في آخرين^(٢)، قالوا ثنا أبو العباس، أبنا الربيع، أبنا الشافعي، أبنا إسماعيل بن إبراهيم بن عليه عن عبد العزيز بن صهيب^(٣) عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحى بكشين أملحين^(٤).

(١) ترجم الترمذى رحمه الله لهذا الباب بقوله: باب «في الأضحية بكشين». (تحفة الأحوذى ٧٦/٥).

(٢) لم أقف عليهم ولا على الحديث بهذا السند في السنن الكبرى كما لم يتيسر الاطلاع عليه في معرفة السنن إذ النسخة المchorة منه في الجامعة الإسلامية والمثار إليها قبل فيها نقص وسقط.

(٣) عبد العزيز بن صهيب البناني، البصري، ثقة من الرابعة، مات سنة ثلاثين ومائة. (التقريب ٥١٠/١).

(٤) روى الحديث باللفظ والسنن المتقدمين في كتاب اختلاف الحديث ص ٥٢١، وأخرجه النسائي من رواية إسحاق بن إبراهيم عن إسماعيل بدون ذكر قوله «أملحين»، وفيه قال أنس: «وأنا أضحي بكشين». (السنن ٢١٩/٧).

وحدث أنس مشهور له طرق وروايات متعددة، أخرجه البخاري في الصحيح من طريق أيوب عن أبي قلابة عن أنس بلفظ (ذبح) و(ضحى) وفيه قوله: «أملحين» (فتح الباري ٤١١/٣، ٥٥٣). .

وأخرجه الترمذى عن أبي عوانة عن قتادة عن أنس بلفظ «ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكشين أقرنين أملحين». وقال أبو عيسى : حسن صحيح (التحفة ٧٦/٥) وأخرجه النسائي في (المراجع السابق) وأخرجه النسائي أيضاً من رواية حميد عن ثابت عن أنس بلفظ «كشين أملحين» (المراجع السابق)، وأخرجه ابن ماجة من رواية شعبة عن قتادة بلفظ «كان يضحى بكشين أملحين أقرنين» (السنن ١٠٤٣/٢) وأخرج هذه الرواية أحمد في مسنده في مواضع عدة (راجع المسند)، (٩٩/٣، ١١٥، ١٧٠/٣) وغيرها.

هكذا وقع هذا الحديث إلى^(١) المختصر على الصحة^(٢) فقال في متنه. أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين لم يقل أملحين ثم نقل^(٣) قوله أملحين في غير هذا الحديث.

وهو فيها كتب إلى أبو نعيم^(٤) الإسفرايني أن أبي عوانة^(٥) أخبرهم قال، أبنا المزني، ثنا الشافعي، أبنا إسماعيل بن إبراهيم^(٦) عن عبد العزيز بن صحيب عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يضحي بكبشين أملحين^(٧).

وإنما ذكر الشافعي قوله: أملحين في روايته عن عبد الوهاب الثقفي^(٨) وهو فيها أبنا أبو إسحاق الفقيه^(٩)، أبنا شافع بن محمد^(١٠)، ثنا أبو جعفر بن

(١) هكذا في الأصل والصواب (في) كما هو ظاهر من السياق، قوله المختصر: هو ما اختصره أبو إبراهيم المزني من مبسوط كلام الشافعي.

(٢) روى الحديث في مختصر المزني على الصحة كما ذكره البيهقي (مختصر المزني ٢٨٣).

(٣) نقل المزني عن الشافعي حكاية أنس في غير هذا الحديث وهو قوله: «وأنا أضحي أيضاً بكبشين» وقال أنس في غير هذا الحديث ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين (راجع مختصر المزني ص ٢٨٣).

(٤) أبو نعيم عبد الملك بن الحسن الأسفرايني – تأتي ترجمته إن شاء الله.

(٥) أبو عوانة وضاح بن عبد الله البشكري البزار مشهور بكنيته، ثقة ثبت، من السابعة، مات سنة خمس أو ست وسبعين ومائة (التقريب ٢/٣٣١).

(٦) إسماعيل بن إبراهيم بن علية – تقدم.

(٧) روى الحديث في مختصر المزني بدون قوله «أملحين» وقد بين ذلك البيهقي وأن قوله «أملحين» إنما هو في رواية المزني عن الشافعي في غير هذا الحديث.

وزيادة قوله «أملحين» بالسند المذكور إنما هو سبق قلم من كاتبه والله أعلم.

(٨) عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي – تقدم.

(٩) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الطوسي الفقيه – تقدم.

(١٠) شافع بن محمد بن الحافظ أبي عوانة الأسفرايني – تقدم.

سلامة^(١) ثنا الشافعي، ثنا عبد الوهاب الثقفي عن حميد الطويل^(٢) عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصحي بكشين أملحين^(٣)، وهذا الإسناد هو مراد المزني^(٤) حيث قال حكاية عن الشافعي قال أنس في غير هذا الحديث صحي النبي صلى الله عليه وسلم بكشين أملحين^(٥).

ويشبه أن يكون الشافعي ذكر الإسنادين فأدخل الربيع حديثاً في حدث^(٦) ويحتمل أن يكون ذكره كما ذكره^(٧) المزني عنه في المختصر فسقط

(١) أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي – تقدم.

(٢) حميد بن أبي حميد ميروية أبو عبيدة الطويل المحدث الثقة، قال الأصممي: رأيته ولم يكن بطول ولكن طول الدين.

سمع أنس بن مالك وجاءه. قال حماد بن سلمة: لم يدع حميد لثابت البناي علمًا إلا وعاشه عنه وسمعه منه وعامة ما يرويه عن أنس سمعه من ثابت. وقال الذهبي: قد صرخ بالسماع من أنس بن مالك في شيء كثير. وغير ذلك. انظر (نذكرة الحفاظ ١٥٢).

وقال ابن حجر: اختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال، ثقة مدلس، .

وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث إلا أنه ربما دلس عن أنس.

وقال الحافظ أبو سعيد العلائي: فعل تقدير أن يكون أحاديث حميد مدلسة فقد تبين الواسطة فيها، وهو ثقة صحيح من الخامسة، مات سنة اثنين وستين وثلاث وأربعين ومائة وهو قائم يصلى. (التقريب ٢٠٢/١)، (التهذيب ٣٨/٣).

(٣) أخرجه النسائي من رواية خالد قال: ثنا حميد عن ثابت (السنن ٢١٩/٧).

(٤) هذا صحيح لأن رواية المزني عن الشافعي بالسند السابق لم يذكر فيها قوله (أملحين) وسبق الكلام على هذا آنفاً.

(٥) مختصر المزني ص ٢٨٣.

(٦) هذا احتمال كما يحتمل أن يكون الربيع ذكر قوله «أملحين» استناداً على الرواية الأخرى التي رواها الشافعي عن الثقفي لإبضاح نوع الكبشين وهو من باب رواية الحديث بالمعنى والله أعلم.

(٧) ذكره المزني في «المختصر» بدون قوله «أملحين».

قوله^(١): في «غير هذا الحديث» على الربيع^(٢).

وقد روی هذه الزيادة أيضاً قتادة^(٣) عن أنس بن مالك، وحید الطویل
إنما سمعه من ثابت عن أنس^(٤).

أبناء علي بن احمد بن عبدالدان، أبناء احمد بن عبید الصفار، ثنا محمد بن
الفرج الأزرق، ثنا السهمي عبد الله بن بكر، ثنا حمید عن ثابت عن أنس أن
النبي صلی الله علیه وسلم ضحى بكثرين أملحين. هـ.

□ □ □

(١) القول الساقط هو قوله «أملحين».

(٢) معناه أنه يحتمل أن يكون الربيع روی الحديث بالزيادة ولكن نبه عليها كما فعل المزني
إلا أنه سقط قول الربيع «في غير هذا الحديث» الذي يفيد أن الزيادة المذكورة لم تكن
من متن الحديث بالسند المذكور وإنما ثبتت بسند آخر، والله أعلم.

(٣) تقدم تخریج الحديث من رواية قتادة وغيره عن أنس.

(٤) جزم البیهقی بأن حمیداً لم يسمع هذا الحديث من أنس مباشرة وتقدم كلام الذھبی في
سماع حمید من أنس، وما نقله ابن حجر عن الأئمة.

الحديث في العقيقة

رواه المزني في المختصر^(١) عن الشافعي عن ابن عبيدة عن عبد الله ابن أبي يزيد^(٢) عن صباح^(٣) بن وهب عن أم كرز^(٤) قالت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم أسأله عن لحوم الهدى فسمعته يقول عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة^(٥) ...

(١) روى الحديث في مختصر المزني من رواية الشافعي عن اسماعيل بن ابراهيم عن عبد الله عن سباع بن وهب «المختصر» انظر الأم (٢٨٥/٨).

(٢) عبد الله بن أبي يزيد المكي مولى آل قارظ، ثقة كثير الحديث من الرابعة، مات سنة ست وعشرين ومائة وله ست وثمانون سنة. (التقريب ١/٥٤٠).

(٣) هكذا في الأصل بالصاد والراء والصواب بالسین المكسرة والعين كما سيأتي. قال ابن حجر رحمه الله سباع بكسر أوله، ثم موحدة ابن ثابت حليف بني زهرة قال أدركـت الجاهلية، وعده البغوي وغيره من الصحابة، وابن حبان في ثقات التابعين (التقريب ١/٢٨٣).

(٤) أم كرز بضم أوله وسكون الراء، الكعبية المكية، صحابية لها أحاديث (التقريب ٢/٦٢٣).

(٥) أخرج النسائي الحديث من رواية قتيبة عن سفيان عن عبد الله عن سباع أن أم كرز قالت: «أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بالحدبية أسأله عن لحوم الهدى فسمعته يقول على الغلام شاتان وعلى الجارية شاة لا يضركم ذكراناً كن ام أنثاً» (السنن ٧/١٦٥).

وأخرج أبو داود في السنن رواية سفيان عن عبد الله عن أبيه عن سباع (بذل المجهود ٨٠/١٣) وأخرجه أيضاً من رواية حماد، ثم قال بعده: هذا هو الحديث، وحديث سفيان وهم. (المراجع السابق ١٣/٨٢).

وأخرجه ابن ماجه في السنن كرواية أبي داود الأولى. (السنن ٢/١٠٥٦). =

إلى آخر الحديث ^(١).

وهذا إسناد خطأ فيه المزني ^(٢) عند القول من وجهين أحدهما أنه قال عن سباع بن وهب ^(٣) وإنما هو سباع بن ثابت والآخر أنه قال عن عبيد الله بن أبي يزيد عن سباع، وابن عبيته إنما رواه عن عبيد الله عن أبيه عن سباع ^(٤)، وخالفه

=
وأخرجه الدارمي من رواية حماد بن زيد عن عبيد الله عن سباع مباشرة (سن الدارمي ٨/٢) وأخرجه كذلك أبو داود (المراجع السابق) والبيهقي في (السنن الكبرى ٣٠١/٩).

وأخرجه الترمذى من رواية ابن جرير عن عبيد الله عن سباع مباشرة وسباع بن ثابت يرويه عن محمد بن ثابت بن سباع وهو ابن أخيه محمد. قال أبو عيسى الترمذى: حديث صحيح. (تحفة الأحوذى ١٠٦/٥).
وأخرجه البيهقي في (السنن الكبرى ٣٠١/٩).

ورواه البيهقي من طريق ابراهيم بن بشار عن سفيان عن عبيد الله عن أبيه.
وقال: كذا قاله سفيان بن عبيته — عن أبيه — وذكر أبيه فيه وهم (السنن الكبرى ٣٠١، ٣٠١/٩).

(١) آخر الحديث قوله: لا يضركم ذكرانا كن أم أناثا. (من السنن الكبرى).

(٢) لم يذكر البيهقي رحمة الله ما يؤيد صحة قوله في وقوع الخطأ من المزني وقد ذكر ذلك في السنن الكبرى (٣٠١/٩) حيث قال: وقد رواه الطحاوى عن المزنى في كتاب السنن في أحد الموضعين على الصواب كما رواه سائر الناس عن سفيان وبالله التوفيق. هـ.

وقد علق صاحب الجواهر النفي على كلام البيهقي هذا بقوله: أخرجه البيهقي في كتاب المعرفة من حديث الطحاوى عن المزنى ثنا الشافعى ثنا سفيان عن عبيدة بن أبي يزيد عن أبيه عن سباع بن ثابت، وكذا رويتاه في كتاب السنن المذكور عن طريق الطحاوى عن المزنى من نسخة جيدة قدية ظهر بهذا أن روایة الطحاوى عن المزنى على الصواب في الموضعين معاً لا في أحدهما كما ذكر البيهقي في هذا الكتاب. هـ. كلام صاحب الجواهر النفي.

(٣) سباع بن وهب خطأ وتقديم صوابه.

(٤) رواه أحمد بن شيبان الرملي عن سفيان عن عبيد الله عن أبيه عن سباع، أخرجه البيهقي (السنن الكبرى ٣١١/٩)، وتقديم في تحرير الحديث رواية قتيبة بن سعيد عن سفيان التي أخرجها النسائي وفيها رواية عبيد الله عن سباع مباشرة وهذا تأييد لرواية المزنى عن الشافعى التي يروى فيها سفيان عن عبيد الله عن سباع مباشرة فلعل =

حمد بن زيد^(١) فلم يذكر فيه أباه، ورواية حماد أصح^(٢).

وقد روى المزني رحمة الله هذا الحديث في كتاب السنن^(٣) على الصحة^(٤) وهو فيها أخبرنا أبو اسحاق الفقيه أبنا شافع أبنا أبو جعفر، ثنا المزني، ثنا الشافعي أبنا سفيان عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه عن سباع عن ثابت عن أم كرز ذكره وقد رواه ابن جريج عن عبيد الله بن أبي يزيد عن سباع بن ثابت أن محمد بن ثابت بن سباع أخبره أن أم كرز أخبرته^(٥). هـ.

□ □ □

الشافعي – رحمة الله – سمع من سفيان الحديث بواسطة وبدونها وسمع المزني منه ذلك فأدلى ما سمع كل منها على الرجهين، وإن صح هذا يكون الوهم من سفيان رحمة الله. فيحتمل أن يكون شك فيه وتحتمل أن يكون عبيد الله سمعه مباشرة من سباع وسمعه عن أبيه من سباع أيضاً، وتقدمت رواية ابن جريج التي أخرجها الترمذى وفيها يروى سباع عن أخيه محمد بن ثابت ولم يعرض لها البهقى بنقده.

(١) أخرج حديث حماد بن زيد أبو داود والدارمى والبهقى في السنن الكبرى وقد تقدم تخریجه.

(٢) هذا ما ذهب إليه أيضاً أبو داود في السنن – وقد تقدم – إلا أن صاحب الجوهر النقى نقل عن صاحب التمهيد كلاماً في معرض تعليقه على كلام أبي داود على الحديث أنه قال: لا أدرى من أين قال هذا وابن عبيدة حافظ وقد زاد في الأسناد ولو عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه عن سباع عن أم كرز ثلاثة أحاديث. (السنن الكبرى – الهامائش – ٣٠١/٩).

(٣) كتاب السنن للشافعى، قال البهقى : وللشافعى كتاب يسمى «كتاب السنن» رواه عنه حرملة بن يحيى وأسماعيل بن يحيى المزنى. (مناقب الشافعى ٢٥٥/١).

(٤) هذا بالنسبة للمزنى لأن البهقى رحمة الله خطأ رواية المزنى عن الشافعى عن سفيان عن عبيد الله بن أبي يزيد عن سباع مباشرة، وسيق أن بين أن سفيان إنما رواه عن عبيد الله عن أبيه، وتقدم الكلام مستوفى، والله أعلم.

(٥) تقدم تخریج الحديث.

حديث في كسب الحجام^(١)

أخبرنا أبو عبدالله الحافظ في آخرين^(٢) قالوا أبنا أبو العباس^(٣)، أبنا الربيع، أبنا الشافعي، أبنا سفيان «ح»^(٤) وأخبرني عبد الوهاب عن أبي يوب^(٥) عن ابن سيرين^(٦) عن ابن عباس وبهذا الاستناد عينه^(٧) قال أبنا الشافعي، أبنا سفيان، أخبرني إبراهيم بن ميسرة^(٨) عن طاوس^(٩): احتجم رسول الله صلى

(١) أي في جواز كسب الحجام.

(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى عن أبي زكريا بن أبي إسحاق، وأبي بكر بن الحسن (السنن الكبرى ٣٣٨/٩).

(٣) هو الأصم كما في السنن الكبرى.

(٤) لم يذكر حرف التحويل في السنن الكبرى وإنما ساق السند من روایة الشافعی عن عبد الوهاب وذكر حديث ابن عباس على الصحة ونصه «أن النبي صلی الله علیه وسلم احتجم وأجره ولو كان حراماً لم يعطه» وسيأتي الكلام عليه.

(٥) أبوبن كيسان - أبي تميمة - السختياني - بفتح المهملة - ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد، من الخامسة، مات سنة احدى وثلاثين ومائة، وله خمسون سنة. (القریب ٨٩/١) و(تذكرة الحفاظ ١٣٠/١).

(٦) محمد بن سيرين الأنباري أبو بكر بن أبي عمارة، ثقة ثبت عابد كبير القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى، من الثالثة، مات سنة عشر ومائة. (القریب ٢/١٦٩).

(٧) الكلمة غير ظاهرة في النسخة، وهي كما أثبتتها لتوكيده الكلمة الاستناد.

(٨) إبراهيم بن ميسرة الطائفي، نزيل مكة، ثبت حافظ، من الخامسة مات سنة اثنتين وثلاثين (القریب ٤٤/١).

(٩) طاوس بن كيسان اليماني، تقدم.

الله عليه وسلم وقال للحجاج أشكموه^(١).

هكذا وجد هذا الحديث في كتاب اختلاف الأحاديث فنقل إلى المستند وذلك يوهم أن يكون متن حديث طاوس^(٢) ومتن حديث ابن سيرين عن ابن عباس^(٣) واحداً^(٤) وليس كذلك وهو من الجملة التي ذكرت أن كتابه كان غائباً^(٥) عنه، فربما كان يكتب اسناد حديث فيشك في إسناده أو منته فيتركه كذلك، ويكتب ما لا شك فيه حتى يرجع إلى كتابه فيتمه على الصحة فلم يقدر ذلك^(٦) لقصر مدة وعجلة موته^(٧).

وحدث ابن سيرين عن ابن عباس قد رواه المزني عن الشافعي على

(١) أشكموه: جازوه (النهاية في الغريب ٤٩٦/٢). والحديث أخرجه البيهقي بالسند المتقدم من رواية الشافعي عن سفيان إلا أن أبي زكريا وأبا بكر شيخي البيهقي قالا في الحديثين ثنا أبو العباس (الكبرى ٣٣٨/٩). والحديث موجود في كتاب (اختلاف الحديث)، ص ٥٥٧ الجزء الثامن - من كتاب الأم).

(٢) تقدم أخراج حديثه وهي رواية مرسلة.

(٣) أخرج البيهقي رحمه الله حديث ابن عباس برواية ابن سيرين عنه بلفظ «أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وأجره ولو كان حراماً لم يعطيه». قال البيهقي رحمه الله: رواية محمد بن سيرين عن ابن عباس مرسلة. هـ. (السنن الكبرى ٣٣٨/٩).

(٤) في الأصل بدون الألف.

(٥) أي من جملة الموضوعات التي تقدم الحديث عنها من أن الشافعي رحمه الله شك فيها فترك لها بياضاً حتى يتتأكد منها فظن من نقل عنه أن تلك الأسانيد بعضها فوق بعض وليس كذلك وقد سبق كلام البيهقي فيه توضيح ذلك. وهذا الذي ذكره البيهقي قد صرخ به الشافعي نفسه رحمه الله في كتاب الرسالة ص ١٨٦.

(٦) في الأصل بالياء بدل الممزة.

(٧) أي لم يسعفه القدر من بلوغ غرضه.

(٨) إذ لم يعمر الشافعي رحمه الله طويلاً، وعاش ما بين سنة مائة وخمسين إلى مائتين وأربع.

الصحة^(١) أبناء أبو إسحاق الفقيه، أبنا شافع بن محمد، ثنا جعفر بن سلامة، ثنا المزني ثنا الشافعي، أبنا عبد الوهاب عن خالد الحذاء^(٢) عن عكرمة و محمد بن سيرين^(٣) عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وأعطى الحجام أجره ولو كان خبيثاً لم يعطه^(٤).

و خالف هذه الرواية عن عبد الوهاب الرواية الأولى^(٥) عنه في إسناده يدل على أنه شك فيها فتركها فكان ينبغي لناقل هذا الحديث من الكتاب^(٦) إلى المسند ألا ينقل الأسناد الأولى ولا يضمه إلى الحديث الذي رواه الشافعي بعده.

و قد أخرج البخاري حديث عكرمة عن ابن عباس على اللفظ الذي نقله

(١) لم يخلط المزني رحمه الله بين الأسانيد وروي الحديث عن الشافعي عن عبد الوهاب بلفظ، احتجم وأعطى الحجام أجره ولو كان خبيثاً لم يعطه».

(٢) خالد الحذاء – في الأصل بدون المهرة – ابن مهران، ثقة يرسل من الخامسة، وقد أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام، و عاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان (التقريب باختصار ١/٢١٩)، (التهذيب ٣/١٢٠).

(٣) محمد بن سيرين الأنباري البصري، تقدم.

(٤) تقدم إخراج الحديث بغير سند البيهقي، وسيأتي أيضاً مزيد ايضاح له. وقد أخرج البيهقي من روایة محمد بن أبي بكر عن عبد الوهاب الثقفي (السنن الكبرى ٩/٣٣٨).

(٥) العبارة في الأصل غير مستقيمة والظاهر أنها: ومخالفة هذه الرواية عن عبد الوهاب الرواية الأولى عنه في إسناده تدل على أنه شك فيها.

(٦) المقصود بالكتاب هو: مبسوط كلام الشافعي في اختلاف الأحاديث.

المني عن يزيد بن زريع وعن مسدد^(١) عن خالد الواسطي^(٢) كلامها^(٣) عن خالد الحذاء عن عكرمة . هـ .

□ □ □

(١) مسدد بن مسرهد بن مسريل ، ثقة حافظ ، من العاشرة ، مات سنة ثمان وعشرين ، ويقال اسمه عبد الملك ومسدد لقبه . (الترغيب ٢/٢٤٢) ، (التهذيب ١٠/١٠٧) .

(٢) خالد بن عبد الله الواسطي ، ثقة ثبت من الثامنة ، مات سنة اثنين وثمانين وكان مولده في سنة عشر ومائة . (الترغيب ١/٢١٥) ، (التهذيب ٣/١٠٠) .

(٣) الصمير في قوله «كلاهما» عائد على يزيد بن زريع وخالد الواسطي لأن مسددًا لم يرو عن الحذاء أصلًا ويجوز أن يكون المقصود بالضمير يزيدًا ومسددًا لكن مسددًا لم يروه إلا بطريق خالد الواسطي عن خالد الحذاء .

وقد أخرج الحديث البخاري في الصحيح من روایة مسدد عن خالد الواسطي عن الحذاء كما أخرجه من روایة مسدد عن يزيد بن زريع عن الحذاء (فتح الباري ٤/٤٥٨، ٤٥٩)، وأخرج روایة يزيد أبو داود (بذل الجهود ١٥/٩٢). وأخرجه أحد في مسنده من روایة عبد الأعلى عن الحذاء عن عكرمة (مسند ١/٣٥١). وأخرجه البيهقي من روایة مسدد عن يزيد بن زريع عن خالد عن عكرمة (الستن الكبير ٩/٣٣٨).

الحديث في الولاء^(١)

أخبرنا أبو عبدالله الحافظ في آخرين^(٢)، قالوا ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أبنا الربيع بن سليمان، أبنا الشافعي، أبنا محمد بن الحسن^(٣) عن يعقوب بن ابراهيم^(٤) عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر أن النبي صل الله عليه

(١) المقصود بالولاء هنا ولاء العتق، قال صاحب اللسان (١٥/٤٠٩) «وقد تختلف مصادر هذه الأسماء، فالولالية بالفتح في النسب والنصرة والعتق، والولالية بالكسر في الإمارة، والولاء في المعنون» هـ.

(٢) رواه البيهقي عن شيخين أبي عبد الله الحافظ، وأبي بكر أحمد بن الحسن القاضي.
(السنن الكبرى ١٠/٢٩٢).

(٣) محمد بن الحسن بن فرقان الشيباني صاحب أبي حنيفة رحمهما الله تعالى، أصله من دمشق من قرية «حرستا» قدم أبوه العراق فولد محمد بواسط وصاحب أبي حنيفة وأخذ عنه الفقة، وروى الحديث عن مسعود بن كدام والثوري وعمرو بن دينار وغيرهم، روى عنه الشافعي وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهما، وولي قضاة القضاة مع الرشيد وسار معه إلى الري فتوفي بها سنة سبع وثمانين ومائة وهو ابن ثمان وخمسين سنة.
(اللباب ٢/٢١٩).

(٤) يعقوب بن ابراهيم أبو يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة رحمهما الله روى عن عبيد الله بن عمر العمري، ولم تذكر له رواية عن عبدالله بن دينار في ترجمته، كان قد سكن بغداد وولي القضاة بها، وهو أول من دعى بقاضي القضاة في الإسلام، قال ابن كامل ولم مختلف يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني في ثقته في التقليل، ونقل عن زكريا الساجي قوله: يعقوب بن ابراهيم أبو يوسف صاحب أبي حنيفة مذموم مرجحه ونقل عن عبدالله بن إدريس قوله: وأبو يوسف فاسق من الفاسقين، وكذلك نقل مثله عن عبدالله بن المبارك توفي سنة اثنين وثمانين ومائة هـ. (تاريخ بغداد ١٤/٢٤٢)، والحق أنه ينبغي التثبت فيما نقل من الطعن في أبي يوسف.

وسلم قال الولاء لحمة كل حمة النسب^(١) لا يباع ولا يوهب»^(٢).

(١) قال صاحب اللسان: ولحمة النسب الشابك منه، وقال: اللحمة بالضم: القرابة (اللسان ١٢/٥٣٨) وقال ابن الأثير: قد اختلف في ضم اللحمة وفتحها فقيل هي في النسب بالضم وفي التوب بالضم والفتح وقيل: التوب بالفتح وحده — وقال في معنى الحديث المخالطة في الولاء وأنها تجري مجرى النسب في الميراث كما تختلط اللحمة سدى التوب حتى يصيرا كالشيء الواحد لما بينهما من المداخلة الشديدة (النهاية في الغريب ٤/٢٤٠).

(٢) هذا المتن بالسند المذكور في كتاب الأم ٣٢١/٨، وأخرجه كذلك البيهقي في السنن الكبرى وقال: كذا رواه محمد بن الحسن الفقيه عن يعقوب عن عبد الله بن دينار (السنن الكبرى ١٠/٢٩٢) وأخرجه الحاكم في المستدرك وقال: هذا حديث صحيح الاستاد ولم يخرجاه (المستدرك ٤/٣٤١) وعلق عليه الذهبي بقوله: بالدبوس وذكر صاحب نصب الراية أن البيهقي أخرجه في المعرفة ولم أطلع عليه لأن نسخة المعرفة المchorة في الجامعة ناقصة كما تقدم بيانه. وقد نقل صاحب النصب عن البيهقي في المعرفة قوله: وكان الشافعي رواه عن محمد بن الحسن من حفظه فزل عن ذكر عبيد الله بن عمر في إسناده وقد رواه محمد بن الحسن في كتاب الولاء عن أبي يوسف عن عبيد الله ابن عمر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم باللقط الذي رواه عنه الشافعي وهو حديث غير محفوظ وقد رواه جماعة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته هكذا رواه عبيد الله بن عمر فيما رواه عنه مالك — إلى أن قال — وروى عن يحيى بن سليم الطائي عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، وهو وهم على عبيد الله في المتن والاستاد جميعاً، وأصبح ما فيه حديث هشام بن حسان عن الحسن قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الولاء لحمة كل حمة النسبة لاتباع ولا توهب» وهو مرسل. هـ. كلامه.

ونقل صاحب النصب عن الحاكم بعد إخراج الحديث من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة عن عبد الله بن دينار قوله: وهو وهم فإن الشافعي رواه عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن ابن دينار نفسه. (نصب الراية ٤/١٥٢).

قلت: لم يتعرض لهذا البيهقي رحمه الله. وقد تقدم الكلام على الحديث.

هكذا رواه الشافعي عن محمد بن الحسن^(١)، ورواه محمد بن الحسن فيما بلغني في كتابه عن أبي يوسف وهو يعقوب بن ابراهيم عن عبيد الله بن عمر^(٢) عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ ورواه محمد بن عرارة^(٣) عن أبي يوسف عن عبيد الله عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء وعن هبة.

قال: هو منزلة النسب^(٤)، قوله وهو منزلة النسب يحتمل أن يكون من قول أبي يوسف، وكذلك قوله: الولاء لحمة كل حمة النسب^(٥).

فأخذه محمد بن الحسن عنه على الوهم ويحتمل أن يكون محمد رواه للشافعي في الماظرة من حفظه فزل عن ذكر عبيد الله بن عمر في إسناده.

(١) يعني من طريق أبي يوسف عن عبد الله بن دينار مباشرة بدون وساطة عبيد الله بن عمر العمري وقد بينا في ترجمة أبي يوسف أنه لا يعرف له سماع من عبد الله بن دينار.

(٢) تقدم، وهو العمري.

(٣) «محمد بن عرارة» هكذا في الأصل، والظاهر أنه محمد بن غريب وهو تلميذ أبي يوسف، وقد ترجم له ابن حجر رحمه الله في التهذيب وذكر من شيوخه يعقوب بن ابراهيم. وقال في التقريب: نزل سمرقند صدوق من الحادية عشرة (التقريب ١٩٩/٢)، (التهذيب ٣٩٦/٩).

ورواية محمد بن غريب هذه عن أبي يوسف توافق رواية محمد بن الحسن في السنن وتختلفها في المتن وهو ظاهر.

(٤) نقل ابن حجر عن ابن بطال قوله: أجمع العلماء على أنه لا يجوز تحويل النسب فإذا كان حكم الولاء حكم النسب فكما لا يتنقل النسب لا يتنتقل الولاء، وكانوا في الجاهلية ينقلون الولاء بالبيع وغيره فنهى الشرع عن ذلك (الفتح ٤٤/١٢).

(٥) أي يحتمل أن تكون هذه الجملة من كلام أبي يوسف رحمه الله وأنها ليست مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم لأن إسنادها إلى ابن عمر خطأ كما سيأتي تقرير ذلك من كلام المصنف رحمه الله.

وقد رواه يحيى بن سليم^(١) عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم باللفظ الذي رواه محمد بن الحسن، وهذا وهم على عبيد الله في الاسناد وال Mellon جميعاً.

فرواية الجماعة^(٢) عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الولاء وعن هبته^(٣).

(١) هذه مسألة أخرى، فيحيى بن سليم رواه عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم بال Mellon الذي رواه محمد بن الحسن وهو خطأ - كما بيشه البهقي - في المتن والاسناد حيث لم يعرف المتن المذكور بالسند المتقدم من رواية عبيد الله بن عمر عن ابن دينار ولا من رواية عبيد الله عن نافع هذه.

وقد أخرج البهقي رحمة الله رواية يحيى بن سليم هذه في (السنن الكبرى ٢٩٣/١٠) وقال: هذا وهم من يحيى بن سليم أو من دونه في الاسناد وال Mellon جميعاً، ثم قال: وقد رواه محمد بن سليم على الوهم في إسناده دون متنه هـ. بتصرف.

ونقل عن أبي عيسى الترمذى قوله: سألت عنه البخارى: فقال: يحيى بن سليم أخطأ في حديثه إنما هو عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، وعبد الله بن دينار تفرد بهذا الحديث يعني باللفظ المشهور. (المراجع السابق) وانظر كلام الترمذى في (التحفة ٤٣٥/٤).

وذكر صاحب نصب الراية أن الطبراني أخرج حديث يحيى بن سليم الطائفي هذا وقال: لم يروه عن اسماعيل بن أمية إلا يحيى بن سليم هـ. (نصب الراية ١٥٢/٤).

وأخرج حديث يحيى بن سليم أيضاً ابن ماجه في سننه من رواية محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب عن يحيى (السنن ٩١٨/٢).

(٢) أخرج الحديث مسلم في صحيحه من رواية عبد الوهاب الثقفي عن عبيد الله، وقال: غير أن الثقفي ليس في حديثه عن عبيد الله إلا البيع ولم يذكر الهبة. (شرح النووي ١٤٨/١٠).

تنبيه: عدد ابن حجر رحمة الله بعضاً من روى الحديث عن ابن دينار ثم قال واتفق جميع من ذكرنا على هذا اللفظ وخالفهم أبو يوسف القاضي فرواه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر بل لفظ «الولاء لحمة للحمة النسب» (الفتح ٤٤/١٢).

(٣) سياق تخرجه حسب ترتيب البهقي لرواياته عن عبد الله بن دينار.

وكذلك رواه مالك^(١) والثوري وشعبة وسفيان بن عيينة وسليمان بن بلال والضحاك بن عثمان وأسماعيل بن جعفر وغيرهم عن عبد الله بن دينار. ورواه^(٢) أبو عمير بن النحاس عن ضمرة^(٣) عن الثوري على اللفظ^(٤) الذي رواه ابن الحسن وهو وهم، وقد أجمع أصحاب الثوري على خلافه^(٥)، وقد

(١) رواية مالك هذه في الأم، وأخرجها البيهقي في السنن الكبرى من رواية مالك بن أنس مقروناً بسفيان بن عيينة (السنن الكبرى ٢٩٢/١٠) وأخرج مسلم رواية الثوري وشعبة وابن عيينة وسليمان بن بلال والضحاك ابن عثمان وأسماعيل، قال مسلم: الناس كلهم عيال على عبد الله بن دينار في هذا الحديث (شرح النووي ١٤٨/١٠). وأخرج رواية الثوري البخاري أيضاً في الصحيح (فتح الباري ٤٢/١٢) وقد نقل ابن حجر عن شعبة قوله: وددت أن عبد الله بن دينار لما حدث بهذا الحديث أذن لي حتى كنت أقوم إليه فأقبل رأسه (المراجع السابق ص ٤٣).

وأخرج رواية الثوري، البيهقي كما أخرج رواية شعبة (السنن الكبرى ٢٩٢/١٠). وأخرج الترمذى الحديث من رواية سفيان وشعبة مقتنان عن ابن دينار وقال أبو عيسى: حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن دينار. (التحفة ٤٣٥)، وأخرج ابن ماجه أيضاً برواية الترمذى (السنن ٩١٨/٢). (٢) هذه مسألة ثالثة، وأبو عمير هذا هو عيسى بن محمد بن إسحاق النحاس قال ابن حجر: ثقة فاضل من صغار العاشرة، مات سنة ست وخمسين ومائتين وقيل بعدها (القریب ١٠١/٢).

(٣) ضمرة بن ربيعة الفلسطيني أبو عبد الله، أصله دمشقي، صدوق بهم قليلاً من التاسعة، مات سنة التلتين ومائتين (القریب ١٣٧٤/١)، (التهذيب ٤٦٠/٤).

(٤) أخرج رواية أبي عمير بن النحاس البيهقي في السنن الكبرى وقال: قد رواه إبراهيم بن محمد بن يوسف الغرياني عن ضمرة كما رواه الجماعة، «تهى عن بيع الولاء وعن هبته» فكان الخطأ وقع من غيره والله أعلم. هـ. (السنن الكبرى ٢٩٣/١٠).

(٥) قال الحافظ ابن حجر: هكذا - يعني باللفظ المحفوظ - قال الحفاظ من أصحاب سفيان الثوري عنه، منهم عبد الرحمن بن مهدي، ووكيع وعبد الله بن ثمير وغيرهم (الفتح ٤٢/١٢).

قلت: ورواية ابن ثمير أخرجها مسلم وقد تقدم تخریجه وأخرجها البخاري في صحيحه، والبيهقي في السنن الكبرى من رواية أبي نعيم عن سفيان الثوري. وقد تقدم أيضاً.

روى هذا اللفظ من أوجه آخر كلها ضعيفة، وأصح ما روى فيه حديث هشام بن حسان عن الحسن قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الولاء لحمة كل حمة النسب لا يباع ولا يوهب»^(١).

أنباء أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو العباس بن يعقوب، ثنا يحيى بن أبي طالب، ثنا يزيد بن هارون^(٢)، ثنا هشام فذكره مرسلاً^(٣). وروى عن قتادة عن عمر بن الخطاب^(٤) رضي الله عنه في قوله، وروى عن علي^(٥) رضي الله عنه في بعض معناه، والله أعلم.

□ □ □

(١) سلسلة تخریجها.

(٢) يزيد بن هارون بن زادان أبو خالد الواسطي توفي وقد قارب التسعين وتقدمت ترجمته.

(٣) أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى ٢٩٢/١٠) وقال: وقد روى من أوجه آخر كلها ضعيفة.

(٤) أخرجه في (السنن الكبرى ٢٩٤/١٠).

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢٩٤/١٠).

حديث في المهدى^(١)

أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ^(٢)، ثنا أبو الحسن عيسى بن يزيد العقيلي^(٣)، أبنا يونس بن عبد الأعلى^(٤) (ح) وأبنا أبو عبد الله، حديثي علي بن حشاذ^(٥)، ثنا محمد بن إسحاق^(٦)، ثنا يونس بن عبد الأعلى ثنا محمد بن

(١) الحديث الذي أورده البيهقي رحمه الله في هذا الباب من إثبات أن عيسى بن مريم هو المهدى ، ليس ب صحيح وقد تكلم عليه أئمة الشأن على أن البيهقي رحمه الله لم يرتكبه وإنما أورده في جملة الأحاديث التي قد تؤخذ على الشافعى تبعه خطأتها.

(٢) هو أبو عبد الله الحافظ شيخ البيهقي رحمه الله، أنظر ترجمته في التذكرة (١٠٣٩/٣).

(٣) قال الذهبي : عيسى بن زيد الهاشمى العقيلي عن الحسن بن عرفة لخوه الحاكم . كذاب ، وكذلك قال ابن حجر كذاب (ميزان الاعتدال ٣١٢/٣)، (لسان الميزان ٣٩٥/٤).

(٤) يونس بن عبد الأعلى أبو موسى الصدفى ، روى عن سفيان بن عيينة وابن وهب ، وروى عنه ابن خزيمة ، وأبو عوانة وخلق ، وثقة أبو حاتم وغيره ، ونعتوه بالحفظ والعقل ، إلا أنه تفرد عن الشافعى بذلك الحديث : لا مهدى إلا ابن مريم . وهو منكر جداً (ميزان الاعتدال ٤/٤٨١).

(٥) الحافظ الكبير أبو الحسن علي بن حشاذ صاحب التصانيف ، مات سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة . (التذكرة ٣/٨٥٥).

(٦) محمد بن إسحاق بن خزيمة – تقدم .

إدريس الشافعي، أبنا محمد بن خالد الجندي^(١) عن أبان بن صالح^(٢) عن الحسن^(٣) عن أنس بن مالك^(٤) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا يزداد الأمر إلا شدة ولا الناس إلا شحًا ولا الدنيا إلا إدبارة^(٥)، ولا تقوم الساعة إلا على شرار الناس^(٦) ، ولا مهدي إلا

(١) محمد بن خالد الجندي المؤذن، مجاهول من السابعة، ذكره الحافظ في التقريب، ونقل في تهذيبه عن ابن عبد البر أن محمد بن خالد مجاهول، وسيأتي من كلام البيهقي أن الجندي مجاهول. وقد نقل ابن كثير في النهاية عن الحاكم تمهيله ودافع عن ذلك بقوله: وليس هو مجاهول كما زعمه الحاكم بل قد روى عن ابن معين أنه وثقه. أنظر (التقريب ٢/١٥٧)، (التهذيب ٩/١٤٣)، (النهاية ١/٣٣).

وقال صاحب اللباب: الجندي (فتح الجيم والنون)، هذه النسبة إلى جند وهي بلدة مشهورة باليمن، خرج منها جماعة كبيرة من العلماء منهم طاووس بن كيسان اليماني الجندي تابعي مشهور. هـ. بتصرف من (اللباب ١/٢٩٧).

(٢) أبان بن صالح بن عمير القرشي مولاهم، وثقة الأئمة، ووهم بن حزم فجهله وابن عبد البر فضعفه، من الخامسة، مات سنة بضع عشرة وهو ابن خمس وخمسين. (التقريب ١/٣٠)، (التهذيب ١/٩٤).

(٣) هو الحسن البصري رحمه الله كما في النهاية، (١/٣٣).

(٤) في المستدرك قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم». (المستدرك ٤/٤٤١).

(٥) هذه العبارة في المستدرك قبل عبارة «ولا الناس إلا شحًا» وقد جعل بدل الدنيا، الدين فقال: «ولا الدين إلا إدبارة».

(٦) «ولا تقوم الساعة إلا على شرار الناس»، هذا ثابت في الصحيح من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وغيره وهو لا ينافي حديث ثوبان الذي أخرجه مسلم (شرح النووي ١٣/٦٥)، وفيه «لا تزال طائفة من أمي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله». هـ. ويفسره حديث عبد الله بن عمرو وفيه قال مسلمة: يا عقبة إسمع ما يقول عبد الله فقال عقبة هو أعلم وأما أنا فسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تزال عصابة من أمي يقاتلون على أمر الله فاهرين لعدوهم لا يضرهم من خالفهم حتى تأتיהם الساعة وهم على ذلك، فقال عبد الله أجل، ثم يبعث الله رجلاً كريحاً يمسك مسها من الخير فلا ترك نفسها في قلبه متقال حبة من الإيمان إلا قبضته ثم يبقى شرار الناس عليهم تقوم الساعة. وقال النووي رحمه الله: المراد بقوله صلى الله عليه وسلم حتى يأتي أمر الله من الريح التي =

عيسى^(١) بن مريم^(٢). هذا الحديث بهذا الإسناد مما أنكر على الشافعي^(٣). وقد أبنا أبو عبد الله الحسين بن محمد بن الحسين بن فنجوية الدينوري^(٤)، ثنا طغران بن الحسين^(٥) حدثني محمد بن علي بن إسحاق المزروي بقرميسين^(٦)، ثنا عبد الله بن محمد بن عيسى المزروي^(٧) سمعت أحمد بن

= تأني فتأخذ روج كل مؤمن ومؤمنة، وأن المراد برواية من روى حتى تقوم الساعة، أي تقرب الساعة وهو خروج الروح. هـ. بتصرف (شرح التوسي على مسلم ٦٦/١٣).

(١) قال ابن كثير رحمه الله: وهذا الحديث فيما يظهر بيادي الرأي مخالف للأحاديث التي أوردناها في إثبات مهدي غير عيسى بن مريم أما قبل نزوله كما هو الأظهر والله أعلم، وإنما بعده عند التأمل لا ينافيها بل يكون المراد من ذلك أن المهدى حق المهدى هو عيسى بن مريم ولا ينفي ذلك أن يكون غيره مهدياً أيضاً، والله أعلم. (النهاية ١/٣٣).

(٢) أخرج الحديث الحاكم في المستدرك، وقال الذهبي في التلخيص قال المؤلف: يعد في أفراد الشافعي وحدثني به عبد الرحمن بن ميزداد المزكي ببخارا من أصله، ثنا عبد الرحمن بن أحمد الرشدي بمصر ثنا المفضل الجندى، ثنا صاحب بن معاذ، ثنا يحيى بن السكن، ثنا محمد بن خالد، الجندي فذكره. هـ. أنظر ملخص الذهبي (المستدرك ٤/٤٤١). وأخرجه ابن ماجة في (السنن ٢/١٣٤٠)، وابن كثير في (النهاية ١/٣٣).

(٣) لم يبين البيهقي رحمه الله من أنكره على الشافعي فكما لم يبين أين ذلك، والظاهر أن وجه الإنكار ما حكاه الذهبي في تلخيصه عن الحاكم من أن الحديث عَدَّ من أفراد الشافعي رحمه الله، ولم أقف على كلام الحاكم في المستدرك (ملخص المستدرك ٤/٤٤١).

(٤) ذكره الذهبي في وفيات عام ٤١٤ وقال: والمحدث أبو عبد الله الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الله بن فنجوية الثقفي الدينوري بنسابور. (التذكرة ٣/١٥٧).

وقال صاحب اللباب: الدينوري هذه النسبة إلى الدينور وهي بلدة من بلاد الجبل عند قرميسين. (اللباب ١/٥٢٦).

(٥) لم أقف عليه.

(٦) «قرميسين» (بكسر القاف وإسكان الراء وكسر الميم). مدينة بجبال العراق على ثلاثة فرسخاً عند الدينور، ويقال لها «كرمان شاه»، أنظر (اللباب ٣/٢٨).

(٧) لم أقف عليه.

ستانان^(١) يقول: كنت عند يحيى بن معين جالساً في مسجده، فدخل عليه صالح جزرة^(٢) وأقبل عليه يذاكره حتى ذكر^(٣) الحسن عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا مهدي إلا عيسى، قال بلغني^(٤) عن الشافعى أنه رواه، والشافعى عندنا ثقة.

قال الشيخ^(٥): وهذا الحديث إن كان منكراً بهذا الإسناد^(٦) كان الحمل فيه على محمد بن خالد الجندى فإنه شيخ مجهول^(٧) لم يعرف بما ثبت به عدالته ويوجب قبول خبره، وقد رواه غير الشافعى عنه كما رواه الشافعى وهو فيما أبنا أبو عبد الله الحافظ حدثى أبو أحمد عبد الرحمن بن عبد الله بن يزداد^(٨) الرازى المركى^(٩) ببخارا من كتابه^(١٠)، ثنا أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن

(١) أحمد بن سنان بن أسد أبو جعفر الواسطي، ثقة حافظ، من الحادية عشرة، مات سنة تسع وخمسين ومائتين، وقيل قبلها (القرىب ١٦/١)، انظر، (التهذيب ٣٤/١).

(٢) الحافظ العلامة الثبت شيخ ماوراء النهر أبو علي صالح بن محمد بن عمرو. ولد سنة خمس ومائتين، وكان مشهوراً بالزارح، توفي سنة ثلاث وتسعين ومائتين. (تذكرة الحفاظ ٦٤٢/٢).

(٣) هكذا في الأصل والظاهر أنه «حتى ذكر» بدون ألف.

(٤) الظاهر من سياق الكلام أن هذا من قول يحيى بن معين.

(٥) هو الإمام أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي.

(٦) الظاهر أن القيد لا معنى له إذ الحديث منكراً ولم أجده ما يدل على معناه في كون عيسى بن مرريم هو المهدي أما أجزاء الحديث الباقية فهناك ما يدل عليها خاصة ما تقدم الكلام عليه من قيام الساعة على شرار الناس، والذي له أدلى بصيرة يدرك ما عليه الناس اليوم وما كان عليه السلف الصالح وما بينهما من المفاوز فسأل الله العصمة والنجاة ولا حرج ولا قوة إلا بالله.

(٧) تقدم الكلام عليه آنفًا.

(٨) يزداد، في الأصل غير ظاهرة وتصويبها من ملخص المستدرک للذهبي.

(٩) المركى، في الأصل غير ظاهرة وتصويبها من ملخص المستدرک للذهبي.

(١٠) في ملخص المستدرک (من أصله).

الحجاج بن رشدين^(١) بن سعد المهرى^(٢) ببصر، حدثى أبو سعيد المفضل بن محمد الجندي^(٣)، ثنا صامت بن معاذ^(٤)، ثنا يحيى بن السكن^(٥)، ثنا محمد بن خالد الجندي فذكره بإسناده نحوه.

وبإسناده^(٦) قال: قال صامت بن معاذ عدلت إلى الجند^(٧) مسيرة يومين من صنعا فدخلت على محمد^(٨) لم فطلبت هذا الحديث فوجده عن محمد بن خالد الجندي عن أبان بن أبي عياش عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله، فإن كانت الرواية عن محمد بن خالد صحيحه^(٩)، وقد رواه مرة أخرى بخلافها^(١٠) كان هذا تخليطاً من جهته بروايته مرة هكذا ومرة هكذا إلا أن في صحتها^(١١) عنه نظر فإنه عن محمد مجاهول.

(١) في الملخص (الرشدبي) وهي نسبة إلى جده رشدين بن سعد المهرى.

(٢) قال صاحب اللباب هذه النسبة إلى مهرة بن حيدان، قبيلة كبيرة ينسب إليها أبو الحجاج رشدين (اللباب ٢٧٥/٣).

(٣) المفضل بن محمد بن إبراهيم الجندي الشعبي، قال الحاكم سأله عنه أبا علي الحافظ فقال: ما كان إلا ثقة مأموراً وما قبل فيه قط إلا في رواية حديث يعقوب بن عطاء. هـ. ملخص (لسان الميزان ٨٢/٦). وقد تقدم.

(٤) صامت بن معاذ بن شعبة الجندي أبو محمد، قال ابن حبان: بهم ويغرب (لسان الميزان ١٧٨/٣).

(٥) قال الذهبي في تلخيص المستدرك: يحيى بن السكن ضعفه صالح جزرة، (هامش المستدرك ٤٤١/٤).

(٦) أي بإسناد الحاكم أبي عبد الله المتقدم.

(٧) تقدم أن الجند بلدة مشهورة باليمن وهي بفتح الجيم والنون.
وهو يحيى بن السكن كما تقدم.

(٨) يعني الرواية المرسلة بدون ذكر أنس بن مالك رضي الله عنه.
وهو ما تقدم من وصل الرواية من طريق أنس بن مالك.

(٩) الرواية لم تثبت أصلاً، وعلى فرض ثبوتها فهي مضطربة فمرة جاءت مرسلة وأخرى متصلة ومرة رواها محمد بن خالد عن أبان بن صالح ومرة عن أبان بن أبي عياش، وكذلك فإن محمد بن خالد الجندي مجاهول كما تقدم بيانه.

وقد روى هذا الحديث دون قوله: ولا مهدي إلا عيسى بن مريم من أوجه^(١) منها ما أبنا أبو جعفر كامل بن أحمد المستملي^(٢) أخبرني أبو أحمد الحسين بن علي التميمي^(٣) من كتابه، ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز^(٤)، ثنا عبيد الله بن عمر القواريري^(٥)، ثنا معاذ بن هشام^(٦)، حدثني أبي^(٧) عن قتادة^(٨) عن الحسن أن معاوية رضي الله عنه قال ذات يوم: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأوصى بيده إلى ظهره بعثني الله والساعة ولن يزداد الأمر إلا شدة ولن يزداد الناس إلا شحًا ولن تقوم الساعة إلا على شرار الناس.

أبنا أحمد بن الحسن القاضي^(٩)، ثنا أبو العباس الأصم، ثنا محمد بن

(١) سبق أن بينت أجزاء الحديث وما له شاهد منها وما ليس له شاهد، ويؤيد ما ذهبت إليه كلام البيهقي رحمه الله.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) أبو أحمد الحسين بن علي التميمي النيسابوري، يقال له حسنيك، تربى في حجر الإمام أبي بكر بن خزيمة كتب أكثر حديثه عن أبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي، قال الخطيب كان ثقة حجة. ونقل عن غير الخطيب توثيقه وإمامته. هـ. (طبقات السبكي ٢١٤/٢)، (تاريخ بغداد ٧٤/٨).

(٤) أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي الحافظ الصدوق مستند عصره، تكلم فيه ابن عدي بكلام فيه تحامل، توفي سنة سبع عشرة وثلاثمائة. (لسان الميزان ٣٣٨/٣).

(٥) عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري أبو سعيد البصري نزيل بغداد ثقة ثبت، من العاشرة مات سنة خمس وثلاثين على الأصح ولو خمس وثمانون سنة. (التقريب ٥٣٧/١).

(٦) أبو عبد الله معاذ بن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي، البصري وقد سكن اليمن، صدوق رجا وهم من التاسعة مات سنة مائتين (التقريب ٢٥٧/٢).

(٧) أبو بكر هشام الدستوائي، ثقة ثبت، رمى بالقدر، من كبار السابعة مات سنة أربع وخمسين. (التقريب ٣١٩/٢).

(٨) قتادة بن دعامة السدوسي، ثقة ثبت، يقال ولد أكمه وهو رأس الطبقة الرابعة، مات سنة بضع عشرة ومائة. (التقريب ١٢٣/٢).

(٩) أبو بكر أحمد بن الحسن بن عمران القاضي، تقدمت ترجمته.

إسحاق الصناعي^(١) أبنا أبو صالح^(٢)، حدثني معاوية بن صالح^(٣) عن يحيى بن الحارث^(٤) عن القاسم بن عبد الرحمن قال رأيت أبا أمامة^(٥) قام قال : «فلقد فمت مقامي هذا وما أنا بخطيب ولا أريد الخطبة ولكن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا يزداد الأمر إلا شدة ولا يزداد المال إلا «أناضة»^(٦) ولا يزداد الناس إلا شحًا ولا تقوم الساعة إلا على شرار خلقه»، تابعه معن بن عيسى^(٧) عن معاوية بن صالح (هـ^(٨)) بيان أحاديث أوردها شيخنا أبو عبد الله الحافظ.

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أخبرني أبو الفضل بن أبي نصر^(٩)، حدثني

(١) أبو بكر محمد بن إسحاق بن جعفر الصاغاني وفي النسخة – الصناعي – وهو خطأ وتقديمت ترجمته.

(٢) أبو صالح المصري عبد الله بن صالح كاتب الليث، صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة من العاشرة، مات سنة الثتين وعشرين وله خمس وثمانون سنة. (القریب ٤٢٣/١).

(٣) معاوية بن صالح بن حذير الحضرمي أبو عمرو، الحمصي قاضي الأندلس صدوق له أوهام من السابعة مات سنة ثمان وخمسين. (القریب ٢٥٩/٢) و(التهذيب ٢٠٩/١٠).

(٤) أبو عمرو يحيى بن الحارث الدماري الشامي القاري، ثقة من الخامسة مات سنة خمس وأربعين. (القریب ٣٤٤/٢)، (التهذيب ١٩٣/١١).

(٥) صدي بن عجلان أبو أمامة الباهلي صحابي مشهور سكن الشام ومات بها سنة ست وثمانين (القریب ٣٦٦/١)، (التهذيب ٤/٤٢٠).

(٦) لعل الكلمة من نقض، أي سال وفاض، قال صاحب اللسان: نض الماء ينض نضاً ونضيضاً: سال. (لسان العرب ٢٣٦/٧).

(٧) أبو يحيى المدني معن بن عيسى بن يحيى الأشجعي مولاهم، ثقة ثبت. قال أبو حاتم: هو ثبت أصحاب مالك، من كبار العاشرة، مات سنة ثمان وتسعين ومائة (القریب ٢٦٧/٢)، (التهذيب ٢٥٢/١٠).

(٨) ذكر «الماء» الدالة على نهاية الكلام ولم يقف عندها بل زاد بعدها عبارة أخرى ولم يفصل بين كلامه السابق والماضي.

(٩) لم أقف عليه.

أبو بكر أحمد بن يعقوب بن عبد الملك بن عبد الجبار القرشي البرجاني^(١)، ثنا أبو العباس أحمد بن خالد بن يزيد بن غزوان^(٢)، حدثني رجل^(٣) من ولد الفضل بن الربيع^(٤) عن أبيه قال: بعث إلى الرشيد^(٥) فذكر قصة في استدعائه^(٦) الشافعي ودعا به ثم قوله حين سئل عنه^(٧) هو الذي حدثني به مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا به يوم الأحزاب^(٨) على قريش. «اللهم إني أعوذ بنور قدسك^(٩)» «وعظمة»^(١٠) طهارتكم وبركة جلالكم من كل آفة وعاهة»، فذكر دعاء طويلاً. وسند هذا

(١) أبو بكر أحمد بن يعقوب – بن عبد الله – هكذا في كتاب مناقب الشافعي للبيهقي (١٤٠/١)، المرواني البرجاني، س يأتي من كلام البيهقي رحمة الله ما يفيد أنه كذاب ونقل الذهبي عن الحاكم أنه كان يضع الحديث، مات سنة سبع وستين وثلاثمائة (الميزان ١٦٥/١).

(٢) جهله البيهقي كما سيأتي.

(٣) قال البيهقي لا يدرى عن حال الفضل بن الربيع في الرواية ولا حال ولده وسيأتي بنصه، وفي تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ٢٨٦ – أن الفضل بن الربيع كان حاجب الرشيد كذلك في الخلية ٧٨/٩.

(٤) الرشيد أبو جعفر هارون بن المهدى الخليفة العباسى، كانت وفاته سنة ثلاثة وسبعين ومائة. تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ٢٨٣.

(٥) (استدعائه) في الأصل بالياء.

(٦) الذي سأل الشافعي عن الدعاء الذي دعا به هو الفضل بن الربيع كما في (الخلية ٧٩/٩).

(٧) القصود بالأحزاب ما اجتمع من قبائل العرب على محاربة الرسول صلى الله عليه وسلم، ومجيئهم إلى المدينة واستعداد الرسول صلى الله عليه وسلم لهم ولقتالهم وحرق الخندق المعروف وقد سميت المعركة هذه بالخندق كما سميت بغزوة الأحزاب، وقد وصف الله تعالى حال المؤمنين يومئذ بقوله ﴿وَلَا رَأْيَ لِمُؤْمِنٍ﴾ الأحزاب قالوا هذا ما وعدنا الله رسوله وصدق الله رسوله وما زادهم إلا إيهاناً وتبليهاً، الأحزاب ٢٢.

(٨) قدسك: طهارتكم أفاد ذلك جموع كلام صاحب اللسان حول المادة أنظر (لسان العرب ١٦٨/٦) وقال أيضاً «أرض مقدسة» أي مباركة.

(٩) غير ظاهرة في الأصل، وما أثبته منقول من كتاب «مناقب الشافعي» للبيهقي.

ال الحديث موضوع^(١) على الشافعي رحمة الله لا شك فيه ولا يدرى حال الفضل بن الربيع في الرواية ولا حال ولده ومن رواه عنه.

وأحمد بن يعقوب هذا كان يعرف بابن مقاطر^(٢) القرشي الأموي له من أمثل هذا أحاديث موضوعة لا تستحل^(٣) رواية شيء منها ولا رواية ماذكره^(٤) شيخنا رحمة الله ولو تورع هو أيضاً عن روایته لكان أولى به فالشافعي رحمة الله يبرأ من هذه الرواية وكذلك مالك ونافع وابن عمر، والله يعصمنا من روايات المنكرات^(٥) بفضلة وكرمه، وقد رأيته في كتاب أبي^(٦) نعيم أحمد بن

(١) هكذا حكم البيهقي رحمة الله بوضع الحديث وقد بحثت عنه في بعض كتب الموضوعات ككتاب الموضوعات لابن الجوزي، وكتاب الاسرار المرفوعة فلم أجده أحداً عرض له. ورواه البيهقي في «مناقب الشافعي ١٣٩/١» ثم ذكر الطرق إليه ثم قال وسند هذا الحديث ورفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم باطل لا أصل له البطلة، والحمل فيه على بعض هؤلاء الرواية (مناقب الشافعي للبيهقي ١٤١/١). وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٨٠/٩).

(٢) في الأصل (بغاطرة) وفي ميزان الاعتدال «مقاطر» بعد تصحيح المحقق وأشار إلى أنها في الأصل «معاطر» (ميزان الاعتدال ١٦٥/١).

(٣) هذا يدل على تورع البيهقي رحمة الله والا ليس في ذكر الأحاديث الموضوعة حرج إذا كان من باب التنبية عليها وبيانها حتى لا يقع فيها العوام والله أعلم.

(٤) يعني ما ذكر من أن الشافعي رواه بحضور الرشيد عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو موضوع كما تقدم بيانه.

(٥) جمع منكر، والمنكر اختلف فيه العلماء وعلى م يطلق، فالبرديجي رحمة الله يطلقه على الحديث الفرد، كلياً أن أحد النسائي يطلقان النكارة على تفرد الضعيف، والمعتمد الذي عليه جماهير العلماء تفرد الضعيف المخالف، انظر (فتح المغثث ١٩٠/١).

(٦) لم يبين البيهقي رحمة الله أي كتاب من كتب أبي نعيم وقد ذكر السبكي في ترجمة أبي نعيم كتبه التي ألفها منها كتاب حلية الأولياء، وكتاب معرفة الصحابة، ودلائل النبوة، والمستخرج على البخاري، والمستخرج على مسلم، وكتاب تاريخ أصحابه وكتاب صفة الجنة، (طبقات الشافعية للسبكي ٩/٣) والحديث في كتاب (حلية الأولياء ٩٠/٨٠).

عبد الله بن أحمد الأصبغاني^(١) عن أبي بكر أحمد بن محمد بن موسى^(٢) عن محمد بن الحسين بن مكرم عن عبد الأعلا بن حماد النرسى^(٣) قال: قال الرشيد يوماً للفضل بن الربيع فذكره وذكر سنته عن الشافعى عن مالك وهو أيضاً موضوع.

ورواه عن أبي بكر محمد بن جعفر البغدادى^(٤) عن أبي بكر محمد بن عبيد^(٥) عن أبي نصر المخزومى^(٦) عن الفضل بن الربيع غير أنه لم تذكر روايته عن مالك وهذا أمثل^(٧)، ولا ينكر أن يكون الشافعى رحمة الله جمع دعاء^(٨) دعا به وإنما المنكر رواية من رواه عنه عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم .

□ □ □

(١) أبو نعيم أحد بن عبد الله بن أحمد الأصبغاني الإمام الجليل الحافظ سمع من الأصم بن سببور، توفي سنة ثلثين وأربعين، وله أربع وتسعون سنة، وذكر السبكي أن الخطيب أبو بكر الحافظ كان من أخص تلاميذ أبي نعيم ومع هذا لم يترجم له الخطيب في تاريخ بغداد وقد دخلها (طبقات السبكي ٧/٣).

(٢) أبو بكر أحمد بن محمد بن موسى المُلْتَحِمِي، عن أبي خليفة الجمحي، قال ابن مردويه: ذاهب الحديث ضعيف جداً (الميزان ١٥١/١).

(٣) في الأصل (البرسى) وهو أبو يحيى عبد الأعلا بن حماد بن نصر الباهلى مولاهم النرسى (فتح النون وإسكان الراء) وقد تقدمت ترجمته .

(٤) أبو بكر محمد بن جعفر البغدادى - تقدم .

(٥) في مناقب الشافعى للبيهقي قال: عن أبي بكر (١٤١/١).
لم أقف عليه .

(٦) القصة لها أصل وإنما المنكر منها كون الشافعى يرفعها إلى النبي صلى الله عليه وسلم من طريق مالك .

(٧) في الأصل بدون الألف .

حديث آخر^(١)

ذكره شيخنا أبو عبد الله رحمه الله في مسائخ^(٢) الشافعی الذين سمع منهم عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن بن المسوّر بن خرمة القرشی^(٣) ثم ذكر الحديث الذي أبناه^(٤) قال، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أبنا الريبع بن سليمان، أبنا الشافعی، أبنا سعيد بن سالم^(٥)، وابن أبي فدیک^(٦) وعن^(٧) عبد الله بن جعفر بن المسوّر عن واصل بن أبي سعيد عن محمد^(٨) بن جبیر^(٩) بن مطعم عن أبيه أنه تزوج امرأة لم يدخل^(١٠) بها حتى طلقها فأرسل

(١) لم يترجم البیهقی رحمه الله لهذا الباب ولا الذي بعده ويکن أن يترجم له بـ «حديث في الصداق».

(٢) الظاهر أن الحاکم رحمه الله عدد مسائخ الشافعی فذكر عبد الله بن جعفر في مجلتهما وقد كتب أبو عبد الله الحاکم كتاباً في مناقب الشافعی لم أقف عليه.

(٣) أبو محمد المدیني عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن بن المسوّر بن خرمة ليس به باس، من الثامنة مات سنة سبعين، وله بضع وسبعين (التفیریب ١ / ٤٠٦)، (التهذیب ٥ / ١٧١).

(٤) أي الذي أخبره به شیخه الحاکم أبو عبد الله.
(٥) سعيد بن سالم القداح – تقدم.

(٦) محمد بن اسماعیل بن أبي فدیک الدیلی مولاهم – تقدم.
(٧) في مسند الشافعی بدون واو العطف.

(٨) محمد بن جبیر بن مطعم، ثقة عارف بالنسب، مات على رأس المائة (تفیریب ٢ / ١٥٠).

(٩) جبیر بن مطعم بن عدی القرشی النوفلی، صحابی عارف بالأنساب، مات سنة ثمان او تسعة وخمسين (تفیریب ١ / ١٢٦).

(١٠) في مسند الشافعی، (ولم يدخل) بزيادة الواو. (الأم ٨ / ٤٢٥).

إليها بالصدق تاما، فقيل له في ذلك، فقال: أنا أولى بالعفو»^(١)

ثم قال عقيبة^(٢) هكذا وجدت في كتابي^(٣) هذا الحديث: وعن عبد الله بن جعفر، وأنا شاك^(٤) في سماع الشافعي منه، وهذا خطأ وقع في كتابه^(٥)، والشافعي إنما رواه عنها^(٦) عن عبد الله بن جعفر، ليس فيه حرف الواو^(٧)، وهو فيما قرأته على أبي سعيد بن أبي عمرو في المبسوط^(٨)، وعلى أبي ذكريابن أبي اسحاق وأبي بكر أحمد بن الحسن في المسند^(٩) أن أبا العباس حدثهم أبنا الربيع، أبنا الشافعي، أبنا ابن أبي فديك وسعيد بن سالم، عن عبد الله بن جعفر بن المسور فذكره.

□ □ □

(١) في مسند الشافعي (بالفضل) وكلا اللفظين يؤدي معنى واحداً وجاءت الآية بلفظ العفو وذلك في قوله تعالى: ﴿الَا ان يعفون او يعفو الذي بيده عقدة النكاح﴾.

وظاهر الحديث أن جبير بن مطعم قد سمي لزوجته التي لم يبن بها صداقها فكان عليه بنص القرآن نصف ما سمي وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِن طلقتُمُوهُنْ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَسْوِهُنْ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنْ فِرِيضَةً فَصَفَّ مَا فَرَضْتُمْ﴾، لكنه رضي الله عنه أعطاها مهرها فلم يشترطه عفواً منه على أن معنى العفو في الآية الهبة وأن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج. والله أعلم، وسألني تحرير الحديث إن شاء الله تعالى.

(٢) عقيب الحديث بعد أن أورده في كتابه، والسائل هو أبو عبد الله الحاكم.

(٣) أي فيما كتبه ودونه.

(٤) شك الحاكم رحمة الله في سماع الشافعي عن عبد الله بن جعفر لأنه لم يثبت عنده ذلك، والذي أوقعه في الشك حرف العطف الذي أشار إليه، ولعله كان سبق قلم.

(٥) هذا جزم من البيهقي بوقوع الخطأ في كتاب الحاكم.

(٦) أي رواه عن سعيد بن سالم القداح وحمد بن اسماعيل بن أبي فديك.

(٧) هكذا روى في مسند الشافعي بدون حرف الواو (راجع مسند الشافعي ٤٢٥/٨).

(٨) المراد بالمبسوط ما جمع من كلام الشافعي رحمة الله وأدله على الأحكام ما كان منه مستنداً أو غير مستند.

(٩) يعني في مسند الشافعي، وأبوزكريا وأبوبكر تقدمت ترجمتها.

الحديث آخر ^(١)

ذكره شيخنا رحمة الله في مسائخ الشافعی رحمة الله، أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو العباس أبنا الربیع، أبنا الشافعی، أبنا اسماعیل بن محمد^(٢) ثنا علی بن زید^(٣) عن سعید بن المسیب عن عائشة رضی الله عنها قالت: قال النبی صلی الله علیه وسلم «إذا قعد بین الشعب الأربع ثم الزق الختان بالختان فقد وجب الغسل»^(٤).

(١) هذا الباب لم يترجم له البیهقی أيضاً، وقد ترجم لحدث القاسم عن عائشة «إذا إلتقا الختان» بقوله «حديث في الغسل» وقد تقدم ويمكن أن يترجم لهذا الباب بما ترجم سابقاً.

(٢) سیأتي من کلام البیهقی رحمة الله مايفيد أن تسمیة اسماعیل بن محمد خطأ وأن الصواب اسماعیل بن ابراهیم بن علیه والذي في مسند الشافعی ص ٣٩٣ اسماعیل بن ابراهیم وهکذا في كتاب اختلاف الحديث، ص ٤٩٥.

(٣) علی بن زید بن عبد الله بن زهیر بن عبد الله بن جدعان، التیمی البصیری وهو المعرف بعلی بن زید بن جدعان ينسب أبوه إلى جد جده ضعیف من الرابعة، مات ستة احدی وثلاثین وقيل بعدها. (التفیریب ٢/٣٧).

(٤) الحديث في مسند الشافعی ص ٣٩٣، وكتاب اختلاف الحديث ص ٤٩٥ وهو في مسند أحمد من روایته عن اسماعیل عن علی بن زید (المسند ٦/٤٧)، ومن روایته عن ابی نعیم عن سفیان عن علی بن زید (المسند ٦/١١٢)، والحدث له روایات وطرق أخرى يصلح بها حد التواتر فقد رواه عن عائشة رضی الله عنها القاسم بن محمد أخرجه ابنا ماجة في (السنن ١/٢٠٠) وهو في كتاب اختلاف الحديث للشافعی، ص ٤٩٥.
وروى الحديث أيضاً من مسند ابی هریرة أخرجه البیهقی في (السنن الكبرى ١/١٦٣)=

قال أبو عبد الله^(١) في اسماعيل بن محمد أظنه ابن الحكم الأزدي البصري^(٢)، فإن كان الأزدي فقد حدد عنه نصر بن علي الجهمي^(٣) وغيره قال الشيخ^(٤) رحمه الله: هذا خطأ وقع في كتابه^(٥).

ولو رجع إلى الأصول لوقف عليه ولم يحتاج إلى هذا الظن الذي لا يعني من الحق شيئاً^(٦) والله يغفر لنا وله^(٧)، هذا اسماعيل بن ابراهيم بن

= مسلم في الصحيح (شرح النووي ٤/٣٩) وابن ماجة في (السنن ١/٢٠٠)، وأبو داود في السنن (بذل المجهود ٢/١٧٨) وأخرجه ابن ماجه أيضاً من روایة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (المراجع السابق).

وآخرجه من مسند أبي بن كعب ابن ماجة (المراجع السابق) وأبو داود (٢/١٧٥) والبيهقي في السنن الكبرى ١/١٦٥ والنسائي ١/١١٠ وفي بعض روایاته ثم «اجهد»، وهو في كتاب اختلاف الحديث، ص ٤٩٥، وفي مسند الشافعی ص ٣٩٣، وفي بعض طرقه «أن الماء من الماء كان في أول الاسلام رخصة». وفي بعض طرق حديث عائشة أن أبي موسى سألاها عن ذلك قوله قصة. أخرجه مسلم في الصحيح (شرح النووي ٤/٤٠)، وابن خزيمة ١/١٤، والبيهقي في السنن الكبرى ١/١٦٣.

(١) أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم صاحب المستدرك.

(٢) اسماعيل بن محمد بن الحكم بن حجل الأزدي البصري، قال البخاري في التاريخ الكبير ثقة سمع عمر الأبيع (التاريخ الكبير ١/٣٧٢) وقال النهي: وثقة البخاري في تاريخه ثم أنه ذكره في الضعفاء فقال: قال ابن معين: قد رأيته وليس بذلك، وتتكلم فيه غيره (الميزان ١/٢٤٦) وقد بحثت عن تضليل البخاري له في كتاب الضعفاء الصغير له فلم أجده فيمن اسمه اسماعيل، والله أعلم.

(٣) نصر بن علي بن نصر بن علي الجهمي، الحفيد، ثبت، طلب للقضاء فامتنع، من العاشرة مات سنة خمسين وما تئن (التقريب ٢/٣٠٠).

(٤) الشيخ هو الامام أبو بكر أحمد بن الحسين البهقي.

(٥) الشيخ هو الامام أبو عبد الله في مناقب الامام الشافعی رحمهما الله.

(٦) هذا ليس من الظن السيء المنى عنه شرعاً وإنما هو ظن من لم يعلم الحقيقة ويحب على الانسان عدم الجزم في الأمور إذا لم يتحقق من الصواب والله أعلم.

(٧) هذا صنيع سلفنا الصالح رحهم الله جميعاً فقد تخلوا قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ جاءُوكُمْ بِعْدَهُمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَغْفِرْ لَنَا وَلَا خَوْاْنَا الَّذِينَ سَبَقُوكُمْ بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غَلَّا لِلَّذِينَ آتَنَاكُمْ﴾ الآية.

عليه^(١) روى عنه الشافعي هذا الحديث في كتاب «اختلاف الأحاديث» على الصحة^(٢).

وقد أبنا به شيخنا^(٣) رحمه الله في كتاب اختلاف الأحاديث على الصحة، وابنا به أبو زكريا^(٤) وأبوبكر^(٥) في المسند^(٦) قالا: ثنا أبو العباس، أبنا الربيع، أبنا الشافعي، أبنا اسماعيل بن ابراهيم، ثنا علي بن زيد فذكراه.

ورواه الشافعي في كتاب الطهارة^(٧) فقال: أبنا عن علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب أن أبا موسى الأشعري سأله عائشة رضي الله عنها عن الققاء الختانين فقالت عائشة رضي الله عنها، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا التقى الختانان^(٨) أو مس الختان فقد وجب الغسل»^(٩).

وهذا فيها أبناه أبو سعيد بن أبي عمرو^(١٠)، ثنا أبو العباس، أبنا الربيع،

(١) شيخ الشافعي اسماعيل بن ابراهيم بن عليه أبو بشر – تقدم.

(٢) تقدم تخریج الحديث آنفًا.

(٣) شيخ البیهقی أبو عبد الله الحاکم – بدليل قوله «على الصحة» لأنه أئمہ ما روى عنه على خلاف الصحة ثم ذكر أنه رواه في موضع آخر على الصحة.

(٤) أبو زكريا يحيى بن ابراهيم بن محمد بن يحيى – تقدم.

(٥) أبو بكر أحمد بن الحسين الفاضلي – تقدم.

(٦) أي المسند من كلام الشافعي الذي رواه عنه الربيع بن سليمان المرادي.

(٧) روى الحديث في كتاب الطهارة عن الشافعي عن سفيان بن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب أن أبا موسى الأشعري سأله عائشة عن الققاء الختانين فقالت عائشة رضي الله عنها: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا التقى الختانان أو مس الختان فقد وجب الغسل. (الأم ٣٦/١).

(٨) فسر الشافعي رحمة الله الققاء الختانين بالمحاذاة بينها وإن لم يتماسا انظر اختلاف الحديث ص ٤٩٦.

(٩) تقدم تخریج الحديث مستوفی وله روایات أخرى لم نعرض لها کرواية الشافعي عن مالک عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن أبا موسى (مسند الشافعي ٣/٢) وغيرها.

(١٠) أبو سعيد محمد بن موسى بن الفضل الصیرفى – تقدم.

أبنا الشافعى ذكره وكأنه لم يحفظ اسم من أخباره حين كان يصنف هذا الكتاب^(١) ولم يسمه ثم ذكره حين صنف كتاب اختلاف الأحاديث فسماه، أو كان في الحديث الذي رواه في كتاب الطهارة زيادة سؤال أبي موسى^(٢) ولم يسمعه من اسماعيل بن ابراهيم وإنما أخذه من غيره فلم يسم فيه اسماعيل وسماه في الكتاب الآخر في القدر الذي سمعه منه^(٣) ، والله أعلم . هـ .

□ □ □

(١) المراد به كتاب الطهارة للشافعى – وقد أشرت قريراً إلى أن الشافعى رواه في الطهارة عن سفيان بن عيينة ولعل البيهقى رحمه الله اطلع على نسخة سقط منها اسم شيخ الشافعى ، أو أن ذكر سفيان هو من اجتهاد الرواة.

(٢) تقدم في تحرير الحديث ذكر عائشة له بدون سؤال أبي موسى وكذلك ذكرته بعد سؤاله لها .

(٣) هذه احتمالات لم يأت البيهقى بما يؤيدها .

الحديث آخر^(١)

ذكر شيخنا^(٢) رحمة الله في مشائخ الشافعی محمد^(٣) بن عبد الله بن عمر بن حفص ابن عاصم بن عمر بن الخطاب أبا بكر العمري، ثم روى^(٤) حدیثه عن محمد بن عبد الله عن يزید بن عبد الملك الهاشمي^(٥) عن سعید ابن أبي سعید^(٦) عن أبي هريرة عن رسول الله صلی الله علیه وسلم «إذا أفضى^(٧)

(١) هكذا لم يترجم له البهقی رحمة الله كالذی قبله وعکن أن يترجم له كما في کتب الحديث بقولنا «الوضوء من مس الذکر ليس به وینها ستر».

(٢) هو أبو عبد الله الحافظ الحاکم كما سیأی من کلام البهقی توضیحه إن شاء الله.

(٣) محمد بن عبد الله بن عمر العمري عن مالك بن أنس، قال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به. قال الذهبي هو أخو القاسم، وقيل لا. (انظر المیزان، ٥٩٦/٣)

(السان المیزان ٢١٨/٥).

(٤) أي الحاکم روى حديث الشافعی عن محمد بن عبد الله عن يزید بن عبد الملك.

(٥) يزید بن عبد الملك بن المغيرة، الهاشمي التوفی، ضعیف من السادسة (القریب ٣٦٨/٢)، وقال ابن عبد البر: وأما يزید فضعیف. (الاستذکار ٣١١/١).

(٦) سعید بن أبي سعید المقبری كما جاء في رواية ابن عبد البر وغيره. وقد تقدمت ترجمته.

(٧) قال الشافعی رحمة الله: والافضاء باليد إنما هو ببطئها كما يقال أفضى بيده مباعداً وأفضى بيده إلى الأرض ساجداً وإلى ركبته راكعاً. (السنن الكبرى ١٣٤/١)، وقال الحافظ في التلخیص: لكن نازع في دعوى أن الافضاء لا يكون إلا ببطئ الكف غير واحد، قال ابن سیده في المحکم أفضى فلان إلى فلان وصل إليه، والوصول أعم من أن يكون بظاهر الكف أو باطنه. هـ. (التلخیص ١٢٦/١).

وكلام الشافعی رحمة الله صريح في معنی الافضاء بالکف لا بغیره فلا حجۃ فيها نقله ابن حجر، إلا أن القياس يقتضي معاملة ظاهر الكف معاملة باطنه والأمر فيه تعبدی - يعني في الوضوء من مس الذکر.

أحدكم بيده إلى ذكره ليس بينه وبينها^(١) شيء فليتوضأ^(٢).

أبناء أبو عبد الله^(٣)، ثنا أبو العباس، أبنا الربيع، أبنا الشافعى، فذكره^(٤)،

(١) في معرفة السنن (بينه وبينها) كما جاء هنا وفي الأم «ليس بينه وبينه شيء» بالتنكير في الموصعين على أنه ليس بين الإنسان وذكره شيء، أما على تأنيث أحدهما فالمعنى بذلك اليه والذكرة.

(٢) الحديث في مسند الشافعى وفي كتاب الطهارة من روایة الشافعى عن سليمان بن عمرو و محمد بن عبد الله مقرئوناً كلاهما عن يزيد. (الأم ١٩/١) (مسند الشافعى ٣٣٧/١) وهو في معرفة السنن للبيهقي بالسند المذكور هنا وسيأتي تفصيله، وأخرجه البيهقي من روایة اسحاق بن محمد الفروي عن يزيد (السنن الكبرى ١٣٠/١)، وكذلك في معرفة السنن. والدارقطنى من روایة عبد العزيز الأوسي عن يزيد (السنن ١٤٧/١)، وأخرجه ابن حبان من روایة عبد الرحمن من القاسم عن يزيد (السنن ٧٧)، عبد الملك ونافع بن عبد الرحمن مقرئوناً عن سعيد المقبرى. (موارد الظمان ص ٦٣)، ونقل الحافظ ابن حجر عن ابن حبان قوله: احتجاجنا في هذا بنافع دون يزيد بن عبد الملك، قال الحافظ وقال في كتاب الصلاة له - يعني لابن حبان - هذا حديث صحيح سنده، عدول نقلته ثم نقل عن الحكم وابن عبد البر تصحيحه ونقل عن بعض الأئمة تضليل نافع وعن البعض الآخر توثيقه (تلخيص الخبر ١٢٦/١).

قلت: ومن ضعف نافع فليس بجروح فيه والله أعلم.

(٣) رواه البيهقي في معرفة السنن عن أبي عبد الله الحكم وأبي زكريا وأبي بكر وأبي سعيد، وكان من عادته رحمه الله في مثل هذا غالباً ما يقول حدثنا فلان في آخرين.

(٤) أخرجه البيهقي في معرفة السنن بهذا المسند والشافعى يرويه عن سليمان بن عمرو و محمد بن عبد الله مقرئوناً كلاهما عن يزيد - وقد تقدم تحريره - وقال البيهقي عقبه: هكذا رواه الشافعى في كتاب الطهارة ورواه في سنن حرمته عن عبد الله بن نافع عن يزيد بن عبد الملك عن أبي موسى الخياط عن سعيد بن أبي سعيد، ونقل عن الشافعى أنه قال: روى حديث يزيد بن عبد الملك عدد منهم سليمان بن عمرو و محمد بن عبد الله بن دينار عن يزيد بن عبد الملك لا يذكرون فيه أبا موسى الخياط وقد سمع يزيد بن عبد الملك من سعيد المقبرى.

ثم قال البيهقي رحمه الله: روى عبد الرحمن بن القاسم المصرى، ومعن بن عيسى، واسحاق الفروي وغيرهم عن يزيد عن سعيد كما قال الشافعى (معرفة السنن ١٢٢/١). هـ. قوله عن يزيد عن سعيد مباشرة بدون ذكر أبي موسى الخياط.

وقال في الأسناد^(١)، محمد بن عبد الله يعني ابن عمر، وقوله يعني ابن عمر لم أره في غير رواية شيخنا وكأنه ظنه ابن عمر وليس كذلك^(٢) إنما هو محمد بن عبد الله ابن دينار^(٣) شيخ لهم بالحجاج وهو فيما قرأه فيما رواه^(٤) حرملاة بن يحيى عن الشافعى وقال محمد بن عبد الله بن دينار.

وذكره^(٥) أبو الحسن علي بن عمر الدارقطنى الحافظ في مشائخ الشافعى، وقال محمد بن عبد الله بن دينار وقد ذكر الشيخ أبو الحسن الدارقطنى في شيوخ الشافعى رحمة الله جماعة لم يسمع منهم الشافعى غير أنه احتاج إلى روایتهم في كتاب علي - وعبد الله^(٦) رضي الله عنها، فذكر روایتهم لما احتاج إليه من غير سماع بذكر أسمائهم^(٧) وأسامي من حدثوا عنه إلى حيث انتهوا به.

(١) القائل هو الحاكم أبو عبد الله كما يدل عليه سياق الكلام، وقال ذلك ليعلن اسم الراوى هو محمد بن عبد الله وأنه ابن عمر. وهو خطأ كما بينه البيهقي رحمة الله وقع من شيخه وسيأتي له مزيد بيان إن شاء الله.

(٢) هكذا جزم البيهقي بأنه ليس ابن عمر ويريد أنه ليس في ترجمة الشافعى من شيوخه من هو بهذا الاسم ولا في ترجمة محمد بن عبد الله بن عمر أن تلميذه الشافعى، وكذلك يؤيد ذكر الشافعى رحمة الله كل من روى الحديث عن يزيد فذكر منهم محمد بن عبد الله بن دينار، ولم يذكر محمد بن عبد الله بن عمر.

(٣) محمد بن عبد الله بن دينار لم أقف عليه.

(٤) هذا يفيد أن روایات حرملاة عن الشافعى كانت معروفة متداولة حتى عصر البيهقي وتقدم بيان أنه لم نقف عليها.

(٥) لم أقف على ما كتبه أبو الحسن الدارقطنى حول مشائخ الشافعى.

(٦) علي - هو ابن أبي طالب.

وعبد الله - هو ابن مسعود - كما سيأتي بيان ذلك من كلام البيهقي وسياق الكلام أما كتاب علي وعبد الله فالمراد به كتاب اختلاف علي وعبد الله وقد ذكر الشافعى منه فصولاً رويت في كتاب الأم - انظر (الأم / ٤ / ٧٠).

(٧) هذا من «التعليق» وهو أن يختلف من مبدأ الأسناد واحد أو أكثر. انظر (تدريب الراوى ١١٧/١).

ولم يذكر في واحد منهم «ابنا» ولا «ثنا» ولا سمعت^(١)، فإن أدخل فيها حديثاً عن شيخ من شيوخه ربما ذكر فيه حينئذ سماعه، وذاك كتاب^(٢) لم يقرأه الشافعي على أصحابه^(٣) وإنما كان قصده منه أن بعض العراقيين^(٤) رغم أن مذهبهم يرجع إلى علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما وهم يخالفونها^(٥) ولا يقولون بقولهم، ردأ لدعوى من ادعى منهم رجوع مذهبهم إلى أقوالهما والله أعلم.

□ □ □

- (١) هذه صيغ الجزم في السمع والتحديث والأخبار والفرق بينها معروفة في كتب المصطلح، ولا يجوز استعمالها في الإجازة أو المكاتبة إلا ما روى عن الحسن أنه كان يقول حدثنا أبو هريرة ويتأول أهل المدينة، وهذا أمر يحتاج فيه إلى اثبات أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة.
- (٢) الاشارة عائدة إلى كتاب «اختلاف علي وعبد الله» المقدم ذكره وهو من الكتب التي لم يسمعها الرابع من الشافعي كما ذكر ذلك البيهقي في مناقب الشافعي. (٢٥٤/١).
- (٣) الظاهر أن الشافعي لم يقرأ على أصحابه لأنه ليس من غرضه رحمة الله أثارت المشاكل وبعث التنازع وقد جمع ما أهمه لمجرد العلم وتقصي الأمور.
- (٤) لم يبين البيهقي من العراقيين المذكورين، والمشهور عند الفقهاء إذا أطلقت كلمة العراقيين فلم يراد بهم أصحاب أبي حنيفة رحمة الله.
- (٥) خالف العراقيون علياً في أمور منها حكم علي رضي الله عنه في الفارة تقع في البئر فتموت قال تنزح حتى تغلبهم، وقال العراقيون ينزح منها عشرون أو ثلاثون دلوا. وخالقوه في أن علياً يرى الغسل على من مس مينا مشركاً وهم لا يرون عليه غسلاً ولا وضوءاً، وكذلك خالفوا عبد الله بن مسعود في أن ابن مسعود رضي الله عنه كان يرى أن الماء من الماء وهم يرون أن الغسل من النساء الحنائين. وكان ابن مسعود يقول لا يتيم الجنب وهم يخالفونه ويرون التيم على الجنب شرطه، وأمثلة ذلك كثيرة اختصرنا هذا منها من (الأم ١٦٤/٨).

الحديث آخر^(١)

أخبرنا شيخنا أبو عبد الله الحافظ في كتاب المناقب^(٢)، ثنا أبو العباس، أبنا الربيع، أبنا الشافعى، أبنا الثقة^(٣) عن عبد الله بن عمر^(٤)، وابن عبيدة عن الزهرى عن عروة^(٥) عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

(١) يمكن أن يترجم للباب بقولنا «حديث في القطع في السرقة».

(٢) هو «كتاب مناقب الشافعى» للحاكم، وهو مفقود.

(٣) نقل السخاوى عن البيهقى ما أورده عن الربيع أن الشافعى إذا قال أخبرنى «الثقة» فهو يحيى بن حسان (فتح المغيث ١/٩٠).

وهذا يمكن أن يكون صحيحاً هنا غير أننى لم أقف على ما يدل على أن يحيى بن حسان روى عن عبد الله بن عمر بن حفص – والله أعلم.

أما يحيى بن حسان فهو التيسى – بكسر المثناة والنون التقيلة وسكون التحتانية ثم مهملة – من أهل البصرة، ثقة من التاسعة، مات سنة ثمان ومائتين وله أربع وستون سنة (التقريب ٢/٣٤٥)، (التهذيب ١١/١٩٧).

(٤) عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدنى ضعيف عابد، من السابعة، مات سنة إحدى وسبعين ومائة (التقريب ١/٤٣٥)، (التهذيب ٥/٣٢٦)، انظر أيضاً ترجمة الزهرى.

(٥) عروة بن الزبير بن العوام – تقدم.

القطع في ربع^(١) دينار فصاعداً^(٢).

قال^(٣): وبهذا نأخذ، هذا^(٤) حديث أورده الشافعی رحمه الله في كتاب^(٥)

(١) أي أن القطع في السرقة لا يكون إلا في ربع دينار فصاعداً، فقصر القطع على ربع الدينار، وقيمة ربع الدينار ثلاثة دراهم – كما جاء في الأم ١٣٠ / ٦ وغيرها – وقد ثبت القطع فيها عن النبي صلی الله علیه وسلم وأبی بکر (أنظر السنن الكبرى ٢٥٩ / ٨) وعن عثمان، كما جاء في الموطأ (شرح الزرقاني ١٥٦ / ٤)، (السنن الكبرى ٢٥٦ / ٨) وغيرها.

وهذا لا ينافي القطع في أكثر من ذلك لأن لفظ «فصاعداً» يفيده كما لا ينافي الحديث الصحيح «عن الله السارق يسرق البيضة فقطع يده ويسرق الجبل فقطع يده». الذي بين العلماء معناه والذي استدركه أبو عبد الله الحاكم على الشيختين فقال

بعد إخراجه في المستدرك على شرطهما ولم يخرجاه (المستدرك ٣٧٨ / ٤).

ولم يصب في استدراكه رحمه الله إذ أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الحدود (فتح الباري ٨١ / ١٢).

وأخرجه مسلم في الصحيح في كتاب الحدود (شرح النووي ١٨٥ / ١١). وأخرجه أيضاً البیهقی في (السنن الكبرى ٢٥٣ / ٨) وكذلك أخرجه جماعة منهم النسائي وابن ماجة.

(٢) الحديث بسند البیهقی إلى عائشة مخرج في (السنن الكبرى ٢٥٤ / ٨) والبیهقی يرويه هناك عن أبي زکریا وأبی إسحاق، وليس عن الحاکم. وهو في كتاب اختلاف العراقيین من روایة الشافعی بهذا السند لكنه من روایة الزهّاری عن عمرة لا عن عروة. (الأم ١٥١ / ٧) وهو في صحيح مسلم بروايات متعددة وألفاظ مختلفة. أنظر (شرح النووي ١٨٠ / ١١)، وأخرجه أبو داود من روایة أبّد بن حنبل عن ابن عیینة عن الزهّاری عن عمرة. (بذل المجهود ١٧ / ٤٢٨)، وأخرجه النسائي عن قتيبة عن ابن عیینة عن الزهّاری عن عمرة (السنن ٨ / ٧٩).

(٣) قائله الشافعی رحمه الله والذي في اختلاف العراقيین قال «وبه نأخذ».

(٤) هذا ابتداء كلام البیهقی رحمه الله.

(٥) هذا من الكتب التي ألفها الشافعی وهو موجود ضمن كتاب الأم. (٩٦ / ٧) وقد دون الشافعی فيه ما اختلف فيه العراقيون فيما بينهم فقد عقد فيه عدّة فصول للخلاف بين أبي حنيفة وابن أبي ليلى.

اختلاف العراقيين وهو عن ابن عبيدة له مسموع قد رواه عنه في كتاب^(١) القطع في السرقة وغيره^(٢)، وإنما رواه عن الثقة عنده عن العمري، غير أنه قال في إسناده عن الزهرى عن عائشة فأخذ شيئاً شيخنا رحمة الله في النقل فقال عن عروة عن^(٣) عائشة – وكتاب اختلاف العراقيين الذي في أيدي الناس يشهد لما قلت بالصحة^(٤).

وقد رواه يونس بن يزيد^(٥) الأيلي عن الزهرى عن عروة وعمرة عن عائشة رضي الله عنها وروى عن همام عن قتادة عن الزهرى عن عروة عن عائشة رضي الله عنها، لكن من جهة سفيان بن عبيدة عن الزهرى (و^(٦)) وإنما هو عن عمارة عن عائشة رضي الله عنها، والله أعلم بالصواب.

(١) رواه في كتاب القطع في السرقة عن سفيان عن ابن شهاب عن عمارة عن عائشة (الأم ١٣٠/٦).

(٢) أخرجه في مستند الشافعى (الأم ٤٥٤/٨) أيضاً ولم يذكره في التخريج وهو من روایة سفيان عن الزهرى عن عمارة.

(٣) جزم البيهقي بخطأ الحاكم لأن سفيان لا تعرف عنه هذه الرواية من طريق الزهرى عن عروة، وإنما المعروف عنه من طريق الزهرى عن عمارة وقد تقدم إيضاح ذلك والتعليق عليه.

(٤) سبق تخريج الرواية التي في كتاب اختلاف العراقيين.

(٥) يونس، تقدمت ترجمته، وأخرج روایته البيهقي في (السنن الكبرى ٢٥٤/٨)، والسائلى أيضاً لكنه أخرجه بسنته مرة عن عمارة فقط وأخرى عن عمارة وعروة (السنن ٧٨/٨)، وأخرجه أبو داود عن يونس عن الزهرى عن عروة وعمارة، (بذل المجهود ٣٢٩/١٧)، وهو في صحيح البخارى عن يوسف عن ابن شهاب عن عروة وعمارة، ولم يذكر فيه «فصاعداً» (الفتح ٩٦/١٢) وتقدم أنه في صحيح مسلم بروايات مختلفة.

ونقل الحافظ ابن حجر عن الدرقطنى قوله: اقتصر ابراهيم بن سعد وسائر من رواه عن ابن شهاب عن عمارة، ورواه يونس عنه فزاد مع عمارة عروة وزاد ابن حجر: وحكى ابن عبد البر أن بعض الضعفاء وهو إسحاق الحنفى رواه عن مالك عن الزهرى عن عروة عن عمارة عن عائشة، وكذا روى عن الأوزاعى عن الزهرى، قال ابن عبد البر: وهذا إن إسنادان ليسا صحيحين. هـ. ملخصاً من (فتح البارى ١٠٠/١٢).

(٦) الواو التي بين القوسين مذكورة في الأصل وهي زائدة.

الحديث آخر (١)

نظرت في كتاب^(٢) مناقب الشافعی رحمة الله الذي جمعه أبو الحسن محمد بن الحسين بن إبراهيم العاصمي السختياني^(٣)، رحمة الله فوجدت فيه حديثاً رواه عن أبي عبد الله محمد بن يوسف بن النضر المروي الشافعی^(٤) بدمشق عن الربيع بن سليمان عن الشافعی عن مالك عن يحيى بن سعيد، عن عمره عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الشمس كسفت فصل رسول الله

(١) لم يترجم له كالأبواب التي قبله ويمكن أن يترجم له بقولنا «حديث آخر في كسوف الشمس»، على أن البيهقي رحمة الله قد أورد في هذا الباب حديثاً آخرأ من مسند سلمان بن عامر يرفعه في الإفطار على التمر غير حديث عائشة في كسوف الشمس، وليست له مناسبة سوى كونه مذكوراً في كتاب «مناقب الشافعی» الذي جمعه أبو الحسن السختياني وسيأتي الحديث والكلام عليه إن شاء الله.

(٢) ذكر الصفدي في ترجمة أبي الحسن محمد بن الحسين بن إبراهيم العاصمي أنه ألف كتاباً كبيراً في مناقب الشافعی. (الواقي بالوفيات ٢/٣٧٢).

(٣) هو أبو الحسن محمد بن الحسين بن إبراهيم بن عاصم الأبری، وأب من قرى سخستان، رحل وطوف وصنف كتاباً كبيراً في مناقب الشافعی، توفي سنة ثلث وستين وثلاثمائة (الواقي بالوفيات ٢/٣٧٢).

(٤) محمد بن يوسف بن بشر بن النضر أبو عبد الله المروي، ويعرف بعندر وكان أحد الحفاظ الثقات، سكن بدمشق وورد ببغداد، وسمع الربيع بن سليمان المرادي، توفي سنة ثلاثين وثلاثمائة. أنظر ترجمته في (تاريخ بغداد ٤٠٥/٣)، (الوالتذكرة ٨٣٧/٣).

صلى الله عليه وسلم فوصف^(١) صلاته ركعتين في كل ركعة ركعتين^(٢)^(٣).

(١) في الأم ٢٤٣/١ (فوصفت صلاته).

(٢) في الأم (ركعتان) بالرفع، أما النصب فعلى تقدير «أن».

(٣) حديث عائشة رضي الله عنها مشهور أخرجه البخاري في الصحيح من روایة عبد الله بن مسلمة، واسماعيل كل واحد منها يرويه عن مالك عن بحبي بن سعيد بالسند المذكور في النسخة (فتح الباري ٥٢٨/٢، ٥٤٤)، وأخرجه أيضاً من طريق سفيان بن حببي بالسند المقدم (فتح الباري ٥٤٨/٢)، ومن طريق سفيان أخرجه أيضاً النسائي في (السنن ١٣٤/٣)، وسيأتي تخيير الحديث بسند البيهقي إن شاء الله.

وللحديث طرق أخرى منها ما رواه الزهري عن هشام عن عروة عن عائشة، أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه منها (الفتح ٥٤٥/٢، ٥٤٩)، وأخرجه البيهقي في المعرفة (٧٦٧/١)، وأخرجه الترمذى في جامعه (تحفة الأحوذى ١٤٣/٣) وأخرجه النسائي في مواضع منها (السنن ١٢٧/٣ - ١٢٨)، وأخرجه ابن ماجة من طريق الزهري أيضاً (السنن ٤٠١/١)، وأخرجه أبو داود في السنن (بذل المجهود ٢٤١/٦)، ومسلم من طريق مالك عن هشام وعبد الله بن غير كذلك عن هشام عن عروة، (شرح النووي ١٩٩/٦)، والبيهقي من طريق مالك عن هشام عن أبيه (السنن الكبرى ٣٣٨/٤)، وكذلك عن ابن ثمير عن هشام.

وللحديث عائشة هذا شواهد كثيرة من مسند أبي بكرة أخرجه البخاري في الصحيح (فتح ٥٢٦/٢) وأخرجه النسائي لكنه مبهم في عدد الركعات (السنن ١٢٤/٣، ١٢٧)، وله شاهد أيضاً من مسند عبد الله بن عمرو «فركع ركعتين في ركعة» أخرجه البخاري في الصحيح (فتح الباري ٥٣٨/٢) وأخرجه مسلم في الصحيح (شرح النووي ٢١٤/٦)، والنمسائي (سنن ١٣٥/٣)، ومسند ابن عباس أخرجه البخاري (فتح الباري ٥٤٠/٢) ومسلم (شرح النووي ٢١٢/٦)، وأبو داود (بذل المجهود ٢٤٤/٦) وزرها الترمذى تعليقاً قال: وقد روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى في كسوف أربع ركعات في أربع سجادات، وصح عنه أنه صلى ست ركعات في أربع سجادات، وهذا عند أهل العلم جائز على قدر الكسوف، إن تطاول الكسوف فصلى ست ركعات في أربع سجادات فهو جائز. (تحفة الأحوذى ١٤١/٣). هـ.

قلت: إنما أوردت كلام الترمذى رحمة الله لبيان إمكان الجمع بين حديث عائشة وما يؤيده مع الأحاديث التي ظاهرها معارضة حديث عائشة. والله أعلم.

وعن^(١) محمد بن يوسف عن الربيع عن الشافعی عن مالک عن هشام بن محمد^(٢) عن أبي سهیل بن نافع^(٣) عن أبي قلابة^(٤) عن أبي موسی الأشعري عن النبي صلی الله علیه وسلم بنته، ثم قال^(٥): قال أبو عبد الله^(٦): حديث^(٧) يحيى بن سعيد قد حدث به غير الشافعی عن مالک، فاما حديث الشافعی عن مالک عن هشام بن محمد فحدث غریب^(٨)، ولا أدری من هشام بن محمد، وقد ألقیته على غير واحد من الحفاظ فلم يتبن بشيء وأحسبه من أهل مکة أو من أهل المدینة ولكن کذا سمعناه من الربيع.

قال الشیخ أحمد رحمة الله: وهذا خطأ وقع لأبي عبد الله المروی، هذا الحديث عن الربيع عن الشافعی عن مالک عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة عن النبي صلی الله علیه وسلم^(٩) ثم عن الشافعی^(١٠) عن إبراهیم بن محمد^(١١) عن^(١٢) أبي سهیل بن نافع عن أبي قلابة عن أبي موسی الأشعري رضی

(١) هذا کلام معطوف على الذي قبله – وهو – فوجدت فيه حديثاً رواه عن أبي عبد الله محمد بن يوسف وعن محمد بن يوسف.

(٢) سيأتي أنه مجهول، ولم أقف على ترجمته.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) أبو قلابة عبد الله بن زيد الجرمي ، تقدم .

(٥) القائل هو محمد بن الحسين العاصمي صاحب كتاب مناقب الشافعی .

(٦) أبو عبد الله هو محمد بن يوسف المروی .

(٧) يعني الحديث الذي رواه يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة المتقدم .

(٨) الحديث الغریب الذي انفرد بروايته راوي عن راوي آخر مشهور، وكذلك ما انفرد به من الزيادة في المتن أو السند (أنظر تدريب الراوی ٢١٨١/٢).

(٩) تقدم تخریج الحديث وهو كتاب «الأم ٢٤٣/١» بالسند الذي ذكره البیهقی رحمة الله وكذلك هو في كتاب اختلاف الحديث ص ٥٢٧، وأیضاً روى هناك عن مالک عن هشام .

(١٠) في المعرفة عن الشافعی أخبرنا (معرفة السنن ١/٧٦٩).

(١١) هكذا رواه الشافعی عن ابراهیم بن محمد – وهو ابن أبي يحيى – في كتاب «الأم ٢٤٣/١»، إلا أن في الأم قوله (مثله) ولم يذكره البیهقی هنا بل ذكره في معرفة السنن والمقصود أن حديث أبي موسی مثل حديث عائشة رضی الله عن الجميع .

(١٢) في معرفة السنن (حديثنا).

الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم^(١).^(٢)

أبناء أبو زكريا بن أبي إسحاق في آخرين^(٣) قالوا، ثنا العباس محمد بن يعقوب، أبنا الربيع بن سليمان أبنا الشافعى، أبنا مالك عن يحيى بن سعيد فذكر الحديث الأول^(٤) ثم قال: أبنا الربيع، أبنا الشافعى، أبنا ابراهيم بن محمد، حدثني أبو سهيل بن نافع فذكر الإسناد الثاني^(٥) ورأيت فيه^(٦) أيضاً عن محمد بن يوسف عن الربيع عن الشافعى عن سفيان بن عيينة عن التميمي^(٧) عن حفصة بنت سيرين^(٨) عن الرباب^(٩) عن سلمان بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الإفطار على التمر^(١٠).

(١) في (معرفة السنن ١ / ٧٧٠ «مثله»)، قلت أي مثل حديث عروة وعمره عن عائشة.

(٢) تقدم تخریج الحديث وأنه موجود في كتاب الأم، وأخرجه البیهقی في (معرفة السنن ١ / ٧٦٩ ، ٧٧٠).

(٣) رواه البیهقی في معرفة السنن عن أبي زكريا وأبي بكر وأبي سعيد (معرفة السنن ١ / ٧٦٩)، وكذلك روى بسنده هذا عن الشافعى عن ابراهيم بن محمد عن أبي سهيل بن نافع عن أبي قلابة الحديث.

(٤) يعني حديث يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة.

(٥) الإسناد الثاني الذي فيه أبو سهيل يروي عن أبي قلابة عن أبي موسى الأشعري.

(٦) الضمير عائد على كتاب مناقب الشافعى المتقدم ذكره.

(٧) هو سليمان بن طرخان التميمي أبو المعتمر البصري، نزل في التيم فنسب إليهم، ثقة عابد، من الرابعة، مات سنة ثلاثة وأربعين ومائة (القریب ١ / ٣٢٦)، (تهذيب ٤ / ٤٠١).

(٨) حفصة بنت سيرين، أم المذيل الأنصارية البصرية، ثقة من الثالثة، ماتت بعد المائة (القریب ٢ / ٥٩٤)، (التهذيب ١٢ / ٤٠٩).

(٩) الرباب بنت ضليع أم الرائق، مقبولة من الثالثة، قال الحافظ في التهذيب: روت عن عمها سلمان بن عامر الضبي في العقيقة والفطر على التمر والصدقة على ذي القرابة، وعنها حفصة بنت سيرين. انظر (القریب ٢ / ٥٩٨)، (التهذيب ١٢ / ٤١٧).

(١٠) يأتي تخریجه ولا مناسبة لذكر هذا الحديث في هذا الكتاب إلا كونه مذكوراً في كتاب مناقب الشافعى لأبي الحسن محمد بن الحسين فأراد المصنف استقصاء ما في الكتاب مما وقع على الشافعى من أخطاء والله أعلم.

والشافعي إنما رواه في كتاب حرملة^(١) عن سفيان عن عاصم الأحول^(٢) عن حفصة وهو^(٣) الصحيح وكذلك رواه غيره^(٤) عن سفيان، ورواه غير سفيان أيضاً عن عاصم^(٥). هـ.

□ □ □

(١) يعني في كتاب السنن الذي رواه حرملة عن الشافعي – ويقدم بيان أنني لم أقف عليه.

(٢) عاصم بن سليمان الأحول أبو عبد الرحمن البصري، ثقة من الرابعة، لم يتكلم فيه إلاقطان، مات بعد ستة أربعين ومائة. (التقريب ١/٣٨٤).

(٣) الحديث رواه سفيان عن عاصم عن حفصة عن الرباب عن سلمان بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا أفطر أحدكم فليفطر على تمر، فإن لم يجد فليفطر على الماء فإن الماء طهور»، وللحديث الفاظ أخرى. وهذا الحديث بهذا السند محفوظ، ولا يعرف من روایة سفیان عن التیمی عن حفصة وقد أخرجه الترمذی من روایة سفیان عن عاصم هذه (تحفة الأحوذی ٣٢٤/٣) وكذلك أخرجه أحمد في مستند من روایة سفیان عن عاصم (بذل المجهود ١٥٨/١١) والبیهقی في (الکبری ٤/٢٢٨) وأخرجه ابن ماجة من روایة محمد بن فضیل عن عاصم (السنن ١/٥٤٢)، وأخرجه أحمد أيضاً من طریق هشام عن عاصم (مستند ٤/١٧).

(٤) رواه غير الشافعي عن سفیان بالسنن الصحيح جماعة منهم قتيبة عند الترمذی في جامعه، وأحمد بن حنبل في مستند، ووکیع عند أحمد في (السنن ٤/١٧-١٨).

(٥) رواه عن عاصم غير سفیان بالسنن الصحيح جماعة منهم عبد الواحد بن زیاد عند أبي داود (بذل المجهود ١٥٨/١١) وعند البیهقی في السنن الکبری ومحمد بن فضیل عند ابن ماجة (سنن ١/٥٤٢)، وهشام عند أحمد في المستند، قلت وكذلك رواه غير عاصم عن حفصة جماعة منهم هشام عند أحمد لكن حديثه موقف وابن عون أيضاً عند أحمد في المستند.

الحديث آخر^(١)

رأيت في نسختين من كتاب^(٢) أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الأسفرايني^(٣) ثنا السلمي^(٤) ثنا^(٥) عبد الرزاق عن مالك (ح) وثنا^(٦) الربع، أبنا الشافعى، أبنا مالك ومعمر^(٧) عن الزهرى، عن عطاء بن يزيد الليثى^(٨) عن أبي سعيد الخدري^(٩) قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا سمعتم

(١) هذا أيضاً لم يترجم له ويمكن أن يترجم له بقولنا «باب ما يقول إذا أذن المؤذن».

(٢) كتاب أبي عوانة هذا هو المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم وهو مطبوع في أربعة أجزاء الثالث منها مفقود.

(٣) أبو عوانة الحافظ الثقة الكبير يعقوب بن إسحاق الأسفرايني النسابوري تقدم.

(٤) السلمي: هو أحمد بن يوسف بن خالد الأزدي السلمي النسابوري أبو الحسن المعروف بحمدان، حافظ ثقة من الحادية عشرة، مات سنة أربع وستين ومائتين. أنظر (القریب ٢٩/١)، (التهذيب ٩١/١).

(٥) في مسند أبي عوانة (أبنا) عبد الرزاق هو أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الصناعي وكان يتشيع، من التاسعة، مات سنة إحدى عشرة بعد المائتين (القریب ١/٥٠٥)، (التهذيب ٣١١/٦).

(٦) العطف هنا على قول أبي عوانة «ثنا السلمي»، فقال وثنا الربع، لأن البيهقي لم يكن له سماع من الربع ولم يدركه وأيضاً هو يحكي ما وجده في كتاب أبي عوانة، ومعلوم أن أبا عوانة قد أخذ عن الربع والزنى ومن في طبقتهم فتعين أن هذا من إسناد أبي عوانة.

(٧) أبو عروة معمر بن راشد، نزيل اليمن — تقدم.

(٨) عطاء بن يزيد الليثي الجندعي — تقدم.

(٩) أبو سعيد الخدري الصحابي المعروف واسمها سعد بن مالك.

المنادي فقولوا كما يقول»^(١) .

وهذا الكتاب فيها أجاز^(٢) لي أبو نعيم الأسفائيني^(٣) روايته عنه عن أبي عوانة وهذا خطأ وقع من الكاتب على أبي عوانة، فإنه أحفظ من أن يشتبه عليه مثل هذا ولم يرو صاحبنا^(٤) روى الشافعي رحمه الله عن معمر بن

(١) الحديث في كتاب الأم من رواية الربع هذه (الأم ٨٨/١)، وأخرجه البخاري من رواية عبد الله بن يوسف عن مالك في الصحيح (الفتح ٩٠/٢) ومسلم من رواية يحيى بن يحيى قراءة على مالك (شرح النووي ٨٤/٤)، والنسائي من طريق فتيبة عن مالك (السنن ٢٢/٢)، وأبو داود من طريق عبد الله بن مسلمة عن مالك (بذل المجهود ٨٤/٢)، وأبا داود من طريق زيد بن الحباب عن مالك (السنن ٢٣٨/١)، وكذلك أخرجه ابن ماجة في (المرجع السابق)، من طريق عباد بن إسحاق عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة. وأخرجه الترمذى من طريق معن وقتيبة كلها عن مالك. وقال أبو عيسى حديث أبي سعيد حدث حسن صحيح، وهكذا روى عمر وغير واحد عن الزهرى مثل حديث مالك وروى عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهرى هذا الحديث عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ورواية مالك أصح (تحفة الأحوذى ٦١٦/١).

وأخرج الحديث البهقى من رواية عبد الرحمن بن المهدى عن مالك ومن رواية عبد الرزاق عنه (السنن الكبرى ٤٠٨/١).

والحديث بالسند الذى حکاه البهقى مخرج في مسند أبي عوانة وسيأتي بيانه.

(٢) تقدم الكلام على الإجازة وحكم الرواية بها.

(٣) أبو نعيم عبد الملك بن الحسن الأسفائيني خاتمة أصحاب أبي عوانة وهو ابن أخيه وقد تقدم، وقال الحافظ الذهبي عن البهقى: وفاته السماع من أبي نعيم الأسفائيني صاحب أبي عوانة وروى عنه بالإجازة انظر (سير أعلام النبلاء ١٨٤/١١).

(٤) المراد به أبو نعيم الأسفائيني هذا هو الظاهر إذ أقى به البهقى لتأكيد صحة ما ذهب إليه.

راشد^(١)، إنما روى ما روى من حديثه عن إسماعيل بن علية وغيره كعبد الرزاق بن همام صاحب المصنف عن معمراً، والصواب في هذا الحديث عن عبد الرزاق عن مالك ومعمراً^(٢)، وعن الشافعي عن مالك وحده^(٣).

أما حديث الشافعي عن مالك وحده فأخبرناه أبو زكريا وأبو بكر وأبو سعيد بن أبي عمرو، قالوا أبنا^(٤) أبو العباس محمد بن يعقوب؛ أبنا الربيع بن سليمان أبنا الشافعي، أبنا مالك عن ابن شهاب، عن عطاء بن يزيد، عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا سمعتم النساء فقولوا مثل ما يقول المؤذن»^(٥). هـ.

وأما حديث عبد الرزاق عن مالك فأخبرناه أبو حامد أحمد بن أبي العباس

(١) هذا يفيد أنه ليس في كتاب أبي نعيم سماع للشافعي من معمراً، وإنما كان سماع الشافعي منه بواسطة إسماعيل بن عليه وغيره، وهذا صحيح إذ كانت وفاة معمراً سنة أربع وخمسين ومائة أي بعد مولد الشافعي رحمه الله بأربع سنين، ولا يعقل أن يكون الشافعي في هذا السن قد سمع من معمراً على أن معمراً كان نزيل اليمن والشام والشافعي رحمه الله من مواليد غزة على الصحيح فالظاهر أنه لم يتيسر له لقاء معمراً على حداثة سنّه وبعد موطنها. والله أعلم.

(٢) الحديث في مصنف عبد الرزاق من روایته عن مالك ومعمراً (مصنف ٤٧٨/١) وفي مستند أبي عوانة عن السلمي عن عبد الرزاق عن مالك فقط ثم حول الإسناد. فرواوه عن الربيع عن الشافعي عن مالك ومعمراً. (مستند أبي عوانة ٣٣٧/١).

(٣) تقدم أن الحديث في كتاب الأم وهو من روایة الشافعي عن مالك وحده.

(٤) في معرفة السنن (ثنا).

(٥) تقدم تخريج الحديث، وهو في معرفة السنن بسند البيهقي هذا لكنه رواه هنا عن ثلاثة من مشائخه وهناك ذكر أبا عبد الله الحافظ رابعهم. (معرفة السنن ٢٧٠/١).

المرزوقي^(١)، أبنا سليمان بن أحمد اللخمي^(٢)، ثنا إسحاق بن إبراهيم^(٣) قال: قرأتنا^(٤) على عبد الرزاق عن معاذ ومالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن»^(٥). هـ.

□ □ □

(١) لم أقف عليه.

(٢) سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني الحافظ الثبت المعمر، لينه الحافظ أبو بكر بن مردوية لكونه غلط أو نسي، عاش مائة سنة ويقى إلى سنة ستين وثلاثمائة (الميزان ١٩٥/٢).

(٣) أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم السعدي بالعين المهملة. وقيل بضم المهملة وسكون الغين المعجمة، صدوق من الحادية عشرة، مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين. (القريب ٥٥/١)، (التهذيب ٢١٩/١).

(٤) تقدم الكلام على القراءة على الشيخ وحكم الرواية بها.

(٥) هكذا في مصنف عبد الرزاق، وتقدم بيانه.

الحديث آخر^(١)

أخبرنا أبو زكريا وأبو بكر وأبو سعيد^(٢)، قالوا ثنا أبو العباس، أبنا الربيع
قال: قال الشافعى أبنا سفيان^(٣) عن هشام^(٤)، عن فاطمة^(٥)، عن أسماء^(٦)
قالت: نحرنا فرساً على عهد^(٧) النبي صلى الله عليه وسلم فأكلناه^(٨).

(١) لم يترجم لهذا الباب ويمكن أن يترجم له بقولنا «باب في جواز أكل لحوم الخيل» وقد ترجم له بعضهم بقوله «باب نحر ما يذبح».

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى بهذا السنن دون ذكر أبي سعيد (السنن الكبرى ٣٢٧/٩).

(٣) سفيان بن عيينة كما صرخ به الحافظ في الفتح (٦٤٢/٩، ٦٤٩).

(٤) هشام بن عروة — تقدم.

(٥) فاطمة بنت المنذر — تقدمت.

(٦) أسماء بنت أبي بكر الصديق — تقدمت.

(٧) تقدم أن قول الصحابي فعلنا كذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه من قبيل المرفوع.

(٨) تقدم أن الحديث في السنن الكبرى وهو في مستند الشافعى عن سفيان عن هشام عن فاطمة عن أسماء وليس عن هشام عن أبيه، وهو أيضاً في الأم بالمستند الصحيح (٢٥١/٢)، وقد روى عن سفيان أيضاً جماعة منهم خلاد بن يحيى عند البخاري (الفتح ٦٤٠/٩) والحميدى أيضاً عند البخاري (فتح ٦٤٨/٩)، وكتيبة وغيره عند النسائي (سنن ٢٣١/٧) وأخرجه عن هشام غير سفيان جماعة منهم عبده بن سليمان عند البخاري لكن في حديثه ذبحنا بدل نحرنا (فتح ٦٤٠/٩) (والنسائي ٢٣١/٧) ومنهم وكيع عند مسلم (شرح النووي ٩٦/١٣) وابن ماجه (١٠٦٤/٢) وأحد في مستنه (٣٤٦/٦)، ورواه أيضاً جرير عن هشام عند البخاري من طريق قتيبة (فتح

هذا حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم في الصحيح من أوجهه عن هشام بن عروة^(١)، ورواه البخاري عن قتيبة عن جرير بلفظ النحر ثم^(٢) قال: وتابعه ابن عيينة ووكيع في النحر^(٣).

فأنخرج شيخنا أبو عبد الله فيما خرجه^(٤) على كتاب البخاري هذا الحديث عن أبي العباس عن الربيع، أبنا الشافعي، أبنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو خطأ جرى به قلمه^(٥)، وفي وقت القراءة^(٦) عليه لو روجع فيه لتبنيه^(٧) له وأمر بتغييره فلم يقدر^(٨)،

= الباري ٦٤٠ / ٩) وأخرجه أحمد في المسند من رواية يحيى بن سعيد عن هشام (مسند ٣٤٦ / ٦) والدارمي من رواية جعفر بن عون عن هشام (مسند ٨٧ / ٢) وليس في رواية يحيى ابن سعيد ولا جعفر بن عون ذكر الذبح أو النحر، واقتصرت روایتهما على الأكل فقط.

(١) تقدم تخریج الحديث وله روایات أخرى غير التي ذكرتها ومدارها كلها على هشام بن عروة.

(٢) كل الرواية على هذا اللفظ إلا عبده عن هشام تفرد بقوله «ذبحنا» وتقدم بيانه في تخریج الحديث.

(٣) أي تابع سفيان بن عيينة ووكيع جريراً بلفظ النحر، وكلام البخاري هذا في الصحيح (انظر فتح الباري ٦٤٠ / ٩).

(٤) أخرج أبو عبد الله الحكم كتاباً على صحيح البخاري ومسلم وأسماء المستدرك زاد فيه عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين مما رأه على شرط الشيختين أو على شرط واحد منها ولم يخرجها وما أداه اجتهاده إلى تصحيحه. انظر (القييد والإيضاح ص ٢٧) (مقدمة المستدرك).

(٥) هذا دفاع من البهقي جميل عن شيخه الحافظ أبي عبد الله، ولا شك أن الخطأ واقع في هذا السند، وهشام لم يرو هذا الحديث عن أبيه عن عائشة ولا أعرف طريقةً آخرًا عن عائشة يذكر فيها هذا الحديث، والمحفوظ إنما هو من طريق هشام عن فاطمة عن أسماء فالحديث من مسند أسماء رضي الله عن الجميع.

(٦) يحتمل أن تكون القراءة على الشيخ للمراجعة كما يحتمل أنها قرأت عليه للمرة الأولى للأخبار بها وإنجازتها لهم.

(٧) الكلمة غير ظاهرة في الأصل، وما أثبته هو ما أدى إليه اجتهادي.

(٨) أي لم يقدر أن يتبنّيه له.

وبقي ذلك على الخطأ من وجهين^(١).

أحدهما رواية عن هشام بن عمروة عن أبيه عن عائشة^(٢)، وإنما هو عن هشام عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر، والآخر أن هذا الحديث في كتاب الطعام والشراب الذي لم يسمعه الربيع^(٣) من الشافعي فيقول في أحاديثه قال^(٤) الشافعي.

□ □ □

(١) سيأتي بيانها.

(٢) هذا أول الخطأين الذي تقدمت الاشارة إليهما.

(٣) كتاب الطعام والشراب مذكور في كتاب الأم في مستند الشافعي ص ٤٦٩ وقد ترجم له بقوله ومن كتاب الطعام والشراب وعمارة الأرضين مما لم يسمع الربيع من الشافعي وقال أعلم أن ذا من قوله وبعض كلامه.

(٤) هكذا بدون جزم في كتاب «مستند الشافعي ص ٤٦٩» والذي في النسخة من رواية أبي عبد الله الحافظ أن الربيع قال أخبرنا الشافعي وهو خطأ كما بينه البيهقي وكما هو واضح في كتاب المستند.

ويدل عليه ذكر البيهقي لكتاب الطعام والشراب ضمن الكتب التي لم يسمعها الربيع من الشافعي فيقول فيها: قال الشافعي. (مناقب الشافعي للبيهقي ٢٥٤/١).

خاتمة المؤلف

والله تعالى بفضله ورحمته يحفظنا من الخطأ والزلل التي لا يأمن منها أحد منا، ويستر عوراتنا التي لو انكشف شيء منها افتضحنا، وتجاوز عن سيئاتنا التي لو أخذناها بواحد منها هلكنا ويفوقنا لما هو أولى بنا، ويعصمنا عما لا يعنينا انه المنان الواسع الغفران هـ.

قال الشيخ رحمه الله: هذا آخر ما انتهى إلى من أخطاء على الشافعي رحمه الله في رواية الحديث أو قدح في شيء من روایاته وقد يكون غيره فلم يحضرني حفظه في هذا الوقت، وقد نظرت في كتاب الشافعي وفي روایاته فرأيت في اتقانه في الرواية واحتياطه فيها ومعرفته بها مالم أره جموماً مع ما كان مختصاً به من معرفة الأصول والفروع لغيره من علماء هذه الأمة، سمع مالك بن أنس، وعبد العزيز بن محمد وغيرهما جملة من الحديث.

ثم روى بعض ما لم يسمعه منهم عن أقرانه أو عن بعض أصحابه عنهم، وقد بقى جماعة من يروى عنه بعد موته، منهم يحيى بن حسان، وعبد الله بن افع الصائغ وغيرهما، وهذا غاية الاتفاق، وما يستدل به على أنه إنما قصد بالسماع الانتفاع بما في المسموع من العلم ومعرفة الشريعة دون التسوق بعلي الاسناد، والاكتفاء بالرواية عما هو المقصود بها من الدراية.

لا جرم انتفع به وارتفع مقصوده منه، وانتفع المسلمين بتقواه وينه

والله تعالى يجزيه على حسن نيته وجميل سعيه خير الجزاء، ثم انه رحمه الله إن أعاد فيها ذكر من الأحاديث لفظ حديث ثبت عنده إسناده إضافه إلى قائله، وإن أعاد ما لم يثبت عنده إسناده أو لم يقو قوة الأول غير العبارة فقال: روي عنه، أو قال: إن كان قال، وهذا غاية الاحتياط، وله من هذا النوع الذي يستدل به على تورعه واتقانه كلام كثير قد نقلت أكثره إلى كتاب المعرفة مفرقاً في مواضعه، وقد عابه بعض الناس بروايته عن بعض الضعفاء وقد أجبنا عنه في غير موضع وهو أن الضعفاء الذين طعن فيهم أهل العلم بالآثار مختلفون، منهم من قد أجمعوا على سقوطه وترك الاحتجاج بروايته فهو لاء لا يحتاج بهم الشافعي، وقد يروى عن بعضهم ما سمعه من الأحاديث في مسائلها واعتماده على ما سبق من الكتاب أو السنة الصحيحة أو القياس الصحيح دون ما أورده من الرواية الضعيفة.

ومنهم من قد اختلفوا في جواز الاحتجاج بروايته فأدى اجتهاده إلى صدق بعضهم في الرواية مع من أدى اجتهاده إلى مثله من أهل المعرفة فاحتاج بروايته وأكدها بما يؤكد به أمثلها من المتابعة، وذلك بين في كتاب المعرفة.

وقد أجاب إمام من أئمة أهل العلم بالنقل عائب الشافعي رحمه الله بذلك بجواب فيه كفاية وهو فيها أبنا أبو عبد الله الحافظ رحمه الله قال: قرأت في أصل كتاب أبي أحمد محمد بن أحمد بن الحسين الماسرجي سمعت أبا الحسين مسلم بن الحجاج يقول: في قول أجاده في مثله: وهذا قول أهل العلم بالحديث والأخبار من يعرف بالتفقه فيها والاتباع لها منهم بحبي بن سعيد القطان^(١)، وعبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل، واسحاق بن راهويه، وقال مسلم: ثم أقبل صاحب الوضع في جلود السباع والميتة يعطف على الشافعي محمد بن إدريس يعنيه^(٢) بالرواية عن أقوام فيقول: لو أن الشافعي اتقى حديث فلان وفلان من الضعفاء لكان ذلك أولى به من

(١) في الأصل الصفار وهي خطأ ظاهر.

(٢) في الأصل بغيرة.

اتفاقه حديث عكرمة الذي أجمع عامه أهل العلم على الاحتجاج بحديثه^(١). قال مسلم^(٢) : والشافعي لم يكن اعتمد في الحجة للمسائل التي ذكر في كتبه تلك الأحاديث في أثر جواباته لها، ولكنه كان ينزع الحجج في أكثر تلك المسائل من القرآن والسنة والأدلة التي يستدل بها ومن القياس إذ كان يراه حجة ثم يذكر الأحاديث قوية كانت أو غير قوية، فما كان منها قوياً اعتمد عليه في الاحتجاج به، وما لم يبلغ منها أن يكون قوياً ذكره عند الاحتجاج بذكر خامل فاتر وكان اعتماده حينئذ على ما استدل به من القرآن والسنة والقياس.

والدليل على أن ما قلنا من مذهب الشافعي لذكر الأحاديث الضعاف أنه كما قلنا أن مذهب ترك الاحتجاج بالتابعين تقليداً وأنه يعتمد في كتبه لمسائل من الفروع ويتكلم فيها بما يصح من الجواب عنها من دلائل القرآن والسنة والقياس، ثم يأتي على أثرها بقول ابن جريج عن عطاء، وعمرو بن دينار وغيرهما من آراء التابعين بما يوافق قوله. لثلا يرى من ليس بالمتبحر في العلم من ينكر بعض فتاواه في تلك الفروع أن ما يقول في العلم لا يقوله غيره فيذكر تلك الآراء عن التابعين لهذا، إلا أنه لا يعتد بشيء من أقوالهم حجة يلزم القول به عنه تقليداً . هـ.

قال الشيخ رحمه الله: وتصدير بعض أبواب المختصر بأحاديث لا يحتاج بها الواقع من جهة المزنى رحمه الله، فأما الشافعي رحمه الله فإنه إنما أوردها على الجملة التي ذكرها إمام أهل النقل مسلم بن الحجاج رحمه الله، وقد ذب مسلم بن الحجاج^(٣) أيضاً عن الشافعي فيما عير به من رواية أبي الحويرث في التيسير وقد ذكرناه في كتاب المعرفة وإذا كان على هذه الجملة اعتقاد مسلم بن الحجاج رحمه الله في الشافعي فكيف يظن به أنه إنما لم يذكر حديثه في كتابه رغبة عنه لكنه لم يدركه وكذلك محمد بن اسماعيل البخاري وأدرك كل واحد منها

(١) انظر «التهذيب» ٣٠/٩.

(٢) في «كتابه الانتفاع بجلود السباع» (انظر التهذيب ٣٠/٩).

(٣) انظر (التهذيب ٣٠/٩).

من أصحاب شيخ الشافعی عدداً وسمع منهم الأحادیث التي كانت عند الشافعی عنهم فروها عنهم (عالیة)^(*) ولم يكن عنده حديث ينفرد به الشافعی فيلجه إلى روایته نازلة عن رجل عن الشافعی، ومن عرف طریقة أهل الحديث في الروایة لم يستبعد هذا، ومثل ذلك من أني كتبت الحديث من سنة تسع وتسعين وثلاثمائة وأدرك بعض أصحاب الشرقين وابن الاعرابي والصفار، والرزاز، والأصم، وابن الأخرم ولم أدرك بعض أصحاب هؤلاء، فإن احتجت إلى ابراد حديث من أحادیث هؤلاء المحدثین في كتاب من كتبی ويكون ذلك الحديث عندي عن بعض من أدركت من أصحابهم فإني أخرجه عالیاً عن من أدركته، ولا أخرجه نازلاً عن رجل عن بعض من تقدم موته من أصحاب من سمعتهم من أقران من أدركت، لا يلزمني الرغبة عن الروایة عنهم، وإنما يلزمني الرغبة عن روایة النازل من الحديث والاستغناء بمن أدركت الروایة عنهم.

هذا هو عادة أهل العلم بالأثار منذ قديم الدهر وحدیثه، وقد ذكره البخاري رحمه الله في التاریخ^(۱) بأحسن ذکر، وذکره في الجامع الصھیح في ترجمة باب بيع الثمر على رؤوس النخل بعد حکایة مذهب مالک في الفدية فقال: وقال ابن ادريس الشافعی: والعربیة لا تكون إلا بالکیل من الثمر يدا بید، لا تكون بالجزاف، وما یقویه قول سهل بن أبي خیثمه بالأوست الموسقة. هكذا فرأته في كتاب شیخنا أبي عثمان البھیری سماعه من أبي الهیثم عن الفبری عن البخاری وقرأت في كتابه أيضاً في كتاب الزکاة في باب الرکاز وقال مالک وابن ادريس يعني الشافعی: الرکاز دفن الجاهلیة، في قلیله وكثیره الخمس وليس المعدن برکاز، وقد قال النبي صلی الله عليه وسلم: في المعدن جبار وفي الرکاز الخمس». ثم ساق الكلام في الاحتجاج إلى أن قال: وقال بعض الناس المعدن رکاز مثل دفن الجاهلیة في قلیله وكثیره الخمس لأنه یقال أركز المعدن إذا أخرج منه شيء، قيل له فقد یقال لمن وهب له شيء أو ربیع ربیعاً أو کثر ثمره

(۱) التاریخ الكبير (٤٢/١).

(*) ذکر الكاتب في حاشية النسخة بأنها سبق قلم.

أركزت، ثم ناقض قال: لا يأس أن يكتمه ولا يؤدي الخمس. وهذا الجواب مأخوذ من كلام الشافعي في القديم فإنه قال في الجواب عن قوله: يقال أركز المعدن، قد يقال للرجل يوهب له الشيء والرجل يزكي زرعه وللرجل يأتيه في تجارتة أكثر ما كان يأتيه، ومن ثمرة أكثر مما كان يأتيه أركزت، فإن كان اسم الركاز اعتل^(*) فهذا كله أو أكثر منه يقع عليه اسم الركاز.

فالشافعي رحمه الله فيما بين أهل العلم بالحديث أجل وأعظم من أن يظنوا بالبخاري ومسلم في الشافعي رحمه الله ما لا يليق بها أو يعتقدوا في الشافعي أنه يحتاج فيما هو موصوف به من أنواع العلوم إلى شهادة من جاء بعده، وقد ذكرنا من أقوال من تقدم موته على موته ومن تأخر عنه من أئمة الحديث ما يشهد لما ذكرنا بالصحة، ومن نظر في علومه ووقف على أصوله وفروعه بالتصفه استغنى عن جواب^(١) عنه، فله في كتاب الرسالة وغيرها في معرفة الحديث^(٢) فصول لم يسبق إليها، وعنها أخذها أكثر من تكلم في هذا النوع من العلم في وقته وبعده رحهم الله تعالى كعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وغيرهما، والله تعالى يرحمنا وإياه فلم يترك لعائب مغمزاً وبالله التوفيق والعصمة. هـ.

* * *

* *

رَفِعُ

بعن الرَّسْلَةِ الْفَيْرَقِيِّ
(أَسْكَنَ الْفَيْرَقَ الْفَرْوَارِسَ)

(١) في المخطوطة (مثل).

(٢) انظر المقدمة.

(*) هكذا في النسخة وهي غير ظاهرة.

رَفْعٌ

بعن الرَّحْمَنِ الْجَنْوَيِّ
لِسُكُنِ النَّبِيِّ الْفَرْوَانِ

فِرْسَتُ الْوُضْبُوعَ

الصفحة	الاسم
	المقدمة
	الفصل الأول
	القسم الأول
	ترجمة الإمام الشافعي
١٥	إسمه وموالده
١٩	مشايخه وتلاميذه
١٩	علمه
٢٠	صفاته
٢١	توثيقه
٢١	المحدث الفقيه
٢٩	أسماء الكتب التي أفردت ترجمة الشافعي
	الفصل الثاني
	ترجمة الإمام البيهقي
٣٥	صفاته
٣٨	علمه
٣٩	

٤١	مصنفاته
٥١	علمه بمصطلح الحديث

الفصل الثالث:

كتب العلل وعلاقة كتاب «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» بها	٥٥	تسمية النسخة وموضوعها
تعريف العلة	٥٧	تعريف العلة
الحديث المعلول	٥٨	الحديث المعلول
أقسام العلة	٥٩	أقسام العلة
طريق النقاد لمعرفة العلل في الأخبار	٦٥	
كتب العلل	٦٧	

الفصل الرابع:

التعريف بكتاب بيان خطأ من أخطأ على الشافعي	٧٧	التعريف بكتاب بيان خطأ من أخطأ على الشافعي
علاقة الكتاب بكتاب «معرفة السنن» و «السنن الكبرى»	٧٩	
منهج البيهقي	٨٠	

القسم الثاني

وصف النسخة ومنهجي في التحقيق	٨٧	وصف النسخة وتوثيق نسبتها للبيهقي
منهجي في التحقيق	٨٨	
مقدمة المؤلف	٩٣	
١ — حديث في العقول	١٠٣	
٢ — حديث في السواك	١٠٧	
٣ — حديث في فضل الوضوء وثوابه	١١٨	

- ٤ - حديث في غسل الثوب من دم الحيض ١٢٥
 ٥ - حديث في الغسل ١٢٨
 ٦ - حديث فيها أفضلت الحمر ١٣١
 ٧ - حديث في المسح على الخفين ١٣٥
 ٨ - حديث في الحيض ١٣٨
 ٩ - حديث في وقت صلاة الصبح ١٤٣
 ١٠ - حديث في الأذان قبل طلوع الفجر ١٤٦
 ١١ - حديث في الأذان والإقامة عند الجمع ١٥٠
 ١٢ - حديث في رفع اليدين ١٥٣
 ١٣ - حديث في الجلوس للتشهد ١٥٧
 ١٤ - حديث في التسبيح للرجال ١٦٢
 ١٥ - أحاديث سجود التلاوة ١٦٥
 ١٦ - حديث في الجمعة ١٧١
 ١٧ - حديث في موقف المأمور ١٧٧
 ١٨ - حديث في الإمام المسافر يؤم المقيمين ١٨١
 ١٩ - حديث في الجمعة ١٨٥
 ٢٠ - حديث في الخسوف ١٩٠
 ٢١ - حديث في الإشارة إلى المطر من كتاب الاستسقاء ١٩٦
 ٢٢ - حديث فيها يهأ لأهل الميت ١٩٨
 ٢٣ - حديث في البكاء على الميت ٢٠٠
 ٢٤ - حديث في الصوم ٢٠٥
 ٢٥ - حديث في الحج عن المغضوب ٢١٢
 ٢٦ - حديث في الدفع من المزدلفة ٢١٦
 ٢٧ - حديث في الحلق ٢٢٢

٢٢٤	٢٨ - حديث في حج الصبي
٢٢٩	٢٩ - حديث في لحم الصيد
٢٣٣	٣٠ - حديث في النفر يصيرون الصيد
٢٣٧	٣١ - حديث في بيع الحاضر للبادي
٢٤٢	٣٢ - حديث في كتاب إحياء الموات
٢٤٤	٣٣ - حديث آخر في إحياء الموات
٢٤٩	٣٤ - حديث في امرأة ولَتْ أمرها رجلاً
٢٥٢	٣٥ - حديث في الجمع بين الأم وابنتها بملك اليمين
٢٥٤	٣٦ - حديث في الخلع
٢٥٩	٣٧ - حديث في اللعان
٢٦٧	٣٨ - حديث آخر في اللعان
٢٧٣	٣٩ - حديث في القطع في السرقة
٢٧٦	٤٠ - حديث في السير
٢٧٩	٤١ - حديث في الضحايا
٢٨٣	٤٢ - حديث في العقيقة
٢٨٦	٤٣ - حديث في كسب الحجاج
٢٩٠	٤٤ - حديث في الولاء
٢٩٦	٤٥ - حديث في المهدي
٣٠٦	٤٦ - حديث آخر - أي في الصداق
٣٠٨	٤٧ - حديث آخر - أي في الغسل بالتقاء الختاني
٣١٢	٤٨ - حديث آخر - أي في الوضوء من مس الذكر
٣١٦	٤٩ - حديث آخر - أي في القطع في السرقة

الصفحة	الاسم
--------	-------

٣١٩	٥٠ - حديث آخر - أي في كسوف الشمس
٣٢٤	٥١ - حديث آخر - أي فيها يقول إذا أذن المؤذن
٣٢٨	٥٢ - حديث آخر - في جواز أكل لحوم الخيل
٣٣١	خاتمة المؤلف
٣٣٧	فهرست الموضوعات
٣٤٣	فهرست الرجال
٣٦١	فهرست المصادر

رُفْعٌ

عبد الرحمن البخاري
السلف لغير الفلاوس

فهرس الرجال (١)

الصفحة	الاسم
٢٩٧	أبان بن صالح بن عمير
١٣١	إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة
١١٧	إبراهيم بن بشار الرمادي
١٦٥	إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف
١١٤	إبراهيم بن عبد الله السعدي
٢٣١	إبراهيم بن عبد الله الكجي
٢٢٦	إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي
٢٢٤	إبراهيم بن عقبة بن أبي عياش
١٤٩	إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الطوسي
٣٢١	إبراهيم بن محمد بن أبي بحري الأسلمي
١٣٨	إبراهيم بن محمد بن طلحة التيمي
١٩٣	إبراهيم بن محمد بن العباس المطلي
١٧٥	إبراهيم بن محمد بن نوح
٢٠٣	إبراهيم بن المنذر بن عبد الله الأسدي

(١) اقتصرت فيه على الرجال الذين ترجمت لهم، كذلك النساء.

٢٨٦	إبراهيم بن ميسرة الطائفي
٢٢٦	أحمد بن أبي بكر بن الحارث الزهري
١١٤	أحمد بن جعفر القطبي
١٠٣	أحمد بن الحسن بن أحمد القاضي
١٠٨	أحمد بن الحسن السكري
١١١	أحمد بن الحسن بن عمران القاضي
١١٠	أحمد بن سلمان الفقيه
٢٩٩	أحمد بن سنان بن أسد الواسطي
١٩٤	أحمد بن صالح المصري
٣٠٥	أحمد بن عبد الله بن أحمد أبو نعيم الأصبهاني
٢٠٦	أحمد بن عبد الله بن محمد أبو الحسين
١١٦	أحمد بن عبيد الأسد أبادي
١٢٦	أحمد بن عبيد بن إسماعيل الصفار
٩٩	أحمد بن محمد بن أحمد الهروي
١٣٣	أحمد بن محمد بن الحارث
١١٤	أحمد بن محمد بن حنبل
١٤٩	أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي
١٠٧	أحمد بن محمد بن عبدوس
١١٣	أحمد بن محمد بن عيسى البرقي
٣٠٥	أحمد بن محمد بن موسى الملحمي
٩٧	أحمد بن محمد بن هاني – أبو بكر الأثرم
١١٦	أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة
٣٠٣	أحمد بن يعقوب المرواني
٣٢٤	أحمد بن يوسف بن خلارد السلمي

٣٢٧	إسحاق بن إبراهيم السعدي
١٧٥	إسحاق بن إبراهيم بن مخلد — ابن راهويه
١٧٧	إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة
١٣٠	إسحاق بن محمد بن يوسف النيسابوري
١٤٣	إسماعيل بن إبراهيم بن علية
١١٣	إسماعيل بن إسحاق القاضي
٢٠٨	إسماعيل بن جعفر الزرقاني
١٦٤	إسماعيل بن محمد بن إسماعيل النحوبي
٣٠٩	إسماعيل بن محمد بن الحكم
٢٨٦	أيوب بن كيسان

(ب)

١١١	بشر بن عمر بن الحكم
١١٨	بشر بن موسى الأسد

(ث)

٢٥٥	ثابت بن قيس بن شماس
٢٠٨	ثور بن زيد الديلي

(ج)

١٣١	جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام
٢٠٠	جابر بن عتیق بن قيس الانصاری

٣٠٦	جibrir بن مطعم بن عدي
٢٤٦	جرير بن حازم الأزدي
١٩٨	عفرا بن أبي طالب
١٩٩	عفرا بن خالد بن سارة
١٥٠	عفرا بن محمد بن علي بن الحسين – المعروف بالصادق –

(ح)

١١١	الحارث بن شريح النفال (ص ٨٥) لم يترجم له
١٢٣	الحارث بن محمد بن أبيأسامة
١١٧	حجاج بن محمد المصيبي
١٢١	حسان بن محمد بن أحمد
١١٠	الحسن بن سفيان بن عامر
١٥٨	الحسن بن محمد الداركي
٢٩٧	الحسن بن صباح الزعفراني
٣٠١	الحسن بن يسار البصري
١١٦	الحسين بن علي التميمي
٢٩٨	الحسين بن علي بن يزيد (أبو علي الحافظ)
١٦٤	الحسين بن فرجويه
١٣٢	الحسين بن محمد بن علي الطوسي
١١٨	حسين والد داود
٢٠٣	هران بن أبان (مولى عثمان)
٢٣٣	حامد بن أسامة القرشي
	حامد بن سلمة بن دينار

- ٢٨١ حميد بن أبي حميد
١١١ حميد بن عبد الرحمن بن عوف

(خ)

- ١٩٩ خالد بن سارة المخزومي
٢٨٩ خالد بن عبد الله الواسطي
٢٨٨ خالد بن عبيد بن سارة
٢٨٨ خالد بن مهران الحذاء
٢١٩ خلاد بن يحيى السلمي

(د)

- ١٣١ داود بن الحصين
٩٨ داود بن سليمان الأصبهاني
٢٠٤ داود بن نصير الطائي

(ذ)

- ١٨٥ ذكوان الزيات

(ر)

- ٢٧٣ رافع بن خديج بن عدي
٢٣٥ رباح بن عبد الرحمن
٢٣٥ رباح بن الوليد
١١٠ الربيع بن سليمان المرادي
١١١ روح بن عبادة بن العلاء

(j)

- | | |
|-----|--------------------------------------|
| ٩٧ | الزبير بن عبد الواحد بن محمد |
| ١٤٢ | ذكريا بن عدي بن الصلت |
| ٢٣٥ | زياد بن أبي زيادة — ميسرة — المخزومي |

(س)

- | | |
|-----|-------------------------------------|
| ٢٢٩ | سالم بن أبي أمية |
| ١٤٨ | سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب |
| ٢٨٣ | سباع بن ثابت |
| ١٦٤ | سعدان بن نصر المخرمي |
| ١٣١ | سعيد بن سالم القداح |
| ١٦٦ | سعيد بن عامر الضبيعي |
| ٢١٦ | سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع |
| ١٠٩ | سعيد بن المربزيان البقال |
| ١٧٢ | سعيد بن المسيب |
| ١٤٦ | سلمة بن دينار الأعرج |
| ٣٢٧ | سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني |
| ٩٧ | سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني |
| ١٩٢ | سليمان بن داود أبو أيوب |
| ٣٢٢ | سليمان بن طرخان التيمي |
| ١٩٦ | سليمان بن عبد الله الإسلامي |
| ٢١٢ | سليمان بن يسار الملالي |
| ١٦٢ | سفيان بن عيينة |

الصفحة	الاسم
--------	-------

- | | |
|-----|--|
| ١٨٥ | سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن |
| ١٥٣ | سهل بن عبد الله بن عبد الرحمن بن الفرخان |
| ١٤٣ | سيار بن سلامة الرياحي |

(ش)

- | | |
|-----|---|
| ١٤٩ | شافع بن محمد الاسفارائي |
| ٢٥٩ | شريك بن عبدة بن مغيث |
| ١٦٧ | شعبة بن الحجاج |
| ٢٤٦ | شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص |

(ص)

- | | |
|-----|-------------------------------|
| ٢٩٩ | صالح - جزرة - بن محمد بن عمرو |
| ٣٠٠ | صامت بن معاذ بن شعبة الجندي |
| ٢٤٢ | صخر بن حرب |
| ٣٠٢ | صدي بن عجلان الباهلي |

(ض)

- | | |
|-----|-------------------------------------|
| ٢٣١ | الضحاك بن خلدون - أبو عاصم النبيل - |
| ٢٩٤ | ضميرة بن ربيعة الفلسطيني |

(ط)

- | | |
|-----|-----------------------|
| ١٠٣ | طاوس بن كيسان اليماني |
|-----|-----------------------|

(ع)

٣٢٣	عاصم بن سليمان الأحول
١٥٧	عباس بن سهل بن سعد الساعدي
١١٧	عبد الأعلى بن حماد النرسى
١٢٠	عبدة بن سليمان الكلابي
٢٥٠	عبد الحميد بن جبير العبدري
١٣٥	عبد الرحمن بن أبي بكرة (أبو بحر)
١٢٨	عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي
١٣٠	عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق
٢٠٢	عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم
١١٤	عبد الرحمن بن مهدي بن حسان
١٧١	عبد الرحمن بن هرمز (أبو داود)
٣٢٤	عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني
٢٧٩	عبد العزيز بن صحيب البناي
٢٠٣	عبد العزيز بن قرير
٢٥٧	عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري
١١٤	عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني
٢٠١	عبد الله بن ثابت بن قيس الانصاري
١٦٥	عبد الله بن ثعلبة بن صفية — أو صغير —
١٩٨	عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي
٣٠٦	عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة
١٤١	عبد الله بن الحسين بن إسماعيل الضبي المحاملي

١١٥	عبد الله بن الحسين القاضي
٢٠٥	عبد الله بن دينار العدوبي
١٧١	عبد الله بن ذكوان القرشي
١١٩	عبد الله بن الزبير القرشي الأسدية (الحميدي)
٢٧٦	عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي – أبو قلابة –
٣٠٢	عبد الله بن صالح المصري
١٢٢	عبد الله الصنابحي
١٠٣	عبد الله بن طاووس
٢٢٢	عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين
٢٠٠	عبد الله بن عبد الله بن جابر – وقيل جبير – بن عتیک
٢٥٢	عبد الله بن عتبة
١٩١	عبد الله بن عدي – صاحب الكامل –
٣١٦	عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب
٢٢٢	عبد الله بن عمر بن الخطاب
١١٥	عبد الله بن عمر بن يزيد بن كثیر – أخورسته –
١٥٩	عبد الله بن هبعة المصري
٢٣٤	عبد الله بن محمد بن أبي شيبة
١٣٠	عبد الله بن محمد بن أحمد بن أبي بحري الزهري
٩٧	عبد الله بن محمد بن جعفر القزويني
٢٦٤	عبد الله بن محمد بن زياد السمد
١٧٥	عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن شيرويه المطلي
٣٠١	عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي أبو القاسم
١٣٨	عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي
١١٢	عبد الله بن مسلمة القعنبي

- ١١٣ عبد الله بن نافع بن ثابت
- ١٥١ عبد الله بن نافع الصائغ
- ٢٣٦ عبد الله بن هاشم الطوسي
- ١٤٦ عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي
- ١٢٣ عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد
- ٣٢٥ عبد الملك بن الحسن الاسفرايني أبو نعيم
- ١٠٣ عبد الملك بن عبد العزيز بن جريرج
- ٢٦٤ عبد الملك بن عمرو العقدى — أبو عامر
- ٢٠٤ عبد الملك بن عمير اللخمي
- ١١٤ عبد الملك بن محمد الرقاشي — أبو قلابة
- ١٢١ عبد الواحد بن زياد العبدى
- ١٣٥ عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى
- ١٤٤ عبد الوهاب بن عطاء الخفاف العجلى
- ١٢٦ عبد الوهاب بن نجدة الحوطى
- ٢٢١ عبيد بن علي الأردى
- ٢٨٣ عبيد الله بن أبي يزيد المكى
- ٩٧ عبيد الله بن عبد الكرييم الرازى — أبو زرعة
- ٢٥٢ عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود
- ٣٠١ عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريرى
- ١٤٢ عبيد الله بن عمرو الرقى
- ٢٢٠ عبيد الله بن موسى بن أبي المختار
- ٢٠٣ عتبة بن عبد الله المسعودى
- ٢٠٠ عتىك بن الحارث بن عتىك
- ٢٤٦ عثمان بن أبي شيبة

١٢١	عثمان بن حكيم بن عباد
١٠٧	عثمان بن سعيد الدارمي
١١٨	عروة بن الزبير بن العوام
١٢٣	عطاء بن يزيد الليثي الجندعي
١٦٠	عطاف بن خالد
٢٥٠	عكرمة بن خالد بن العاص
٢٤٢	علقمة بن نضلة
٢١٩	علي بن أحمد بن عبدان الأهوازي
١١٤	علي بن الحسن بن سليم الأصبهاني
٢٩٦	علي بن حمّاذ
٢٢٠	علي بن خشrum المروزي
٣٠٨	علي بن زيد بن عبد الله بن زهير — بن جدعان
١٣٣	علي بن عمر بن أحمد — الدارقطني
١٧٥	علي بن عيسى بن إبراهيم بن عبدويه الحيري
١٥٨	علي بن محمد بن عبد الله بن بشران الأموي
١٥٨	علي بن محمد الراعظ
١٦٨	عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم
٢٧٦	عمران بن الحصين الخزاعي
١٣٨	عمران بن طلحة بن عبيد الله
١٠٥	عمرو بن — أبي عمرو — ميسرة
١٩٤	عمرو بن الحارث الأنباري
٢٤٦	عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص
٢٧٦	عمرو — أو عبد الرحمن — بن معاوية أبو المهلب الجرمي
٢٢٣	عمار بن أبي عمّار

١٤٣	عوف بن أبي جميلة العبدى
٢٥٩	عويم بن أشقر الأنصارى
٢٩٦	عيسى بن زيد العقيلي
١٠٩	عيسى بن عاصم الأسدى
٢٩٤	عيسى بن محمد بن إسحاق النحاس - أبو عمير -
٢٢٠	عيسى بن يونس ابن أبي إسحاق - إسرائيل - السبيعى

(ف)

١٠٩	فروة بن نوفل الأشجعى
٢٢٧	الفضل بن الربيع

(ق)

١٢٣	القاسم بن سلام البغدادى
٣٠١	قتادة بن دعامة السدوسي

(ك)

٢٢٤	كريب بن مسلم الهاشمى
-----	----------------------

(م)

١١١	مالك بن أنس
-----	-------------

- ٢٤١ محمد بن إبراهيم بن أحمد الأردستاني
- ١٦٨ محمد بن إبراهيم بن سعيد العبدى البوشنجي
- ١٠٧ محمد بن أبي بكر المقدمي
- ١٤٦ محمد بن أحمد بن أبي عبيد بن عثمان
- ١٠٨ محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري
- ٢٠٦ محمد بن أحمد الاسماعيلي
- ٢٣١ محمد بن أحمد بن تميم القنطري
- ١١١ محمد بن أحمد بن معقل الميدانى العقلى
- ٢٠٣ محمد بن إسحاق بن جعفر الصاغانى
- ١٠٨ محمد بن إسحاق بن خزيمة
- ١٩٠ محمد بن إسحاق السلمى
- ٢٠٦ محمد بن إسماعيل بن سالم الصائغ
- ١٥١ محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك
- ٢٦٤ محمد بن بشار بن عثمان (غندر)
- ٣٠٦ محمد بن جبیر
- ١٠٧ محمد بن جعفر بن محمد البغدادي المركي
- ١٢٣ محمد بن جعفر بن مطر النيسابوري
- ٢٩٠ محمد بن الحسن بن فرقـد الشيباني
- ٣١٩ محمد بن الحسين بن إبراهيم العاصمي
- ٩٦ محمد بن الحسين بن محمد بن موسى السلمي أبو عبد الرحمن
- ٢٩٧ محمد بن خالد الجندى
- ١٩٤ محمد بن سلمة المرادي
- ٢٨٦ محمد بن سيرين الأنصارى

١١٤	محمد بن صالح بن هانئ (الوراق)
٩٩	محمد بن عبد الرحمن الأرزناني
١١٣	محمد بن عبد الله بن أحمد الصفار
١٠٨	محمد بن عبد الله الحاكم
٩٧	محمد بن عبد الله بن عبد السلام
٣١٢	محمد بن عبد الله بن عمر العمري
٢٤٦	محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص محمد بن علي بن إسحاق المروزي
١٥٠	محمد بن علي الباقر
٢٣١	محمد بن علي بن دحيم الشيباني
١٥٧	محمد بن عمرو بن حلحلة
١٥٨	محمد بن عمرو بن عطاء
١١٣	محمد بن غالب بن حرب الضبي
٢٩٩	محمد بن غرير
١٦٩	محمد بن قيس بن القاس
٩٩	محمد بن ماجة القروني
١١٥	محمد بن محمد بن يوسف (أبو النض)
٢١٦	محمد بن مسلم بن تدرس (أبو الزبير)
١٤٨	محمد بن مسلم الزهري
١٢١	محمد بن معمر بن ربعي
٢١٦	محمد بن المنكدر
١٠٩	محمد بن موسى بن الفضل الصيرفي (أبو سعيد بن أبي عمرو)

١١٧	محمد بن نصر المروزي
١٢٠	محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني
٢٧٣	محمد بن يحيى بن حبان
١٢٣	محمد بن يحيى بن سليمان المروزي
١١١	محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي
٢٣١	محمد بن يعقوب الأصبهاني
١١٤	محمد بن يعقوب الشيباني (ابن الأخرم)
١١٥	محمد بن يوسف بن بشر بن النضر الهمروي
١١٦	محمد بن يوسف التلحمي
٢٨٩	مسدد بن مسرهد بن مسريل
١٠٣	مسلم بن خالد الزنجي
١٠٥	المطلب بن عبد الله بن المطلب
٣٠١	معاذ بن هشام الدستوائي
٣٠٢	معاوية بن صالح بن حدير
١٨١	معمر بن راشد الأزدي
٣٠٢	معن بن عيسى بن يحيى الأشعجي
١٢١	المغيرة بن سلمة المخزومي
٣٠٠	المفضل بن محمد الجندى
١٥٨	مقدام بن داود الرعيفي
٢٣٦	مكي بن عبدان التميمي
١٣٥	المهاجر بن مخلد (مولى البكرات)
١١٣	موسى بن طارق اليماني
١٩٢	موسى بن القاسم بن موسى الأشيب

(ن)

- | | |
|-----|---------------------------------|
| ١٠٩ | نصر بن عاصم الليثي |
| ٣٠٩ | نصر بن علي بن نصر بن علي الجهمي |
| ١٤٣ | نضلة بن عبيد الأسلمي (أبو بربة) |
| ١٣٥ | تفيع بن الحارث (أبو بكرة) |

(一)

- | | |
|-----|--------------------------------------|
| ٣٠٣ | هارون الرشيد بن المهدى |
| ١١٩ | هارون بن يوسف بن هارون (ابن المقران) |
| ٣٠١ | هشام الدستوائي |
| ١١٧ | هشام بن عروة بن الزبیر |

(۹)

- | | |
|-----|-------------------------|
| ٢٨٠ | وضاح بن عبد الله الشكري |
| ٢٠٣ | وكيع بن الجراح |
| ١٢٩ | الوليد بن مزيد |
| ١٢٩ | الوليد بن مسلم |

(۵)

- | | |
|-----|---|
| ١٠٣ | يجي بن إبراهيم بن محمد أبو زكريا المزكي |
| ٣٠٢ | يجي بن الحارث الدماري |
| ٣١٦ | يجي بن حسان التنيسي |
| ٢٢١ | يجي بن سعيد القطان |
| ٢٥٤ | يجي بن سعيد بن قيس الأنصاري |
| ٣٠٠ | يجي بن السكن |
| ١٩٠ | يجي بن سليم الطائفي |

١١٣	يجي بن صالح الوحاظي
١٦٨	يجي بن عبد الله بن بكير
١٩٣	يجي بن محمد بن صاعد - مولى أبي جعفر المنصور
٣١٢	يزيد بن عبد الملك بن المغيرة
١٦٦	يزيد بن هارون بن زادان السلمي
٢٩١	يعقوب بن ابراهيم أبو يوسف القاضي
١٢٩	يعقوب بن إسحاق الاسفرايني
١١٦	يعقوب بن حميد بن كاسب
٢٩٦	يونس بن عبد الأعلى الصدفي
٢٢٦	ابن عثمة
٤٥٧	أبو حميد الساعدي
٣٢٤	أبو سعيد الخدري
١٦٣	أبو سلمة الزهري
٢٧٦	أبو المهلب الجرمي
١٦٢	أبو هريرة
١٢٦	أسماء بنت أبي بكر الصديق
٢٥٤	حبيبة بنت سهل بن ثعلبة
٣٢٢	حفصة بنت سيرين
١٣٩	حننة بنت جحش
٣٢٢	الرباب بنت ضلبيع
٢٥٤	عمرة بنت عبد الرحمن بن سعيد
١٢٥	فاطمة بنت المنذر
١٧٨	أم سليم بنت ملحان
٢٨٣	أم كرز

* * *

رَفِعُ

عبد الرَّحْمَن البَخْرَيُّ
أَسْنَهَ اللَّهُ لِلْفَرْوَانِ

فهرس المصادر

— القرآن الكريم.

— ابن الأثير علي بن محمد بن محمد (ت ٦٣٠ هـ) :

١ — الكامل. دار الكتاب العربي، بيروت ١٣٨٧ هـ، الطبعة الثانية.

٢ — الباب. دار صادر، بيروت.

— ابن الأثير — المبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦ هـ) :

٣ — النهاية في غريب الحديث والأثر. المكتبة الإسلامية.

— أحمد بن حنبل :

مخطوطات

٤ — العلل — الصغير. رواية أبي بكر المروذى عنه، صورة محفوظة في
الجامعة الإسلامية عن الأصل المحفوظ في المكتبة الظاهرية بدمشق.

مطبوعات

٥ — العلل ومعرفة الرجال. أنقرة، ١٩٦٣ م.

٦ — المسند. المكتب الإسلامي، دار صادر، بيروت.

— أكرم ضياء العمري :

٧ — بحوث في تاريخ السنة. مؤسسة الرسالة، بيروت ١٣٩٥ هـ،
الطبعة الثالثة.

- ٨ - نفوذ النحو ودوره في الكتابة والتاريخ. مجلة.
- ٩ - موارد الخطيب البغدادي. محمد هاشم الكتبى، ١٣٩٥ هـ، الطبعة الأولى.
- الألباني، ناصر الدين:
- ١٠ - فهرس مخطوطات - الضاهرية، جمع اللغة العربية، دمشق ١٣٩٠ هـ.
- الباغمدي، محمد بن محمد بن سليمان:
- ١١ - مسند عمر بن عبد العزيز. المكتبة الفاروقية، باكستان.
- البخاري، محمد بن إسماعيل:
- ١٢ - التاريخ الكبير. جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ١٣٨٢ هـ.
- ١٣ - التاريخ الصغير. إدارة إحياء السنة، توجرا نوالة.
- بروكلمان، كارل:
- ١٤ - تاريخ الأدب العربي. دار المعرف، القاهرة ١٩٧٥ م.
- البغوي، الحسين بن مسعود الفراء:
- ١٥ - شرح السنة. المكتب الإسلامي، ١٣٩١ هـ.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨ هـ):

مخطوطات

- ١٦ - إثبات عذاب القبر. مخطوط، عارف حكمت.
- ١٧ - البعث والنشور. صورة محفوظة في مكتبة الشيخ عبد الرحيم صديق عن الأصل المحفوظ في مكتبة السلطان أحمد بتركيا.
- ١٨ - الخلافيات بين الشافعى وأبى حنيفة. صورة محفوظة في مكتبة الشيخ عبد الرحيم صديق عن الأصل المحفوظ في مكتبة السلطان أحمد بتركيا.

- ١٩ - الدعوات الكبير. صورة محفوظة في مكتبة الشيخ عبد الرحيم صديق عن الأصل المحفوظ في المكتبة السعيدية بالهند.
- ٢٠ - الزهد الكبير. صورة محفوظة في مكتبة الشيخ عبد الرحيم صديق عن الأصل المحفوظ في المكتبة الأصفية بالهند.
- ٢١ - شعب الإيمان. صورة محفوظة في مكتبة السيد حبيب أحمد بالمدينة المنورة.
- ٢٢ - معرفة السنن والآثار. صورة محفوظة في الجامعة الإسلامية عن الأصل المحفوظ في المكتبة الأصفية بالهند؛ وصورة أخرى منها في مكتبة الشيخ بديع الدين بمكة؛ وصورة أخرى محفوظة في الجامعة الإسلامية عن الأصل المحفوظ في دار الكتب المصرية؛ وصورة ثالثة محفوظة في مكتبة عبد الرحيم صديق عن الأصل المحفوظ في مكتبة السلطان أحمد بتركيا.
- ٢٣ - المدخل. صورة محفوظة في مكتبة الشيخ عبد الرحيم صديق بمكة عن الأصل المحفوظ في مكتبة الجمعية الآسيوية بكلكتنا.
- ٢٤ - تحرير أحاديث الأم. صورة محفوظة في مكتبة الشيخ عبد الرحيم صديق عن الأصل المحفوظ في مكتبة دار الكتب المصرية.
- ٢٥ - تحرير أحاديث مؤلفات الشافعي. صورة محفوظة في مكتبة الشيخ عبد الرحيم صديق.

مطبوعات

- ٢٦ - أحكام القرآن. دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٥ هـ، طبعة أولى.
- ٢٧ - الأسماء والصفات. السعادة، القاهرة ١٣٥٨ هـ.
- ٢٨ - الاعتقاد. ١٣٨٠ هـ، طبعة أولى.
- ٢٩ - دلائل النبوة. دار النصر للطباعة، القاهرة ١٣٨٩ هـ، طبعة أولى.

- ٣٠ - السنن الكبرى. دار المعارف، الهند ١٣٤٤ هـ، طبعة أولى.
- ٣١ - مناقب الشافعى. دار النصر، القاهرة ١٣٩١ هـ، طبعة أولى.
- ٣٢ - ابن التركمانى، علاء الدين بن علي بن عثمان:
- ٣٣ - الجوهر النقى في الرد على البىهقى. حاشية كتاب السنن الكبرى.
- ٣٤ - الترمذى، محمد بن عيسى بن سورة:
- ٣٥ - العلل الصغير. آخر كتاب تحفة الأحوذى.
- ٣٦ - الثعالبى، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل:
- ٣٧ - التمثيل والمحاضرة. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٣٨١ هـ.
- ٣٨ - ابن الجارود، عبد الله بن علي:
- ٣٩ - المتنقى من السنن المسندة. الفجالة، القاهرة ١٣٨٢ هـ.
- ٤٠ - ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي:
- ٤١ - العلل المتناهية في الأحاديث الواهية. مخطوط، صورة محفوظة في الجامعة الإسلامية عن الأصل المحفوظ في مكتبة رضا برامبور.
- ٤٢ - الجوهرى، إسماعيل بن حماد الفارابى:
- ٤٣ - الصحاح. دار الكتاب العربي، القاهرة ١٣٧٦ - ١٣٧٧ هـ.
- ٤٤ - ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن ادريس:
- ٤٥ - آداب الشافعى ومناقبه. السعادة، القاهرة ١٣٧٢ هـ، طبعة أولى.
- ٤٦ - علل الحديث. السلفية، القاهرة ١٣٤٤ هـ، طبعة أولى.
- ٤٧ - حاجى خلفية:
- ٤٨ - كشف الظنون. مكتبة المثنى، بغداد، الطبعة الثانية.

- الحاكم أبو عبد الله، محمد بن عبد الله:
- ٤١ – معرفة علوم الحديث. دار المعارف العثمانية، الهند ١٣٩٧ هـ، الطبعة الثانية.
- ٤٢ – المستدرك. النصر، الرياض.
- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد:
- ٤٣ – المجرحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. دار الوعي، حلب ١٣٩٦ هـ، طبعة أولى.
- ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني:
- ٤٤ – فتح الباري شرح صحيح البخاري. السلفية، القاهرة ١٣٨٠ هـ، وكذلك الخيرية.
- ٤٥ – لسان الميزان. مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٣٩٠ هـ، الطبعة الثانية.
- ٤٦ – الإصابة. المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة ١٣٥٨ هـ.
- ٤٧ – توالي التأسيس. الميرية ببولاق، القاهرة، ١٣٠١ هـ، الطبعة الأولى.
- ٤٨ – تهذيب التهذيب. صورة من الطبعة الأولى، مجلس دائرة المعارف بالهند، ١٣٢٥ هـ.
- ٤٩ – تقریب التهذيب. دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٥ هـ، الطبعة الثانية.
- ٥٠ – تلخيص الحبير. شركة الطباعة الفنية، القاهرة، ١٣٨٤ هـ.
- ٥١ – تعجیل المنفعة. دار المحاسن للطباعة، القاهرة ١٣٨٦ هـ.
- ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد:
- ٥٢ – المحل. إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة ١٣٤٧ هـ.
- الخزرجي، صفي الدين أحمد بن عبد الله:
- ٥٣ – خلاصة تهذيب الكمال. مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب ١٣٩١ هـ، الطبعة الثانية.

— ابن خزيمة، محمد بن إسحاق:

٥٤ — صحيح ابن خزيمة. المكتب الإسلامي، ١٣٩٠ هـ.

— الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي^(١):

٥٥ — الكفاية. السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى.

— ابن خلkan، أحمد بن محمد بن أبي بكر:

٥٦ — وفيات الأعيان. دار الثقافة، بيروت.

— الدارقطني، علي بن عمر:

مخطوطات

٥٧ — العلل. صورة محفوظة في مكتبة الشيخ حماد الانصاري عن الأصل
المحفوظ في المكتبة الناصرية بلكتون.

٥٨ — التبيع. صورة محفوظة في مكتبة الشيخ حماد الانصاري عن الأصل
المحفوظ في مكتبة (بنته - خدا بخش) شمالي الهند.

مطبوعات

٥٩ — السنن. دار المحسن، القاهرة ١٣٨٦ هـ.

— الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن:

٦٠ — السنن. دار المحسن، القاهرة ١٣٨٦ هـ.

— الداودي، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد:

٦١ — طبقات المفسرين. الاستقلال الكبرى، القاهرة ١٣٩٢ هـ،
الطبعة الأولى.

— الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان:

مخطوطات

- ٦٣ — سير أعلام النبلاء. صورة محفوظة في الجامعة الإسلامية عن الأصل المحفوظ في المكتبة الظاهرية بدمشق.
- ٦٣ — مختصر العلل المتناهية. صورة محفوظة في الجامعة الإسلامية عن الأصل المحفوظ في مكتبة الجامعة الإسلامية بحيدر آباد.
- ٦٤ — تاريخ الإسلام. صورة محفوظة في الجامعة الإسلامية عن الأصل المحفوظ في مكتبة الكتاني بالرباط.

مطبوعات

- ٦٥ — الرد على ابن القطان. رسالة نشرت في مجلة دعوة الحق الغربية، العدد الأول من السنة الثامنة عشرة.
- ٦٦ — العبر. دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، ١٩٦٠ م.
- ٦٧ — الكاشف. دار النصر، القاهرة ١٣٩٢ هـ، الطبعة الأولى.
- ٦٨ — المشتبه في الرجال. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٦٢ م، الطبعة الأولى.
- ٦٩ — ميزان الاعتدال. دار المعرفة، بيروت ١٣٨٢ هـ، الطبعة الأولى.
- ٧٠ — تلخيص المستدرك. حاشية كتاب المستدرك.

— ابن رجب:

- ٧١ — شرح العلل. العاني، بغداد ١٣٩٦ هـ.

— الزرقاني، محمد:

- ٧٢ — شرح الزرقاني على الموطأ. المكتبة التجارية، ١٣٥٥ هـ.

— أبو زهرة، محمد:

- ٧٣ — الشافعي حياته وعصره. دار الفكر العربي، ١٣٦٧ هـ، الطبعة الثانية.

- ٧٤ — مالك بن أنس.

- الزيلعي، عبد الله بن يوسف:
- ٧٥ – نصب الراية. المكتبة الإسلامية، ١٣٩٣ هـ، الطبعة الثانية.
- الساعاقي، أحمد بن عبد الرحمن البنا:
- ٧٦ – بدائع المن. دار الأنوار للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٩٦ هـ.
- السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين:
- ٧٧ – طبقات الشافعية الكبرى. دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.
- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن:
- ٧٨ – فتح المغيث. العاصمة، القاهرة ١٣٨٨ هـ، الطبعة الثانية.
- سرزيكين، فؤاد:
- ٧٩ – تاريخ التراث العربي.
- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع البصري:
- ٨٠ – طبقات ابن سعد. دار صادر، بيروت ١٣٨٠ هـ.
- السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور:
- ٨١ – الأنساب. مكتبة المثنى، بغداد ١٩٧٠ م، الطبعة الثانية.
- السمهودي، علي بن أحمد المصري:
- ٨٢ – وفاء الوفاء. دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٣٧٤ هـ.
- السندي، محمد عابد:
- ٨٣ – ترتيب المسند. مكتب الثقافة الإسلامية، القاهرة، ١٣٦٩ هـ.
- السهارنفوري، خليل أحمد:
- ٨٤ – بذل المجهود – شرح على سنن أبي داود. ندوة العلماء، الهند ١٣٩٢ هـ.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر:
- ٨٥ – طبقات الحفاظ. الاستقلال، القاهرة ١٣٩٣ هـ، الطبعة الأولى.

- ٨٦ — تدريب الرواية. المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ١٣٩٢ هـ، الطبعة الثانية.
- ٨٧ — تنوير الحوالك. دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٨٨ — تاريخ الخلفاء، الفجالة، القاهرة، ١٣٨٩ هـ، الطبعة الرابعة.
- الشافعي، محمد بن إدريس:
- ٨٩ — اختلاف الأحاديث. ضمن كتاب الأم.
- ٩٠ — اختلاف مالك. ضمن كتاب الأم.
- ٩١ — الأم. دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٣ هـ، الطبعة الثانية.
- ٩٢ — الرسالة. مصطفى بابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٨ هـ، الطبعة الأولى، ونسخة أخرى بتحقيق أحمد محمد شاكر.
- ٩٣ — الطهارة. ضمن كتاب الأم.
- ٩٤ — ابطال الاستحسان. ضمن كتاب الأم.
- ٩٥ — اختلاف العراقيين. ضمن كتاب الأم.
- ٩٦ — مسند الشافعي. ضمن كتاب الأم.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد:
- ٩٧ — نيل الأوطار. دار الجليل، بيروت ١٩٧٣ م.
- ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم:
- ٩٨ — المصنف في الأحاديث والأثار. العلوم الشرعية، حيدر آباد، الدكن ١٣٨٦ هـ.
- الصفدي، خليل بن أبيك:
- ٩٩ — الواقي بالوفيات. دار النشر فرانزشتاينر، ١٣٨١ هـ.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشههزوري:
- ١٠٠ — علوم الحديث. الأصيل، حلب ١٣٨٦ هـ.
- الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة:
- ١٠١ — شرح معانى الآثار. مطبعة الأنوار المحمدية، القاهرة ١٣٨٦ هـ.

- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله:

١٠٢ - الاستذكار. مجلس الشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٩١ هـ.

١٠٣ - التمهيد. فضائل المحمدية، المغرب ١٣٨٧ هـ.

- عبد الرزاق بن همام الصناعي:

١٠٤ - المصنف. المكتب الإسلامي، بيروت ١٣٩٠ هـ، الطبعة الأولى.

- ابن عدي، عبد الله:

١٠٥ - الكامل في ضعفاء الرجال. صورة محفوظة في الجامعة الإسلامية عن الأصل المحفوظ في مكتبة السلطان أحمد بتركيا.

- العراقي، عبد الرحيم بن الحسين:

١٠٦ - التقىد والإيضاح. السلفية (ناشر)، المدينة المنورة ١٣٨٩ هـ، الطبعة الأولى.

- ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله:

١٠٧ - تاريخ دمشق. صورة منه محفوظة في مكتبة السيد حبيب محمود عن الأصل المحفوظ في مكتبة السلطان أحمد بتركيا.

- العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبد الله:

١٠٨ - تصحيفات المحدثين. صورة منه محفوظة في مكتبة الشيخ حماد الأنباري عن الأصل المحفوظ في دار الكتب المصرية.

- العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى بن حماد:

١٠٩ - الضعفاء. صورة محفوظة في الجامعة الإسلامية عن الأصل المحفوظ في المكتبة الظاهرية بدمشق.

- العليمي، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن:

١١٠ - المنجع الأحمد. المدنى، القاهرة ١٣٨٣ هـ، الطبعة الأولى.

- ابن العماد، عبد الحفيظ الحنبلي:
- ١١١ — شذرات الذهب. المكتبة التجارية، بيروت.
- أبو عوانة:
- ١١٢ — المسند. جمعية دائرة المعارف، حيدر آباد، الدكن ١٣٦٢ هـ.
- الفدادي المكلي:
- ١١٣ — سد الارب من علوم الإسناد والأدب. مطبعة حجازي، القاهرة، الطبعة الثانية.
- الفيروزبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم:
- ١١٤ — القاموس المحيط. التجارية الكبرى، القاهرة.
- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرى:
- ١١٥ — المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. البابي الخلبي، القاهرة ١٣٦٩ هـ.
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم:
- ١١٦ — غريب الحديث. العاني، بغداد ١٣٩٧ هـ.
- الفزويني، أبو جعفر عمر:
- ١١٧ — مختصر شعب الإيان. إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة ١٣٥٥ هـ.
- ابن القطن الفاسي محمد بن عبد الملك بن يحيى:
- ١١٨ — الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام.. صورة محفوظة في مكتبة الشيخ حماد الأنصاري عن الأصل المحفوظ في مكتبة دار الكتب المصرية.
- الكتاني، محمد بن جعفر:
- ١١٩ — الرسالة المستطرفة. دار الفكر، دمشق ١٣٨٣ هـ، الطبعة الثالثة.

– ابن كثير، إسماعيل بن كثير القرشي:

- ١٢٠ – البداية والنهاية. السعادة، القاهرة، ١٣٥١ هـ.
- ١٢١ – النهاية. مؤسسة النور، الرياض، ١٣٨٨ هـ، الطبعة الأولى.
- ١٢٢ – تفسير القرآن. دار الفكر، بيروت ١٣٨٩ هـ، الطبعة الثانية.

– كحالة، عمر رضا:

- ١٢٣ – معجم المؤلفين. الترقي، دمشق ١٣٧٦ هـ.

– المباركفوري، عبد الرحمن بن عبد الرحيم:

- ١٢٤ – تحفة الأحوذى. المدنى، القاهرة ١٣٨٣ هـ.

– ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني:

- ١٢٥ – السنن. عيسى بابي الحلبي، القاهرة.

– ابن ماكولا، علي بن هبة الله بن علي بن جعفر:

- ١٢٦ – الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء.
١٣٨١ هـ.

– ابن المديني، علي بن عبد الله بن جعفر:

- ١٢٧ – علل الحديث ومعرفة الرجال. المكتب الإسلامي، ١٣٩٢ هـ.

– المزني، إسماعيل بن يحيى:

- ١٢٨ – المختصر. ضمن كتاب الأم.

– المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف:

- ١٢٩ – تحفة الأشراف. الدار القيمة، الهند ١٣٨٤ هـ.

– مسلم بن الحجاج:

- ١٣٠ – التمييز. الرياض.

– ابن منظور، محمد بن مكرم:

- ١٣١ – لسان العرب. دار بيروت – دار صادر، بيروت ١٣٨٨ هـ.

– الموصلي، ضياء الدين أبو حفص عمر:

١٣٢ – الوقوف على الموقف. صورة محفوظة في مكتبة الشيخ حماد الأنصاري عن الأصل المحفوظ في مكتبة الأوقاف بالعراق.

– ابن النديم، محمد بن إسحاق بن يعقوب:

١٣٣ – الفهرست. مكتبة خياط، بيروت ١٨٧٣ م.

– النسائي، أحمد بن شعيب بن علي:

١٣٤ – سنن النسائي. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

– أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني:

١٣٥ – حلية الأولياء. دار الكتاب العربي، بيروت ١٣٨٧ هـ، الطبعة

الثانية.

١٣٦ – تاريخ أصبهان. بريل – ليدن، ١٩٣١ م.

– النووي، يحيى بن شرف:

١٣٧ – شرح النووي على صحيح مسلم. دار الفكر، بيروت

١٣٩٢ هـ، الطبعة الثانية.

١٣٨ – المجموع شرح المذهب. العاصمة، القاهرة.

١٣٩ – تهذيب الأسماء واللغات. دار الكتب العلمية، بيروت.

– ابن هدایة:

١٤٠ – طبقات الشافعية. دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٧١ م،

الطبعة الأولى.

– الهيثمي، علي بن أبي بكر:

خطوطات

١٤١ – بجمع البحرين. صورة محفوظة في الجامعة الإسلامية.

مطبوعات

- ١٤٢ — موارد الظمان. السلفية، القاهرة.
- ١٤٣ — مجمع الزوائد. دار الكتاب، بيروت ١٩٦٧ م، الطبعة الثانية.
- ياقوت بن عبد الله الحموي:
- ١٤٤ — معجم البلدان. دار صادر، بيروت ١٣٧٤ — ١٣٧٦ هـ.
- يعقوب بن شيبة:
- ١٤٥ — المسند الكبير المعلل. المطبعة الأميرية، بيروت ١٣٥٩ هـ،
الطبعة الأولى.

□ □ □

رُفْع

عن الرَّحْمَنِ الْجَنَّى
أَسْكَنَ اللَّهَ الْفَرْوَانَ كَيْمَ

مُصْطَلَحَاتٍ

لقد استقيت كثيراً من المصادر المتقدم ذكرها واختصرت أسماء بعضها
أحياناً على النحو التالي:

المناقب لابن أبي حاتم	آداب الشافعي ومناقبه
البذل	بذل المجهود في حل سنن أبي داود
تحفة	تحفة الأسودي
التذكرة	تذكرة الحفاظ
التقريب	تقريب التهذيب
تهذيب	تهذيب التهذيب
الجوهر النقي في الرد على البهيمي	الجوهر النقي في الرد على البهيمي
الحلية	حلية الأولياء
دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة	دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة
شرح النووي على صحيح مسلم	شرح النووي على صحيح مسلم
طبقات الشافعية الكبرى	طبقات الشافعية الكبرى
العلل المتنائية في الأحاديث الواهية	العلل المتنائية في الأحاديث الواهية
القاموس المحيط	القاموس المحيط
اللسان	لسان العرب
النصب	نصب الراية
الليل	ليل الأوطار
معرفة السنن والأثار	معرفة السنن والأثار
المجرورين من المحدثين والضعفاء والمتروكين	المجرورين من المحدثين والضعفاء والمتروكين

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين .